تاريـخ الجزائـــر المعاصــر
.(1954-1962)

الجزء الثاني

الدكتور: محمد العربي الزبيري

تاريـخ
الجزائـر المعاصـر
(1954-1962).
(الجزء الثاني)

- دراســـــــــة -

من منشورات اتحاد الكتاب العرب
1999

البريد الالكتروني: unecriv@net.sy
E-mail :
aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu-dam.com

تصميم الغلاف للفنان : اسماعيل نصرة

□□

مقدمة الجزء الثاني

يســـعدني أن أضع بين يـــدي القـــراء عامة والطلبة خاصة الجــزء الثــاني من تــاريخ الجزائر المعاصر وهو يغطي الفــترة الممتدة من سنة 1954 إلى غاية 1962.

لقد حاولتُ بقدر الإمكان أن تكون الدراسة مــوجزة وقريبة من الموضــوعية الــتي هي صــفة أساســية من صــفات البحث العلمي وسعيت مجتهداً وصادقاً، أن أقـدمَ من خلال هـذا العمل المتواضع أقصى مــايمكن من المعطيــات الضــرورية لتتبع أهم أحداث ثورة نوفمبر ولفهم كثير من محطاتها الرئيسية.

كما أنـني تـوقفتُ ملياً عند بعض المصـطلحات والمفـاهيم والتي اعتبرتها مفاتيح الكتابة التاريخية والتي بـدون التمكن منها يســتحيل الوصــول إلى حقيقة انــدلاع الثــورة وتقفي ســائر مراحلها.

إنني تعمدتُ عدم التوقف طويلاً عند القضايا الشائكة الـتي عرفتها جبهة التحرير الوطـني طيلة سـنوات الكفـاح المسـلح، وذلك لإيماني بأن الإنجاز الكبـير لا يزيـدها إلا تعقيـداً وغموضـاً. وهذا الاعتراف لا يعد هروباً من المسؤولية خاصة وأني أنجــزت دراسة وافية شـــملت كل تلك القضـــايا مع محاولة الربط فيما بينها والكشف عن خباياها وتســـليط الأضـــواء عن الضـــباب الكثيف، الذي أحيط بها ورجــائي أن تجد طريقها إلى النشر في أقرب الأوقات.

والله ولي التوفيق

الدكتور:
محمد العربي الزبيري

❑❑

الباب الثاني

بناء المجتمع الجزائري الجديد وتطويره

الفصل الأول

الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة

** التوجهات الأساسية.*
** موقف الحكومة الفرنسـية من الثـورة وتطورها.*
** مواجهة الصعوبات الأولى.*
** هجوما العشرين من أغسطس1955م.*

■■

التوجهات الأساسية:

عنــدما أشــعلت جبهة التحرير الوطــني فتيل الثــورة، ليلة الفاتح من نوفمبر ســنة أربع وخمســين وتســعمائة وألـف، فإنها إنما فعلت ذلك لتجسـيد إيديولوجية حـزب الشـعب الجزائـري، لأجل ذلك حددت تحركاتها الأولى في إطار توجهات ثلاث.

1 - التوجه السياسي:

ويهدف إلى استرجاع السيادة المغتصـبة عن طريق الكفـاح المســـلح الـــذي يجب أن يتحـــول إلى انتفاضة عامة تضـــعف الجيوش المعتدية، وتخـرب الاقتصـاد الاسـتعماري وتفـرض جو الحرب الساخنة على فرنسا فتنقاد إلى تفاوض كما حـدده نـداء الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

وفي إطـــار هـــذا التوجه السياســـي، دعت جبهة التحرير الوطني كافة التشكيلات السياسـية إلى الإعلان عن حل نفسـها رســـمياً[1]، ودفع مناضــليها ومريـــديها إلى الالتحـــاق، فـــرادى، بالصفوف، وأكدت من خلال النداء الأول وفي مناسبات عديـدة، أن التفـاوض لا يكـون إلا معها بصـفتها قائـداً للكفـاح المسـلح وممثلاً وحيداً للشعب الجزائري.

وكـــان قـــادة جبهة التحرير الوطـــني يطمحـــون، بصـــدق وإخلاص، إلى استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشـاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشياً مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا، وإيمانـاً منها بـأن تلك هي الطريقة الوحيـدة لقطع خط الرجعة على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه.

2 - التوجه الاقتصادي والاجتماعي:

ويرمي إلى استرجاع الأراضي المغتصـبة وإخضـاع مجـالات الإنتـــاج والتســـويق والاســـتثمار إلى التخطيط الـــذي يأخذ بعين الاعتبـــار واقع البلاد وإمكانياتها واحتياجـــات الجمـــاهير الشـــعبية الواسعة.

وبواسطة هـذا التوجه كـانت جبهة التحرير الوطـني تسـعى إلى تغيـــير هيكلة اقتصـــادية واجتماعية وضـــعها الاســـتعمار الاسـتيطاني طيلة الفـترة الـتي بقيها في ديارنا لتكـون دعامة

---

1 *(?) مازال هذا الموضوع يسيل كثيراً من الجدل، فمفجروا الثورة يصفون قيادات التشكيلات السياسية في ذلك الوقت بالانتهازية ويتهمونهم بعدم الإستجابة للنداء في الوقت المناسب، لأن الحزب الشيوعي حل من طرف السلطات الفرنسية في سبتمبر سنة 1955 ورغم ذلك ظل ينشط سرياً في الداخل وفي الخارج إلى أن استرجعت الجزائر استقلالها. أما جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطية للبيان الجزائري فإنهما أعلنا عن حل نفسيهما وانضمام قيادتيهما فرادى إلى جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل سنة ست وخمسون وتسعمائة وألف.*

للاقتصاد في (الوطن الأم) ولتبقي الإنسان الجزائري في حالة تبعية دائمة تمنعه من الشعور بذاته وتحول بينه وبين مسؤولياته ككائن له حق التصرف في شؤونه.

صحيح أن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ، في عامها الأول، ببرنامج اقتصادي، واضح لكنها كانت واعية بأن السلطات الاستعمارية قد اغتصبت ملكيات الجزائريين الزراعية والصناعية خاصة إلى الكولون يستغلونها ويوظفون ثرواتها لتحقيق الثراء الفاحش وللتمكن من ممارسة الاستبداد والاضطهاد على السكان الأهالي، ومن شراء الذمم والأحلاف سواء في أوساط الحكام الفرنسيين بمختلف أنحاء الجزائر أو في فرنسا ذاتها. ولقد تحول ذلك الوعي، في خضم المعركة، إلى رغبة ملحة في استرجاع كل ما أخذ بالقوة. وفي نهاية مرحلة الكفاح المسلح، ظهر التفكير جدياً في إرساء قواعد التسيير الذاتي الذي يعد، بحق، واحدة من الطرق المؤدية إلى انتصار الاشتراكية، والذي هو، في خطوطه العريضة، مأخوذ من تقاليدنا في الإنتاج والتسيير الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي.

3 - التوجه الحضاري:

ويشمل مجالي الدين والثقافة انطلاقاً من مجموعة من الحقائق أهمها:

أ - إن الاستعمار لاقى مقاومة بطولية دعامتها المسجد ومصدرها في غالب الأحيان إحدى الزوايا التي كانت منتشرة عبر مختلف أنحاء البلاد لأجل ذلك وجه ضربات قاسية إلى الدين ساعدت على تشويهه وتزييف تعاليمه وإغراقه في متاهات الشعوذة والدروشة. نقول ساعد لأن الأرضية اللازمة للقيام بذلك العمل إنما كانت متوفرة، شأن الجزائر في ذلك هو شأن باقي البلاد الإسلامية التي كانت تعيش جواً يسوده الظلم والاستبداد اللذين لا علاقة لهما بالإسلام، ويخضع للخرافات التي أبعدت الناس عن الدين الصحيح. أما المساجد فإنه أفرغها من محتواها الثوري الذي وجدت من أجله، وحولها إلى شبه كنائس، وذلك إذا سلمت من الهدم ولم تحول مادياً إلى مقرات لمؤسسات أخرى دينية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

إن هذه الحقيقة التاريخية هي التي جعلت الجزائر تلجأ إلى الدين:

تخلصه من بعض ماعلق به من شوائب، وفي ذات الحين ترتكز عليه لتزويد المجاهدين بالطاقة الضرورية لهم في مواجهتهم لأعتى قوة استعمارية تفوقهم عدة وعتادا، ولتعبئة الجماهير الشعبية الواسعة وتوعيتها بالوضع الجديد الذي يجب أن تتكيف معه حتى تتمكن من المشاركة الفعلية في معركة التحرير.

وبالفعل، فإن الذي يرجع، بتأمل، إلى تاريخ ثورة نوفمبر يرى أن التكبير والترغيب في الشهادة قد أديا دوراً أساسياً في تثبيت العزائم وتقوية النفوس وتجنيد أغلبية المواطنين حول

جبهة التحرير الوطني.

ب - إن الإستعمار كان وما زال يدرك أن شعباً بلا ثقافة شعب ميت، وأن الاحتلال الحقيقي لا يتم إلا عندما يقضي على ثقافة الشعب المعتدى عليه. فانطلاقاً من هذه القناعة عمدت السلطات الاستعمارية، في بلادنا، إلى تجهيل الجماهير، وتزييف التراث الوطني وطمس معالم الثقافة ومصادرها. بادرت إلى صنع ثقافة جديدة لا علاقة لها بواقعنا، ومثقفين، من نوع جديد، زودتهم بالقيم والأخلاق الاستعمارية. وهنا، أنبه إلى أن التعليم ليس هو الثقافة، وأن هناك من الحصول على الثقافة، وأن هناك من المتعلمين باللغة الفرنسية من تمكنوا من الحصول على ثقافة وطنية واسعة.

إن جبهة التحرير الوطني لم تكن تجهل هذا المسعى الاستعماري، ومن ثمة، فإنها إلى جانب الكفاح المسلح، كانت تنظم، في الأرياف خاصة وفي أوساط المجاهدين بصفة عامة، حملات متواصلة لمحو الأمية، وتغيير الذهنيات الجامدة ولرفع مستوى الوعي لدى الفلاحين والعمال، كما أنها كانت تعمل، جاهدة على دعم الأخلاق الثورية المرتكزة على قيمنا العربية الإسلامية، تلكم القيم التي سيكون منها المنطلق لبلورة عناصر الشخصية الوطنية، ولتكوين الإنسان الجزائري الجديد القادر على الإسهام بفعالية في معركة البناء والتشييد من أجل استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الدولة القوية المستقلة.

وحينما اتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي الخاص بتفجير الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، قسمت البلاد إلى ست مناطق عينت على رأس كل واحدة منها مسؤولاً، ماعدا منطقة الجنوب.

وتم الاتفاق في نفس الوقت، على ضرورة عقد ندوة وطنية في منتصف شهر جانفي سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف تتولى تقييم المرحلة المقطوعة وإعداد برنامج العمل المستقبلي على ضوء التجربة المعيشة وما يكون قد تخللها من مستجدات.

إن الندوة المذكورة لم تعقد ولم يتمكن القادة التاريخيون من التلاقي لأسباب كلها موضوعية يأتي في مقدمتها استشهاد مراد ديدوش قائد المنطقة الثانية(1) واعتقال رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة (2) ومصطافه بن بولعيد قائد المنطقة الأولى(3) وعدم تمكن محمد بوضياف(4) من إحكام عملية التنسيق بين الداخل والخارج وهو ما أدى إلى عدم تمكين مختلف المناطق

---

1 *(?) استشهد في معركة بوكركر على مقربة من مدينة زيغود يوسف حالياً يوم 18/01/1955.*

2 *(?) تم اعتقاله على إثر وشاية يوم 25/02/1955.*

3 *(?) تم اعتقاله في شهر فيفري سنة 1955 عندما كان يحاول اجتياز الحدود التونسية الليبية بحثاً عن الأسلحة والذخيرة.*

4 *(?) الأسباب التي منعته من ذلك كثيرة منها: مرض السل وعدم اعتراف المندوبية الخارجية بسلطته.*

بالأســلحة والــذخائر اللازمة لاســتمرار المعركة وتطورهــا. وبالإضــافة إلى ذلك هنــاك حالة الطــوارئ[1] وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية[2] الـتي أرادها السـيد مصـالي الحـاج تنظيمـاً منافساً لجبهة التحرير الوطني.

ولم يبق في الميـدان من القيـادة السداسـية سـوى كـريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة الذي ظل يبذل أقصى مافي وسعه للتصدي إلى هجمات القوات الاستعمارية، والعربي بن المهيدي الـذي صـار يسـعى للتوفيق بين مهامه كقائد للمنطقة الخامسة وواجبــات جديــدة فرضت عليه نتيجة اعتقــال قائد المنطقة الرابعة.

إن هذا التعثر، على الـرغم مما كـان يمثله من خطر مـاحق على مصـير الثـورة، لم يمنع جبهة وجيش التحرير الوطـني من الانتشــار بســرعة فائقة خاصة في أوســاط مناضــلي حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطية الـذين كـانوا ينتظـرون هـذه الظروف الجديدة بفارغ الصبر.

ومن الغريب أن المناطق الـتي أصـابتها أعنف الهـزات هي التي طورت أكثر من غيرها.

ونحن نعــرف، اليــوم، أن عــدد المجاهــدين الــذين لم يكن يتجــاوز الأربعمائة ليلة أول نوفمــبر قد ارتفع عشــية انتفاضة العشـرين أوت سـنة 1955 إلى حـوالي أربعة آلاف، بالإضـافة إلى التنظيم المـدني السـري الـذي عم أغلبية أنحـاء المنـاطق الأولى والثانية والثالثة.

ولم يكن تزايد عــدد المقــاتلين، رغم أهميته كافيــاً، لأن الأسـلحة لم تكن متـوفرة لا نوعـاً ولا كمـاً، ناهيك عن الـذخيرة وسائر معدات الحرب.

فرجال جيش التحرير الوطني، استطاعوا، في هذه الأشـهر الأولى، أن يجمعـوا حـوالي ألف قطعة سـلاح[3] مـابين بنـادق الصــيد والمسدســات العادية والبنــادق الحربية الموروثة عن الحــرب الامبريالية الثانية ولم يكن هــذا هو المتوقع عنــدما تفـرقت القيـادة العليا عشـية أول نوفمـبر، بل أن آمـالاً كبـيرة كانت معلقة على نشاطات المندوبية في الخـارج[4] ومجهـودات السيد محمد بوضياف الـذي كلف بتعبئة الجزائـريين في فرنسا

---

1 *(?) إجراء قانوني اتخذته السـلطات الاسـتعمارية بـدلاً عن حالة الحصـار وكـان ذلك يوم 19/02/1955.*

2 *(?) هناك اختلاف كبير حول تاريخ ميلادها بالضبط لكننا نرجح أن يكون في يـوم 22/12/1955 على إثر حل حركة الانتصــار يــوم 15/11/1954 لأن الحركة الوطنية التي يتزعمها الحاج مصـالي عودتنا على أنها تلجأ إلى اسم جديد كلما تعرضت لإجراءات الحل، أما التشكيلة فتبقى بدون تغيير.*

3 *(?) - حـزب جبهة التحرير الوطـني(المنظمة الوطنية للمجاهـدين)، من معـارك ثورة التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر بدون تـاريخ، ص 14، ومابعدها.*

4 *(?) - كــانت المندوبية مكونة من الســيدمحمد خيضر رئيســاً وعضــوية الســيد أحمدبن بلة وآيت أحمد وكلهم يعيشون في القاهرة بتفـويض من قيـادة حركة الانتصــار للحريــات الديمقراطيــة، وكــانوا ملاحقين من طــرف الســلطات الاستعمارية بسبب ما تحملوه من مسؤوليات في إطار المنظمة الخاصة.*

حيث سهولة الاتصال بباعة الأسلحة ومهربيها.

غـير أن مندوبية الخـارج لم تحصـل، رغم الجهـود المبذولة والوعــود المحصل عليهــا، على مايمكنها من شــراء الأســلحة وإدخالها إلى المنـاطق. ذلك[1] أن الـدول العربية الشـقيقة لم تكن تصـدق أن يكـون للشـعب الجزائـري،في يـوم من الأيـام، طليعة تسـتطيع تفجـير الثـورة على واحـدة من أعظم القـوات الاســتعمارية في العــالم، خاصة وأن الجزائر كــانت ملحقــة، قانونياً، بفرنسا[2].

أما السيد بوضياف، فإن مهمته في فرنسا قدتعقدت بسبب سيطرة مصالي شبه الكلية على هياكل حرّكة الانتصار للحريات الديمقراطية[3] لأجل ذلك، فإنه ترك فكرة التسليح مؤقتـاً، وراح يقوم بحملة توعية واسعة النطاق في أوسـاط مناضـلي الحركة المذكورة إلى أن تمكن من اسـتمالة عـدد كبـير منهم سـمح له بإنشــاء هياكل جبهة التحرير الوطـني وإرسـاء قواعـدها الثابتة التي ستبرهن على نجاعتها فيما بعد.

وأمام هذه الظروف الطارئة، فـإن قيـادات المنـاطق، حيث تأجج لهيب الثـورة قد لجـأت إلى الاعتمـاد على النفس وراحت تـأمر بمضـاعفة الجهـود في مجـال صـنع المتفجـرات التقليدية وجمع ما أمكن من الـذخيرة والأسـلحة الـتي كـانت بين أيـدي المواطنين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفعت شعار:

"سـلاحنا نفتكه من عـدونا"، وهو شـعار أتى بنتـائج إيجابية معتبرة."[4]

وإلى جــــانب هــــذين الإجــــرائين الحكيمين قــــام كل من الشهيدين العربي بن المهيدي ومصـطفى بن بولعيـد، الأول في اتجاه المغرب الأقصى والثاني في اتجاه ليبيا عن طريق تونس، بمحاولة لربط الاتصــال بمندوبية الخــارج. لكن المحــاولتين لم تأتيا بثمــار يــذكر إذ عــاد ابن بولعيد إلى سـجن الكدية كما هو معروف.

كل هــذه الصــعوبات والمشــاكل غــير المتوقعة لم تمنع المجاهـدين من خـوض كثـير من المعـارك الناجحة ضد القـوات الاسـتعمارية المسـلحة، كمـاتم تمنع أعـداداً كبـيراً من الخونة والعملاء من نيل الجزاء الذي يستحقونه.

إن الــدارس لا يســتطيع في صــفحات قليلة أو حــتى في مجلــد، أن يتعــرض بجد لكل العمليــات العســكرية والحملات التأديبية والكمـائن القاتلة الـتي قـام بها أو أقامها جيش التحرير الوطني خلال تلك الأشهر الأولى من الثورة.

---

1 (?) Aurcre, Editions Garnier, P. 68. Une Guerre.1. ABBAS (Ferhat) Autopsie d

2 (?) - خيضر (محمــد)، "بــدايات الثــورة"، المجاهــد، العــدد، 12- بتــاريخ 30/4/1962.

3 (?) HARBI (Mohamed), Le FLN Mirage et réalité, des origines àla prise du pouvoir- (1945-19620 P. 151.

4 (?) - من معارك ثورة التحرير، ص 16.

ولكن كانت الثـورة قد حققت كثـيراً من التقـدم، وأحـرزت على العديد من الانتصارات في المجالين السياسي والعسكري، فـإن مشـاكل التسـليح سـتظل مطروحة بحـدة إلى نهاية عـام 1955. وإن هـــذا النقص في التســـليح هو الـــذي سيســـمح للسلطات الاستعمارية بأن تجمع قواها وتوظف إمكانـات حربية هائلة لقمع المناطق الثائرة.

*موقف الحكومة الفرنســـــية من الثورة وتطورها:

وفي صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر، ظهرت الصـحافة الاسـتعمارية بعنـاوين تـرمي إلى هـدفين مختلفين: فهي تـدعو، من جهـة، إلى الـتزام الهـدوء، ومنح الثقة للسـلطات المختصة التي تملك من الوسائل ماسيمكنها، في ظرف قصـير جـداً، من القضـاء على الأعمـال الإجرامية[1] والـدعوة إلى الهـدوء والثقة معناها منع الفوضى والاضـطراب اللـذين من شـأنهما أن يخلقا مايحتاجه الثوار من ظروف ملائمة، فتضـطرب نـيران الحـرب، وتعم الثورة الـتي تحقق المسـؤولون من وقوعها رغم تنكـرهم لها في الظاهر، وعدم اعترافها بشرعيتها. ومن جهةأخرى. فـإن تلك العنـاوين جـاءت عبـارة عن تـرهيب ووعيد مـوجهين لقـادة وأعضاء الحركة الجديدة، مذكرة بقوة فرنسا وعظمتها وقـدرتها على رد الفعل، وعلى استعمال العنف والقمع من أجل التوصل إلى استتباب الأمن وإرجاع المياه إلى مجاريها..

وبهذا الصدد، صرح الوالي العـام بأنه يملك وسـائل إضـافية سوف لن يدخر استعمالها، وأنه سيتخذ كل مـايجب اتخـاذه من إجراءات لحماية مصالح فرنسا والفرنسيين وللدفاع عنها[2]

وفي اليـوم الثـالث من الشـهر، تعـددت التعـاليق وتكـاثرت الآراء التي أجمعت، رغم اختلاف الاتجاهات السياسية لأصحابها، بأن جذور ماوقع في الجزائر، يجب البحث عنها في الخارج، لأن الدقة التي ميزت الأحداث"أكبر من عقول الأهالي"[3]

وبالطبع، فإن أول من وجهت إليه التهم الثقيلة هي الجامعة العربية الـــتي لم تكن،آنـــذاك تخفي دفاعها عن حقـــوق أبنـــاء المغرب العـربي إلى درجة أنها أنشـأت، في القـاهرة، مباشـرة بعد تأسيسها، مكتباً يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل من تونس والجزائر والمغـرب الأقصى[4]، وبالإضـافة إلى ذلك فـإن

---

1 (?) *انظر جريدة "صدى الجزائر" Echo d ' Alger، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1954.*

2 (?) *جريدة "Echo d' Oran" الصادرة بتاريخ 3 نوفمبر سنة 1954.*

3 (?) *نفس المصدر.*

4 (?) *مكي (الشـاذلي)، "مكتب تحرير المغـرب العـربي، الشـعب، العـدد 1092، الصادر بتـاريخ 17/03/1966. يـذكر الكـاتب الـذي كـان يمثل حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطية في المكتب المـذكور برئاسة الأمـير عبد الكـريم الخطـابي أن الجماعة العربية خصصت لها ميزانية لتكـوين وتـدريب جيش تحرير شمال إفريقيا.*

إذاعة صـــوت العــــرب هي أول محطة أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطـني، وبشـرت بالنصر المـبين، ودعت إلى اللحـاق بـركب المقـاتلين، منـددة بالقاعـدين والمـترددين، ثم أن مصر كانت، سنة 1954، ما زالت تعيش في هيجان الثورة وحماسها، تلك الثورة التي رفعت كشـعار لهـا، منذ البدايـة، خدمة القومية العربية والدفاع عنها أينما وجد أبناؤها.

ومن جهتـه، فـإن السـيد ميســكاتلي، ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي، قد صرح بـأن الأحـداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام مـاهي إلا دلالة واضحة على التضـامن الوطيد بين مختلف الحركـات الوطنية الـتي تشـوش شـــمال إفريقيا بأســره، بل أن مـــايتم في واحد من أقطــار المغـــرب، إنما هو باتفــاق الجميع ومن تخطيط كل القيــادات المتمردة على السيادة الفرنسية[1].

أما الوالي العـام، السـيد روجي ليونـار، فإنه أبـدى اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليـات عـبر مختلف أنحـاء البلاد، وراح يؤكد أن كل القــرائن تثبت بــأن عناصر أجنبية هي الــتي خططت وهي تقـود التمـرد قصد تجنيد الـرأي العـام بمناسـبة انعقــاد الــدورة العادية للأمم المتحــدة، والتمكن من فتح ملف المغرب العربي أمام تلك الهيئات الدولية.

وعلى العكس من الوالي العام، فإن السيد مارسيل أدموند نـايجلن السـابق الـذكر، لم ينـدهش لما وقـع، بل ذكر أنه كـان دائماً يقول: "إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري في المغـرب الأقصى وتـونس"[2]، ثم حـدد خطة للعمل تهـدف إلى خنق الثورة في مهدها، وحصرها في نقطـتين: تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر الـذي سـبقت الإشـارة إليـه، وتتعلق الثانية بتنمية الخـــدمات الاجتماعيـــة، وخاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدهم عن الانضـمام إلى صـفوف جبهة التحرير الوطني.

وخارج الجزائر، فـإن "بريد المغـرب" قد علق على أحـداث الفاتح من نوفمبر بمايلي:

إن الوطنــيين يعتقــدون أنهم سيســيطرون على عمليــات الإرهــاب، ولكنهم غــالطون، لأن ذلك ســوف يتعــداهم لفائــدة الشيوعيين.[3]

وكانت الجملة الأخيرة بمثابة الإيحاء، لأن الشـيوعية سـوف تصبح من خلال وسائل الإعلام، هي المتهم الثاني الـذي سـتركز ســلطات الاســتعمار مجهوداتها لتلقي عليه مســؤولية انــدلاع الثورة.

وليس معنى الاتهام أن المخابرات الفرنسية لم تكن تعرف الحقيقة، ولكن كان لابد من إيجاد العوامل الـتي تنفر الجمـاهير من الحركة الجديدة، وتمنعها من الالتحاق بصفوف المكـافحين.

---

1 (?) *Ladépêche de Constantine: العدد الصادر بتاريخ 02/11/1954.*
2 (?) *نفس المصدر.*
3 (?) *"بريدالمغرب"، الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 1954.*

ذلك أن الشعب الجزائري مسلم، وإذا كانت الثورة مدعمة، حقاً، من قبل الشيوعية، فإنها تكون، بلا شك، مناهضة للإسلام خاصة وأن هناك سوابق في التاريخ المعاصر:شعوب إسلامية سيطرت عليها الشيوعية، فأخرجتها من الإيمان ورمت بها في أحضان الكفر والإلحاد بحجة مسايرة العلم والتقدم.

ولئن كانت المسؤولية قد ألقيت هكذا جزافاً على كل من الجامعة العربية والشيوعية، هروباً من الواقع المر الذي لم يكن يخفى على الولاية العامة، فإن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هي الأخرى قد تعرضت لقمع أعمى باعتبارها المسؤول الرئيسي عما وقع[1]..

وهكذا صدر مرسوم بتاريخ الخامس من شهر نوفمبر، ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل تاريخ السابع من نفس الشهر، يقضي بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك مايسمى بعمالات الجزائر. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، فألقت القبض، خلال الأسبوع الأول من نوفمبر وحده، على أكثر من ألفي رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة المصالية وزجت بهم في السجون تستنطقهم، بحثاً عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة.

وأمام تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات وبعد قنبلة جبال الأوراس بالنابالم الذي أتلف الأخضر واليابس في جزء كبير منها، عنونت الجرائد الاستعمارية في صحافتها الأولى: "بأن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائياً في الشرق الجزائري".[2].

ومما لاشك فيه أن تصرفات السلطات الاستعمارية، أثناء هذا الأسبوع الأول من الثورة قد ساهمت مساهمة فعالة،وبطريقة عفوية، في تزويد جبهة التحرير الوطني بالكثير من المنخرطين الجدد، كما أنها ساعدت على نشر الرعب في نفوس الأوربيين والتشكيك في كل مايمكن أن يصدر عن الهيئات الرسمية.

وبالفعل، فإن حملة الإيقافات العشوائية قد دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال، هروباً من السجون ومراكز الاستنطاق[3]. ومن الجانب الآخر، فإن المعمرين لم تعد لهم أدنى ثقة فيما تصدره صحافتهم من بيانات رسمية، خاصة، وأن تلك البيانات كانت قد ذكرت، في البداية بأن عدد المتمردين لا يتجاوز ثلاثمائة أو أربعمائة شخص،

---

1 (?) روبارت مارل؛ أحمد بن بلة، قالي مار باريس سنة 1960، ص 96-97، يقول المؤلف أن أحمد بن بلة ذكر له أن قيادة الثورة كانت تراهن على ارتكاب فرنسا كل هذه الأخطاء.

2 (?) ص. Echo D'Oran La dépêche de constantine du 09/11/1954. Alger- Echo d Echod

3 (?) المنظمة الوطنية للمجاهدين، أشغال المؤتمر لكتابة التاريخ، الجزائر 1981، ج1، ص 107.

يوجد جلهم في منطقة الأوراس.

وبعد نهاية الأسـبوع الأول من نوفمـبر أفـادت بأنه ألقي القبض على حـوالي ألف من "الإرهـابيين"[1] وبـأن العمليـات العسكرية الحقيقية سـوف تـدخل مرحلتها الحاسـمة في الأيـام المقبلة.

*على هذا الأساس، صار الأوروبيون والذين يقرأون الجرائد بصفة عامة يتساءلون عمن هم هـؤلاء الـذين تم اعتقـالهم.وهل السلطات الاستعمارية تعـرف العـدد الحقيقي للثـوار العـاملين في سـائر أنحـاء الجزائـر؟وإذا كـانت السـلطات الرسـمية لا تسـتطيع الإجابة المقنعة عن هـذين السـؤالين، فهل يحق للمعمـرين أن يثقـوا بقـدرتها على حمـايتهم والـدفاع عن ممتلكاتهم، فضلاً عن ثقتهم بقدرتها على تخليص البلاد من ذلك السرطان الذي يهدد الكيان الاستعماري في أساسه؟

ولاسـترجاع تلك الثقة المفقـودة والضـرورية لخـوض المعركة، ركزت السلطات الفرنسية على جـانبين رئيسـيين من جوانب الإعلام والتوجيه: فمن ناحية سلطت الأضواء على حيـاة بعض الثوار ممن لهم "مـاض إجـرامي أو علاقـات مشـبوهة مع القضـاء" وذلك للتقليل من قيمة جبهة التحرير الوطـني، وحـتى يتخلف أبناء العائلات الكريمة عن الالتحاق بصفوف المجاهـدين، ومن جملة ما نشـرته جريـدة "صـدى الجزائـر": أن جيش التحرير المزعوم يضم من بين قيادات أركانه شخصـيات بـارزة يمكن أن نذكر من جملتها: الشهير قرين بلقاسم بن بشير الذي يبلغ من العمر سبعاً وعشرين سـنة ويجر وراءه سـوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملهـا. لأجل ذلـك، فإنه لا مجـال للدهشة عندما نعلم أنه فضل الالتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم. ترأس عصابة من الإرهابيين بدلاً من أن يستسـلم للعدالة ويقضي في السـجن سـنوات الأشـغال الشـاقة الـتي حكم بها عليه سـنة 1950".[2]

ومن ناحية ثانيـة، ركـزت وسـائل الإعلام، بـأمر من المسؤولين طبعاً، على التدخل الأجنبي والإمـدادات الخارجيـة"، التي بدونها لا يمكن للجزائريين أن يقفوا في وجه قـوات الأمن الفرنسية[3] وبهذا الصدد، ذكر أن خمس مائة "إرهـابي" تونسي التحقـوا بجبـال الأوراس في الأيـام الأولى من شـهر نوفمـبر لتنظيم وحدات القتال، وتدريب الأهالي على استعمال الأسـلحة وعلى خوض حرب العصابات. كما ذكر أن السلطات العسـكرية قد لاحظت بـأن بعض الطـائرات تـأتي، ليلاً، بـدون أدنى ضـوء فتفـرغ حمولاتها بمنطقة الأوراس، وتضـيف نفس المصـادر أن تلك الطائرات قد يكون منطلقها من المملكة الليبية[4]

وبالإضـافة إلى كل ذلـك، فـإن الصـحافة الفرنسـية راحت

---

1 (?) نفس المصدر، ص 109.

2 (?) انظر "صدى الجزائر"، عددها الصادر بتاريخ 5 نوفمبر سنة 1954.

3 (?) صدى الجزائر، العدد الصادر بتاريخ 8/11/1954 ص2.

4 (?) المنظمة الوطنية للمجاهدين، أشغال المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، الجزائر 1981، ص 111.

تعمل على تعميم الفكـرة القائلة بـأن الثـوار إنما هم جماعـات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات. وبهذا الصدد نشـرت "صـدى الجزائر" خبراً مفاده أن سكان تيزي غنيف قد حـاولوا الاعتـداء على اثنين وثلاثين إرهابياً وقعـوا أسـرى أثنـاء عملية قـامت بها "قوات الأمن"[(1)].

وقد أدت هـذه الأوضـاع، متظـافرة، إلى تذبـذب السـلطات الاســتعمارية الــتي لم تعد تعــني مايصــدر عنها من أقــوال وتصرفات وصارت تتخبط في عدد لا حصر له من التناقضات.

ففي ظرف يومي، الثامن والتاسع من شهر ديسـمبر، أعلن السـيد ميـتران وزير الداخلية آنـذاك، "أن سـبعين ألف جنـدي يعملون في المناطق المشوشة للتـدليل على أن فرنسا محمية في الجزائـر"[(2)]، وصـرح السـيد ليونـار الـوالي العـام، في حفل رسـمي "أن المتمـردين لا يزيد عـددهم عن أربعمائة شـخص"، وعنـونت "صـدى الجزائـر: إن قـوات الأمن ألقت القبض على سبعمائة وخمسين وقتلت وجرحت سبعين من "الإرهابيين""[(3)] .

ومع حلـول السـنة الجديـدة، تغـيرت الأوضـاع كليـة، حيث أدركت السلطات الاستعمارية أن لافائـدة في مواصـلة الكـذب والمخادعة العاريين، فراحت قرار بتصعيد العمليـات العسـكرية للقضاء على مايسمى في تطـبيق برنـامج إصـلاحي في الجزائر وعن اتخـاذ قـرار بتصـعيد العمليـات العسـكرية للقضـاء على مايسمى في ذلك الحين بجيوب التمرد[(4)].

فبالنسـبة للنقطة الأولى. فـإن السـلطات الاسـتعمارية لم تجهد نفسها كثيراً. وإنما اكتفت بنفض الغبار عن قـانون الجزائر الذي أودع رفوف المحفوظات منذ تـاريخ صـدوره سـنة 1947. وأضـيف إلى مـواد ذلك القـانون، لكي يبـدو أن هنـاك تجديـداً، إجراء خاص بإعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب.

ولقد رأى المعمــرون خطــراً ماحقــاً في تمكين المــرأة العربية المسـلمة من سـلاح يخشى أن يسـتعمله المناضـلون للاستحواذ على كافة المؤسسات السياسية المسيرة للبلاد. كما أنهم اعتــبروا تفكــير حكــومتهم في تطــبيق قــانون الجزائــر، والمعارك قائمـة، تعتـبر تنـازلاً للـذين حملـوا البنـادق، وخطـوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر الفرنسية. لأجل ذلك، فإنهم رفعـوا شـعاراتهم المعادية لسياسة الحكومة المركزيـة، وجنـدوا كل طاقـاتهم للإطاحة بهـا، خاصة وأن الســـيد مانــــداس فــــرانس، يعد في نظــــرهم، واهب الاستقلالات ومخرباً للامبراطورية الاستعمارية[(5)].

---

1 (?) - صدى الجزائر، عددها الصادر بتاريخ 9/12/1954.

2 (?) - نشر الخـبر على أعمـدة كل الصـحافة الـتي صـدرت بـالجزائر يـوم 09/12/1954.

3 (?) - صدى الجزائر، العدد الصادر بتاريخ 9/12/1954.

4 (?) La dépéche de constantine du 1954/12/11

5 (?) لأن حكومة مانداس فـرانس هي الـتي وقعت اتفاقيـات جينـاف الـتي أنهت حرب الهند الصينية، وأعطت الاستقلال الـداخلي لتـونس وفتحت المفاوضـات

وكـان المعمـرون أقويـاء فعلاً، بالإضـافة إلى أن تحركـاتهم وقعت في ظــرف كــانت الحكومة فيه معرضة للهجومــات مع جميع الجهات. وتزعم حركة المعمـرين، تلـك، رؤسـاء بلـدياتهم الـذين أوفـدوا جماعة منهم إلى فرنسـا، تشـرح وجهة نظـرهم، وتشتري الأنصار من بين كبار الشخصيات الفرنسية المسـيطرة على المسرح الفرنسي.

ويتضــمن مخطط كفــاح رؤســاء البلــديات ثلاثة مطــالب مركزية، نستخرجها من النـدوة الصـحفية الـتي عقـدها النـاطق الرسمي بأسمائهم: السيد إيزلا، بتاريخ الخامس والعشـرين من شهر جانفي سنة 1955.

ويأتي على رأس تلك المطـالب: المعارضة الشـديدة لكل الإصلاحات المقترحة والتي ستجعل من الجزائــر، حسب رأيهم، تــونس ثانيــة، ولكي لا يظهر رؤســاء البلـديات في زي الطغـاة المسـتبدين، صـرح إيـزلا "أن تطـبيق الإصـلاحات سـينظر فيه بعدعودة السلام، واستتباب الأمن في البلاد"[1].

أما المطلب الثـاني، فيـدعو إلى التعجيل بإرسـال الجيـوش المدربة القادرة على خـوض المعـارك، لأن الأجنـاد المتواجـدين في الميدان غير مهيئين لحرب العصـابات. ولـذلك، فـإن اللفيفا الأجنبي[2]والطوابير المغربية[3] هي التي يجب أن تخصص لقتال الجزائريين. ولقد طرحت هذه الفكرة لأنها تمنع أبناء فرنسا من المــوت المحقــق، خاصة وأن أبنــاء المعمــرين يــؤدون الخدمة العسكرية كغـيرهم، كما أنها تجعل الحـرب تـدور بين الأجـانب فقط.

وأما المطلب الثالث، فهو اقتصـادي محض يـدعو إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية "الوطن الأم".

ومن الجـدير بالـذكر أن الحكومة الفرنسـية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام كل تلك التحركات، فأصـدر مجلس الـوزراء بتـاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي، هو نفس اليوم الـذي عقد فيه السيد إيزلا ندوته الصحفية، بياناً يتضمن تعيين السـيد جـاك سوستال والياً عاماً للجزائر، والإعلان عن دمج شــرطة الجزائر في شرطة فرنسا[4].

مع سلطان المغرب الأقصى قصد إعادته إلى العرش.

1 (?) *صدى الجزائر بتاريخ 28 ديسمبر 1954.*

2 (?) *جيش أنشأته فرنسا في الجزائر سنة 1831، وهو مكـون من المتطـوعين القادمين من جميع البلاد المسيحية بهدف تكريس احتلال دار الجهاد، وقد ظل يتجـدد بنفس الطريقة إلى أن اسـترجعت الجزائر اسـتقلالها، وكـانت قاعدته الأساسـية هي مدينة سـيدي بلعبــاس الكائنة على بعد ثمــانين كلم جنــوبي وهران.*

3 (?) *- هي لفيف مكــون من مقــاتلين ينتمــون إلى قبائل مختلفة من المغــرب الأقصى استعملوا لقمع الحركة الوطنية في مراكش ثم جيء بهم إلى الجزائر حيث ظلوا يقاتلون جيش التحرير الوطني إلى مابعد اسـتقلال بلادهم، وهكـذا الاستعمار,*

4 (?) *(Alistair) Histoire de la Guerre d’Algérie , traduit de l’anglais par Yves de Guermy, Editions Albin Michel, Paris 1980 p 109*

وإذا كان الإجراء الأول يهدف إلى التخلص من السيد ليونار الذي أصبح أسير كمشة من المعمرين المتطرفين، فإن دمج الشرطة يخرج قوات الأمن الأساسية من قبضة الشرذمة، ويسمح للسلطة المركزية بتعيين ضباط تستطيع الاعتماد عليهم، لأن ضباط ذلك الحين كانوا يأتمرون بأوامر الكولون.

إن مبادرات الحكومة سليمة، في حد ذاتها، وكان من الممكن أن تكون لها نتائج إيجابية، ولكنها جاءت مختلفة، ولذلك، فإنها أدت إلى عكس ماكان ينتظر، فسقطت حكومة مانديس في اليوم الخامس من شهر فيفري سنة 1955، أي بعد عشرة أيام فقط من صدور البيان المذكور.

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فإن القيادة العسكرية، في الجزائر، قد شرعت منذ اليوم التاسع عشر من شهر جانفي، في تنظيم عمليات واسعة النطاق استهلتها بقنابل مكثفة لجبال الأوراس، ثم ألقت بآلاف الجنود المزودين بجميع أنواع الأسلحة لتمشيط المنطقة، وسمي ذلك بعملية "فيرونيك" تشبيهاً بحركة القديسة التي تحمل نفس الاسم عندما مسحت وجه المسيح. والمقصود من ذلك التشبيه أن الجيوش الفرنسية تلقت الأمر "بتفتيش المنطقة شبراً شبراً حتى لا يبقى فيها متمرد واحد"(1).

لقد نسي الاستعمار مقولة ماوتسي تونغ الشهيرة: "أن الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية"(2).

ومما تجدر الإشارة إليه أن السيد ليونار هو الذي أشرف على انطلاق عملية فيرونيك التي ستتبعها في اليوم الثالث والعشرين من نفس الشهر عملية "فيوليت" الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على حوالي مائتين وخمسين كيلو متراً مربعاً". (3)

إن هزيمة مانديس فرانس، التي كانت أكبر دليل على قدرة الكولون وسعة سلطانهم، قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوماً، ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة. ويبدو أن الملل، من جهة، واطمئنان المعمرين على مصالحهم الخاصة، من جهة ثانية، هما اللذان سمحا للسيد ادقار فور أن يفوز بالثقة التي مكنته من تشكيل حكومته يوم 24 فيفري 1955م.

ولا يمكن أن تكون مجرد صدفة تلك التي جعلت سوستيل الوالي العام الجديد، يعلن، بنفس التاريخ، إن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، إلا كما تتخلى عن مقاطعة بريتاني(4).

---

1 (?) *Courriére (Yves) . Les Fils de la toussaint, Fayard Paris 1968.P550..*

2 (?) *Documents chinois, Troisiéme session de la6éme assemblée de la république populaire de chine, Beying 1985.p77.*

3 (?) - *إيفكوربار، ص 551.*

وليس ذلك فقط هو الـــدليل الوحيد على انتصـــار الطغمة الاســـتعمارية، بل إن هنـــاك تصـــريحات أخـــرى، ســـيدلي بها سوستيل في مختلف أنحاء البلاد، يؤكد فيها بقـوة أن فرنسا قد أدركت أهمية الجزائـر، لـذلك فهي مسـتعدة للـذهاب إلى أبعد الحدود قصد الحفاظ عليها، وبعد الإعلانات ومختلف التصريحات جـاءت الإجـراءات[1] الـتي قيـل، في ذلك الحين، إنها تشـكل مرحلة أولى تتجاوب مع ثلاثة اهتمامات هي:

1 - ضـرورة توفـير الأمن للسـكان، بواسـطة اسـتعمال الوسائل العسكرية المكثفة.

2 - الشروع في سياسة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ثروات الصحراء التي من شأنها أن تغير مصير فرنسا.

3 - تبـني فكـرة "الجيـوش الإفريقيـة" الـتي كـان بيجو قد اســـتعملها في بداية الاحتلال والـــتي هي عبـــارة عن استعمال نفس الأسلحة التي يقاتل بها رجال المقاومة.

لكن أخطر إجراء هو ذلك الـذي نشـرته الصـحافة الصـادرة بتاريخ التاسع عشر مـارس في شـكل بيـان من وزارة الداخلية يحمل اسم: حالة الطوارئ.

وحالة الطـوارئ إجـراء قـانوني جديـد، اتخذته السـلطات الفرنسية تجنباً للجوء إلى حالة الحصار الـتي تـدعو إليها أحكـام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش.

وقد جاء في بيان وزارة الداخلية أن حالة الطـوارئ تشـكل حلاً وسـطاً بين الحالة العادية حيث الاحـترام لجميع الحريـات، وحالة الحصـار الـتي تـؤدي حتمـاً إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإداريـة، لأنها تنقل الحكم إلى السـلطات العسـكرية. ذلك أن حالة الطـــوارئ تبقي للســـلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه.

ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية[2].

وتنص المـــادة الأولى من وثيقة حالة الطـــوارئ على أن الإجراء الجديد "يمكن تطبيقه على كل أو على جـزء من تـراب "الوطن الأم" والجزائر أو عمالات مـاوراء البحـار، ويكـون ذلك سواء في حالة وقـوع خطر داهم نتيجة اضـطراب الأمن العـام،

---

4 [?] - *انظر عدد -"صدى الجزائر" الصادر بتاريخ 24 فبراير 1955، أما مقاطعة بريطانيا فهي منطقة مكونة من أربع ولايـــات تقع غــــرب فرنسا كـــانت دولةمستقلة انضمت إلى فرنسا في عهد فرانسوا الأول سنة 1534.*

1 [?] *إليستر هورن، ص 111.*

2 [?] *La dépeche de constontine عددها الصادر بتاريخ 19/03/1956 والحقيقة من حالة الطـوارئ، هي ذاتها حالة الحصار، لأنها تتضـمن إجـراءات تقضي على الحريـات الفردية الـتي يتمتع بها كل مـواطن فرنسي والـتي لا تمس ولا تنتهك إلا في حالة تطبيق المـادة السـابقة من دسـتور 1947، وهي نفس المادة المتعلقة بحالة الحصار ومن جملة تلك الإجراءات:*

1 - النفي أو الإقامة الجبرية.

2 - تفتيش في الليل والنهار.

3 - مراقبة الصحافة والنشر الثقافي.

4 - إحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات.

أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظراً لنوعها وخطورتها"[1].

ومامن شك أن الغموض والتقييم في هذه المادة مقصودان لتتمكن الحكومة من ممارسة الظلم والاضطهاد في كل مكان يمكن أن ترتفع فيه أصوات الدفاع عن الديمقراطية والحرية.

وبمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها وأهم ماطبعت به تلك المرحلة: ظهور المحتشدات التي توخي في إنشائها اختيار المناطق النائية ليصعب الاتصال بالمجبرين على الإقامة فيها.

وكان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمراً منطقياً يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ، والتي تشير إلى أنّه في استطاعة وزير الداخلية في جميع الحالات والوالي العام في الجزائر. أن ينفيا إلى أية دائرة ترابية، أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطيراً على الأمن والنظام العام.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تنص في مكان آخر على أن النفي لا يؤدي إلى إنشاء المحتشدات، إلا أن ذلك لم يحترم ولم يكن بالإمكان احترامه لأن نفي مئات الأشخاص إلى مكان واحد يتطلب إمكانيات جبارة للقيام بالرقابة اليومية ولتوفير الأكل والسكن.

لأجل ذلك كانت السلطات الاستعمارية مضطرة لإقامة المعسكرات، متبعة في ذلك أساليب النازيين أثناء الحرب الامبريالية الثانية.

ولئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت، كثيراً، على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني. إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لاتنضب تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة.

وقد استغلت الإطارات السياسية تلك التجمعات الهائلة لتنظيم الدروس الاستعجالية في كافة الميادين، ولتعد الذهنية الجزائرية للتكيف مع الأوضاع الجديدة المفروضة على البلاد.

ومن الأكيد أن مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية قد ارتفع بنسبة عالية، جداً بفضل ماقدمته المحتشدات من معرفة، ماكان بالإمكان نقلها بمثل تلك السرعة، إلى مثل تلك الجموعات الهائلة[2]. ذلك أن كل من يخلى سبيله، ويرجع إلى ذويه، يتحول، تلقائياً، إلى داعية متشبع بالعقيدة، قادر على الإقناع.

وهكذا، نستطيع القول إن حالة الطوارئ التي كان المقصود منها شل الحركة النضالية وإخماد النشاط الثوري،

---

[1] *Comité de vigilance des étudiants, les pouvoirs spéciaux Lyon 1955.04*

[2] *هناك أعداد كبيرة من المعتقلين الشباب تمكنوا من التحصيل العلمي واستطاعوا الاستقلال أن يشاركوا في المسابقات الخاصة بالدخول إلى الثانويات والجامعات.*

قبل استفحاله، قد أتت بنتائج عكسية سيكون لها مفعول كبير في صقل روح المقاومة، خاصة عند النخبة من أبناء الشعب الجزائري.

أما السلطات الاستعمارية، فإنها لم تكتف بسن حالة الطوارئ، ولكنها راحت تبذل كل مافي وسعها لخلق الظروف الملائمة لتطبيقها على أكبر عدد ممكن من دوائر وبلديات الوطن الجزائري.

ففي هذا النطاق، افتعلت الأخبار والإشاعات التي مفادها "أن المتمردين، في جبال أوراس، قد تلقوا، عن طريق الجو، الأسلحة التي أرسلتها دول أجنبية قصد إغراق البلاد في بحر من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن، ومن أجل زرع الشقاق بين الأشقاء وتوسيع هوة الخلاف بينهم"[1].

ومثل هذا الوضع يشكل، بالطبع، سبباً متيناً لتطبيع حالة الطوارئ.

ونشرت الصحافة أن المملكة الليبية ومصر هما اللتان تحركان التشويش وتدعمان التمرد من أجل الانفصال عن "الوطن الأم"، لأنهما غير راضيتين عما حققته الجزائر الفرنسية من تقدم وازدهار.

ونقلت الصحافة، كذلك، نبأ إلقاء القبض على الملازم العراقي: محمد حمادي عبد العزيز، وهو يحارب إلى جانب الثوار بالقرب من بوغني. ثم خصصت أهم الأعمدة لنشر تصريحاته التي تحذر الجزائريين مما تبثه إذاعة "صوت العرب" من أكاذيب حول الوجود الفرنسي في الجزائر، مؤكداً أن حالة سكان منطقة القبائل التي يعرفها أفضل بكثير من حالة أحسن المصريين[2].

وكانت هذه الأخبار المكذوبة كافية لفرض تطبيق حالة الطوارئ على نواحي الشرق الجزائري في بادئ الأمر، ثم تعميم ذلك، بالتدريج، على سائر المناطق التي بدا فيها تمركز الثوار بكيفية مقلقة. ولكي يكون للإجراء الجديد فعالية أكبر، قررت السلطات الاستعمارية تعيين الجنرال غاستون بارلنج[3] على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس، ولقد تم التعيين بسبب ما حاز عليه ذلك الضابط السامي من شهرة في المغرب الأقصى حيث كان يشرف على منطقة أغادير ذات المراس الصعب، ونشرت الصحافة آنذاك، أنه وضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي"[4].

وبالإضافة إلى بارلنج، تم تعيين العقيد ديكورنو قائداً لناحية السمندو[5]، المحاذية لمنطقة الأوراس، وأوردت الأنباء، في ذلك الحين، بأن ديكورنو هو بطل الهند الصينية، دون أن تبين

---

1 (?) *انظر، صدى الجزائر، بتاريخ 09/04/1955 ومابعد.*
2 (?) *صدى الجزائر، عددها الصادر بتاريخ 09/04/1955.*
3 (?) *وقع تعيين الجنرال بارلنج يوم 29 أفريل سنة 1955.*
4 (?) *وصل هذا القلق إلى قلب الأوراس يوم 3 مارس سنة 1955.*

في أي مجال: أي في الهجوم أو في الانسـحاب، لأن نتـائج تلك الحرب غير القتلى والأسرى والمعطوبين.

وكـــانت هـــذه التحركـــات مدعمة بتصــــريحات سياســـية ومبـــادرات ميدانيـــة، ففي المجـــال السياسي التأكيد على أنها ستبقى كذلك رغم تدخلات الأجـانب[1] أما المبـادرات الميدانيـة، فتتمثل في إقـدام بعض المسـؤولين أمثـال المتصـرف هرتز [2] على تكوين فرق الحركـة، وفي أوامر الجـنرال بـارلنج المتعلقة بجعل المسـؤولية جماعية على سـكان المنـاطق الريفية الـتي تكون مسرحاً للمعارك مع الثوار، أو تتهم بالتعاون معهم.

إن كل هـذه المجهـودات الحربية قد تـرجمت، في النهايـة، برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل بالجزائر إلى مائة ألف عسكري، بالإضافة إلى تعزيز مايسـمى بقـوات الأمن والمتمثلة في رجـال الشـرطة والـدرك الوطـني الـذين كـانوا، في تلك الأشهر الأولى من الثورة في المناطق، يقومون مقام الأجانب.

غـــير أن تلك الإعـــدادات والمســـاعي لم تحقق لســـلطات الاسـتعمار ماكـانت تصـبو إليـه، ولم تخمد نـار الثـورة الملتهبة خاصة في المناطق الأولى والثانية والثالثة من أرض الوطن[3].

ولقد نشـــرت يـــوم 27 يونيو ســـنة 1955، على أعمـــدة الصـحافة، نتـائج المعـارك الـتي دارت رحاها في تلك الأشـهر الأولى،ولم تكن مشـجعة بالمقارنة مع ما بـذل من جهـد، خاصة في الميدان العسكري.

لقد ورد في الإحصاءات المنشورة: أن القـوات الفرنسـية في الشـــمال القســـنطيني قد قتلت ثلاثمائة متمـــرد، وأســـرت ثلاثمائة وســـــبعة وأربعين، في حين قتل من أفرادها تســــعة وسبعون وجرح تسعة وأربعون، وقتل من المـدنيين الفرنسـيين مائة وتسعة وعشرون وجرح مائة وتسعة وأربعون[4].

وبتعبير أسهل، فإن الخسـائر الفرنسـية قد بلغت، إلى غاية التاريخ المذكور أعلاه، ثلثي الخسائر الجزائريـة، وأنها لنتيجة جد مشجعة بالنسبة للثـورة الفتية الـتي لم تكن تطمح إلى مثل ما توصلت إليه.

ومن الممكن أن السيد سوستال قد انتبه إلى هذه الحقيقة، واعـــترف في قـــرارة نفسه بـــأن القتـــال لن يـــؤدي إلى النصر المنتظر، لأن الجماهير الجزائرية قد بـدأت تتبـنى الثـورة. لأجل ذلك، فإنه رمى في الميدان بمحاولة خاصة أطلق عليها اسـمه، وهي عبارة عن برنامج إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحيـاة،

---

5 (?) وهي مسقط رأس العقيد الشهيد زيغويد يوسف، وهي اليـوم تحمل اسـمه، وتقع المدينة على بعد خمسة وعشرون كلم شمال قسنطينة.

1 (?) انظر صـدى الجزائر في عـدديها الصـادرين يـوم 30/04/1955، ويـوم 12/05/1952.

2 (?) هو حاكم بسكرة والمشرف علىناحية توقرت العسكرية.

3 (?) المنطقة في ذلك الـــوقت هي اسم الولاية مـــؤتمر الصـــومام يـــوم 20 يوليوسنة 1956.

4 (?) انظر "صدى الأخبار" في عددها الصادر بتاريخ 27 يونيوسنة 1955.

ويشتمل على عشر نقاط..[1]

إن هـذه التحركـات المخططة والمدعومة بنشـاط سياسي مكثف قد جاءت بالنتـائج المرتقبـة، ففي خلال السداسي الأول من سـنة 1955، ارتفع عـدد الأجنـاد الفرنسـيين من حـوالي أربعين ألفاً، قبل فاتح نوفمبر، إلى مايزيد عن مائة ألف، تـدرب جزء كبـير منهم في مـدن وأريـاف الهند الصينية، وزود السـلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطـاردة والطـائرات العمودية والطائرات المقنبلة، كما أن سلاح المدفعية قد تلقى عــدداً من المدرعات والمدافع الثقيلة والمصـفحات المختلفة الأنـواع، في حين تم تعزيز القـــوات البحرية العامة في الجزائر بوحـــدة من البوارج الحربية[2].

وإلى جـــانب الجهد العســكري الكبـــير نظمت الســـلطات الإســتعمارية حملة دعائية واســعة لتمجيد المظلــيين وإرهــاب الأهالي[3].

ومن جهة أخرى، صدرت تعليمات برفع عـدد المحتشـدات والتجمعـات، ونشـطت الرقابة السياسـية في ميـداني الثقافة والإعلام، حيث صودرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصـابات وحـروب التحرير بصـفة عامـة، ومنعت من العـرض بعض الأفلام الأمريكية مثل "قنطـرة وادي كـواى" و"الجـنرال" وغيرهما مما له صلة بالمقاومة والكفاح المسلح.

رغم كل هـذه الاحتياطـات ومضـاعفة الإمكانيـات الحربيـة، ورغم مشـاكل التسـليح الـتي لاقتها جبهة التحرير الوطـني في

---

1 (?) النقاط المكونة لبرنامج سوستيل هي:

1 - تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى، وفي اعتقاد سوسـتال فـإن هذا الإجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين.

2 - تعصـــير الفلاحـــة، وذلك عن طريق الكنكـــة، لعل الأســـلوب الحـــديث يلهي الجزائريين ويشدهم إلى الأرض، فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني.

3 - توسيع الصناعة الخفيفـة، قصد خلق الوظـائف ومناصب الشـغل الـتي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.

4 - تحويل البلديات المختلطة قصد الانسجام الإداري، ومن أجل الاسـتجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

5 - اسـتقلال الـدين الإسـلامي عن الإدارة الفرنسـية، وذلك يكـون اسـتجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء.

6 - تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هـذه النقطة تشـكل مطلباً تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

7 - محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكـثر إلى الأمة الفرنسية.

8 - فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشـعر الشـباب خاصة بـأن هنـاك مساواة بينهم وبين المعمرين.

9 - تمكين الفرنسيين المسـلمين من الالتحـاق بـالوظيف العمـومي حـتى لا يبقى ذلك السلك حكراً على المستعمرين، وحتى تحضر الشـروط الضـرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.

10- مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشـاريع الاجتماعية الـتي من شـأنها أن تخلق جواً من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر.

2 (?) محمد العـــربي الزبـــيري، الثـــورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكاتب، الجزائر 1984، ص 119. وما بعدها.

3 (?) جاء في أحد المنشـورات العديـدة الـتي كـانت تلقى بالطـائرات على قـرى المنطقتين ومداشرهما: "عما قريب سينزل السخط على رؤوس المتمـردين، بعد ذلك سيحل السلم الفرنسي من جديد".

السنة الأولى، فإن الجنرال شاريار لم يتردد، فإن أحد تقاريره، عن القول إن (مايجري في الجزائر، حالياً، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وعليه ينبغي، في نظره، ألا تنسى بأن التأني والضعف لا ينفعان في البلاد الإسلامية[1].

وعندما قطعت الثورة نصف عام من حياتها، كتب المارشال جوان [2] إلى رئيس الحكومة الفرنسية السيد ايدكارفونر [3] يحرضه على اتخاذ الإجراءات الصارمة. ومن جملة ماجاء في كتابه: إن الوضع في الجزائر خطير جداً، والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد، وذلك في سائر عمالة قسنطينة[4].

إن هذا التشكي الصادر عن القادة الفرنسيين، العسكريين منهم والسياسيين، إنما يهدف إلى حمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة، بدون مناقشة، لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب وعدد المقاتلين، وبسن القوانين الجديدة التي من شأنها أن تساعد على خنق الثورة في مهدها.

ومع مرور الزمن، واتساع النشاط الثوري وافقت الحكومة الفرنسية على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وإعطاء التعويض المطلق للقادة العسكريين يفسرون ذلك المبدأ كيفما شاؤوا.

كل هذه التدابير التعسفية كان الهدف من اتخاذها الحد من روح المقاومة لدى الجماهير الشعبية وكذلك تسليط أنواع القمع على المناضلين الوطنيين قصد إبعادهم عن جبهة التحرير الوطني، ولكن النهاية كانت عكسية، اعترف بذلك، بعد استرجاع الاستقلال، كل الذين عالجوا تاريخ ثورة نوفمبر العظيمة.

* مواجهة الصعوبات الأولى:

ولئن كانت جبهة التحرير الوطني قد استفادت في مجال العدد من كل هذه التصرفات الاستعمارية، فإن جيش التحرير الوطني، في الواقع، لم يستفد كثيراً بسبب نقص الأسلحة والذخيرة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، لأجل ذلك، فإن العمليات العسكرية وعمليات التمشيط المكثفة واستعمال العتاد الحربي

1 (?) ديشمان، جاك: تاريخ جبهة التحرير الوطني، بتريس 1962، ص 184.

2 (?) اذفونتش جوان، مارشال فرنسي من مواليد عنابة سنة 1888 شارك في احتلال المغرب الأقصى، حيث جرح سنة 1915، عين مساعداً للمرشال ليوتي، ألقى عليه القبض على رأس وحداته سنة 1940، أطلق سراحه بطلب من بيتان بعد عام واحد قضاه في الأسر. رئيس أركان الجيش الفرنسي 1944-1946. والي عام في المغرب الأقصى 1947 -1951 ثم مفتش عام للجيش إلغاية عام 1953. عين على رأس قوات الحلف الأطلسي لوسط أوروبا من 1951 إلى 1956، أعلن سنة 1961، عن مناهضته لسياسة الجنرال ديغول في الجزائر.

3 (?) من السياسيين الاشتراكيين في فرنسا، ولد سنة 1908، ترأس الحكومة الفرنسية مرتين سنة 1952 وسنة 1955. اختار في الأخير تدريس القانون بكلية الحقوق في ديجون.

4 (?) رسالة تحمل تاريخ: 18 ماي سنة 1955.

وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا، كلها، قد شكلت مضايقة رهيبة، وخناقاً على الوحدات الأولى المكونة لجيش التحرير الوطني في الشرق الجزائري، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الأولى[1] وجنوب المنطقة الثانية[2].

وكان المسؤولون، في المنطقتين، يدركون جيداً ذلك الوضع القاسي، ويقدرون كل الصعوبات المتمثلة في تفوق العدو، عدداً وعدة، وفي عدم توفر الأسلحة والذخيرة لدى جيش التحرير الوطني، كما أنهم كانوا يعرفون أن الاستمرار على تلك الحالة يسيء إلى الثورة. وعليه صار لابد من إيجاد طريقة تمكن من فك الحصار المضروب على قمم الجبال والأرياف، ومن جعل القرى والمدن تشعر بأنها طرف أساسي في المعركة التي ينبغي أن تنتشر بسرعة وتتسع ليضطرب العدو، فتتمزق وحدته وتتشتت قوته الضاربة، وفكر الشهيد يوسف زيغود[3] ومساعدوه المقربون طويلاً للوصول إلى حل ناجح، صار يسمى منذ ذلك التاريخ "انتفاضة العشرين يوليو سنة 1955.

وقبل أن نسترسل في الحديث عن العشرين من يوليو، ينبغي أن نقول إن تركيز فرنسا على المنطقتين الأولى والثانية لم يكن يعني أن الثورة قد خبت نيرانها في المناطق الأخرى من البلاد. لكن المنطقة الأولى كان لها وضع خاص يتمثل فيما يلي:

1 - لقد كانت، قبل نوفمبر سنة 1954، مأوى لمناضلي ومسؤولي المنظمة الخاصة الملاحقين من طرف السلطات الاستعمارية وبالتالي ميداناً للتدريبات العسكرية ومخزناً للأسلحة والذخائر التي تحصلت عليها مختلف أجهزة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من جميع الجهات وبجميع الوسائل.

2 - إن مسؤولها الأول، الشهيد مصطفى بن بولعيد. كان معروفاً كمسؤول في الأوساط السياسية، إذ كان، عشية الثورة، عضواً في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ومن ثم، فإنه كان يحظى بثقة معظم المناضلين بما في ذلك أعضاء المنظمة الخاصة للمتواجدين هناك.

وبالإضافة إلى شهرته السياسية، فإن مصطفى كان ثرياً

---

1 *(?) هي منطقة الأوراس التي ستصبح بعد مؤتمر الصومام هي للولاية الأولى.*

2 *(?) هي التي ستصبح فيما بعد نواة القاعدة الشرقية.*

3 *(?) من مواليد عام 1921 في القرية التي تحمل اسمه حالياً بولاية سكيكدة، نال الشهادة الابتدائية ثم اشتغل حداد وهو لم يبلغ بعد سن الرشد، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942، وعندما أنشئت المنظمة الخاصة صار واحد من قادتها البارزين، شارك في اجتماع الاثنين والعشرين خلف ديدوش مراد في قيادتها الأولى يوم 18/05/1955 ثناء، قام بدور أساسي في التحضير لمؤتمر وادي الصومام في توفير الشروط اللازمة لإنجاحه، استشهد أثناء معركة قرب بلدة سيدي مزغيش (ولاية سكيكدة حالياً)، يوم 23/09/1956 بينما كان في طريقه إلى الأوراس في مهمة كلفه بها المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني.*

ومن رجال الأعمال الناجحين، استطاع أن يوظف رؤوس أمواله في خدمة الجماهير الشعبية التي منحته، بالمقابل، حبها وثقتها.

هـذان السـببان، خاصـة، قد سـاعدا على انطلاق الأعمـال الثورية بسـرعة فائقـة، ومكنا المسـؤولين عن جبهة وجيش التحرير الوطـني من العمل بحرية في أوسـاط الأهـالي من سكان المدن والأرياف.

وإذا كـانت المنطقة الثانية لم تعـط قائـداً له نفس وضع إمكانيات الشهيد ابن بولعيد، فإنها كانت تشتمل على عدد كبـير من أعضـاء المنظمة الخاصة [1] ومن مناضـلي حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطية المحنكين والمؤيـدين للإسـراع بالـدخول في مرحلة الكفـاح المسـلح، لأجل ذلك فـإن عملية الهيكلية وتنصيب الخلايا وتجنيد المجاهدين الأوائل لم تعترضها صـعوبات كثيرة، الأمر الذي ساعد على إنجـاز نسـبة كبـيرة من البرنـامج الذي وضعته القيادة العليا بالنسبة للأشهر الأولى من الثورة.

فهذه الأوضاع الخاصة التي كانت للمنطقتين هي التي جعلت الثـورة تكـون فيهما قوية ومنتشـرة، وفي نفس الـوقت جعلت السـلطات الاسـتعمارية تخصص معظم إمكانياتها المادية والعسكرية والسياسية لمحاربة جبهة التحرير الوطني هناك.

أما في المناطق الأخـرى، فقد اهتمت القيـادة، في الأشـهر الأولى بتنظيم حملة شـرح واسـعة في أوسـاط مناضـلي حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطية الـذين كـانوا، في معظمهم، مـوالين للسـيد مصـالي في خلافه مع اللجنة المركزيـة؛ وفي نفس الأثنـاء كـانت هيكلة جبهة التحرير الوطـني تجـري على جميع المسـتويات في حين كـان التجنيد يتم ببطء نتيجة عـدم وجود الأسلحة الكافية.

ولم تبدأ العمليـات العسـكرية في تلك المنطقة إلا في ربيع عام 1955. وكانت في شـكل كمـائن تنصب أساسـاً للحصـول على الأسـلحة، وبالإضـافة إلى ذلك كـانت نشـاطات جيش التحرير الوطني توجه لإعدام أعوان الشرطة وحراس الغابـات، و"القيـاد" وغـيرهم من دعـائم السـلطات الاسـتعمارية، وكلما أعدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه.

وإلى جانب هذه العمليـات العسـكرية البسـيطة، كان على جيش التحرير الوطـني في المنطقة الثالثـة، أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية.

أما المنطقة الرابعة، فإنها كانت أسوأ حظـاً، لأن السـلطات الاستعمارية التي كانت تتـابع تحركـات مناضـلي حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطية قد تمكنت، في خلال الشـهر الأول، من إلقاء القبض على أغلبية العناصر الذين بـدأوا مع السـيد بيطـاط بما في ذلك نوابه في العاصـمة. وبيطـاط نفسه سـيقع أسـيراً

[1] *(?) عندما وقع اجتماع الاثنين والعشرين كان حوالي نصف المشـاركين من تلك الـتي ستصـبح المنطقة الثانية وهم: زيغـود يوسـف، ابن طوبـال، ابن عـودة، ناجي بوصوف، عبد مالك، مشاطئ، حباشي، ببطاط وبوضياف.*

في منتصف شهر فبراير 1955.

ونتيجة لذلك النجاح الذي حققته مصالح الأمن الفرنسية، فإن المنطقة الرابعة كادت تختنق بعد حوالي سبعين يوماً فقط من اندلاع الثورة ويعود الفضل في بقائها وانتعاشها إلى ابن المهيدي والعقيد واعمران[1]، الذي تمكن، رغم كل العراقيل، من إعادة تنظيم الهياكل ثم ساعدته الظروف على اختيار الرجال الأكفاء الذين عرفوا كيف يندمجون بسرعة وكيف يسيطرون على الأوضاع بعد أن كادت تفلت من جبهة التحرير الوطني لفائدة العدو.

ومن جملة الإطارات البارزة تجدر الإشارة إلى عبان رمضان [2] الذي خرج من السجن في النصف من شهر فبراير، ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير الوطني. مع العلم أنه من مسؤولي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: قاد ولاية بجاية ثم ولاية عنابة إلى غاية سنة 1950 عندما ألقي عليه القبض وحكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات.

وبسرعة كبيرة، وبفضل تكوينه السياسي والإيديولوجي ومستواه الثقافي، استطاع أن يحتل الصدارة أمام مسؤول العقيد واعمران، وحتى أمام قائد المنطقة الثالثة كريم بلقاسم الذي كان يأتي إلى العاصمة يأخذ رأيه حول القضايا السياسية.

وأول عمل قام به السيد عبان رمضان هو صياغة بيان مطول يحمل تاريخ فاتح من ابريل سنة 1955 وموجه إلى الشعب الجزائري، جاء فيه على الخصوص:

"إن السلطات العسكرية الفرنسية تبذل كل مافي وسعها لإخفاء الحقيقة، فمثلاً، عندما تنصب قواتنا كميناً لسيارة مصفحة، ويصيب سائقها الهلع فيلقي بمركوبه إلى حيث لا رجعة، فإن الصحافة الاستعمارية تكتب عن حادث تنسب سببه إلى الجليد".

"أيها الشعب الجزائري، بعدأن حققت نجاحات كثيرة، لا ينبغي أن يخفى عليك بأن المهمة الباقية مهمة جبارة. لأجل ذلك، فإن جيش التحرير الوطني يدعوك لتساعده وتمد له يد المعونة في جميع الميادين... إن النصر مرهون بما يقدمه كل الجزائريين من مساهمة إلى جانب قواتنا المحاربة والعازمة على مواصلة المعركة إلى أن تنتصر القضية الجزائرية".

---

1 (?) من مواليد 10/01/1919 لجأ إلى الحياة السرية منذ سنة 1945. نائب السيد كريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم قاد المنطقة الرابعة بعد أن ألقي القبض على السيد بيطاط، عين نائباً عسكرياً للسيد الأمين دباغين ثم قائداً أعلى للقوات المسلحة يوم 25 مارس 1957.

2 (?) خبا نجمه مع نهاية عام 1958. يعيش حالياً من التجارة.

من مواليد 1920 بالأربعاء نايث ايراثن (ولاية تيزي وزو) ألقي عليه القبض عندما اكتشف أمر المنظمة الخاصة التي كان واحداً من أبرز قادتها. خرج من السجن في نهاية فبرايرعام 1955. تولى تنسيق قيادة منطقة الجزائر. قام بدور أساسي في عقد وإنجاح مؤتمر واد الصومام. اغتاله رفاقه بلقاسم كريم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف يوم 27/12/1957. ثم أعلنوا على أعمدة المجاهد الذي كان يشرف عليه أنه استشهد في ميدان الشرف في شهر افريل سنة 1958.

"أيها الجزائريون، تعالوا جميعاً لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني. وتخلصوا من التردد، واتركوا الصمت.. وسعوا دائرة نشاطكم كل يوم أكثر حتى تتمكنوا من إرضاء ضمائركم ومن تسديد الدين الذي عليكم لبلدكم"[1].

وقد استعمل عبان رمضان كل الإمكانيات المتوفرة لديه لسحب المنشور وتوزيعه على أكبر عدد ممكن من المواطنين. وفي نفس الوقت ضاعف اتصالاته بالشخصيات الجزائرية مركزاً على قادة التشكيلات السياسية.

وإذا كانت مجهودات المستشار السياسي للمنطقة الرابعة لم تسفر عن نتيجة تذكر في مجال التفاوض مع ممثلي الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء، فإن عملية التعبئة والتنظيم في أوساط مناضلي حركة الانتصار المحلولة قد قطعت خطوة عملاقة بعد يوم 13 مايو سنة 1955 الذي أطلق فيه سراح أعضاء اللجنة المركزية الذين التحق معظمهم بجبهة التحرير الوطني في داخل البلاد وفي خارجها على حد سواء، ومن أبرز أولئك الأعضاء السيد ابن يوسف بن خدة[2] الذي سيلعب دوراً حاسماً في معركة الجزائر وعلى رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد.

*لكن التنظيم وحده لا يكفي ولا يكون ناجحاً إلا إذا توافر السلاح والمال، ولئن كان واعمران قد استطاع أن يحل المشكل الأخير بفضل حملة الاكتتاب التي نظمها في أوساط الصناعة والتجارة خاصة، فإن عبان، لمعالجة المشكل الأول، قد أرسل مبعوثاً إلى جنيف عن طريق باريس، ولم تسفر العملية عن أية إيجابية إذا استثنينا تأكيد قيادة المنظمة من ضرورة الاعتماد على النفس.

وبالفعل، لقد شرع في تكوين فرقتين مسلحتين، تتحرك إحداهما داخل حي بلكور وتكون تحت إشراف الشهيد ذبيح الشريف، وتتحرك الثانية في حي القصبة فتكون تحت إشراف السيد ياسف سعدي. ويتولى التوجيه السياسي مسؤول جهوي يأخذ تعليماته مباشرة من الشهيد عبان الذي يعمل بتنسيق مع العقيد واعمران، السيد بلقاسم كريم.

غير أن التنظيم العسكري، في العاصمة، لم يعرف أي نجاح يذكر في هذه السنة الأولى من الثورة، وذلك بسبب

---

1 (?) *Jeanson (Cet F) I'Algerie hors la loi , le seuil 1955 ., p 310*
انظر كذلك للاطلاع على منشور كامل:
tract du FL N Manduze (Andre) Numero special du 15 juin 1955. ش .Conscience maghrebine

2 (?) *من مواليد عام 1920 بالبرواقية ولاية المدية حالياً. عضو اللجنة المركزية لحركة الإنتصارات للحريات الديمقراطية. ألقي عليه القبض في الأيام الأولى من شهر نوفمبر أطلق سراحه يوم 13 ماي 1955، ومباشرة التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني إلى جانب عبان رمضان، شارك في معركة الجزائر وعين عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1956 ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في أول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.ترأس الحكومة الالثة ابتداء من شهر أوت سنة 1961، رفض الدخول في صراع دموي مع المكتب السياسي بعد الإستقلال، فانسحب من الميدان ولجأ إلى الحياة المدنية، يشرف على صيدلية بحيدرة في ضواحي العاصمة.*

سيطرة المخابرات الاستعمارية وعدم وجود الإمكانيـات المادية التي تسمح بالعمل الفوري.

وعلى العكس من ذلـك، فـإن التنظيم السياسي قد عـرف تطوراً ملموساً:فأنشئ العديد من الخلايا، وتكاثرت المنشورات الداعية إلى عـدم التعامل مع الإدارة الاسـتعمارية: "لأن غضب الثورة سينصب بلا شفقة ولا رحمة على كل مخالف للتعليمات" وتضـاعفت الاتصـالات مع قـادة التشـكيلات السياسـية المقيمين بالعاصـمة ومع معظم الجزائـريين المنتخـبين الـذين قدم عدد كبير منهم استقالته.

وبالنسبة للمنطقة الخامسة، فإن الأمر كـان مغـايراً تمامـاً، ذلك أن عمليــات ليلة الفــاتح من نوفمـــبر لم تكن ناجحة في معظمها، وتمكنت القوات الاستعمارية من إلحاق خسائر فادحة بتلك المجموعـات الأولى من المجاهـدين الـذين كـان يقـودهم الشـــهيد العـــربي بن المهيـــدي. ومن جملة القتلى الأول من الثـــورة: الشـــهيد ابن عبد المالك رمضـــان النـــائب الأول لقائد المنطقة.

ولقد تأثر الشـهيد ابن المهيـدي بتلك النتـائج السـلبية الـتي عرفتها منطقته فحـاول الاتصـال بالعاصـمة، تـارة وبـالمغرب الأقصى تـارةأخرى، يبحث عن الأسـلحة وعن أحسن الوسـائل التي تمكنه من تجاوز المحنة.

وإذا كان مشكل الأسلحة سـيظل قائمـاً طـوال تلك السـنة الأولى من الثورة تقريباً، فـإن ابن المهيـدي قد وجد في السـيد عبد الحفيظ بو الصـــوف[1] نائبـــاً تـــوفرت فيه كل الشـــروط المطلوبة في القائد الناجح، لقد كان ذكياً متعلمـاً ومثقفـاً، كما أنه كـان رهيف الحس يتمتع بمقـدرة كبـيرة على فهم الآخـرين وعلى ربط العلاقــــات الإنســــانية اللازمة خاصة في مثل تلك الظروف.

ومن الجدير بالـذكر، أن بوصـوف اسـتطاع، بفضل حركته وبفضل المجهودات الجبارة التي كان يبـذلها في جميع الأوقـات وبكل المناسبات، أن يعيد تنظيم المنطقـة، ويـوفر لها الوسـائل والإمكانيات المادية والبشـرية الـتي ستسـمح لها بالانطلاقة من جديد بمناسبة العيد الأول لميلاد الثورة.

وعلى الـــرغم من أن المنطقة الخامسة قد قضت كل تلك الســـنة الأولى في التـــأهب والاســـتعداد، فـــإن الســـلطات الاســـتعمارية لم تســـرح، وظلت تتـــابع، عن كثب تحركـــات

---

1 (?) *يعتـبر من القـادة الأساسـيين للثـورة الجزائريـة، تكـون خاصة في إطـار المنطقة الخاصة التي كان يحتل مكانة مرموقة في صفوفها واحد من الاثـنين والعشرين سبر دائرة سـكيكدة للحـزب سـنتي 1952- 1953، ثم عين على رأس دائرة تلمسان، عندما اندلعت الثورة عين نائبـاً أول للشـهيد العـربي بن مهيـدي الـذي خلفه سـنة 1956 على رأس الولاية الخامسة الـتي قادها إلى غاية 1958، تولى مسؤولية تسليح الثورة وتنظيم المخابرات التي بلغت، في عهده، أعلى المستويات، هو الذي وفر لهـواري بومـدين شـروط ارتقـاء سـلم المسـؤوليات قبل أن يتركه على رأس الولاية الخامسـة. انعـزل عن السياسة بعد وقف أطلاق النار ومات بسكتة قلبية .....*

المناضـلين لعلها تتمكن من القضـاء على الحركة قبل ميلادهـا. وفي هذا الإطار، أراد الـوالي العـام: السـيد جـاك سوسـتيل أن يفـرض على مـدينتي مغنية وسـبدو نفس حالة الطـوارئ الـتي كانت مفروضة على الشرق الجزائري[1].

ولتنظيم العمــال الجزائــريين في فرنســا، وإشــراكهم في الكفـاح المسـلح، اتجه السـيد محمد بوضـياف إلى زوريخ حيث استدعى السيد مراد تربوش[2] وزوده بالتعليمــات اللازمة لبعث جبهة التحرير الوطــــــني بفرنسا في مرحلة أولى وبأوربا في مرحلة ثانية.

ولقد كانت المهمة صعبة ومعقدة، خاصة وأن مصالي الحاج كـان يسـيطر، كليـة، على كافة المنـاطق هنـاك، وأن مناضـلي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فرنسا كانوا يقدسـون الزعيم ولا يرضون بغيره بديلاً، كما أنهم أخـبروا في تلك الأيـام الأولى من نوفمبر بأن القيـادة العليا للحـزب هي الـتي أشـعلت فتيل الثورة، ومن ثم لا يمكن أن يصدقوا ماقد يأتي به تربــوش حتى لو كان من المسؤولين الموثوق بهم.

وعلى الـــرغم من كل الصـــعوبات، اســـتطاع القائد الأول لفدرالية جبهة التحرير الوطـــــني في فرنسا أن يجند مجموعة أولى من خمسة أشخاص، كـان كل منهم مسـؤولاً عن واحـدة من قسـمات حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطيـة، وأمـرهم بالبدء، في تكوين الخلايا الـتي ينبغي أن يزيد عـدد أعضـائها عن الخمسة مناضـلين، كما أمـرهم بنسخ نـداء الفـاتح من نوفمـبر وتعميمه وماكاد يحل شهر مايو سـنة 1955 حـتى صـارت جبهة التحرير الوطني تضم في صـفوفها حـوالي مـائتي مناضل كلهم مسـتعدون للشـروع في العمل الفـدائي، لكن الحركة الوطنية الجزائرية كـانت ومـاتزال متواجـدة في معظم النـواحي، لـذلك قرر السيد محمد بوضياف الاستمرار في عملية الهيكلة. وحـتى هـذه الأخـيرة، فإنها سـوف تتعـثر لأن مصـالح الأمن الفرنسـية سـتلقي القبض على تربــوش وبعض أعضــاء اللجنة العــاملين معه. تم ذلك يوم 26 ماي من نفس السنة.

وفي القاهرة، فإن المندوبية، المكونة في بداية الأمر، من ثلاثة أشخاص[3] قد تدعمت بالتحاق السـيد محمد يزيد [4] عضو

---

1 (?) انظر البرقية الـتي تحمل رقم 00686 والـتي وجهها سوسـتيل إلى القائد الأعلى للجيوش الفرنسية العاملة في الجزائر لقد جاء في تلك البرقيــة، أؤكد موافقـتي على تمديد حالة الطـوارئ إلىكافة عمالة قسـنطية، وكـذلك إضـافة البلدتين المختلطتين في غنية وسبدو وبعمالة وهران على الحدود المغربية: انظـر: SOUSTELLE (J) Aimée et souffrante Algérie . Paris 1956, p 98.

2 (?) إذا ما استثنينا السيد محمد بوضياف، فـإن مـراد تربـوش هو أول مسـؤول لاتحادية جبهة التحرير الوطـني في فرنسـا، ظل يقودها أكـثر من عـام كامـل، ويعود الفضل إليه في إرساء قواعدها، وتوفير الشروط الموضوعية لتطورها.

3 (?) محمد خيضر، حسين أيت أحمد، وأحمد بن بلة.

4 (?) من مناضلي حزب الشعب القدامى، انتخب عضو اللجنة المركزية (1950-1954)) عين لتمثيل جبهة التحرير الوطني في نيويورك من سـنة 1955 إلى سـنة 1958، تـولى وزارة الأخبـار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية وقف إطلاق النار. عين سفيراً في لبنان، ثم سـفيراً للجامعة العربية

اللجنة المركزية لحركة الانتصار ومسؤول فدرالية فرنسا لنفس الحركة قبل انـدلاع الثـورة، ونظـراً لثقافته الواسـعة، وتكوينه السياسي وخبرته النضـــالية فإنه سيصـــبح واحـــداً من أعلام السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطـني، ولا أظن أن رجــال الإعلام الذين كانوا يمارسون المهنة في مستويات عالية، آنذاك مستعدون اليوم، لنسـيان ماكـان يمتـاز به الرجل من ديناميكية وذكاء على استغلال الأحداث والظروف.

وكان حضور مؤتمر باندونغ أول انتصـار دولي تحـرزت عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركـوا بحرية مطلقة ضـمن وفد المغـرب العـربي الكبـير، وأن يتمكنـوا من إقنـاع أغلبية الوفـود المشـاركة بعدالة القضـية الجزائريـة. وقد تجسـدت المجهـودات المبذولة من طـرف السـيدين آيت أحمد ومحمد يزيد في تأكيد المــؤتمر الأفــرو آســيوي على تأييـــده لشعوب الجزائر والمغـرب الأقصى وتـونس في تقرير مصـيرها وفي عملها من أجل حصــــولها على الاســـتقلال[1]. إن موقف مـؤتمر بانـدونغ[2] هـذا قد فتح أبـواب المنظمـات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطـني. لأجل ذلك صار على هذه الأخيرة أن تثبت وجود الثورة الشـاملة، ولم يكن ثمة للقيام بذلك أفضل من انتفاضة العشرين أوت سنة 1955.

*** هجومات العشرين من أغسطس 1955 أهدافها ونتائجها:**

والحــديث عن انتفاضة العشــرين أغســطس، بعد حـوالي ثلاثين سنة، ليس بالموضوع السهل، خاصة وأن الذين هيـأوا لها ونفذوها لم يتركوا لنا مذكراتهم، ولم يكتب الأحيـاء منهم، حـتى الآن، مايسمح بالحكم على صحة أو عدم صحة ماورد حول هذه المسألة في عشرات المؤلفات.

وعلى سبيل المثـال، فـإن السـيد السـتار هـورن، في كتابه "تاريخ حرب الجزائر" يذكر بـأن "أحـداث عشـرين أوت" كـانت نتيجة اليأس القاتل الذي يسيطر على كل من زيغود ومسـاعده الأول السيد لخضر بن طوبال[3] وكما سـنرى فـإن هـذا الـرأي لا يختلف كثيراً عن الذي جاء به السيد فرحات عباس الذي يضيف إلى اليأس، شعور الشـهيد زيغـود بالـذنب والتقصـير تجـاه قائد المنطقة: الشهيد ديدوش مـراد. أما الملازم أيف كوريـار، فإنـه،

في باريس، انتخب عضواً للجنة المركزية على إثر المؤتمر الرابع. عين عضواً بالأمانة الدائمة للجنة المركزية سنة 1984.

1 (?) *آيت ، أحمد (حسين)، الحرب بعد وبعدالحرب، ص 127.*

2 (?) *باندونغ: مدينة كبيرة في أندونيسية، تقع جنوب جزيرة جافة. ضمت النـدوة المذكورة ثلاثين بلداً من آسيا وإفريقيا، واشتهرت بقراراتها المدينة للاستعمار والعنصـرية والداعية إلى التعـاون الإيجـابي والمكثف بين كل البلـدان النامية والنضال من أجل تمكين الشعوب من حقها في تقرير المصير.*

3 (?) *السـتير هـورن: تـاريخ حـرب الجزائـر، ترجمه عن الإنكليزية إيف كـارني وفيليب يوردريل، باريس سنة 1980، ص 123.*

على غرار جرجي زيدان، يطلق العنان لخياله، فيسمع زيغود وهو يحدث أحد أعوانه "إن الخسارة ستكون مرتفعة، ولكن حتى إذا قضي على نصف السكان، فإن الثورة ستربح لأن الجزائر ستتحرك... وعلى أية حال، فإن حال الثورة لن يكون (بعد الأحداث) أسوأ مما هو عليه الآن[1].

في استطاعة أي قارئ أن يواصل تعداد الأمثلة وهي معظمها متقاربة. لكننا نتوقف عند رأي السيد إيدوارد باهر الذي يقول: (لقد كانت أحداث العشرين من آب تعبيراً عن الاحتفال بالذكرى الثانية لإلقاء القبض على سلطان المغرب الأقصى. وبينما شاهدت مدينة وادي زم، في البلد الأخير، تقتيل حوالي تسعين، أوربياً، فإن العملية قد أخذت نفس الحجم، تقريباً، في ناحية سكيكدة والعالية....).

غير أن هناك شيئاً لابد من الإشارة إليه، وهو أن الصحافيين والدارسين والباحثين والهواة الذين تعرضوا في كتاباتهم إلى الانتفاضة قد اعتمدوا على ما سمعوه من أخبار ثم تولى كل واحد توجيهها كيفما شاء، وحسب الأغراض التي حددها لنفسه. ومعظم تلك الأخبار، حتى يومنا هذا متأتية عن مصادر استعمارية من جرائد ونشريات وتقارير أمن ودراسات ميدانية إلى غير ذلك من الوثائق التي أعدتها، في ذلك الحين، مختلف السلطات الفرنسية، أما محفوظات جبهة وجيش التحرير الوطني، فإنها قد ضاعت، ولم يبق منها الشهادات الحية وهي لم تستنطق بعد بطريقة علمية وجدية.

كثير من الكتاب يذكرون أن السيد لخضر بن طوبال وهو أساسي في هذا الموضوع، قد قال لهم كذا وكذا، أو أكد لهم هذه الحقيقة أو تلك، أو زودهم بوثائق شخصية لم تنشر، في حين أن المعني بالأمر لم يقدم سوى شهادة واحدة[2]، ولم ينشر أي شيء في الموضوع.

إن المسؤولين الذين عاشوا تلك الفترة يجمعون على أن زيغود يوسف هو صاحب فكرة الانتفاضة، وعندما اختمرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال. ولقد كان زيغود من قدماء المنظمة الخاصة، ومن المناضلين البارزين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لأجل ذلك، وعلى عكس من يزعم بأنه لم يكن يعرف مايمكن أن تنتهي إليه الانتفاضة من عواقب وخيمة، فإننا نستطيع التأكيد بأنه كان مقداراً لكل الاحتمالات.

فالمشرفون على المنظمة الخاصة كانوا يركزون على نظرية حرب العصابات، وعلى كل المناهج التي من شأنها تعبئة الجماهير وجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة. وفي هذا الإطار، كان يوسف زيغود يقول دائماً أن القمع الأعمى يولد القمع الأعمى، والعنف يدعو إلى العنف، وعلى هذا الأساس، فإذا

---

1 (?) *إيف كوربار، عهد الفهود، فايار باريس سنة 1969، ص 182.*

2 (?) *بمناسبة الندوة الوطنية الأولى لكتابة تاريخ الثورة أيام 29-31 أكتوبر سنة 1981.*

تمكنت جبهة التحرير الوطني من إقناع السكان العزل بضـرورة الانضـمام إلى أفـراد جيش التحرير الوطـني في عملية هجومية ضد الاسـتعمار وقواته بجميع أنواعهـا، فإنها ستتسـبب في رد فعل عـنيف يقطع خط الرجعة على المـترددين، ويوقظ الحس الوطني لدى عامة المواطنين.

ومهما يكن من أمـر، فـإن جميع المعلومـات المختلفة من مصـادرها المتعـددة وإخضـاعها للنقد والتحليـل، يسـمحان لنا بحصر أهداف انتفاضة العشرين آب فيمايلي:

1 - مضـاعفة عـدد مراكز التـوتر في أمـاكن كثـيرة من المنطقة الثانية لـيرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس الـتي كـانت تعـاني من عمليـات التمشـيط المبكرة آنذاك.

2 - نقل الحرب الساخنة من الجبـال والأريـاف إلى المـدن والقرى، وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحـد. فمن جهة يخفف الضـغط المفـروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثـوري في مهـده، ومن جهة أخـرى ليتأكد الاسـتعمار من أن الثـورة في كل مكـان ولكي تتسع الهـوة بين السـلطات الاسـتعمارية والجزائريين الذين كانوا مايزالون مترددين.

3 - إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العـام العـالمي بـأن الشعب الجزائري قد تبـنى جبهة التحرير الوطـني، وهو مستعد لمجابهة الرشاشـات والـدبابات حـتى بالحجـارة والفؤوس والعصي من أجل تحرير البلاد.

4 - تدويل القضية الجزائريـة، وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحـدة على تسـجيلها في جـدول أعمـال دورة 55.

5 - لتكون تلك الأحداث الدامية تعبـيراً صـادقاً عن تضـامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي الشقيق.

وبالفعل، فإن معظم هذه الأهداف قد تحقـق، وعلى سـبيل المثال، نذكر يقظة الحس الوطني لـدى منتخـبي الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون اللائحة المشـهورة بعد حـوالي شهر من وقوع الانتفاضة[1]، كما تشير إلى أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص، نتيجة لـذلك، ثلاثة أيـام في منتصف شـهر أكتـوبر للتـداول حـول القضـية الجزائرية[2]. أما الجمعية العامة للأمم المتحـدة، فإنها بفضل موقف بلـدان العـالم الثـالث، قد سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة سـنة 1955. وكـان ذلك بأغلبية صـوت واحـد. واكتفى الوفد الفرنسي لـدى الأمم المتحدة بالانسحاب[3] بينما في الجزائر، صرح سوسـتيل:

---

1 (?) *انظر اللائحة الـتي تحمل تـاريخ 26/09/1955 في ABBAS Ferhat, Autopsie d'une guerrep.143.*

2 (?) *أوبرمان، ص 67.*

3 (?) *الشقيري (أحمد)، قصة الثورة الجزائرية، دار العـودة بـيروت بـدون تـاريخ، ص 20.*

إن مـاوقع في نيويـورك أثمن من قافلة أسـلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني[1].

أما السيد فرحات عباس، فيرى أن ما أسـماه بفظـائع أوت هي نتيجة أزمة الضـــمير الـــتي كـــان زيغـــود يجتازها في ذلك الـوقت. وتتمثل الأزمـة، حسب رأيـه، في شـعور قائد المنطقة الثانية بـأن السـبب في استشـهاد ديـدوش مـراد إنما يرجع إلى الأخطاء التي ارتكبها هو، كدليل يعـرف المنطقة وسـمح للفرقة بأن تجتاز أرضاً مكشوفة[2].

وبالإضـافة إلى أزمة الضـمير، يـزعم عبـاس بـأن أحـداث العشرين من أغسطس سنة 1955، كانت تقية اتخـذها زيغـود ليصـفي حسـابات قديمة مثل انتقامه من علاوة عبـاس الـذي كـان قبل الثـورة قد انتصر في الانتخابـات على مرشح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[3].

وإذا اسـتثنينا غلاة الاسـتعماريين الـذين كتبـوا عن انتفاضة العشرين أوت لتشويهها، وهم معـذورون لأنهم في حالة الـدفاع عن أنفسهم وتبرير جرائمهم، فإن عبـاس هو الوحيد الـذي قلل من قيمتها مؤكـداً بـأن قيـادة المنطقة الثانية كـانت قصـيرة النظر، ومشيراً إلى أن مؤتمر الصومام نفسه قد أدان الأحداث ولو كانت فيها فائدة لما فعل ذلك.

نحن نعتقد أن عباس عنـدما أصـدر هـذا الحكم، لم يكن قد أطلع على رأي السيد جـاك سوسـتيل الـذي قـال بعد الأحـداث بأسابيع: هنـاك تاريخـان يفرضـان نفسـيهما على الـذهن وهمـا: فـاتح نوفمـبر و20 أغسـطس وهـذا الأخـير أكـثر لأن سلسـلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعداً آخر[4].

ويذكر المؤرخون جميعهم أن انتفاضة العشـرين أغسـطس وقعت عند منتصف النهار لكن واحـداً منهم لم يحـاول أن يصل إلى الدافع الذي جعل زيغود يختار تلك الساعة من النهار.

والحقيقة أنها كـانت، يومهـا، هي وقت آذان صـلاة الظهـر، وأراد أن تمتزج الدعوة للصلاة بالدعوة إلى الجهاد، وهو ماحدث في أغلبية القرى والمدن.

وهناك أسباب أخرى من جملتهـا، مثلاً، كـون منتصف النهـار هو موعد وجبة الغذاء عند الأوروبيين المدنيين، لأن العسـكريين يتغـذون قبل ذلك بسـاعة كاملة أو نصف سـاعة، ثم أن الـوقت صـــيف، وبعد الظهر تشـــتد الحـــرارة، ومعظم أفـــراد الجيش الفرنسي غير معتادين على ذلك.

المهم أن الهجوم قد بـدأ في الـوقت المضـبوط ولكن ليس في كل الجهات المحددة، بل يمكن الجزم أن الجهة الـتي كـان يشرف عليها الشهيد زيغود مباشرة هي التي نفذت الخطة بكل دقة، لأجل ذلك وقع كل الثقل تقريبـاً على الشـريط الممتد بين

---

1 (?) صدى الجزائر، في عددها الصادر بتاريخ 29/12/1955.
2 (?) عباس (فرحات)، تشريح حرب، ص106 ومابعدها.
3 (?) نفس المصدر.
4 (?) SOUSTELLE (J) Aimée et souffrante Algérie. p 137.

سـكيكدة، القل وقسـنطينة، شـاملاً على الخصـوص: مدينة سـكيكدة وضـواحيها، مدينة رمضـان جمـال حاليـاً مدينة صـالح بوشعور، مدينة الحروش، مدينة مزاج الدشـيش، مدينة سـيدي مزغيش، مدينة ريغود يوسف حالياً، مدينة وادي زناتي، ثم مدن القل والميلية وقسنطينة والخروب.

ولقد كـانت عمليـات القمع وحشـية، اسـتهدفت كل المواطـنين بـدون تميـيز وإن كـان الاختيـار يـذهب، غالبـاً إلى الرجـال والشـباب، واختلفت الجهـات في تقـدير عـدد القتلى، فالمصادر الفرنسية تحدثت عن حوالي ألف وخمسمائة شـخص من بينهم حوالي مائة وعشرين أوربياً.

أما جبهة التحرير الوطني فنشرت، يومها، أسـماء وعنـاوين اثـني عشر ألف قتيل وقتيلـة. ونحن نعتقد أن شـهداء الانتفاضة كانوا أكثر بكثير، نستدل على ذلك بشهادة جندي فرنسي ذكـره السيد هورن في كتابه[1] يقـول ذلك الجنـدي الـذي يتحـدث عن مدينة سكيكدة.

"إننا شـرعنا نطلق الرصـاص على الجميع بـدون تفريـق... وكـان قادتنا يحـددون الأوامر باسـتهداف كل العـرب الـذين نلقـاهم... وظللنا مـدة سـاعتين لا نسـمع غـير صـوت الأسـلحة الأوتوماتيكية تقذف النار على الجمهور... بعد ذلك جـاءت أوامر جديدة تقضي بجمع الأسرى، وفي الغد، على السـاعة السادسة صباحاً، سطرت المدافع الرشاشة أمـامهم ثم أطلق الرصـاص. وبعد عشر دقـائق انتهى كل شـيء وكـانت أعـدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة.

ومهما كان عدد الضحايا، فإنه يبقى قليلاً إذا قارناه بالنتيجة الإيجابية الـتي تم التوصل إليهـا. ولئن كـان بعض الكتـاب والمـؤرخين يزعمـون بـأن عـدداً من المسـؤولين في المنطقة الرابعة، أمثال عبـان ولبجـاوي، قد اسـتنكروا أحـداث العشـرين من أغسـطس لأنها تسـببت في مقتل أو عطب كثـير من المدنيين، وإذا كان هناك من يذهب بالقول إلى أن مـؤتمر وادي الصـومام قد أدان العملية ووجـه، بشـأنها، توبيخـاً إلى الشـهيد زيغود يوسف، فإن الواقع لا يصدق كل هـذه الادعـاءات لسـبب بسـيط وهو أن محفوظـات الثـورة لا تـذكر ذلـك، بل أن جميع الوثائق المتوفرة لدينا، حـتى الآن تمجد الانتفاضة وتعتبرها بعثـاً جديداً ومنعرجاً تاريخياً حاسماً في حياة الثورة[2].

وليس ما أوردته مجـرد ادعـاء، كما أنه لا تـأثير فيـه، لا للعاطفة ولا للمغالاة، لأن أحـداث العشـرين من أغسـطس هي التي فرضت على صحافة العـالم كله أن تخصص أعمـدة كاملة تحت عناوين كبيرة للقضـية الجزائرية بمفهـوم جديد غـير الـذي يجعل من الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا.

وانتفاضة العشـرين أغسـطس أيضـاً، هي الـتي كسـرت جنـاحي السـيد سوسـتيل الـذي كـان قد جمع كل قـواه، وجند

---

1 (?) *انظر الستير هورن، ص 125 و126.*
2 (?) *أعمال المؤتمر لكتابة التاريخ، ص: 217، ومابعدها.*

سـائر إمكانياته في جميع الميـادين ليطبق قـانون سـنة 1947 الذي أسلفنا ذكـره، لقد كـان سوسـتيل يـؤمن بـأن الإصـلاحات الاجتماعية وبعض الحقوق للجزائريين تكفي لعزل جبهة التحرير الوطــني والقضــاء عليهــا، وكــان يعتمــد، في حســاباته، على مجموعة من المعتـدلين وبالضـبط على السـيد فرحـات عبـاس وأتباعه. لكن زيغـود، الـذي لم يكن في الحسـبان، تـدخل بعنف فــزاد الهــوة اتســاعاً ووجه إنــذاراً شــديد اللهجة للإطــارات الجزائرية التي كان سوستيل يركز عليها آماله.

■■■

الفصل الثاني

المجتمع الجزائري الجديد وكيفية تنظيمه

أ - في مجال السياسة الداخلية.
ب - في المجال العسكري.
ج - في مجالي الثقافة والاقتصاد.
د - خلاصة الفصل.

■■

لقد اغتنمت جبهة التحرير الوطني أول فرصة أتيحت لها، في اليوم العشرين من شهر أوت ست وخمسين وتسعمائة وألف، لعقد المؤتمر الذي كان منتظراً جمعه في بداية عام خمسة وخمسين وتسعمائة وألف[1] وضبطت جدول أعماله في نقطتين اثنتين هما:

1 - إثراء بيان الفاتح من نوفمبرعام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف.

2 - تعيين القيادة العليا التي تناط بها مسؤولية مواصلة الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية. فبيان الفاتح من نوفمبر كان إعلاناً عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، وتحديداً للخطوط العريضة التي يشتمل عليها برنامجها السياسي والعسكري. أما التسمية فيعود سببها إلى رغبة المجموعة التي أشعلت فتيل الثورة في التدليل على أنها لا تنتمي إلى أي من الجناحين المتصارعين داخل حزب الشعب الجزائري وأنها تتجاوز كل الصراعات الشكلية التي لا تفيد سوى الاستعمار، لترجع النضال إلى الطريق السوي المتمثل في الكفاح المسلح.

فالكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة التي ظل حزب الشعب الجزائري يستعد للوصول إليها، إيماناً منه بأنها اللغة التي يفهمها غلاة الاستعمار الفرنسي.[2]

*وعندما يتأمل الدارس مختلف النقاط التي عالجها بيان أول نوفمبر سنة 1954، يتأكد أن ماحدث في تلك الليلة لم يكن إعلاناً عن مجرد حرب تحريرية تنتهي بوقف إطلاق النار بل كان بداية ثورة ترمي في ذات الوقت إلى تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

لأجل ذلك فإن القيادة العليا مطالبة، بالإضافة إلى سهرها على توفير الشروط اللازمة لإنجاح المعركة المسلحة، بوضع تصور إجمالي للمجتمع الذي ينتظر بناؤه بعد القضاء على السيطرة الأجنبية.

من هنا جاء اهتمام مؤتمر وادي الصومام بالنقطتين المشار إليهما أعلاه، ولقد ناقش المؤتمرون مشروع وثيقة شاملة[3] نجد اليوم مقتطفات منها، ونعرف من الذين شاركوا في وضعها أن بعض أجزائها ظلت بعيدة عن متناول القارئ ويتحمل في

---

1 (?) *محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ص 123.*
وكذلك حزبي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 172.

2 (?) *MTLD, Résolution générale Adoptée par le deuxième congrès du MTLD, d' Avril 1953 p(3-2).*

3 (?) *أوزقان (عمار) ذكر لي في لقاء أجريته معه بمقر حزب جبهة التحرير الوطني في ساحة الأمير عبد القادر بالعاصمة يوم 10/04/1964 أنه كان المحرر الرئيسي لمشروع الميثاق الذي عرض للمناقشة على مؤتمر وادي الصومام.*

نهاية الأمر، أنها ضاعّت رغم الإيماءات والإشاعات[1].

ومن وجهة النظر الإيديولوجيـة، فـإن وثيقة وادي الصـومام تعتبر ميثاقاً تضمن، بكثير من الدقة والتفاصـيل، تقـييم المرحلة المقطوعة من حيـاة الثـورة وآفـاق المجتمع الجزائـري بعد استرجاع السيادة الوطنية، بالإضافة إلى تنظيم مختلف جـوانب الكفـاح المسـلح وتصـور المشـروع السـلمي لتسـوية القضـية الجزائريـة. وإذا كنا قد أعطينا للنقطة الأولى حقها في الفصل الأول فإننا نخصص هـذا الفصل الثـاني لدراسة المجتمع الجزائري الجديد وكيفية تنظيمه:

أ - في مجال السياسة الداخلية:

لقد كان حـزب الشـعب الجزائـري يسـعى، بالدرجة الأولى، إلى تنظيم الطليعة المتشـبعة بإيديولوجيته قصد تكليفها بالنفـاذ إلى أوساط الجماهير حيثما وجدت توعيها بـالواقع الـذي تعيشه وتجنـدها لخـوض المعركة عنـدما يحين الأوان، لأجل ذلك كـان المناضلون يسـتعملون جميع الوسـائل لإقنـاع أكـبر عـدد ممكن من المواطـنين بضـرورة الخلاص من كل أنـواع السـيطرة الأجنبية.

كان الهدف الأول، إذن، يرمي إلى جعل الإنسان الجزائـري يدرك أنه يعيش وضعاً مختلفـاً كليـاً عن وضع الأوربي، وأن من الواجب عليه العمل على إحداث التغيير.

فالمستعمر الدخيل استطاع، بوسائل متعـددة، أن يسـتولي على الأراضي الخصـبة والمنـاجم الغنية بـالثروات المعدنية وأن يسخر، لاستغلالها، كل السواعد القادرة على العمل كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الباب الأول من هذه الدراسة.

ولكي تتمكن السـلطات الاسـتعمارية من تأبيد حالة التبعية في أوساط الجماهير الجزائرية ومن إبقائها في دائرة التخلـف، فإنها كانت تطبق بكل دقة مبدأ "فرق تسد".

"فالجزائر لم تعـرف الاسـتقلال في تاريخهـا، ولم يكن فيها شعب واحد، ولا هي قادرة على العيش بدون وصاية أجنبية. أما سكانها فأجناس مختلفة وقبائل متنافرة متناحرة"[2]

1 (?) هناك عدد من المسؤولين يقولـون أنهم يملكـون بعض المخطوطـات وأنهم سينشرونها في الـوقت المناسـب، ولكن بعضـهم طبع مذكراته وذيلها بملاحق دون أن ينقل للقراء أشياء جديدة عن وثيقة وادي الصومام التي يبدو أن ماهو منشـور منها كامل ولا ينـبئ بـأن ثمة أجـزاء ناقصـة، لقد أتيحت لي فرصة الحديث في الموضوع مع السيد عمار أوزقان بعد تعيينه رئيسـاً للجنة المنبثقة عن المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني فأكد لي أن مـايعتبره بعضـهم قد ضاع إنما هي مجموعة من الاقتراحـات المقدمة من جهـات مختلفة ولم ير المـؤتمرون ضـرورة لتبنيهـا، وهنـاك أيضـاً عـدد من الفقـرات الـتي تعـالج موضوعات متنوعة حذفت أثناء المناقشة العامة.

2 (?) مجموعة من المـؤرخين الفرنسـيين، تـاريخ شـمال إفريقيا الفرنسي بـدون معلومات حول الطباعة والنشر. ص: 17 ومن الجـدير بالـذكر أن هـذه أيضـاً، هي نظرية الحـزب الشـيوعي الجزائـري الـتي ظل يـدافع عنها إلى نهاية الأربعينات وكتابات موريس توريس وأقواله في الموضوع معروفة وكثيرة.

لقد استطاع المؤرخون أن يعرفـوا المكتبـات بما مفـاده أن العناية الإســتعمارية قد جعلت من الجزائــريين أمة في طــور التكوين أهم عناصرها هم العرب واليهود والأوروبــيين، ولأنها لم تكن موجودة من قبل، فإنه لا يحق لأبنائها أن يموتوا لكي تبعث من جديد كما أكد ذلك السـيد فرحـات عبـاس عنـدما قـال: لو اكتشـفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيـاً دون أن أخجل من ذلك خجلي من ارتكاب الجريمة، لكنـني لن أمـوت من أجل الـوطن الجزائـري لأنه غـير موجـود. إنـني لم أعـثر عليـه. لقد سـألت التاريخ واستنطقتُ الأحياء والأموات وزرت المقابر ولم أجد من يعرف ذلك. إن البناء لا يكون على رأس من الريح[1].

وفي نفس هـذا المعـنى كتب السـيد بيـار مونتـانيون "أن فحص ألفي سـنة من تـاريخ المغـرب الأوسط يجعلنا نؤكد عجز الشـعب الجزائـري عن بنـاء أمة وإنشـاء حضـارة. لقد تسـاءل المؤرخون حول ذلك فلم يجدوا أثراً للدولة الجزائرية ولا لثقافة خاصة تتمـيز بمؤلفاتها الأدبية وآثارها الفنيــة. إن تـاريخ الجزائر فارغ مثل أرضها التي ليس فيها سوى آثار الآخرين"[2].

ولم يقف السيد مونتانيون عند مجرد الادعـاء، بل إنه حـاول إيجاد أسباب للفراغ وللموت المذكورين: وفي نظـره، فـإن ذلك يرجع إلى كون الجزائر لم تنجب أبطالاً يوحدون شــعبها ولا بين شخصيات علمية وثقافية وسياسية قـادرة على إحـداث التغيـير والتطـور التـارخيين. يقـول في هـذا الصـد" إن هـذا البلد الـذي أنجب أمثــال القديســين أوغســتين[3] وتارتليــان[4] والقــدس سـيبريان[5] قد أصبح بعد الفتح العـربي مفـترقون إلى عظمـاء باســتثناء الأمــير عبد القــادر. ومن الواضح أن في ذلك تكمن أسباب التبعية الـتي عـاش فيها الجزائريـون والـتي دامت مـدة ألفي سنة[6].

لأنه كان يعتبر الأمة الجزائرية غير موجودة ولا مجال لبعثها، فإن الاستعمار لم يجعل لنفسه حـدوداً في تعامله مع الجزائـر، فقد أعلن مبكراً عن ضمها إدارياً إلى الـتراب الفرنسي[7] ولجأ إلى كثـير من المحـاولات لتحقيق فرنسة الجمـاهير وتنصـيرها قصد دمجها نهائيــاً في الشـعب الفرنســي، ومن خلال كل تلك

---

1 (?) *فرحات عباس، جريدة الوفاق الصادرة يوم 23/02/1936.*

2 (?) *PIERRE MONTAGNONS, LA GUERRE D’ALGERIE. GENESE ET ENGRENAGEE D’UNE TRAGEDIE EDITIONS PYMALION- PARIS 1984. P.29.*

3 (?) *من مواليد سوق أهراس سنة 354 توفي بعنابة سنة 0430، يعتبر من آباء الكنسـية الكاثوليكية له مؤلفـات كثـيرة أهمهـا: مدينة اللــه، اهتم في حياتــه، بموضــوعات متعــددة لكنه ركز كل مجهوداته في الســنوات الأخــيرة على معالجة موضــوع الآلة وموضــوع الإنســان، يحتفل به يــوم 280 أوت من كل سنة.*

4 (?) *من كبــار رجــال الكنيســة، ولد بقرطــاج ســنة 155 وتــوفي فيها بعد ذلك بخمس وستين سنة، له مؤلفات عديدة في اللاهوت وفي الفلسفة.*

5 (?) *من مشاهير آباء الكنيسة، ولد مع مطلع القرن الثالث بقرطـاج وتـوفي فيها سنة 258. قام بأدوار سياسية كبيرة وترك مؤلفات كثيرة. يحتفل به يــوم 16 سبتمبر من كل سنة.*

6 (?) *بيار مونتانيون، ص : 30.*

7 (?) *انظر المرسوم الملكي الذي يحمل تاريخ 22/7/1843.*

المحاولات كان يتفنن في سن القوانين المساعدة على إنجاح عملية السلخ و التشويه، نذكر على سبيل المثال: قانون الأهالي الذي لم يبلغ إلا سنة 1944[1] والقانون البلدي الصادر يوم الخامس من شهر أفريل سنة أربع وثمانين وثمانمائة وألف والقاضي بإعطاء حق التصويت للمالكين والمزارعين والموظفين والمتقاعدين والحاصلين على الأوسمة بهدف فصلهم عن جماهيرهم الشعبية. وهناك، أيضاً، القانون الخاص بإنشاء الفوضويات المادية[2] الذي وقع إصلاحه يوم 04/02/1919 بواسطة القانون الذي يحمل اسم صاحبه الوالي العام جونار إلى غير ذلك من الأمريات والقرارات والمراسيم.

إن كل هذه الأوضاع اللاطبيعية هي التي استهدفت سياسة جبهة التحرير الوطني تغييرها جذرياً واستبدالها لما يمكن شعب الجزائر ليس من استرجاع الاستقلال الوطني فحسب ولكن، وفي المقام الأول، من استعادة مقومات الشخصية الوطنية التي لابد منها لبناء صرح الدولة الجزائرية التي قوضت أركانها جيوش الاحتلال عام ثلاثين وثمانمائة وألف.

لأجل ذلك أكدت وثيقة وادي الصومام[3] على أن الكفاح المسلح يبقى مستمراً، وأن كل الطاقات الوطنية يجب أن تعبأ لتدعيمه وتطويره بجميع الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:

1 - الاعتراف بالشعب الجزائري شعباً واحداً لا يتجزأ، معنى ذلك أن خرافة "الجزائر فرنسية" و"الشعب الفرنسي المسلم" و"الأمة التي في طور التكون" كل ذلك يجب أن يزول من القاموس الاستعماري.

2 - الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية. وهذا يعني أن الحلم الذي بدأ يراود فئة من المستعمرين وعدداً ممن يسمون بالمعتدلين الجزائريين يجب أن يتبخر، لأن أي نوع من الاستقلال الذاتي لا يمكن إلا أن يكرس الهيمنة الأجنبية وتثبيت الاستعمار الجديد.

3 - الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، لها وحدها حق التفاوض وحق الأمر بوقف إطلاق النار وينجر عن هذا الاعتراف إجبار السلطات

---

1 (?) *وفي الحقيقة، فإن الإلغاء لم يكن سوى شكلياً لأن محتوى القانون ظل ساري المفعول حتى اندلاع الثورة.*

2 (?) *صدر هذا القانون لتحديد وضع الجزائريون بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية والحقوق المدنية والسياسية التي تعود إلى المواطن. وأهم ما جاء فيه الشروط التي لابد أن يتوفر واحد منها في الإنسان الجزائري كي يصبح مواطناً فرنسياً وهي سبعة: الخدمة العسكرية- القراءة والكتابة باللغة الفرنسية- الملكية- الوظيف- أن يكون قد انتخب لمنصب سياسي- حيازة الأوسمة الفرنسية- أن يكون من أب متجنس.*

3 (?) *FRONT DE LIBERATION NATIONAL- EL MOUDJAHIS, IMPRIME EN- YOUGOUSLAVIE, JUIN 1962 TOME I.P 58 ET SUIVANTES.*

يجد القارئ عدداً خاصاً يتضمن أكبر جزء من ميثاق وادي الصومام.

الاســـتعمارية على إطلاق ســـراح جميع الجزائـــريين والجزائريـــات الأســـرى المعتقلين والمنفـــيين بســـبب نشاطهم الوطني قبل وبعد اندلاع الثورة.

إن استرجاع السيادة الوطنية على هـذا الأسـاس من إلغـاء الواقع الاسـتعماري الـذي من المفـروض أن تـزول بـزوال كل علاقـــات العسف والتبعيـــة، وتبـــني من جديد على قواعد ثابتة ومتينـة، أركـان الدولة الجزائرية المتخلصة نهائيـاً من الرواسب التي من شأنها تسهيل عودة الاستعمار الجديد.

فالسـيادة الوطنية الـتي تـرمي جبهة التحرير الوطـني إلى اســترجاعها لا تخص ميـــداناً دون آخـــر، بل إنها تشـــمل جميع مجالات الحياة وتمتد على كافة التراب الوطـني حسب الحـدود المرسومة من قبل السلطات الاسـتعمارية نفسـها. لأجل ذلـك. فإن ميثاق وادي الصومام قد عـالج مسـألة التفـاوض مع العـدو بكيفية دقيقة ومفصلة لا تترك أي منفذة للتحاليل وللمناورات.

وعندما ينظر الـدارس بتمعن إلى الأهـداف المـذكورة أعلاه يجد أنها مترابطة فيما بينها ومتكاملة، ذلك أن السـيادة الوطنية تفقد كل معناها إذا كان الشعب مطعوناً في وحدته مصاباً بـداء التقسيم والفرقة اللذين يكونان نتيجة لو فتح المجـال لأطـراف أخـرى تتحـدث باسم الشـعب الجزائـري. مع العلم أن التمثيل مطلقاً في مثل هذه الحالة لا يكون مجـدياً. إلا إذا كـان الممثل قويـــاً ويملك بين يديه وســـائل حقيقية ولتوجيه الأحـــداث في الاتجاه الـذي يقطع على العـدو خطـوط الرجعـة، ويفـرض عليه الالتزام بالإطار المرسوم للتفاوض.

على هـذا الأسـاس، أكـدت وثيقة وادي الصـومام ضـرورة مضـاعفة الجهد من أجل إعـادة تنظيم الجمـاهير الشـعبية في الأريـــاف وفي المـــدن وإعـــدادها عن طريق التوعية والترشـــيد لتجاوز دائرة التخلف التي وضـعها فيها الاسـتعمار وللتخلص من الذهنيات المتحجرة التي ألصقها بها وأنماط الحياة التي فرضت عليها والـتي تهـدف فقط إلى إبقائها في حالة الغيبوبة والتبعية الدائمتين.

فالمجالس الشـعبية الـتي شـرع في إنشـائها منذ الأشـهر الأولى لانـدلاع الثـورة[1] يجب أن يتم تـدعيمها وتوسـيع شـبكتها بحيث تشـمل كافة أنحـاء الـوطن وأن تسـند إليها مسـؤوليات تجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالاً بالجماهير الشـعبية. فـالمجلس الشعبي الواحد أصبح يتكون قانونيـاً من خمسة أعضـاء بما في ذلك الـــرئيس، ويشـــرف على تســـيير الحالة المدنية والمالية والاقتصادية والشرطة.

وبعـــابرة أدق، فـــإن المجلس الشـــعبي حيث ما وجد يحل محل الإدارة الاسـتعمارية الـتي يجب أن تـزول نهائيـاً وتـزول اتصالاتها بالأوساط الشعبية[2].

---

1 [(?)] *المنظمة الوطنية للمجاهـدين، أشـغال المـؤتمر الأولى لكتابة التـاريخ، ص 185.*

2 [(?)] *نفس المصدر.*

لقد نجحت المجــالس فعلاً في أداء مهمتها إذ اســتطاعت خاصة أن تقضي قضاءً مبرماً على النزاعات الـتي كـانت قائمة بين الأعــراش والأفــراد والـتي كـانت السـلطات الاسـتعمارية تحبذها كي تبقى دائماً مصدر ضعف بالنسبة للمتنازعين ومنفذاً يسمح للمحتل وأعوانه بـالتمركز أكـثر لمواصـلة العبث بمصـير المواطنين.

ولم يكن ذلك النجاح ليخفى على الإدارة الاسـتعمارية الـتي كانت تقابله بمحاولات يائسة تتمثل في الترهيب والترغيب وفي الإعلان عن عدم اعترافها بالصـلح الـذي يحـدث والتـآخي الـذي يتم[1]. وينـــدرج الإشـــراف على المجـــالس الشـــعبية ضـــمن اختصاصات المحافظين السياسيين الذين يتولـون كـذلك، مهـام تربية الجماهير وتنظم التعليم والإعلام والدعاية إلى جانب القيام بتوجيه الحرب النفسية على مختلف الجبهات[2].

فالاسـتعمار الـذي لم يفته التطـور السـريع الـذي تعيشه الثورة في كافة المجالات لم يعد مكتفيـاً بالعمليـات العسـكرية التي ينظمها في سائر أرياف الوطن ويوفر لها ماتحتاج إليه من عدة وعتـاد وحينما رأى تلك العمليـات تعـداها إلى التركـيز على تسـخير الإمكانيـات المادية والبشـرية لمحاولة تحييد الجمـاهير في مرحلة أولى قبل الــدفع بها في معســكره تســاعده على إخماد أنفاس الثورة. وقد كان المحافظون السياسيون يتصدون إلى هـذه المسـاعي قصد إحباطها بجميع الوسـائل. فقد كـانوا يعتمــدون على وسـائل الإقنـاع، وعنـدما يشـعرون أنها لم تعد تجدي نفعـاً، فـإنهم يلجـأون إلى الـترهيب الـذي كثـيراً مـايكون مصـــحوباً بالتنفيذ الفعلي. وفي بعض الأحيـــان توظف الخرافة واللامعقــول إذا كــان ذلك ضــرورياً لرفع معنويـات الجمــاهير الشعبية أو لتنشيط عزائم العدو أو لتحقيقهما معاً[3].

وهكـــذا فـــإن مـــؤتمر الصـــومام لم يكتف بترســـيم وظيفة المحافظ السياســـي، ولكنه جعلها أساســـية بالنســـبة لمســـار الثـــورة. فالمحافظ مســـؤول متجـــول، يقضي كل أوقاته في التنقل بين المداشر والمشاتي يراقب المجالس الشعبية ويجمع ما أمكن من المواطـــــنين يكـــــونهم سياســـــياً وينشر بينهم إيديولوجية جبهة التحرير الوطني.وفي ذات الـوقت، كـان يـزور وحــدات جيش التحرير الوطــني يزودها بالأخبــار ويحلل أمامها المعطيـات السياسـية في داخل البلاد وفي خارجهـا، ويسـجل الاحتياجـات والمطـالب الـتي يناقشـها مع المسـؤولين الأعلى ويعمل على الاستجابة لها بقدر الإمكان وفي حدود المستطاع.

ويعتـبر هـذا الاهتمـام البـالغ الـذي أولاه المـؤتمر للجمـاهير

---

1 (?) صدى الجزائر، عددها الصادر بتاريخ 21/06/1955.

2 (?) حول اختصاص المحافظ السياسي انظر المجاهد، العدد 11 الصادر بتاريخ 01/11/1957، ص 146.

3 (?) من ذلك أن المحافظين السياسيين كانوا يشيعون في أوساط الجمـاهير أن الملائكة، عندما تشتد المعارك، تنزل من السماء لنصرة المجاهـدين، وأن الله أعطى للمجاهد قـدرة للتحـول بكل سـهولة وسـرعة فائقة إلى الهيـأة الـتي يريدها. من ثمة فإنه يستطيع الدخول إلى ثكنات العدو أو التجول في شــوارع المدينة و القرية دون أن يشعر بوجوده أحد باستثناء المناضلين.

الشعبية دليلاً على التحول الجذري الذي حدث في إيديولوجية الثورة التي كانت تعتمد على الطليعة لتحقيق الأهداف المرسومة فصارت تركز على الشعب وتثق على إحداث المعجزة التي لم تكن في الحسبان. ويبدو أن هذا التحول قد بدأ يفرض نفسه مع انتفاضة العشرين من شهر أغسطس سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف. ففي ذلك التاريخ حدث انقلاب لا مثيل له في موازين القوى إذ تخلص جيش التحرير الوطني الفتي من عقد الخوف التي كانت تفرض عليه التحرك ليلاً والنشاط خفية فصار أفراده ينتقلون في وضح النهار بينما انتقل الرعب إلى نفوس الأجناد الفرنسيين الذين أصبحوا، بفعل دعاية الكولون، يرون في كل واحد من الجزائريين مجاهداً أو مناضلاً مستعداً للانقضاض عليهم.

ولم يكن ذلك هو التحول الوحيد الذي عرفته إيديولوجية الثورة الجزائرية، بل هناك نقاط أخرى إختلفت حولها الآراء كثيراً واشتد فيها إلا عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين. ومن بين تلك النقاط الحساسة التي سيكون لها أثر بالغ على سير أحداث الثورة مايلي:

1 - هيئات قيادة الثورة:

لقد كانت الحاجة الماسة إلى قيادة واحدة وموحدة للثورة الجزائرية هي الدافع الأول الذي جعل المنطقة الثانية تسعى، منذ شهر مارس عام ست وخمسين وتسعمائة وألف[1]، إلى جمع مؤتمر وطني يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها[2]. لكن ذلك لم يمنع المؤتمرين من التوقف طويلاً عند مناقشة هذه النقطة. وعلى الرغم من أن محضر الجلسات لم ينشر كاملاً إلى يومنا هذا حتى يطلع الباحث على حقيقة مادار من حوار يقال أنه كان صريحاً إلى أبعد الحدود وعنيفاً إلى درجة التهديد بتفجير المؤتمر، إلا أن الشهادات التي أدليت خاصة بمناسبة انعقاد ندوة التاريخ الخاصة بالولاية الثانية في اليومين الأخيرين من شهر جانفي سنة خمس وثمانين وتسعمائة وألف كافية لأخذ صورة مجملة عن المداولات التي جرت يومها فتصريحات السيد لخضر بن طوبال[3] الذي كان

---

1 (?) *لقاء أجريته مع العقيد لخضر بن طوبال في بيته يوم 16/04/1985 بحضور السيد محمد الصالح بوسلامة.*

2 (?) *شهادة خاصة قدمها لي العقيد بن طوبال الذي يجزم أن الشهيد يوسف زيغود يوسف بذل كل مافي وسعه ليجمع مختلف المناطق من أجل تقييم المرحلة المقطوعة والتخطيط للمستقبل، وقد ظل يسعى إلى أن أظهرت نفس الفكرة عند الشهيد العربي بن المهيدي وتباعاً الشهيد رمضان عبان.*

3 (?) *وهو واحد من الاثنين والعشرين الذين فجروا الثورة، كان عضواً في المنطقة الخاصة، إحتمى بغابات الأوراس مدة طويلة قبل ليلة الفاتح من نوفمبر، شارك، فعلاً، في مؤتمر وادي الصومام كنائب أول للشهيد يوسف زيغود، قادالولاية الثانية سنتي 1956 و1957 عين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1958 وزير الداخلية 1958 -1960 ثم وزير دولة إلى غاية. 1962. اشتهر بالدعوة إلى الانضباط والعنف الثوري والتأثر بالتقنيات الفيتنامية في حرب العصابات. يعتبره السياسيون أحد الباءات الثلاث الذين سيطروا على التسيير الخارجي للثورة إلى غاية استرجاع الاستقلال.*

من المشاركين الأساسيين تـدل على أن ممثلي المنطقة الثانية وعـــدداً من ممثلي المنطقـــتين الثالثة والرابعة كـــانوا كلهم يطالبون بأن تكون القيادة التي تنبثق عن المــؤتمر مكونة فقط من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تفجـير الثـورة والـتي هي متشـعبة بإيديولوجية واحـدة، وذلك حفاظـاً على التوجهـات الثورية وتجنباً للانزلاق في شتى أنـواع الانحـراف، لكن الأغلبية من المــؤتمرين وفي مقــدمتهم الســيدان العــربي بن مهيــدي وعبان رمضان كانوا يرون أن الثورة قد توسـعت وصـارت تضم في صــــفوفها فئـــات إجتماعية مختلفة وتيــــارات إيديولوجية متعـددة، وهي مـدعوة لأن تتطـور أكـثر مضـطر لأن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات الجديدة ويخرج بقيـادة تكـون ممثلة لكافة الاتجاهات الوطنية.

لقد انتصرت الأغلبية في ذلك الوقت وتدخل مبـدأ المركزية الديمقراطية ليمنع الانقسـام الفعلي ويضـمن للقيـادة الجديـدة استمرارية وحدتها ويوفر لها شروط النجاح[1]. ولكن، اليوم، بعد مرور أكثر من ثلاثين سـنة على تلك العملية فـإن الآراء مـاتزال مختلفة حول جدواها.

*إن التحليل المعمق للقرار الذي صدر عن مؤتمر الصومام حول ضرورة إشـراك جميع التيـارات الوطنية في هيئـات قيـادة الثـــورة يقودنا حتمــاً إلى القــول بــأن العملية كــانت أخطــاءً إيديولوجية لأنها لم تشــــترط على الإطـــارات الملحقة ســــواء بالمجلس الوطـني للثـورة الجزائرية أو بلجنة التنسـيق والتنفيذ تخليها، نهائياً عن قناعاتها الفلسفية وتبنيها المطلق للإيديولوجية التي يعود الفضل إليها في تهيئة الأرضية الصـلبة الـتي انطلقت منها الشرارة الأولى المعلنة عن بدء الكفـاح المسـلح الـذي لن يتوقف إلا عنـدما تسـترجع السـيادة الوطنية إن هـذا لم يحـدث وذلك لسببين أساسيين في نظرنا هما:

أ - إن قادة جبهة التحرير الوطني الـذين كـانوا يـدافعون عن فكرة منح المناصب القيادية للإطـارات السـامية الآتية من التشكيلات السياسية الأخرى دون احترام التدرج النظامي الذي تخضع له إطارات الثورة منذ ليلة الفاتح من نوفمبر، إنما كـانوا يرمــون، من خلال ذلك إلى تــرغيب الإطــارات السامية المـذكورة وجعلها تسـارع إلى الالتحـاق بالصـف، معتقدين أن بقاءهم خارج إطـار جبهة التحرير الوطـني قد يشجع الاستعمار على استعمالهم لخلق قوة ثالثة للضـغط بها عند الحاجة[2] لقد كان هذا الإجراء ممكنـاً لكنه لم يكن

---

1 *(?) كـان السـيد عمـار بن عـودة من الرافضـين الـداعين بحمـاس إلى الخط الإيديولوجي. ويعتقد شخصياً أنه عوقب على ذلك عندما قرر المؤتمر إرسـاله إلى تـونس للإشـراف مع السـيد واعمـران على تسليح الثـورة. لكنه وهو في طريقه إلى تونس بذل كل مافي وسعه ونجح في إقناع مجموعـات كبـيرة من القـادة والمجاهـدين الـذين أرادوا التنكر لنتـائج المـؤتمر احتجاجـاً على وجـود بعض الأشخاص من إيديولوجيات أخرى داخل الهيئات القيادية.*

2 *(?) يذكر السـيد مصـطفى بن عـودة أن الشـهيد عبـان قـال لـه: إن الانحـراف الإيـديولوجي أفسح من المجـال لفرحـات عبـاس إلى بـاوداي جزائـري انظر شريط الفيديو الخاص بندوة قسنطينة حول كتابة تاريخ الثورة المنعقدة يومي*

أكيداً. لكن الذي لاشك فيه هو أن المشكل الإيديولوجي لم يطرح على المسؤولين الجدد الذين سيظلون محتفظين بقناعاتهم الفكرية والثقافية إلى غاية وقف إطلاق النار.

ب- إن الإطارات القيادية التي جاءت من التشكيلات السياسية الأخرى لم تكن قادرة، في ذلك الوقت، على المبادرة لطرح المشكل الإيديولوجي لأنها، في معظمها، إنما التحقت حتى لا يفوتها الركب من جهة، ولأنها أصبحت خائفة من الموت الذي بدأ يطرق باب الشخصيات المترددة[1] من جهة ثانية.

هكذا، إذن، فإن خوف البعض من الموت ومن فوات الأوان، وخوف البعض الآخر من ظهور القوة الثالثة خاصة بعد المحاولات التي قام بها سوستيل على أصعدة مختلفة هو الذي لم يسمح بتسوية المشكل الإيديولوجي من البداية. وبقاؤه معلقاً على النحو الذي كان عليه هو الذي سيسهل تفجير الوضع السياسي في الجزائر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية.

قد يقال: لكن الأزمة السياسية التي أخرجت قطار الثورة من سكتة كانت كل أطرافها متشبعة بإيديولوجية واحدة، لأن رئيس الحكومة المؤقتة، يومها، أغلبية وزرائه ورئيس أركان جيش التحرير الوطني وكل قادة الولايات في داخل الوطن وكذلك مسؤولي اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا كلهم كانوا، قبل اندلاع الثورة، مناضلين في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. لقد كان ذلك صحيحاً، لكن المحيط الذي تدخل بعنف وقام بالدور الرئيسي في إذكاء نار الفتنة إنما كان يعمل لإيجاد الفرص الملائمة لعودة الإيديولوجيات المختلفة إلى الميدان، وليس ثمة لتحقيق ذلك، أفضل من الصراع الدموي على السلطة، لأن إراقة الدماء واللجوء إلى العنف على حساب الحوار يؤديان حتماً إلى تشتيت الصف واختفاء الأمن والاستقرار وشيوع الفوضى والاضطراب وكلها آفات تنخر جسم المجتمع وتفسح المجال للتعددية بجميع أنواعها.

ورغم كل ذلك، فإن الدارس المتمعن للأوضاع السائدة يومها في الجزائر لا يسعه إلا أن يقول: إن مؤتمر وادي الصومام كان مصيباً في قراره، لكن الخطأ يكمن في كون القيادة الثورية لم تول كل العناية للتطور الإيديولوجي الذي كان يحدث بفعل نمو جبهة التحرير الوطني واتساع شبكة منظماتها الجماهيرية. ولو أنها فعلت ذلك لوجدت نفسها متشبعة بفكر واحد، تتكلم لغة واحدة ومستعدة لمواجهة كل الطوارئ بنفس العزيمة، ونفس الحزم اللذين تميزت بهما

---

30 و31 جانفي سنة 1985، وهو موجود ضمن محفوظاتي الخاصة.

[1] نذكر على سبيل المثال إعدام علاوة عباس ومحاولة التنفيذ في بعض الشخصيات التي مازال على قيد الحياة والتي تابت فيما بعد والتحقت بصفوف جبهة التحرير الوطني.

طيلة فترة الكفاح المسلح.

ولأن أغلبية المؤتمرين صادقت على القـرار، فـإن المجلس إلوطني للثورة الجزائرية قد جاء مكوناً من 34 عضـواً نصـفهم إساسي ونصفهم إضافي الصنفين ومشتملاً في الصـنفين، على أقلية قليلة من الإطارات الـتي كـانت تقـود مختلف التشـكيلات السياسية الوطنية الـتي قـررت أخـيراً، الالتحـاق بجبهة التحرير الوطــني ومايقــال عن المجلس الوطــني للثــورة الجزائرية لا يمكن تطبيقه على لجنة التنســيق والتنفيذ الــتي اشـتملت على خمسة أعضــاء كلهم من قــدامى حركة الانتصـــار للحريـــات الديمقراطية.[1]

2 - أولوية السياسي على العسكري:

لقد لاقى معارضة شــديدة من طــرف عــدد من القــادة المشـاركين في المـؤتمر لاعتقـادهم بـأن عبـان و أعضـاء لجنة الصــياغة الــذين كــانوا معه وهم من السياســيين إنما يريــدون احتواء الثورة والسيطرة عليها، خاصة وأن المبدأ المـذكور جـاء مقروناً بـآخر نص على أولوية الـداخل على الخـارج. وإذا عرفنا أن المسؤولين غير العسكريين هم قادة العاصمة التي استقلت عن الولاية الرابعة وأعضـــاء مندوبية الخـــارج واتحادية جبهة التحرير الوطـني في فرنسا أدركنا شـرعية تخـوف المعارضـين للمبدأين.

لكن السيد عمار بن عودة[2] يذكر أن التخـوف المشـار إليه ســرعان ما تبــدد عنــدما أعطيت التفســيرات الــتي مفادها أن المقصود بأولوية السياسي العسكري هو التركيز على التفـاوض مع العــدو لضــبط شــروط وقف إطلاق النــار، لأن الانتصــار العسكري على واحدة من أكبر الـدول الاسـتعمارية في العـالم يُعد من بــاب المســتحيلات تقريبــاً خاصة إذا كـانت تلك الدولة عضواً فاعلاً في منظمة الحلف الأطلسي[3].

والحقيقة أن التفســيرات المــذكورة إنما تم اللجــوء إليها فقط للتهدئة ولتقـديم التـبريرات اللازمة لكبح النفـوس وعـدم الانقياد لما قد لا يحمد عقباه. فالسياسي والعسكري سواء كان عملاً أو شخصـاً، شــيء واحــد، لأن العمل السياسي يــبرمج له الرجل السياسي كما أن القائدالعسكري هو الـذي يشـرف على تنفيذ العمليات العسكرية التي يكون قد خطط لهـا. فـإذا كـانت

---

1 [?] *المقصـود هنا هم السـادة: بلقاسم كـريم، ابن يوسف بن خـدة، العـربي بن المهيدي، وعبان رمضـان وزيغـود يوسف الـذي سـيترك مكانه بعد الاستشـهاد إلى السيد: سعد دحلب.*

2 [?] *من أسـرة عريقة في ولايـة عنابـة، التحق بالجبـال منذ مايسـمى بمـؤامرة سنة 1950. تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها: المشـاركة باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيـان. عيّن بعد اسـترجاع الاسـتقلال سـفيراً في طـرابلس. عضو اللجنة المركزية لحـزب جبهة التحرير الوطـني منذ سـنة 1979. هو الآن رئيس اللجنة الوطنية لمصاف الاستحقاق.*

3 [?] *انظر الندوة.*

الأولوية للعمل السياسي، فذلك يعني أن قرار الرجل العسكري يأتي في الدرجة الثانية كوسيلة لدعم مواقف المسؤول السياسي.

وفيما يخص أولوية الداخل على الخارج، فإن المؤتمر قد لجأ إلى إقرارها لأسباب عدة يمكن استخلاص أهمها من العرض الذي قدمه الشهيد العربي بن المهيدي إلى المؤتمرين عن المهمة التي قام بها إلى القاهرة في مستهل عام ستة وخمسين وتسعمائة وألف[1].

فالعرض المذكور يؤكد بصريح اللفظ أن مصر لا يمكن الاعتماد عليها مطلقا في الحصول على الأسلحة لأن موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط وافر إلى نشاطها الديبلوماسي[2] كما أن مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها الذين مازال كل منهم يبحث عن الزعامة لنفسه. ومما لا ريب فيه أن ثمة خلافات أخرى كثيرة ظهرت أثناء أشغال المؤتمر لكن أصالة ثورة نوفمبر وضعت حداً لكل مامن شأنه أن يتجاوز الخط الأحمر. وظل العمل على تعبئة كل الطاقات الحية قصد القضاء المبرم على النظام الاستعماري هو المهمة الأساسية التي تحجب جميع المهام الأخرى، لأجل ذلك، فإن المؤتمرين صادقوا بالإجماع على الخطوط العريضة التالية:

1 - إن وحدة الشعب الجزائري مقدسة وكذلك وحدة التراب الوطني، وأي تنازل عن جزء من هذه أو تلك يعد خيانة عظمى. وتعتبر جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي للشعب والقائد الوحيد للثورة التي ستظل مستمرة إلى أن يتم بكيفية مطلقة تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

وعلى جبهة التحرير الوطني، كي تكون في مستوى المهمة المسطورة لها، أن تواصل ضرب جذورها في أعماق الجماهير الشعبية الواسعة لأن بذلك تكمن القوة التي هي في حاجة إليها لمواجهة عدة الامبريالية وعتادها.

فمن هذا المنطلق تعمل جبهة التحرير الوطني بجميع الوسائل المتوفرة لديها، على محاربة الآفات الاجتماعية مثل الرشوة والجهوية والقبلية والعشائرية والانتهازية التي تشكل مصادر ضعف قاتل وحواجز تعرقل عملية التجنيد من جهة ومساعي بناء المجتمع الثوري من جهة ثانية.

والنجاح في الارتقاء إلى ما تطلبه مستواها كحركة تحررية شاملة يحتم على جبهة التحرير الوطني أن ترسم مجموعة من

---

1 (?) *في مستهل تلك السنة كان ابن المهيدي قد اتصل ببرقية من مندوبية الخارج مفادها أن باخرة محملة بالسلاح ستغادر القاهرة في اتجاه مدريد، وعليه أن يتكفل بتحويل حمولتها إلى المغرب ومنه إلى مختلف مناطق الوطن. ولما طال انتظاره في العاصمة الإسبانية، رحل إلى القاهرة وهناك وجد قيادة مقسمة إلى كتل يستحيل الاعتماد عليها.*

2 (?) *نفس زيارة ابن المهيدي إلى القاهرة كشفت له بأن باخرة الأسلحة لم تبحر الزيارة التي يؤديها وزير الخارجية الفرنسي إلى مصر في شهر مارس سنة 1956.*

الضوابط تلتزم بها في سعيها الدائب من أجل تحويل الجماهير الشعبية إلى طاقة خلاقة تتعدى وقف إطلاق النار لتهز أركان التخلف وتشق طريق الانتصار لعملية البناء والتشييد في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة. ومن جملة الضوابط التي صادق عليها مؤتمر وادي الصومام تجدر الإشارة إلى سياسة الإطارات وسياسة الإعلام وسياسة تنظيم الشرائح الاجتماعية المختلفة.

فبالنسبة لإطارات الثورة يرى المؤتمر ضرورة تمكينهم من تكوين سياسي وإيديولوجي يتسلحون به لقيادة الجميع، كل حسب قدرته واختصاصه، في معركة حاسمة ضد واحدة من أعتى القوات الاستعمارية في العالم.

وإذا كان الإطار يعرف أنه القدوة الحسنة للذين يسعى إلى تعبئتهم في شتى الميادين، فإنه مطالب بأن يكون مضرب المثل في التحلي بروح المسؤولية والامتثال للقوانين السائدة في صفوف جبهة التحرير الوطني، وبأن يكون سباقاً إلى التضحية، دقيقاً في تطبيق المبادئ ومنضبطاً في تأدية الواجب، وزيادة على ذلك، فإنه لا يعرف التهاون ولا يركن إلى ما تقوم به. لكن الثورة، لكي تحميه من الانحراف، تفرض عليه رقابة مشددة وتحتم عليه أن يكون يقظاً في جميع الحالات.

أما عن الإعلام، فإن ميثاق وادي الصومام يرى أن وسائله يجب أن تكون قادرة على الرد بسرعة عن مناورات العدو إلى تأبيد التقسيم ونشر أسباب الخلاف والنزاع في أوساط الجماهير قصد عزلها عن جبهة التحرير الوطني. ذلك فإن رجل الإعلام ينطلق من كون الدعاية "ليست مجرد تهريج يتميز بعنف الكلمة العقيمة في غالب الأحيان والتي تذهب هباء منثورا، وبما أن الشعب الجزائري أصبح ناضجاً للقيام بالعمل المسلح الإيجابي والمثمر، فإن لغة جبهة التحرير الوطني يجب أن تكون معبرة عن رشدها وذلك بجعلها تتخذ شكلاً جدياً ومتزناً دون التجرد من الحزم والصراحة والحماس الثوري"[1]، إن رجل الإعلام، في منظور جبهة التحرير الوطني، لا يقتصر على تلقي الأخبار وصياغتها ونشرها في أوساط الشعب ولكنه يجب أن يكون سريع البديهة واسع المعرفة وذا قدرة فائقة على الاستيعاب والتحليل والتميز.

فالأخبار تأتيه مواد خام وهو يسهر على فرزها وقولبتها حسب ما تطلبه الظروف وتقتضيه المصلحة. ومن هذه الناحية فهو عبارة عن موجه للرأي العام وصانع للأجواء السياسية خاصة، لأجل ذلك يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية أهمها التشبع بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني والاستعداد للتضحية بكل شيء من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

لقد لاحظ مؤتمر الصومام أن الثورة قطعت خطوات حاسمة في تاريخها، وأنها أصبحت في حاجة إلى تعميم

---

1 (?) *EL. MOUDGAHID, Organe central du FLN (Une revolution democratique) No 12 du 15.11.1957.*

فلسفتها عن طريق التعليمات والشعارات، وعليه قرر مضاعفة عدد المراكز الإعلامية وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من إمكانيات مادية وبشـرية حـتى تكـون قـادرة على تأدية الرسـالة المنتظر منها تبليغهــا، ومن جهة أخـــرى، وكتتمة للجهد الـــذي قد تبذله المراكز، قـرر إصـدار أكـبر عـدد ممكن من النشـريات الداخلية والــدوريات العلمية والثقافية بالإضـافة إلى تطــوير "المقاومة الجزائريـــة" و"المجاهـــد" اللســـان المركـــزي لجبهة التحرير الوطني[1].

وأعطى المؤتمرون تلـك، توجيهـات خاصة بمضـاعفة الجهد من أجل رفع مســتوى الدعاية الثورية بحيث تتجــاوز رســالتها الوطنية وتشق طريقها نحو الرأي العام العالمي الذي بدأ، فعلاً، يهتم بما يجــري في الجزائر ويســعى إلى متابعة تطــور كفاحها المسلح. فبهذا الصدد، جاء في محاضرة جلسات المــؤتمر: "أن كل منشــور أو تصــريح أو اســتجواب أو بيــان يصــدر عن جبهة التحرير الوطني يجب أن يكون له، اليـوم، صـدى عالميـاً. لأجل ذلك يجب أن يكـون مطبوعـاً بـروح المسـؤولية الـتي تشـرف السمعة التي اكتسبتها الجزائر السائرة بثبات في طريق الحرية والاستقلال"[2].

2 - وفيما يخص تنظيم الشـرائح الاجتماعيـة، فـإن المـؤتمر قد ركز على الحركة الفلاحية وذلك تقـــديراً للـــدور الأساسي الــذي تقــوم به المنــاطق الريفية في حيــاة الثــورة وتحســباً للمناورات التي تحيكها السلطات الاسـتعمارية قصد التوغل في تلك المناطق من أجل تحييدها على الأقل.

لقد أدركت قوات الاحتلال أن جيش التحرير الوطني ضرب جذوره في أعماق الجماهير الريفية الـتي احتضـنت الثـورة بكل قـوة لأنها وجـدت فيها منقـذاً لها من حالة البـؤس الـتي كـانت مفروضة عليهـا، لأجل ذلـك، ولأول مـرة في تـاريخ الاسـتعمار، أعلنت الحكومة الفرنسية عن استعدادها للقيام بإصـلاح زراعي يستهدف تحسين أوضاع الفلاحين الجزائـريين عن طريق إعـادة توزيع بعض المساحات الـتي قد تقتطع من المـزارع الكـبرى أو من أراضي الشـــركات الخاصة ومؤسســـات الدولـــة. كما أنها قررت في ذات الوقت تعديل نظـام الخماسة الـذي كـان سـائد في أرياف الجزائر خاصة.

إن المقصود من هذه المنـاورات المفضـوحة، كما جـاء ذلك في ميثـاق وادي الصـومام، هو مغالطة أبنـاء الريف الجزائـري وصدهم عن تبني الثورة، لكن الفلاح الجزائري الذي عرف، في الــوقت المناســب، كيف يفشل سياسة الأهــالي الــتي حــاول المســـتعمر تطبيقها لتقســـيم المواطـــنين إلى عــــرب وبربر متنافرين ومتماقتين، لن ينخـدع لهـذه المحاولة الجديـدة خاصة

---

1 [?] *لقدكانت "المقاومة تصدر خارج الوطن، وهي ثلاثة من المنشورات: نشـرة باريس في فرنسا، نشـرة المغـرب الأقصى ونشـرة تـونس. أما المجاهد فإنه ظهر إلى الوجود في مدينة الجزائر، وصـدر العـدد الأول منه في شـهر جـوان سنة 1956.*

2 [?] *المجاهد العدد الخاص، ص67*

وأنه يدرك بأن "الإصلاح الزراعي الحقيقي لا ينفصل عن الهـدم الكلي للنظام الاستعماري".[1]

فهذا الوضع الجديد الذي آل إليه الريف الجزائـري هو الـذي جعل المـؤتمرين يـدعون جبهة التحرير الوطـني لبـذل أكـبر مايمكن من الجهد لمساعدة الفلاحين على تنظيم أنفسـهم في إطار سياسة وطنية عادلة ترمي إلى:

أ - تغذية الحقد الشـديد على الاسـتعمار الفرنسي وإدارته وجيشه وشرطته وعلى الخونة المتعاونين معه.

ب - تكـوين احتيـاطي بشـري يـتزود منه جيش التحرير الوطني والمقاومة بصفة عامة.

ج - نشر عـدم الاسـتقرار في البـوادي والعمل على خلق الشروط الموضوعية اللازمة لدعم المناطق المحـررة وافتكاك مناطق جديدة من العدو.

3 - وإذا كانت الأرياف قد انـدمج سـكانها، منذ البدايـة، في صفوف جبهة التحرير الوطـني محـرزة بـذلك على مكانة خاصة في تركيبة الثورة، فإن عمال المـدن قد أسسـوا تنظيمـاً نقابياً وطنياً أسموه الاتحاد العام للعمـال الجزائـريين، وكـان ذلك في اليوم الرابع والعشرين من شـهر فيفـري سـنة سـتة وخمسـين وتسعمائة وألف.

إن مـؤتمر الصـومام قد بـارك، في محاضـره، ميلاد الاتحـاد الـذي رأى فيه "تعبـيراً عن رد فعل سـليم قـام به العمـال الجزائريـون ضد التـأثير المُشـل الـذي يصـدر عن مسـيري الكونفدرالية العامة للشـغل والقـوات الشـغيلة والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"[2] وأوصى بأن تولي جبهة التحرير الوطني عناية خاصة بالمولود الجديد حتى يشـتد عـوده وتتـدعم هياكله.

لقد كـانت حقـوق العمـال الجزائـريين في بلادهم مهـدورة، ولم يكن في مقـدور أغلـبيتهم المطالبة بـأكثر مما يتكـرم به أربـاب العمل من الكولـون الـذين كـانوا يقومـون بـالتوظيف وبالفصل كيفما يشـاؤون ولم يكن في وسع التنظيمـات النقابية الوقـوف في وجه تلك التصـرفات الاسـتبدالية نظـراً لما كـان للمعمـرين من نفـوذ سـواء في مسـتوى الولاية العامة أو في أوساط الدوائر الحاكمة في العاصمة الفرنسية.

أما الجزائريون المغتربون، فإن كثـيراً منهم قد هـاجر وفي نفسه ذلك الخـوف من الطغيـان، وذلك الشـعور بـالعجز عن المقاومة، ولذلك فإنهم كانوا يبـذلون كل مـافي وسـعهم للبقـاء بعيدين عن الجو النقابي، وعندما تبدد الإقامة مخـاوفهم، فـإنهم يجرون، كأصوات في البدايـة، إلى مختلف التشـكيلات النقابيـة، وهناك من استطاع أن يتحول، بسرعة أحياناً، من مجـرد صـوت إلى مسؤول فاعل ومحرك للجماهير.

فمن بين هـؤلاء المسـؤولين الـذين اكتسـبوا تجربة ميدانية

---

1 (?) *المجاهد، العدد الخاص، ص 68.*

2 (?) *المجاهد، العدد الخاص، ص 68.*

وتسلحوا بوعي سياسي عال، برزت تلك الطليعة التي أنشــأت، رغم الصعوبات والعراقيل، مركزية نقابية تهـدف إلى لمّ شـمل العمــال الجزائــريين داخل الــتراب الوطــني وخارجه من أجل تحسيسهم بـالواقع الوطـني الجديـد، وتزويـدهم بإطـار تنظيمي يتدربون فيه على تحمل مسـؤولياتهم ويتجنـدون داخله ليكونـوا الخزان الحقيقي الذي يمول جيش وجبهة التحرير الوطـني بكل ما يحتاجان إليه من إمكانيات مادية وبشرية.

*إن الطابع الوطني الذي اكتسـاه الاتحـاد منذ تأسيسـه، قد ســاعد كثــيراً على التخلص من الهيمنة الأجنبية وبــذلك وجد نفسه، إذ يدافع عن حقوق أعضائه، إنما يدافع عن مصـالح الأمة الجزائرية جمعــاء. ويــرى مــؤتمر وادي الصــومام أن التنظيم الجديد قــادر على القيــام بــدور إيجــابي في معركة التحرير الوطني لأسباب يعددها كالآتي[1].

أ - أن قيادة الاتحـاد لا تتشـكل من عناصر منبثقة عن الأقلية الأوربية الـتي تتعـرض للظلم الاسـتعماري، ولكنها مكونة من إطــارات وطنية يــدفعها وعيها الشــديد إلى محاربة الاستغلال الاجتماعي من جهة والتميز العنصري من جهة ثانية.

ب- أن العمــود الفقــري لتلك القيــادة ليس مكونــاً من الارسـتقراطية العالمية الـتي تشـمل المـوظفين وعمـال السـكة الحديديــة، ولكنه منبثق عن الطبقــات الأكــثر حرمانــاً مثل عمــال المــوانئ والمنــاجم والصــناعات الزراعية.

ج - أن العمل الثوري قد أصـبح حقيقة وهو قـادر على توفـير الشـروط الموضـوعية اللازمة لتحقيق التـآخي الـذي لابد منه لصـنع الأداة القوية الـتي تسـتطيع الصـمود في وجه آليــات الحــرب الاســتعمارية، ولمنع ماقد يحــدث من انقسام في أوساط عشرات آلاف العمال الذين سـارعوا للانضمام إلى الاتحاد العام للعمـال الجزائـريين مباشـرة بعد ميلاده[2].

إن جبهة التحرير الوطـــــني لم تعد تكتفي بوجودالإتحـــــاد واســتقلاليته عن التنظيمــات النقابية الفرنســية، بل أصــبحت تطمح إلى أن يقـــوم التنظيم الجديد بـــدور أساسي في عملية تكـوين العمـال وتـوعيتهم وتعـبئتهم المسـتمرة وفي اسـتمالة التنظيمــات المماثلة في فرنسا أو في مختلف أنحــاء العــالم لمسـاندة كفـاح الشـعب الجزائـري، لأجل ذلك فـإن تعلق الأمر بمواجهة التحـديات والصـعوبات، هـذا من جهـة، ومن جهة ثانية أوصى بــاحترام الديمقراطية في أوســاط العمــال ومراعــاة التقاليد السائدة داخل الحركات العمالية المعروفة في العالم.

وبالإضافة إلى كل هـذه التوجيهـات السياسـية والإجـراءات

---

1 (?) *نفس المصدر، ص :69.*

2 (?) *جاء في مؤتمر وادي الصومام أن الإتحاد العام للعمال الجزائريين قد سجل انضــمام أثنــتين وســبعين نقابة في أقل من شــهرين وأصــبح يشــتمل على 110.000 منخرط، انظر المجاهد، ص 357.*

التنظيمية الـتي سـيكون لها أثر فعـال في حيـاة الاتحـاد العـام للعمـــال الجزائـــريين، حـــذر المـــؤتمر الإطـــارات النقابية من مغالطات الحزب الشيوعي الجزائري الذي "لايمكن لعجـزه في الميــدان السياسي إلاّ أن يتحــول إلى فشل ذريع في المجــال النقـابي"[1] وأكد أن عـالم الشـغل في الجزائر سـيعرف تطـوراً هاماً تحت إشراف جبهة التحرير الوطـني خاصة وأن "المركزية النقابية الجديدة تختلف كلية عن المنظمـات الفرنسـية المماثلة سواء بالنسبة لاختيـار قيادتها أو للتضـامن الأخـوي الـذي تغذيه ثورة التحرير الوطني والذي يجد سنداً قوياً لدى عمـال شـمال إفريقيا والعالم أجمع"[2].

فمن خلال كل ماتقــدم، تــرى جبهة التحرير الوطــني أن الطبقة العاملة تستطيع، في خضم المعركة التحريرية الشـاملة أن تسهم فعلياً في إحداث ديناميكية قـادرة على تمكين الثـورة من التطور بسـرعة فائقة ومن اكتسـاب القـوة الكافية لتحقيق النصر النهائي.

4 - ودائمـاً في إطـار تنظيم الفئـات الاجتماعية المختلفـة، قرر المؤتمر ضرورة إنشاء اتحاد عام للتجـار الجزائـريين يسـند الإشراف عليه إلى وطنيين يكونـون إضـافة إلى تسـيير شـؤون التنظيم الجديد، مكلفين بإيجاد أفضل السبل لكسر الاحتكـارات الأوربية التي تخنق التاجر الجزائـري الصـغير وتجعل منه مجـرد آلة لا تتحرك إلا كيفما شاء المستغل لها. ويقوم الاتحاد من جهة أخرى، بنشر الوعي الثوري في أوساط كافة التجار الجزائـريين الذين يجب أن يتنجندوا للإسهام فعلياً وبقسط وافر في تمويل الثورة إلى جانب المهمة الأساسية الأخرى التي حددها المـؤتمر للاتحاد عندما أكد أن جبهة التحرير الوطني التي تسـعى إلىجعل الاتحــاد العـام للعمـال الجزائـريين يتطـور بسـرعة في أجـواء سياسية ملائمة، تنتظر منه القيـام بمحاربة كافة أنـواع التغـريم والضرائب وبمقاطعة تجار الجملة المستعمرين وكل التنظيمات التجارية الـتي نشـاطاتها في إطـار الحـرب الامبريالية الـدائرة رحاها ضد الشعب الجزائري[3].

5 - وحظيت المرأة كذلك باهتمـام مـؤتمر وادي الصـومام. ولم يكن ذلك الأمر الغــريب خاصة عنــدما نرجع إلى تـــاريخ المقاومة الشعبية الـذي عـرف من النساء اللاتي قـدن الكفـاح المسلح أو شـاركن فيه بما أصـبح مضـرباً للمثل في الشـجاعة والإقدام.

ولقد برهنت الفتيات الجزائريات، منذ اندلاع ثـورة نوفمـبر، على أنهن أهل لحمل مشـــعل لالة فاطمة أنســـومر[4]، وأن شجاعتهن لا تقل عن شجاعة الرجل سواء في ميدان المعـارك والسلاح في أيديهن أو في المستشـفيات والمستوصـفات حيث

---

1 (?) *نفس المصدر، ص: 68.*
2 (?) *نفس المصدر.*
3 (?) *نفس المصدر، ص 68.*
4 (?) *قائدة الكفاح المسلح في المجانة ومنطقة القبائل في الفترة مـابين 1853 و1856.*

يبدعن في التمـريض وتضـميد الجـراح أو في القـرى والمداشر ينشـــرن الـــوعي الثـــوري ويشـــاركن بقسط وافر في تربية الجماهير سياسياً وإيديولوجياً.

فالفتــاة الجزائرية غــادرت صــفوف الثانويــات ومــدرجات الجامعات تماماً كما فعل أخوها التلميذ والطالب، عنـدما وجهت لهم النداء جبهة التحرير الوطني[1]، وعلى غرار إخوانها، أعـربت عن استعدادها للإنضمام إلى الصفوف وأصبح من الـواجب على قيـادات الثـورة أن تهتم بتخصـيص تنظيم لها شـبيه بالاتحـادات الأخرى يمكنها من النشاط اليومي لفائدة الكفاح المسلح[2].

وفي انتظار ذلك، قـرر المـؤتمر إيجـاد الصـيغ العملية الـتي تــوفر للمــرأة الجزائرية حيثما وجـدت شـروط المشـاركة في المعركة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها المادية والأدبية، وعلى سبيل المثال، فإنها ريفية كانت أو مدنية، تسـتطيع الإسـهام في رفع معنويـــات المقـــاتلين[3] وفي جمع المعلومـــات الخاصة بالعـدو، والقيـام بالاتصـال بين المراكز كما أنها تسـتطيع القيـام بالتمويل وتهـريب المشـبوهين وبمسـاعدة عـائلات المجاهـدين والمعتقلين، كل ذلك بالإضافة إلى مهامها كجندية عندما يقتضي الحال.

ولتمكين المــــرأة من تأدية هـــذه المهمة النبيلة في وسط اجتمـاعي كـان إلى قبل انـدلاع الثـورة لا يـولي اهتمامـاً كـبيراً للأنـثى، أمـرت جبهة التحرير الوطـني بـأن تعامل النسـاء وفقـاً للشـريعة الإسـلامية الـتي تكـبرهن أمهـات وزوجـات وأخـوات، وسنرى في الحديث عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي كيف أن هذا الأمر قدأحدث تغييراً جذرياً في أوضاع الأسرة الجزائرية.

6- ولم تكن حركة الشـباب غائبة عن أذهـان المـؤتمرين خاصة وأن أغلبية مفجري الثـورة لم يكونـوا قد خرجـوا بعد من طور الشباب[4] وأن الشباب، في الجزائر، كانوا يمثلون أكثر من نصف السـكان الإجمـالي، زيـادة على كـون معظم الجزائـريين ينضـجون في سن مبكـرة وينتقلـون مباشـرة من الطفولة إلى الكهولة نتيجة الفاقة والاملاق والحاجة إلى مصـارعة الظـروف الصعبة التي يتفنن في خلقها المستعمر الجشع.[5]

وليس النضج المبكر هو الصفة الوحيدة التي تمـيز الشـباب الجزائـري، ولكنه يمتـاز كـذلك بالحيوية وبالشـجاعة والإقـدام

---

1 *(?) المقصود هنا هو النداء الخاص بالإضراب عن الـدروس والإلتحـاق بصـفوف جبهة التحرير الوطـــني وجيش التحرير الوطـــني وقد اســـتجيبت بالإجمـــاع وتوقفت الدراسة قبل شهر فقط من الامتحانات وذلك يوم 19/05/1956.*

2 *(?) ســيبدأ هــذا التنظيم يتجسد بالتــدريج خاصة عنــدما تظهر على الســاحة النضـالية السـيدات: مامية شـنتوف، خـيرة مصـطفاوي ونفيسة حمـود الاتي سيمثلن النساء الجزائريات في كثير من التظاهرات الدولية.*

3 *(?) تجدر الإشارة، بهـذا الصـدد، إلى أن الفتـاة الجزائرية صـارت في كثـير من الأحيان، ترفض الزواج إذا لم يكن من مجاهد.*

4 *(?) كانت أعمار ثلثي أعضاء القيـادة السداسـية لا تتجـاوز اثنـتين وثلاثين سـنة. في حين كـان مصـطفى بن بولعيد أكـبرهم سـناً يبلغ من العمر سـبع وثلاثـون سنة، وكريم بلقاسم خمساً وثلاثين سنة.*

5 *(?) معظم الذين فجروا الثورة كانوا قد التحقـوا بصـفوف الحـزب قبل بلـوغهم سن الرشد.*

والتفاني في إنجاح ما تسند له من مهام، وعندما ينظر إليه من خلال الحياة اليومية، يكتشف أنه يتحلى بخصال أخرى كثيرة مثل روح المبادرة والصبر على المكروه والإرادة القوية والرغبة في الانعتاق والتحرير من كابوس الظلم والاستبداد.

ولقد كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تعرف جيداً أبناء شعبها. ولأنها تؤمن بأنهم يشكلون مشتلة أصيلة لتزويد جيش التحرير الوطني، فإنها خصصت لهم مكانة يستحقونها في ميثاق وادي الصومام.

أما شباب الأرياف وشباب المدن غير المتمدرسين وهم الأغلبية الساحقة، فإن المؤتمر أوصى باعدادهم للمعركة وذلك بتطوير حسهم الوطني وتنمية استعداداتهم للتضحية القصوى في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني.

وأما تلاميذ الثانويات وطلبة الجامعة فإن نضالهم يجب أن يكون على الجبهة العسكرية ككتاب في مستوى هياكل الثورة أو على الجبهة السياسية في إطار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي كان قد تأسس بباريس على إثر مؤتمر انعقد في الفترة مابين الثامن والرابع عشر من شهر تموز سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف.

وبتوجيه من جبهة التحرير الوطني، كان للاتحاد المذكور نشاط مكثف في داخل البلاد وفي خارجها وعلى سبيل المثال ذلك القرار التاريخي الذي تم اتخاذه يوم 20 / ك2 سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف والقاضي بتنظيم أسبوعين للتضامن مع إخوانهم المعتقلين على أن يكون اليوم الأول الذي هو يوم القرار ذاته، يوم الاضطراب عن الدروس والطعام[1].

وصادق المضربون على لائحة وجهوها لكافة السلطات الاستعمارية يطالبون فيها بإطلاق سراح الطلبة المسجونين، وإجراء تحقيق فعلي حول اغتيال زميلهم زدور[2] ومعاقبة المجرمين المسؤولين عن ذلك، كما أنهم طالبوا بوقف عمليات القمع الأعمى، والاعتراف بوجود الأمة الجزائرية وحق الشعب في تقرير مصيره والتفاوض مع ممثله الشرعي والوحيد: جبهة التحرير الوطني.

ومع تطور الكفاح المسلح ازداد الطلبة وعياً وتبلور التزامهم بمبادئ جبهة التحرير الوطني. يستخلص ذلك من خلال اللائحة السياسية التي اختتمت بها أشغال مؤتمرهم الثاني الذي انعقد بباريس في الفترة ما بين الرابع والعشرين والثلاثين مارس سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف[3].

وعندما وجهت جبهة التحرير الوطني نداءها إلى الطلبة

---

1 *(?) يقول السيد كي بارفيلي: إن القرار تم تطبيقه بالإجماع في جامعة الجزائر، بل إن جزءاً من الطلبة الأوروبيين إلى أن كفاح الشعب الجزائري عادل وشرعي وبالتالي فهو لن ينتهي إلا باسترجاع السيادة.*

2 *(?) تم اعتقال زدور في مدينة وهران يوم 6/12/1955.*

3 *(?) جاء في اللائحة ما يلي:*
- نظراً إلى أن الاستعمار هو مصدر الفاقة والأمية والاعتداء على كرامة الشعوب.

الزيتونـــيين خاصة للإضـــراب عن الدراسة والالتحـــاق فـــوراً بصفوف جيش التحرير الوطني في مختلف أنحـاء الـوطن وفي الحدود، اغتنم أعضاء الاتحاد المتواجدين بالعاصـمة تلك الفرصة فقـــرروا الإضـــراب عن الـــدروس والامتحانـــات إلى أجل غـــير مسمى ووجهوا نداء إلى الطلبة يدعوهم إلى الالتحـاق بصـفوف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني.

ومن خلال دعوتها إلى الإضـراب العـام، فـإن جبهة التحرير الوطـــني لم تكن تقصد مجـــرد الوصـــول إلى إخلاء الثانويـــات ومدرجات الجامعـات، كما أنها لم تكن تـرمي إلى جعل كل تلك الأعـداد الغفـيرة من التلاميذ والطلبة يلتحقـون بصـفوف جبهة التحرير الوطـــني. لقد كـــان كل ذلك ثانويـــاً بالنســـبة للهـــدف الأســـمى الـــذي يتمثل من جهة في الإعلان للعـــالم أجمع بـــأن أغلبية الشـعب الجزائـري تـدرك الواقع الاسـتعماري وهي مع الكفـاح المسـلح من أجل اسـترجاع السـيادة الوطنيـة، وفي تحسيس آلاف الشباب والمـراهقين ومن خلالهم الأوليـاء بكـون أبـواب الحرية الـتي سـدها الاسـتعمار لا يفتح إلا بالإقـدام على التضحية في جميع الميادين.

ولقد ألح المـؤتمر على مواصـلة الاهتمـام بمصـير الشـباب عامة والمعتقلين على وجه الخصوص حيث دعى إلى توفـير كل الشروط التي تمكن من توظيف الطاقـات الحية بكيفية عقلانية وإلى بـذل قصـارى الجهد في سـبيل التخطيط لعمليـتي التجنيد والتعبئـة، لأجل ذلـك، فـإن المـؤتمرين قـرروا، بالنسـبة للطلبة والطالبـــات، أن تحصر المهـــام الـــتي تســـند إليهم خاصة في المجـالات السياسـية والإدارية والثقافية والصـحية والاقتصـادية إلى غـير ذلك من الميـادين الـتي يكونـون فيها أكـثر مردوديـة، وتكون مجهوداتهم أكثر فعالية، وعنـدما يكونـون خـارج الـتراب الوطـــني أو يتم تمريـــرهم، في حالة الاكتفـــاء، بواســـطة جيش التحرير الوطـــني إلى تـــونس والمغـــرب فـــإنهم يتوجهـــون إلى مختلف الجامعات الكائنة في البلدان الشقيقة والصديقة ينهلون من ينابيع المعرفة بشتى أنواعها، ويستعدون للدور الـذي ينتظر منهم القيام به بعد استرجاع السيادة الوطنية[1].

7- وعلاوة على تنظيم الفئـــات الاجتماعية الأصـــيلة، رأى

- نظراً إلى أن كفاح الشعب الجزائري عادل وشرعي وبالتالي فهو لا ينتهي سوى باسترجاع السيادة.

- نظـــراً إلى أن سياسة العنـف، وحـرب الإبـادة والقمع قد تضـاعفان عـدد الضحايا دون القضاء على حركة التحرير، وتجعلان.

فإن المؤتمر يطالب بالآتي:

1- الإعلان عن استقلال الجزائر.

2- إطلاق أنفسـهم قد اسـتجاب للنـداء وعـبر عنه تلقائيـاً، عن إدانته للإجـراءات التعسفية المسلطة على الطلبة المسلمين.

- نظـــراً إلى أن الاســـتعمار هو مصـــدر الفاقة والأمية والاعتـــداء على كرامة الشعوب.

- اطلاق سراح الوطنيين المعتقلين.

3- التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

[1] *(?) المنظمة الوطنية للمجاهـدين، أشـغال المـؤتمر الأول لتـاريخ الثـورة، ص. 175.*

مـؤتمر وادي الصـومام أن من فائـدة الثـورة أيضـاً الاهتمـام بالأقليـات الأوربية سـواء منها الـتي جـاءت غازية في ركـاب الاسـتعمار أو الـتي جـاءت إلى الجزائر تطلب العيش بوسـائل مختلفة[1]. لقد كانت تلك الأقليات تمثـل، من حيث العـدد، أكـثر من عشر السكان وتسيطر، فعلياً، على ثلثي الاقتصاد، ولها في باريس نفوذ على أكثر من واحدة من الجهات التي بيدها سلطة القـرار. لأجل ذلـك، فـإن إهمالها قد يحولها إلى قـوة مناهضة وتجعلها تقبل على توظيف إمكانياتها لـدعم المجهـود الحـربي الاستعماري.

ولم يكن المـؤتمرون يجهلـون أن الأوربـيين، في الجزائـر، ليسوا صـنفاً واحـداً، بل الجميع كـان يـدرك أن من بينهم الغلاة الـذين لا ينتظر منهم شـيء بإيمـانهم الراسخ بـأنهم من جنس أعلى وبـأن نسـبة كبـيرة من أبنـاء جلـدتهم إنما ولـدوا ليكونـوا وسيلة لهم تمكنهم من تسـخير الجزائـريين واسـتغلال ثـرواتهم على اختلاف أنواعها. لكن الجزء الأكبر من المسـيحيين واليهـود قبل التعـاون مع الثـورة إما لطمع في حماية المصـالح الخاصة واكتساب امتيازات أخرى نتيجة المستوى الثقافي العالي نسـبياً والتكـوين العلمي والمهـني خاصـة، وإما لقناعة فكرية نتيجة الانتماء إلى تشكيلات سياسية تقدمية متعددة. فعلى هذا الجـزء قـرر المـؤتمر تركـيز الجهـد، وأوصى جبهة التحرير الوطـني بإعطاء اهتمام خاص للجانب النفسـاني الـذي يتعـرض للضـغط الاستعماري المكثف[2].

إن الثورة الجزائرية لا تهـدف إلى رمي الأوربـيين في البحر كما أنها تـدين الشـعار الـذي حمله أمثـال "كريفـو" لـترهيب الأقليـات وتنفـيرهم من جبهة التحرير الوطـني والـذي يقـول: "الحقيبة أو التـابوت"[3] لكنها تريد فقط اسـترجاع الاسـتقلال الوطـني الـذي اغتصب سـنة ثلاثين وثمـان مائة وألـف، وإقامة جمهورية ديمقراطية وإجتماعية تضـمن المسـاواة الحقيقية بين جميع المواطـنين[4] ولأجل ذلك اختـارت الكفـاح المسـلح وهي مصممة على مواصلته إلى أن يتجسد كل ما تصبو إليه، وتـدعو كافة السـكان، أيـاً كـان أصـلهم، للانضـمام إلى صـفوفها حـتى تتظـافر الجهـود من أجل القضـاء النهـائي على النظـام الاستعماري في الجزائر.

إن النظر إلى الأقلية الأوربية بهـذا المنظـار هو الـذي جعل المـؤتمر يوصي جبهة التحرير الوطـني بتشـجيع كل المسـاعي التي من شأنها أن توصل إلى تكـوين لجـان وحركـات جماهيرية تضم ما أمكن من الأوربيين الذين يرفعون شعار الدعوة إلى:

- إيقـاف الحـرب الـتي يشـنها الاسـتعمار ضد الشـعب

---

1 (?) *هنـاك عـدد كبـير من الجالية اليهودية خاصة جـاؤوا إلى الجزائر من جنـود أوليفرنة قبل الغـزو الاسـتعماري بكثـير واسـتقروا في منـاطق من البلاد يتعاطون التجارة والصناعة، ومن هؤلاء بكري وبوجنـاح لا يمكن فصل اسـميها عن تاريخ احتلال الجزائر.*

2 (?) *المجاهد، العدد الخاص رقم 4 ص67 وما بعدها.*

3 (?) *نفس المصدر، ص70.*

4 (?) *نفس المصدر.*

الجزائري.

- *فتح المفاوضات المباشرة من أجل إعادة السلم وتمكين الجزائر من استرجاع استقلالها الوطني.*
- *مساعدة ضحايا القمع والإرهاب.*
- *الدفاع عن الحريات الديمقراطية وتجريد الميليشيات الأوربية من السلاح.*
- *توعية نساء الأجناد الفرنسيين وتنظيمهن للمطالبة بتسريح رجالهن من صفوف الجيش المقاتل في الجزائر.*

ومن خلال كل تلك اللجان والحركات ستتمكن جبهة التحرير الوطني من الوصول إلى الأوساط التقدمية في فرنسا ذاتها وانطلاقاً من تلك الأوساط يكون النفاذ إلى عامة الشعب قصد توعيته بالأخطاء التي قد تجرها إليه استمرارية الحرب، وتحسيسه بأعمال القمع والإرهاب التي تمارس باسمه من طرف الجيش الفرنسي في أرياف الجزائر وفي مدنها وقراها.

وعندما يدرك الشعب الفرنسي كل ذلك، فإنه يسخط ويتحول إلى قوة ضاغطة يكون التعبير عنها بواسطة التظاهرة ضد إرسال الأجناد بدفعات متتالية يدعمون قوات الدمار في الجزائر ويموتون في سبيل قضية ظالمة، وستنظم المظاهرات أيضاً لحمل الحكومة الفرنسية على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وللمطالبة بإلغاء عمليات التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون والأبرياء الذين غصت بهم المحتشدات والمعتقلات والتجمعات التي صارت تقام هنا وهناك بلا عد ولا حصر في مختلف أنحاء البلاد.

وإذا كان دور جبهة التحرير الوطني لا يتعدى هذه الأهداف المتواضعة بالنسبة لما يمكن انتظاره من الشعب الفرنسي الذي يمول الحرب مادياً وبشرياً عن وعي أو عن غير وعي، فإن هذا الدور يتغير تماماً عندما يكون الأمر متعلقاً بالمغتربين الجزائريين الذين يعيشون في أوربا. فهناك تنظيم محكم لا يختلف عما هو معروف ومطبق في سائر مناطق الجزائر وفي كل من الحدود الغربية والشرقية[1].

لقد أنشئت اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في نفس الوقت الذي تأسست فيه باقي مناطق الجزائر، وحددت لها مهام أساسية، في بداية الأمر، لإرساء قواعد نضالية تكون قادرة على استئصال جذور الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها السيد الحاج مصالي من جهة وعلى جمع الأموال الضرورية لتسير الثورة وتجهيزها من جهة ثانية[2]. واستطاعت، رغم كل الصعوبات والعراقيل، أن تقطع في الاتجاه المذكور، أشواطاً بعيدة. لكن مؤتمر وادي الصومام أضاف إلى تلك المهام ما يلي[3].

---

1 (?) *المنظمة الوطنية للمجاهدين، إشغال المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، ص*

2 (?) *boudiaf (Mohamed) La picparation du LER NOVEMBRE, EL Djarida 1968, P. 06*

3 (?) *المجاهد، العدد الخاص، ص. 68.*

1- العمل على توسيع الحركة الفرنسية المتحررة وتشجيعها على تنوير مختلف الطبقات الشعبية التي يجب أن تطلع على الفظائع والجرائم التي ترتكب ضد الشعب الجزائري الأعزل من ناحية، وعلى مساعدة جبهة التحرير الوطني خاصة في مجالات الإعلام والدعاية وتنقل المسؤولين والإطارات ونقل الوثائق من جهة ثانية.

2- تنظيم المغتربين الجزائريين في أوربا بأكملها مع التركيز على فرنسا وذلك لتحقيق غرضين رئيسيين هما:

أ- تجنيد الطاقات وتوعيتها قصد إعدادها لتزويد جيش التحرير الوطني عن طريق تونس والمغرب الأقصى اللذين أنشئت على حدودهما مع الجزائر مراكز خاصة للتدريب العسكري. ونظراً إلى ارتفاع عدد المغتربين وصغر سنهم وانتشار الوعي السياسي في أوساطهم نتيجة الجهد الذي كانت بذلته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من ناحية وبفضل نشاط الحركات النقابية المختلفة من ناحية أخرى، فإن اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا سرعان ما تحولت إلى خزان بشري لا ينضب.

ب- مواصلة عملية استئصال التنظيم المصالي، وتكثيف الاتصال مع الوسط العمالي قصد التخطيط لإلحاق ما يمكن من أضرار بالاقتصاد الاستعماري، وفي نفس الوقت الذي يتم فيه تنظيم العمال الجزائريين بصفة شبه عسكرية محكمة، توجه العناية إلى المنظمات والتشكيلات السياسية قصد استمالتها بالتدريج وجعلها تنفصل شيئاً فشيئاً عن النظام الاستعماري لتصبح في النهاية قوة داعمة للثورة الجزائرية.

ج- في المجال العسكري:

إن التنظيم الذي بدأت به الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف يدل دلالة قاطعة على أن جيش التحرير الوطني امتداد طبيعي للمنظمة الخاصة التي كانت قد تأسست عام سبعة وأربعين وألف في إطار حزب الشعب الجزائري والتي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث من الباب الأول.

وإذا قررت القيادة الأولى للثورة تقسيم الجزائر إلى مناطق.[1] فإنها فعلت ذلك تقليداً للمنظمة الخاصة التي كانت قد قسمت البلاد إلى تسع مناطق. وعلى غرار المنظمة الخاصة أيضاً، بدأ جيش التحرير الوطني ينظم نفسه على أساس الفوج ونصف الفوج. وكان المجاهدون الأوائل كلهم من أعضاء المنظمة الخاصة، لأجل ذلك اتسمت الانطلاقة بالسرية المطلقة وتميزت العمليات الأولى بكثير من الدقة والتنظيم المحكم حتى أن السلطات الاستعمارية التي اندهشت لذلك،

1 (?) *YOUSFI (Mohamed) I, Algerie en marche Tome ENAL 1985, P. et Suivantes.*

أشـاعت بـأن ثمة تقنـيين أجـانب يسـيرون المعركة ويوجهـون الثورة في داخل البلاد وفي خارجها.

ولاحظ المؤتمرون أن جيش التحرير الوطني قد برهن على قـــدرة فائقة في تنظيم عمليـــات عســـكرية ناجحة مكنته من اكتسـاب الثقة في النفس ومن افتكـاك أسـلحة حربية جديـدة وعديدة استعملت لـدعم القـدرة الحربية ولتجنيد أعـداد وافـرة من المجاهـــدين الـــذين بـــدأوا يتوافـــدون من مختلف الفئـــات الاجتماعية واجدين في قدماء المنظمة الخاصة إطـــارات مكونة ومدبرة على القتال.

ولقد كـــانت الانتصـــارات الـــتي أحـــرز عليها جيش التحرير الوطني[1] حافزاً قوياً بالنسبة لمجموعة من الجزائـريين الـذين كـانوا يمارسـون في صـفوف الجيش الفرنسي سـواء كجنـود بسـطاء أو كضـباط وضـباط صـف، فهربـوا محملين بالأسـلحة والذخيرة، من ثكنتاهم والتحقوا بإخوانهم المجاهدين.

ورأى بعض المؤتمرين أن ثبات جيش التحرير الوطني أمام قوات الجيش الاستعماري مدعاة إلى تطوير كيفية القتال وذلك بالتخلي عن حـرب العصابات والتركـيز على تنظيم المجاهـدين في وحـدات نظامية لا تختلف عما هو متعـارف عليه في سـائر الجيـوش العالميـة. ففي إطـار إعـادة التنظيم، قـرر المـؤتمر الإبقاء على تقسـيم الجزائر إلى سـتة أقسـام يسـمى كل واحد منها ولاية بدلاً من منطقة، معنى ذلك أن جبهة التحرير الوطني رجعت من جديد إلى الهيكلة الـــتي كـــانت المفعـــول في عهد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وإذا كـان المـؤتمرون قد وافقـوا بالإجمـاع على هـذا التغيـير الشـكلي، فـإن عـدداً منهم وخاصة ممثلي المنطقة الثانية[2] قد أبـــدوا تحفظـــاً شـــديداً بالنسـبة للتخلي عن حـرب العصـابات واسـتبدال المجموعـات الصغيرة بالوحدات النظاميـة. لكن مبـدأ المركزية الديمقراطية حسم الموقف في هـــذه المـــرة كـــذلك وســـجل في محضر جلسـات المـؤتمر أن الولاية تقسم إلى منـاطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى أقسام[3].

وإضـافة إلى الولايـات، اسـتحدث المـؤتمر منطقة جديـدة تشمل الجزائر العاصمة وضـواحيها اسـماها المنطقة المسـتقلة واتخذ منها مقراً لقيادة جبهة التحرير الوطني المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما القيـادة فجماعية بالنســبة لجميع المســتويات وتتكــون فيما يخص أركان جيش التحرير الوطني من قائد عـام يسـاعده ثلاثة نـواب يشـرفون على القطاعـات السياسـية والعسـكرية

---

1 (?) من معارك جيش التحرير الوطني ص8، وما بعدها.

2 (?) يقول السيد عمار بن عودة في ندوة قسنطينية المنعقدة يومي 30- 31 ك 2 سنة 1985 "إن قـادة المنطقة الثانية المشـاركين في المـؤتمر قد رفضـوا تبني الحـرب الكلاسـيكية وأكـدوا أنهم لن يتخلـوا عن حـرب العصـابات إلا إذا توفرت شروط ممارسة حرب المواجهة".

3 (?) المجاهد، العدد الخاص، ص 72

- تشـكلت أول لجنة للتنســيق والتنفيذ من الســادة: محمد العــربي بن المهيـدي بلقاسم كريم، يوسف زيغوت، رمضان عبان وبن يوسف بن خدة.

والاتصال والاستعلامات.

وقد حدد المؤتمر كذلك أنواع الرتب العسكرية وضبط الوحدات المكونة للجيش. ففي مستوى الولاية يتولى القيادة العامة ضابط برتبة صاغ ثاني يتميز بثلاث نجوم حمراء وينوبه ثلاثة رجال برتبة صاغ أول يتميز الواحد منهم بنجمتين حمراوين وثالثة بيضاء. ويسمى قائد الناحية ملازماً ثانياً تميزه نجمة حمراء وينوبه ضابط برتبة ملازم أول يتميز الواحد منهم بنجمة بيضاء. أما القسم فيقوده مساعد يميزه رقم ثمانية الهندي(8) عليه خط أبيض، وكل من نوابه يسمى عريفاً أول ويميزه رقم سبعة الهندي(7) بلون أحمر ومكرر ثلاث مرات. وهناك رتبتان لا تسند لصاحبهما مسؤولية على رقعة جغرافية محددة وهما:

الجندي الأول وعلامته رقم ثمانية الهندي(8) بلون أحمر والجندي الثاني وعلامته رقم ثمانية الهندي(8) بلون أحمر ومكرر مرتين.

أما الوحدات فتعرف كالآتي:

نصف الفوج يتكون من أربعة جنود يقودهم جندي أول. الفوج ويتكون من عشرة رجال يقودهم جندي ثان. الفرقة وتتكون من ثلاثة أفواج يقودهم قائد الفرقة ونائبه. الكتيبة وتتكون من ثلاث فرق ويقودها خمسة إطارات. الفيلق ويتكون من ثلاث كتائب ويقودها عشرون إطاراً.

إن التنظيم العسكري وحده لا يكفي، كما التنظيم مهما كانت قيمته، يظل ضرباً من الخيال ما لم يدعم هذا وذاك بالتسليح الذي يحتاج إليها المقاتلون. ولقد بدأت الثورة الجزائرية بقطع قليلة نسبياً من الأسلحة الحربية وبنادق الصيد التي كانت المنظمة الخاصة قد استوردتها من ليبيا وتونس بعد تأسيسها مباشرة، وخزنتها بوادي سوف في مرحلة أولى ثم إلى جبال الأوراس في مرحلة ثانية[1].

وكانت التعليمات التي أعطيت للمجاهدين الأوائل تتمثل خاصة في حثهم على استعمال كل الوسائل لجلب الأسلحة من العدو أولاً وعن طريق السوق أو المساهمة الشعبية ثانية. وحظيت التعليمات المذكورة بتطبيق واسع في مختلف أنحاء البلاد[2]. لكن ذلك لم يكن كافياً بسبب تزايد التجنيد الذي فاق

---

1 (?) *يذكر السيد عجول أن المنظمة الخاصة اشترت ثلاث مائة قطعة حربية من بقايا الحرب الإمبريالية الثانية، وتم نقلها عبر الصحراء الليبية. وفي وادي سوف وضعت داخل براميل من الزيت يحفظها ويقيها. بعد إلى الأوراس وقع خزنها. وعشية اندلاع الثورة خصم من هذه الكمية ثلاثون قطعة للمنطقة الثانية وعشرون للمنظمة الأولى، وعدد مماثل تقريباً للمنطقتين الرابعة والخامسة، وظل الباقي في حوزة المنطقة الثانية وهو ما يفسر كثرة الأسلحة الغربية نسبياً في الأوراس (حديث أجريته مع محافظة جبهة التحرير الوطني بباتنة يوم 24/3/1985.*

2 (?) *بلغ عدد الأسلحة عشية انعقاد مؤتمر وادي الصومام حوالي ثلاث آلاف قطعة سلاح حربي وما يزيد عن عشرة آلاف بندقية صيد. ورغم الزيادة الكبيرة بالنسبة لما كان عليه الوضع ليلة الفاتح نوفمبر إلا أن الكمية كانت قليلة جداً بالمقارنة مع الاحتياج الحقيقي.*

كل توقع من جهة ونتيجة قـــرار الحكومة الفرنســـية الخـــاص بمضـاعفة عـدد أسـلحتهم المتطـورة بما هو أحسن وأثقل من جهة ثانية.

ولقد كان من الممكن التقليص من الفارق في العتـاد لو أن السيد بوضياف ومندوبية الخـارج اسـتطاعا تأدية الـدور المحـدد لكل منهما على أحسن وجـه. فـالأول وجد صـعوبة كبـيرة في دخول السوق الأوربية للأسـلحة بالإضـافة إلى المشـاكل الجمة الـتي اعترضت سـبيله عنـدما بـدأ يرسي قواعد جبهة التحرير الوطـني في فرنسـا، والثانية لم تتمكن من إقنـاع مصر وبـاقي البلاد العربية بضـــرورة الالـــتزام المطلق مع الثـــورة الجزائرية بحيث تـوفر لها كل ما تحتـاج إليه من إمكانيـات ماديـة، لأجل ذلك، وعندما طال انتظار الإمـدادات، قـام العـربي بن المهيـدي بمحـاولات: الأولى في اتجـاه تـونس وليبيا والثانية في اتجـاه المغرب بواسـطة البـاخرة "أتـوس" الـتي تم شـحنها في مينـاء الإسكندرية.

فانطلاقـاً من كل هـذه المحـاولات وما أسـفرت عنه من نتائج، قرر المؤتمر تعيين السـيدين مصـطفى بن عـودة وعمـار واعمران يتوجهان إلى الحدود الشرقية للبحث عن مصادر جدية للتسليح. وكـانت تـونس والمغـرب الأقصى في ذلك الـوقت قد اتفقا مع الحكومة الفرنسية على وقف إطلاق النـار، لكن جيش التحرير الوطني[1] في كل من البلدين الشقيقين اشترط لقبول الاتفاق عدم التخلي عن جبهة التحرير الوطني. وقد وجد مبعوثا مؤتمر وادي الصومام سنداً قوياً في قائد الجيشين عبد الكـريم الفاسي وعز الـــدين عـــزوز اللـــذين كانـــا، مثل جبهة التحرير الوطني، يؤمنـان بـأن اسـتمرارية المعركة المسـلحة وتوحيـدها وتعميمها على كافة أنحاء بلاد المغرب العربي الموحد

ونظـراً إلى العلاقـات المتمـيزة مع جيش التحرير الوطـني في تونس والمغرب الأقصى، ورغم تردد الحكومتين الجديـدتين في البلـــدين الشـــقيقين بالنســـبة لما ينبغي أن يكـــون عليه موقفهما من جبهة التحرير الوطـــــني بعد قبولهما وقف إطلاق النـــار، فـــإن المـــؤتمر أوصى بإنشـــاء مراكز حدودية للتـــدريب العسكري وأخرى لاستقبال اللاجئين وتنظيمهم[2].

ج- في مجال الثقافة والاقتصاد:

لم يخصص ميثـاق وادي الصـومام فصـلاً مسـتقلاً لمعالجة الواقع الاقتصـــادي والثقـــافي في الجزائر أو لضـــبط آفـــاق المسـتقبل بالنسـبة للمجـالين المـذكورين. لكننا عنـدما نقـرأ مختلف فقـرات الوثيقة الـتي صـادق عليها المـؤتمرون وكلفـوا هيئات الثورة بالعمل على متابعة تطبيقها، فإننا نستطيع جمع ما يلـزم من معلومـات للتعـرف على حقيقة الوضع الـذي آل إليه الجزائريون بفعل الاستعمار الاستيطاني ولتصور النهج الذي لابد من اتباعه للقضـاء على آثـار السـيطرة الأجنبية ولبنـاء المجتمع

---

1 (?) حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص. 210

2 (?) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، ص306

الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر.

صحيح أن التركيز، في وثيقة وادي الصومام، كان على المجالين السياسي والعسكري لأن الهدف الرئيسي المستعجل كان هو استرجاع السيادة المغتصبة، لأن البناء الاقتصادي والثقافي مرهون بالتخلص من الوجود المادي للاستعمار الذي لا يزيله سوى العنف في الداخل والعمل الديبلوماسي المكثف في الخارج، لكن، رغم ذلك، فإن المتفحص للوثيقة، يجد أن المؤتمرين يؤكدون على أن السياسة الزراعية في الجزائر ظلت، منذ بداية الاحتلال قائمة على اغتصاب الأراضي الخصبة من أصحابها الخواص أو من المؤسسات الدينية والإدارية وتمليكها للكولون ولشركات الاستغلال الأوربية بصفة عامة لأجل ذلك فإن الهدف الأول، بعد التخلص من السيطرة الأجنبية يكون متمثلاً في إيجاد طريقة مثلى لإعادة المياه إلى مجاريها وجعل المغتصبة حقوقهم يسترجعون بعض ما أخذ منهم بالقوة.

ولأن السلطات الاستعمارية مدركة لهذا المصير الحتمي الذي يأتي نتيجة عملية استرجاع السيادة الوطنية، على انتهاج سياسة الترغيب والمرونة تجاه سكان الريف الذين لم يكن يخفى عليهم أنهم سيشكلون القاعدة الأساسية لانتشار الكفاح المسلح ونجاحه. وفي إطار تلك السياسة أعلنت الحكومة الفرنسية عن عزمها على إجراء إصلاح زراعي قد يصل إلى حد توزيع جزء من الأراضي المسقية على المعدمين من الجزائريين. وذهب السيد لاكوست إلى أبعد من ذلك عندما صرح أنه يفكر في الإقدام على انتزاع مساحات هامة من المزارع الكبرى وتقسيمها على الفلاحين الجزائريين[1].

ومن المعلوم أن كل تلك التصريحات لم تتعد حدود الكلام الذي سرعان ما اختفى عندما ارتفعت أصوات غلاة الكولون الداعية إلى استبدال ما أسمته لينا بالقمع وبتطبيق سياسة الأرض المحروقة.

فأمام إعراض أولئك الكولون، تراجعت السلطات الاستعمارية التي وجدت، في الواقع، لخدمتهم. وللحفاظ على ماء الوجه أصدرت قراراً يقضي بإصلاح نظام الخماسة[2] الذي كان الفلاحون قد أصلحوه مجبرين نتيجة انتشار الكفاح المسلح.

فالخماسة التي زعم لاكوست أنه يدخل عليها إصلاحات من شأنها أن تحسن أوضاع أبناء الريف الجزائري لا علاقة لها بالنهج الاستغلالي المتبع من طرف الأوربيين الذين كانوا يعاملون العمال معاملة البهائم، وحينما أحس المزارعون الجزائريون أنهم لا يستطيعون التصدي لتجاوزات الغزاة وعملائهم، صاروا يبحثون عن الفلاح الذي يقبل استثمار الأرض بالمناصفة ولم يكن لسلطات الاحتلال أي دخل في الموضوع لأن الأمر كان يتعلق بإيجاد من يعرض نفسه للخطر مقابل ناتج

1 (?) *Echo d ' Alger du 14.02.1975*

2 (?) *Soustelle (J) aimée et souffrante Algérie , p . 1952.*

غير مضمون[1] وعلى هذا الأساس، فإن تطور الخماسة وتحولها إلى مناصفة إنما جاء نتيجة حتمية لانعدام الاستقرار والأمن في الأريـــــاف ولقيـــــام الجيش الفرنسي بتعميم سياسة الأرض المحروقة مما جعل مالك الأرض يوكل فلحها لمن تكـــــون لهم الشجاعة الكافية لمواجهة التحدي بكل أنواعه.

أما الأوربيـون الكولـون، فـإنهم كـانوا يسـتنجدون بالأجنـاد، يدفعون لهم ما يسـتحقون، لمواصـلة خدمة أراضـيهم بواسـطة اليد العاملة الجزائريـة. ولم يتغـير في طريقة الاسـتغلال سـوى سلوك الأفـراد الـذين صـاروا يحجمـون عن إهانة العمـال ليس تأدباً ولكن خوفاً من انتقام المجاهدين.

من هـذا المنطلـق، نسـتطيع القـول إن تحليل المـؤتمرين لسياسة الاســتعمار الزراعية كـــان مصـــيباً حيث ركز على أن "سلطات الاحتلال لم تلجأ إلى مخادعة الفلاحين الجزائـريين إلا لتصـرفهم عن الثـورة[2] لكن هـذه المخادعة رغم ما أحيطت به من عنايـة، لا يمكن إلا أن تفشل مثل ما فشـلت سـابقتها الـتي استعملت لتطبيق مقولة "فرق تسد" ومخططات التجزئة الـتي تبقي المجتمع الجزائـــري في حالة الضـــعف الـــذي يمنعه من النهوض لاسترجاع الكرامة.

إن الجزائر بلد زراعي ما في ذلك شك، وإذا كـان ريفها قد تعـرض للاسـتغلال بجميع أنواعه لنهب ما فيه من خـيرات طيلة أكثر من قرن من الاحتلال[3] فإنه بمجرد الإعلان عن الثورة، لم يتردد في احتضانها بصدق وإخلاص. وقد كان أبناؤه وهم يعلنون عن الـتزامهم بجبهة التحرير الوطـني، يـدركون أن الاسـتعمار الاسـتيطاني أخذ منهم كل شـيء بما في ذلك الأرض الـتي هي أعز ما يملكـــون. ونظـــراً لتمسك المحتل بما أحـــرز عليه من مغنم، وإصراره على عدم التنـازل عن أي جـزء من الممتلكـات التي اغتصبها، فإن مؤتمر وادي الصـومام قد ثبت في وثائقه أن الإصـلاح الـزراعي الحقيقي هو الحل الوطـني لمشـكلة البـؤس الذي تتخبط فيه البوادي[4]

لقد كـانت الزراعة هي المجـال الاقتصـادي الوحيد الـذي حظي بمعالجة تكـاد تكـون مفصـلة نظـراً لما له من أهمية وللمكانة التي يحتلها أبناء الريف في صـفوف الثـورة، لكن ذلك لا يعني أن المجالات الأخرى قد أهملت أو أبعدت عن اهتمامات المؤتمر.

فالـدارس لوثيقة وادي الصـومام يـرى بكل بسـاطة أن الأهداف الأساسية الـتي أعلنت عنها جبهة التحرير الوطـني في نـدائها الأول لم تتغـير، بل على العكس، فـإن المـؤتمرين قد أضافوا عليها، نتيجة للخبرة المكتسـبة طيلة حـوالي عـامين من الكفاح المسلح، كثيراً من التفاصـيل والتوضـيحات الـتي تقربها

---

1 *المنطقة الوطنية للمجاهـدين، أشـغال المـؤتمر الأول لكتابة التـاريخ. ص 410.*

2 *المجاهد، العدد الخاص، ص 71.*

3 *أنظر: الفصل الأول من الباب الأول.*

4 *المجاهد- العدد الخاص، ص 68.*

إلى فهم الجماهير الشعبية الواسعة[1].

ومن المعلـوم، لـدى كل البـاحثين المهتمين بتـاريخ ثـورة نوفمـبر، أن الأهـداف الرئيسـية الـتي ضـبطتها جبهة التحرير الوطني وأعلنت عنها في أول بيان لها تتمحور كلها حـول نقطة واحدة هي هدم النظـام الاسـتعماري حيثما وجد وبكل الوسـائل التي يمكن الحصول عليها. معنى ذلك أن الشـرارة الأولى الـتي انطلقت يجب أن تنتشر بكل سرعة لتشمل كافة أنحاء الـوطن وأن يظل اللهب مسـتعراً إلى أن يتم تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

ففي إطار التحرير المـذكور يمكن أن نـدرج برنـامج الثـورة في المجالين الثقافي والاقتصادي.

فالاسـتعمار الفرنسي الـذي أصـاب بلادنا في نهاية الثلث الأول من القـرن الماضي كـان من أبشع أنـواع الاسـتعمار وأكثرها شراسة لأنه كان استيطانياً، ولأنه كان من منطلق ديني واقتصادي وحضاري في آن واحد.

ولقد كـان الـذي وقع ليلة الفـاتح من نوفمـبر سـنة أربع وخمسـين وتسـعمائة وألف بداية ثـورة شـهد التـاريخ أنها من أعظم ما عـرف العـالم المعاصـر، ولأنها كـانت ثـورة، فإنها استهدفت تحرير الأرض وتحرير الإنسـان في ذات الـوقت وهما مهمتان تتطلبان أكثر من وقف إطلاق النار.

إن تحرير الأرض، في منظـور ثـورة نوفمـبر، لا يتوقف عند تخليصـها من السـيطرة بل يتعـدى ذلك إلى إعـادة تأهيل مساحاتها الشاسعة وإعادة النظر في طرق التعامل معها بحيث تسـتعيد وظيفتها الـتي كـانت تقـوم بها قبل أن يفـرض عليها الاحتلال.

من هـذا المنطلـق، فـإن تحرير الأرض يشـمل، في ذات الـوقت، اسـترجاع السـيادة الوطنية على كافة المسـاحات المغتصبة والمستغلة سواء في طـرف المسـتعمرين الفـرادى والشـركات الإمبريالية أو من طـرف العملاء من المواطـنين، وتخليصها من أنـواع الزراعة الـتي أدخلت إلى بلادنا لتلبية بعض حاجـات الفلاحة في فرنسا[2]، ومن جهة أخـرى، يتطلب تحرير الأرض إعـادة صـقل ذهنية الفلاح الجزائـري والتركـيز على استصـلاح المسـاحات الشاسـعة في الهضـاب العليا وفي الصـحراء[3]، لأن الجزائر ليست هي الشـريط السـاحلي فقط ولأنها تتلقى، سنوياً كميات هائلة من مياه الأمطـار الـتي يضـيع

1 (?) *لقد كـانت تلك الأهـداف، في الحقيقـة، هي نفس الأهـداف الـتي تضـمنها البرنـامج السياسي الـذي صـادق عليه نجم شـمال إفريقيا سـنة. 1933 انظر الملحق رقم 3.*

2 (?) *مثال ذلك زراعة الكروم المنتجة لعنب الخمور التي حلت محل حقول الأرز خاصة، وزراعة التبغ التي احتلت مساحات كبيرة من الأراضي التي كـانت تنتج القمح.*

3 (?) *إن الاسـتعمار الفرنسـي، طيلة المـدة الـتي بقيها في الجزائـر، لم يهتم باستصـلاح أراضي الجنـوب الـتي تعتـبر من أخصب الأراضي وأشخاصـها في العالم.*

أكثر من خمسة أسداسها في البحر[1]، كما أن باطن أراضيها يحتوي على مليارات الأمتار المكعبة القابلة للتجديد.

وبهذا المفهوم، فإن عملية تحرير الأرض كان يتوقف تحقيقها على ظهور ونجاح حركتين أساسيتين أولهما عسكرية واعية تستعمل العنف المتنور وتضم في صفوفها طلائع مؤمنة برسالتها وقادرة ليس على الاستشهاد فحسب، بل كذلك، وفي المقام الأول، على ربح ثقة الجماهير التي هي ضرورية لربح المعركة ضد المستعمر الذي يملك العدة والعتاد، وثانيتها ثقافية وطنية تستعمل التخطيط العقلاني ولا تتردد في اللجوء إلى العنف الثوري للقضاء على دابر التبعية بكافة أنواعها. هاتان الحركتان متلازمتان ومترابطتان أشد الارتباط بحيث يظل إنتصار الواحدة لا شيء ما لم تتمكن الأخرى من تجسيد جل أهدافها على الأقل.

لقد أدرك المؤتمرون أن تحرير الإنسان يكتسي نفس أهمية تحرير الأرض، لأن المواطن الحر لا يعيش على أرض مستعمرة، ولا يكون الإنسان حراً إلا إذا استطاع تخليص أرضه من كل أنواع العبودية لأجل ذلك فإنهم دعوا إلى ضرورة هدم النظام الاستعماري حتى يتسنى لجبهة التحرير الوطني أن ترسي قواعد الحركتين الثقافية والاقتصادية وبعثها إلى الوجود في وقت واحد[2].

خلاصة الفصل:

إن الدراسات التاريخية الموجهة للإحاطة بسير أحداث مؤتمر وادي الصومام ونتائجه ستتكاثر في المستقبل ما في ذلك شك. وبكثرتها ستزداد اختلافات المؤرخين حولها بسبب تباين وجهات نظر البقية من المخططين للمؤتمر والمشاركين الفعليين فيه ولأن الأرشيف لم يحفظ لنا كثيراً من التفاصيل التي لابد منها لقتل الموضوع بحثاً.

ففي الآونة الأخيرة[3]، مثلاً، تعددت الأصوات وأنبرت الأقلام في مناسبات مختلفة تهدف كلها إلى إيهام الناس بأن أصحابها يملكون الحقيقة دون سواهم. لكننا، عندما نخضع كل ما يصلنا إلى مجهر البحث العلمي، نجد أن الواقع غير ذلك مطلقاً.

فالذي رافق المؤتمرين أو آواهم أو تولى حراستهم في أي مستوى كان، لا يمكن اعتماده اليوم كمصدر أساسي قادر على تنفيذ المعلومات المكتوبة التي نشرت أثناء فترة الكفاح المسلح. إنه قد يأتي، في حديثه أو مقاله، بعض الأفكار المكملة التي قد يكون استقاها في وقتها من مصدرها الحقيقي، لكن ذلك لا يعطيه حق الخوض في موضوعات أخرى عاشها بالسماع أو بالاستنتاج الشخصي فقط.

إن النسيان لصيق الإنسان، وإذا كان ذلك الإنسان لا يؤرخ

---

1 (?) *المجاهد العدد الخاص، ص73.*

2 (?) *المجاهد، العدد الخاص، ص72.*

3 (?) *المنطقة الوطنية للمجاهدين، أشغال المؤتمر الأول(1981) والثاني (1982) والثالث (1983) لكتابة التاريخ.*

للأحداث التي يسمع عنها أو يشارك في صناعتها، وإذا كان لا يرعى ما حُفظ بالمذاكرة، فإن السرعة التي تمر بها السنون تتسبب، حتماً في إتلاف كثير من العناصر الرئيسية اللازمة لإعادة تشكيل الموضوع في الذهن قبل نقله إلى القارئ والسامع. لأجل ذلك، فإن المصادر الحية الجامعة في ذاكرتها بعض تفاصيل تاريخ ثورة نوفمبر، مطالبة من قبل الأجيال الصاعدة التي لها حق العلم الصادق الوافر، بالتلاقي فيما بينها للتأكد من صحة ما عندها من معلومات تكون كفيلة بتسهيل مهمة المؤرخين الوطنيين.

إن الحساسيات الزائدة، والأنانية المزدوجة باللاشعور هي التي تدفع كثيراً من صانعي التاريخ إلى تزييفه وهم لا يعلمون أنهم بذلك يقزمون أنفسهم معه، فالمهم ليس أن يكون المرء الواحد وراء كل الأحداث فذلك من باب المستحيلات بل المهم هو أن يكون شريكاً في التخطيط للأحداث العظيمة وفي إنجاحها.

إن الكتابة أو الحديث من منطق ذاتي وبدون معطيات كافية قد نتج عنها كثير من الغموض حول مؤتمر الصومام كمنعرج تاريخي في حياة الثورة وحول الوثيقة التي صادق عليها بالإجماع كمرجع أيديولوجي للتمكن من هدم النظام الاستعماري وبناء المجتمع الجزائري الجديد.

لقد كان المؤتمر ضرورة لتقييم المرحلة المقطوعة لوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية. كما أنه كان إجراءاً حتمياً لتزويد الثورة بقيادة وطنية موحدة مجددة، ولتوحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات التي تتحكم في مسار المعركة وتوجهها[1].

وإذا كان المؤتمر، يومها، قد أدى دوره الإيجابي واستطاع أن يكون المنطلق لمرحلة جديدة في تاريخ ثورة نوفمبر، فإن مجموعة من العوامل ومن المستجدات التي سنتعرض لها في الفصل القادم، قد دفعت بعض المسؤولين إلى الطعن في كثير من مقوماته الأساسية لكن الذي ينبغي أن يبقى راسخاً لدى الباحث هو أن كل الطعون مهما كان مصدرها لن تقلل من قيمة النتائج التي توصل إليها المؤتمرون.

وبعد أكثر من ثلاثين سنة من انعقاد مؤتمر الصومام ونشر الجزء الأكبر من الوثيقة الإيديولوجية التي صادق عليها، فإن الدارس الموضوعي لا يسعه إلا القول، رغم كل الضغوطات والنواقص التي ستتعرض لها في حينها، إن المؤتمر كان ناجحاً، وإن نتائجه كانت مفيدة وصحية بالنسبة لاستمرارية الثورة، ويكفي للتدليل على صحة ادعائنا أن النصوص الأساسية للثورة كلها مازالت حتى اليوم تلتقي مع وادي الصومام في كل الخطوط العريضة التي اشتملت عليها.[2]

■■■

1 (?) المجاهد: العدد الخاص، ص54 وما بعدها.
2 (?) انظر برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر، والميثاق الوطني بصياغته.

الفصل الثالث

التطبيق العملي لأهداف جبهة التحرير الوطني
بعد مؤتمر وادي الصومام

- تقييم آخر لنتائج وادي الصومام
- التطـــبيق الميـــداني لمقـــررات الصومام
- الــدورة الأولى للمجلس الوطــني للثورة
- من حــرب العصــابات إلى حــرب المواقع
- التخطيط للعمل السياسي
- الخلاصة

■■

تقييم أخر لنتائج وادي الصومام:

لقد كان مؤتمر وادي الصومام انتصاراً للثورة الجزائرية في نظر العديد من المحللين السياسيين الوطنيين على وجه الخصوص. لكن بعض المسؤولين الجزائريين في الخارج اعتبروا إفقاده نوعاً من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسلح في الجزائر. فضابط المخابرات المصري فتحي الديب أورد في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر"[1] أن السيد أحمد بن بلة أكد" أن المؤتمر شكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة للأسباب التالية:

أ- إن اعتراض الولايات الشرقية والغربية التي تغيبت عن المؤتمر لن يتوقف عن حد الاعتراض على القرارات، بل ينتظر أن يتطور إلى صدام في إطار من محاولات التصفية بين القيادات في نطاق صراع داخلي.

ب- أن الولايات المجاورة للحدود ستقوم بحجب السلاح عن الولايات الداخلية لإرغامها على التراجع عن قرارات المؤتمر. وقد وصلته رسائل تفيد بذلك.

ج- احتمال انتقال صورة الصراع الداخلي المتوقعة إلى الخارج بعد خروج المجموعة الموالية لعبان رمضان، الأمر الذي سيزعزع ثقة الرأي العام العربي والعالمي في الصورة المشرفة التي أمكن تحقيقها لثورة الجزائر.

د- بدء مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين وما تحمله من آثار ضارة بالمسيرة الثورية خاصة بعد انتشار نغمة، سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطني[2].

ليس من السهل على الدارس المحقق أن يأخذ كتابة السيد فتحي الديب على أنها حقيقة تاريخية مسلم بها كتلك التي يرويها الثقاة الذين يتولون بأنفسهم إخضاع المعلومات إلى المقاييس والمعايير المعروفة لجمهور المؤرخين.

وعلى الرغم من أن "عبد الناصر والثورة الجزائرية" صدر عن دار المستقبل العربي سنة 1984 ونشر أيضاً مترجماً إلى اللغة الفرنسية، وأن السيد بن بلة لم يعارض، قولاً أو كتابة، ما جاء في الكتاب من المعلومات منسوبة إليه حول المؤتمر، فإننا

---

1 *(?) كتاب ضخم مكون من 736ص من الشكل الكبير، صدر عن دار المستقبل العربي، القاهرة. سنة 1984 ألفّهُ السيد فتحي الديب الذي كان مكلفاً من قبل الرئيس عبد الناصر بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية يشتمل الكتاب على كثير من المعلومات الثمينة لكنه يتضمن كذلك كثيراً من الأخبار المدسوسة والمعلومات المزيفة لسبب أو لآخر.*

2 *(?) عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 248.*

نعتبر أن الفصل الرابع عشر كله مغلوط ولا يمكن اعتمـاده في تقييم نتائج أشغال وادي الصومام.

إن حكمنا بهذه القسوة على هـذا الفصل مسـتخلص خاصة من النقطة العاشـرة الـتي تـوهم القـارئ الخـالي الـذهن بـأن مرحلة الصراع الداخلي والتصفية الجسدية المـذكورين من بين الأسـباب الـتي اعتمد عليها السـيد أحمد بن بلة لإصـدار حكمه الآنف الـذكر قد بـدأت فعلاً وأن "أول ضـحاياها هو المناضل القائد البطل مصطفى بن بو لعيد.. ولحق به المناضل الجسـور والوطـني المخلص يوسف زيغـود قائد ولاية شـمال قسـنطينة الذي صاحبت ظروف وقوعه في كمين أعده الفرنسيون له بعد خروجه من مخبئه علامات استفهام تشير بإصبع الاتهام بالخيانة والغـدر إلى مسـاعديه في القيـادة إبـراهيم مزهـودي وعلى كافي"[1].

إن هـذين الخـبرين لا أسـاس لهما من الصـحة: أولاً لأن الشـهيد مصـطفى بن بولعيد لم يكن من المعارضـين لقـرارات مـؤتمر وادي الصـومام لسـبب واضح وبسـيط يتمثل في كونه استشهد قبل انعقاد المؤتمر بحـوالي خمسة أشـهر. أما يوسف زيغود فإن استشهاده كـان في نهاية الأسـبوع الأخـير من شـهر سـبتمبر في حين أن الـذيب يـذكر أنه تلقى الخـبرين في نهاية الأسبوع الثـاني من شـهر سـبتمبر سـنة 1956. وبالإضـافة إلى ذلك فإن السيدين على كافي وإبـراهيم مزهـودي كانا من أكـثر القادة ارتباطاً بالشهيد، بل إن مزهودي، عندما وقع الاستشهاد، كـان قد وصل إلى الحـدود التونسـية في إطـار تنفيذ مقـررات المؤتمر.

وإن الرجـوع إلى المصـادر الحية واسـتنطاق الوثـائق المتوفرة للباحثين يـدلان، بما لامجـال للشك فيـه، على أن جل المعارضـين لنتـائج المـؤتمر لم يفعلـوا ذلك من منطلقـات أيديولوجية لكنهم كـانوا، فقـط، مـدفوعين بـأغراض شخصـية بعضـها يتعلق بـالجري وراء السـلطة وبعضـها الآخر نـاتج عن الانحياز لأشخاص دون التمعن في الموضوع.

هكذا نـرى أن السـيد بن بلة يجعل في مقدمة مأخـذه على المـؤتمر أنه لم يجمع سـوى قـادة الولايـات الرابعة والثالثة والثانية مؤكـداً أن بـاقي القـادة قد تخلفـوا عن الحضـور وهم ممثلو وهران والأوراس وسوق أهراس والصحراء والخارج[2].

إن هـذا المأخذ مرفـوض في أساسه لأن المنطقة الخامسة أي الغـرب الجزائـري كـانت ممثلة في شـخص قائـدها الأول الشهيد العـربي بن مهيـدي الـذي تـرأس المـؤتمر. أما المنطقة الأولى فإن عدم حضـورها يرجع فقط لكـون ضـباطها السـامين لم يتفقوا على تعيين خليفة الشهيد مصطفى بن بولعيد.

وفيما يخص سـوق أهـراس والصـحراء فإنهما لم تكونا من

1 (?) نفس المصدر، ص249.
2 (?) نفس المصدر، ص245.

ضـمن المنـاطق الخمس الـتي تأسست وانطلقت في الكفـاح ليلة الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

ودائمـاً حسب السـيد فتحي الـديب[1]، فـإن بن بلة يـرفض نتائج مؤتمر وادي الصومام لأن السياسيين هم الـذين سـيطروا على أشغاله دون العسكريين الذين تنقصهم الخـبرة في مجـال المنـاورات من جهـة، ولأن عبـان اختـار بالفعل الـدكتور محمد الأمين دبـاغين لتمثيل الثـورة الجزائرية بالقـاهرة وللتحقيق مع أعضــاء المندوبية حــول تقصــيرهم في أداء مهمتهم المتمثلة خاصة في تزويد الـداخل بما يحتـاج إليه من سـلاح وذخـيرة من جهة أخرى.

إن هـذين السـببين مختلفـان فقط وليس ثمة في الواقع ما يعمهـا، لأن عبـان رمضـان نفسه لم يكن محترفـاً سياسـياً بل كـان، كغـيره، مناضـلاً يـؤمن بضـرورة انتهـاج الكفـاح المسـلح استرجاع السيادة الوطنية، وقبل أن ينخرط في حـزب الشـعب الجزائري الذي تقلد في صفوفه مسؤوليات هامـة، كـان جنـدياً في الجيش الفرنسي على غرار بن بلة ذاته.

أما الــدكتور محمد الأمين دبــاغين، فــإن أعضــاء مندوبية الخـارج هم الـذين طـالبوا بإرسـاله إلى القـاهرة ليكـون عليهم رئيساً[2]. وليس ذلك بالشيء الغريب إذا علمنا أن النواة الأولى التي قررت الدخول في مرحلة الكفاح المسلح كانت قد لجـأت إليه ليقـود الثـورة بعد أن رفض ذلك الشـرف مصـالي الحـاج لأسباب ليس هذا محل التعـرض إليهـا. فالـدكتور، إذن، لم يعين من طـــرف عبـــان الـــذي اقتصر دوره على تبليغه رســـائل المندوبيــة. وحــتى عنــدما وصل مصـــر، فإنه رفض ممارسة المسؤولية المسندة إليه دون قـرار رسـمي يوافق عليه الجميع وقد صدر ذلك القرار بالفعل عن مؤتمر وادي الصـومام، ويبـدو أن بعضهم تقبل ذلك بكثير من التردد والحذر.

ولقد كان هناك نوع آخر من التردد لكنه، هذه المرة، خـاص بقـرار أساسي اتخـذه المـؤتمر ويتعلق بفتح أبـواب قيـادة جبهة التحرير الوطني إلى عدد من السياسيين الـذين لم يتكونـوا في صفوف حـزب الشـعب الجزائـري وما تفـرع عنه من تنظيمـات سـرية أو علنية على حد سـواء. إن هـذا القـرار قد أثـار أثنـاء أشـغال المـؤتمر معارضة عـدد من المسـؤولين الـذين وصـفوه بـالانحراف الـذي يعـرض الثـورة إلى خطر المـوت لأنه يقضي على وحـدة التصـور ووحـدة التفكـير الضـروريين للاسـتمرارية الثوريـــة، لكن مبـــدأ المركزية الديمقراطية حسم الموقف كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

---

1 (?) *نفس المصدر، ص247.*

2 (?) *حدثني الـدكتور دبـاغين نفسه عن الموضـوع وتوقف طـويلاً عند الكلام عن الرسائل التي كانت تأتي من القاهرة من نهاية عام 1953 والـتي تسـببت في إلقاء القبض عليه، لأن السـلطات الفرنسـية الـتي كـانت تـراقب المراسـلات عـرفت رغم إسـتعمال الرمـوز أن الشـخص المطلـوب لقيـادة المندوبية هو دباغين. ودعماً لهذا القول يذكر السيد فرحات عباس في "تشريح حزب" ص: 180 أنه عنـدما وصل إلى القـاهرة وذلك قبل انعقـاد المـؤتمر، كـان الـدكتور دباغين على رأس المندوبية وكان تنظيمه محكماً".*

هكذا، إذن، يمكن القول أن نتائج مؤتمر وادي الصومام قد استقبلت، ظاهرياً، بارتياح كبير من طرف المسؤولين في جميع المستويات، لكنها، في الواقع تسببت في ميلاد صراع داخلي على السلطة كان يمكن أن يغذى وينتشر لو لم يحدث اختطاف الطائرة التي كانت تنقل القادة الأربعة من المغرب إلى تونس في اليوم الثاني والعشرين من شهر أكتوبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

ولقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تتوقع حدوث بعض التصدع في الصف، لأجل ذلك تقرر إيفاد السادة عمار بن عودة وعمار واعمران وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح النتائج التي توصل إليها المؤتمر، وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الداخل بالأسلحة والذخيرة.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الأخوة لاقوا صعوبات كثيرة وهم يؤدون هذه المهمة الصعبة. ومن جملة الصعوبات التي اعترضت سبيلهم فإن السيد فتحي الديب قد أشار إلى تمرد ما يسمى بقيادة مناطق جيش التحرير الوطني الذين اجتمعوا "في مكان ما"[1] وقرروا عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر وادي الصومام لأنهم لم يشاركوا في وضعها، وأجمعوا على ضرورة إبعاد موفدي المؤتمر باعتبار أن وجودهم في تونس يشكل مصدراً للقلاقل ويتسبب في تعطيل عملية التسليح[2].

وعلى الرغم من أن السيد فتحي الديب قد نشر ضمن ملحقات كتابه وثيقة تحمل توقيعات عدد من مسؤولي جيش التحرير الوطني في أقصى شرق الجزائر لتدعيم زعمه وإعطائه نوعاً من المصداقية، إلا أن فحص الوثيقة المذكورة يبين بوضوح تام أن هناك خلطاً كبيراً في المصطلحات ترتب عليه ذلك الغموض الذي استند عليه الكاتب لإصدار حكمه. فمحضر الاجتماع المنعقد، فعلاً، بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف يذكر أن الموقعين عليه قرروا، بادئ ذي بدء، عدم الاعتراف بقرارات وادي الصومام لكن المحضر لم يذكر أن الجهات التي يمثلونها لا يمكن أن تكون مناطق لأنها في مجملها تابعة لمنطقتين اثنتين هما: الشمال القسنطيني والأوراس.

وعندما يرجع الدارس إلى شخصية الموقعين على الوثيقة، فإنه يتأكد من أنهم لم يكونوا مؤهلين لتقييم نتائج المؤتمر خارج هياكلهم النظامية، ولقد كان عليهم إبداء كل آرائهم في إطار اجتماعات الولاية[3] التي ينتمون إليها. أما خارج ذاك، فإنهم إنما يكونون قد شقوا عصى الطاعة ويطبق عليهم النظام الداخلي لجيش التحرير الوطني.

---

1 (?) عبد الناصر ثورة الجزائر، ص673.
2 (?) نفس المصدر. ص: 674.
3 (?) فالولاية هي التسمية الجديدة التي خصصها المؤتمر للمنطقة السابقة. وبذلك أصبحت الجزائر مقسمة إلى ست ولايات مقسمة إلى عدد من المناطق وكل منطقة إلى مجموعة من النواحي وكل ناحية الى أقسام.

وحينما يطرح الدارس كل هذه التعليقات النظرية جانباً، ويعود إلى ميدان، يجد، بكل موضوعية، أن مؤتمر وادي الصومام أثرى بالفعل أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وزود الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لمواصلة المسيرة ولتوفير أسباب استمرارية الكفاح المسلح والنضال السياسي من أجل استرجاع الاستقلال الوطني.

ويتمثل الإثراء خاصة في إعطاء جبهة التحرير الوطني نفسها مفهوماً آخر إذا لم تبق ذلك التنظيم الذي يعمل على لم شمل نزعات سياسية مختلفة نتجت عن الأزمات الداخلية التي مر بها نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وعن الصراعات التي وقعت بين المشرفين على الجناح السياسي والمسؤولين عن المنظمة الخاصة من جهة وبين دعاة الشرعية السياسية وأنصار الكفاح المسلح من جهة ثانية. بل تحولت إلى حركة مفتوحة أبوابها ليس فقط لمناضلين صهرتهم أيديولوجية واحدة ولكن لمواطنين وإطارات ومناضلين ظلوا حتى ذلك التاريخ متمسكين بأيديولوجية مختلفة وقرروا تجميد تمسكهم ذلك للالتحاق بالمسار الثوري دون أن يقدموا الدليل على أن التحاقهم نهائي وبدون رجعة[1].

وإذا كان ذلك الالتحاق الذي سمح به مؤتمر وادي الصومام قد جاء نتيجة نوع من التنازل عن واحد من الشروط الأساسية الواردة في نداء الفاتح من نوفمبر، ويتمثل في إعلان الملتحق عن تخليه النهائي عن أيديولوجيته، فإنه، في واقع الأمر، قد حقق إنتصاراً لجبهة التحرير الوطني التي استطاعت، تفضل ذلك، أن تضم إلى صفوفها عدداً كبيراً من الإطارات السياسية والثقافية التي ستؤدي دوراً لا يستهان به خلال ما تبقى من سنوات الكفاح المسلح، وقد كان من الممكن أن يكون انتصاراً أكبر، لو لم تتعرض البلاد إلى أزمة صائفة اثنين وستين تسعمائة وألف التي فتحت شهية المحترفين السياسيين على حساب المصلحة الوطنية.

ومجرد انتهاء أشغال المؤتمر، رجعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العاصمة وتوجه العقيد يوسف زيغود إلى الأوراس مكلفاً بالإشراف على عملية إنهاء الخلافات القائمة بين مختلف القيادات المحلية، وتعيين القائد الموحد الذي يكون أهلاً لخلافة الشهيد مصطفى بن بوالعيد، غير أن هذه المهمة الصعبة والنبيلة في ذات الوقت لم يكتب لها النجاح على يد قائد الولاية الثانية الذي استشهد قبل حتى أن يخرج من ولايته[2].

إن هذه المهمة قد أسالت كثيراً من الحبر وحاول العديد من المؤرخين إعطائها تأويلاً غير الذي وجدت من أجله. فزيغود

---

1 *(?) أبن طوبال (الخضر) "من أهداف مؤتمر وادي الصومام" محاضرة ألقاها في إطار النشاط الثقافي الذي نظمه اتحاد الكتاب الجزائريين بقاعة الكابري في العاصمة يوم 20/8/1982.*

2 *(?) المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء ثورة التحرير، مطبعة جريدة الوحدة بدون تاريخ ص50.*

يوسف كــان مشــهوراً بقدرته على التنظيم وكــانت له خــبرة واسعة بالعمل العسكري بالإضافة إلى معرفته بإطـارات الولاية الأولى الـذين كـانوا يكنـون له كل الاحـترام نظـراً للعلاقـات النضالية والودية التي كان يقيمها مع قائـدهم بلا منـازع الشـهيد مصطفى بن بوالعيد.

ومن الممكن أن زيغود كان ينجح في توحيد مختلف الفـرق المتنازعة على السـلطة في الأوراس، ولو تم ذلك لـربحت الثورة وقتاً ثميناً واستفادت من طاقات وطنية ضاعت بلا سبب يذكر.

وشكل استشـهاد زيغـود أول امتحـان اجتازته القيـادة العليا بنجاح حيث تم تعويضه بسرعة وبدون أي مشـكل[1] واسـتمرت لجنة التنفيذ والتنسيق تواصل تطـبيق الأيديولوجية الـتي صـادق عليها المؤتمر.

ففي المجـال العسـكري، تكيف جيش التحرير الوطـني بسـرعة فائقة مع التنظيم الجديـد، وبـدا يعمل طبقـاً للقـوانين المختلفة المشار إليها في محلها، وينطبق هذا القول حـتى على المناطق الـتي أبـدت تحفظها وعـبرت عنه بممارسـات وصـلت إلى حد استعمال العنف.

وكـان لتمركز لجنة التنسـيق والتنفيذ في عاصـمة البلاد أثر بـالغ الأهمية على معنويـات القـوات الجزائرية المقاتلة داخل المدن وفي الجبال والأرياف عامة. فوحدة القيادة وتواجدها في ميادين المعركة زاد المجاهدين حماساً، وقرب المواطـنين أكـثر من صفوف جبهة التحرير الوطني.

وبمجـرد العـودة إلى العاصـمة، شـرعت القيـادة العليا في

---

1 *(?) لقد كان يوسف زيغود من قدماء المنظمة الخاصة والمناضلين البارزين في حركة الانتصـار للحريـات الديمقراطية تـولى قيـادة المنظمة الثانية على إثر استشهاد مراد ديدوش يوم 18 ك2 سنة 1955. يعتبر واحداً من المنظـرين العسـكريين الأساسـيين في ثـورة نوفمـبر الـتي أعطاها دفعـاً كبـيراً بفضل الهجوم الشامل الذي نظمه ابتـداء من يـوم 20 أغسـطس سـنة 1955 على مراكز العـدو بكامل ترابـ لشمال القسـنطيني. بـدأ الـدعوة إلى عقد مـؤتمر وطـني للثـورة الجزائرية منذ أول عهـده بقيـادة المنظمة الثانية واقـترح أن تجري أشغاله في ناحيتها الغربية، ويذكر المقربـون إليه أنه كـان متشـدداً في عملية اختيار القيـادة العليا للثـورة إذ رفض أن تفتح أبوابها للمتنشـبعين بغـير إيديولوجية الحركة الوطنية المتمثلة في النجم ومن بعـده حـزب الشـعب ثم حركة الانتصار والمنظمة الخاصة.*

في أثناء مؤتمر وادي الصومام عين الشـهيد يوسف زيغـود عضـواً بلجنة التنسـيق والتنفيذ ثم كلف بالمهمة الـتي كـان من المفـروض أن تقودها إلى الولاية الأولى. وعلى أثر استشهاده تمَّ تعويضه للسيد سعد دحلب.

وإذا كان بعض المـؤرخين يهملـون عن قصد أو غـير قصـد، تعـيين العقيد يوسف زيغـوت كعضو أساسي في لجنة التنسـيق والتنفيـذ، فـإن الدارسـين الجـديين الـذين أعطيت إمكانية الإطلاع على وثـائق الثـورة الجزائرية لا يترددون في إدراج اسمه ضمن التشـكيلية الأولى. وعلى سـبيل المثـال يمكن الرجوع إلى كتاب السيد فيليب تريبـيي Philippe Tripier "تشـريح لحـرب الجزائر"- ص: 121.

علماً بأن الكتـاب صـدر في بـاريس سـنة 1972 ويشـتمل على 680ص من القطع الكبير.

الإعـداد لتطـبيق قـرار المـؤتمر المتعلق بـدعم العمل الفـدائي وتعميمه حتى يتمكن سكان المدن من القيام بـواجبهم الوطـني في إطار الكفاح المسلح الـذي أصـبح حقيقة ملموسة في كافة أرياف البلاد.

وتضاعف العمل الفدائي ابتداء من شهر سبتمبر سـنة ست وخمسين من العمليـات الجريئة الـتي اسـتهدفت تفجـير أشـهر النـوادي والمقـاهي الـتي يرتادها الفرنسـيون العسـكريون والمدنيون على حد سواء[1]. وخارج العاصمة يمكن الإشارة إلى ما اصطلح على تسميته بعملية "العصفور الأزرق"[2] الـتي مكنت الثـورة من الاسـتحواذ، دفعة واحـدة على خمسـين وثلاثمائة قطعة من أحسن أنـواع السـلع واسـتفادة من عـدد ماثل من الجنـود المناضـلين الـذين عملت القـوات الاسـتعمارية على تدريبهم عسكرياً في ظرف قصير وملائم للغاية.

وفي نفس الفـترة، عـرفت كبريـات المـدن، خاصة في الولايـات الأولى والثانية والثالثـة، نشـاطاً فـدائياً كبـيراً بقصد تطهير صفوف الشعب من الخونة، ونشر جو الثقة في أوسـاط المواطنين الذين أرهقهم العنف الاستعماري الذي بلغ قمته في تطبيق ما يسمى بالمسؤولية الجماعية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كـان العمل الفـدائي يهـدف إلى تفكيك شـبكات العـدو الاسـتعلامية، وضـرب مصـالحه الحيوية المتمثلة سـواء في المحلات العمومية أو في المؤسسات الاقتصادية الـتي يسـتغلها غلاة الكولون. ومن حين لآخر، كان الفدائيون يوجهون رصاصهم وقنـابلهم لضـباط الأمن الفرنسـيين وقـادة الأقسـام الإدارية

---

1 *(?) نشرت جريدة "لوموند" الفرنسية في عددها الصادر بتـاريخ 28/29 نوفمـبر سنة 1971 مقالاً كتبته الآنسة جارمان تبون التي كـانت عضـواً بـديوان جـاك سوستيل سنتي 1955- 1956 تعلق فيه على كتاب الجنرال ماسي: "معركة الجزائر الحقيقيـة" ومن جملة ما ورد في المقـال أن السـلطات الاسـتعمارية هي التي بدأت بتفجير الأهداف المدنية أقـدمت يـوم 10/8/1956 على تلغيم المبنى الكائن برقم 3 نهج طيبة انتقاماً من الشهيد عاشور الـذي كـان واحـداً من قادة العمل الفدائي في العاصمة".*

2 *(?) بدأت هذه العملية في شكل مؤامرة خطط لها السيد جـاك سوسـتيل قصد اخـتراق صـفوف جيش التحرير الوطـني وتفجـير الثـورة من الـداخل. تتمثل العملية في قيـام المصـالح الاسـتعمارية في العاصـمة بالاتصـال بأشـخاص جزائريين يسكنون مدينة العزازقة الكائنة بولاية تيزيوزو حالياً، فعرضت عليهم تكوين أفواج من المسلحين الذين تسـند إليهم مهمة تخريبية واسـعة النطـاق. لكن الأشخاص المعنـيين اتصـلوا بقيـادة جبهة التحرير الوطـني الـتي أمـرتهم بقبـول العـرض. وشـرع على الفـور في تكـوين الأفـواج من المناضـلين المخلصين. وبسـرعة فائقة بلغ عـددهم 350 دربهم الجيش الفرنسي وزودهم بأحدث أنواع الأسلحة. بعد ذلك جاءت الأوامر، فالتحقوا جميعاً بصفوف جيش التحرير الوطني.*

المختصة[1] والقواد والآغوات والباشوات[2] الذين لم يستجيبوا لنداءات الثورة وتعليماتها الداعية إياهم إلى الاستقالة والانضمام إلى التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني.

ولئن كان من الصعب، اليوم، تقديم إحصاء دقيق لكل العمليات الفدائية التي تم تنفيذها في الفترة الفاصلة ما بين مؤتمر وادي الصومام والدورة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة ابتداءاً من يوم عشرين أب سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف[3]، فإن الرجوع إلى الجرائد الاستعمارية التي كانت تصدر في ذلك الوقت يمكننا من تقديم نظرة إجمالية عن الموضوع[4]. ولقد حاولنا حصر عدد العمليات بالنسبة لمدينة قسنطينة وحدها، فوجدنا معدلها يزيد عن خمس في كل يوم بالنسبة للفترة المذكورة أعلاه.

وإلى جانب تكثيف العمل الفدائي، قامت مختلف الولايات بإعادة هيكلة نفسها طبقاً لمقررات وادي الصومام وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني. وبمجرد أن فرغت من تكوين اللجان النظامية وتنصيبها قصد تكليفها بالإشراف على شؤون المواطنين الإدارية والتعليمية ولأجل توعية الجماهير وإنقاذها من براثن العدو الذي بدأ يزرع "الأقسام الإدارية المختصة"[5] في المناطق الريفية و"المصالح الإدارية

---

1 (?) هذه المصالح من اختراع السيد جاك سوستيل الذي اعتبرها عنصراً أساسياً في مشروع الإصلاحات التي جاء بها معتقداً أنها كافية لخنق الثورة في المهد. ومن مهام المصالح الإدارية المختصة تسيير شؤون المواطنين والعمل على تقديم المعونة للمعوزين وتنظيم الحركة التعليمية في الأرياف خاصة، لكن المهمة الرئيسية لتلك المصالح تبقى هي الاستعلامات وتوظيفها لدعم العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الاستعماري. ولقد أسند تسيير المصالح الإدارية المختصة إلى ضباط من الجيش متعلمين يشاركون إجبارياً في مهمات خاصة.

2 (?) لأن عدداً كبيراً منهم قد أدركه الوعي بسرعة وأبدى استعداداً للنشاط في صفوف جبهة التحرير الوطني.

3 (?) انظر الملحق رقم 10.

4 (?) انظر جريدتي لا دباش قسنطينة (la depêches de contantine ler trimestre 1957) وصدى الجزائر نفس الفترة.

5 (?) كان جاك سوستيل الذي عين والياً عاماً للجزائر من طرف الرئيس مانديس فرانس بتاريخ 25/1/1955، يعتقد أن الإصلاح في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وحده كاف لجعل الجزائريين ينفضون من حول جبهة التحرير الوطني، ولذلك وضع مخططاً شاملاً يسمى باسمه ضمنه فتح أبواب التوظيف للأهالي وإفادة الفلاحين الجزائريين من القروض على غرار الفلاحين الأوربيين ومحاولة التفاوض مع جهات مختلفة تمثل تشكيلات سياسية متعددة كان يظن أنها تستطيع وقف إطلاق النار، ولكن الأهم من كل ذلك هو إنشاء ما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة التي أراد أن يجعل منها همزة وصل السلطتين المدنية والعسكرية، أسند لها مهمة الإشراف على شؤون الجزائريين خاصة في القرى والأرياف، ومسؤولية استعمال كل الوسائل من أجل ربح ثقة المواطنين والأهالي وجعلهم يقبلون التعاون مع الجيش الاستعماري ضد جبهة التحرير الوطني.

قاد كل واحد من هذه المصالح ضابط برتبة ملازم أم نقيب يختار من بين المثقفين الضالعين في علم النفس. وعندما يكون غير عارف باللغة العربية واللهجات المحلية يعين له مترجم. ولقد قامت هذه المصالح بتأدية دور خطير، وفي كثير من الأحيان شكلت تهديداً جدياً على حسن سير الثورة. ومن الجدير بالذكر أن آثار النشاط التخريبي الذي أنجزته تلك المصالح ما تزال قائمة إلى أيامنا هذه وتتجلى خاصة في مظاهر الاستلاب ومناهضة

العمرانية"[1] في المدن.

ولقد كـان المـؤتمرون الـذين قـرروا تأسـيس المجـالس الشـعبية يعلمـون علم اليقين أن التنظيم الشـعبي هو القاعـدة الأساسية التي يرتكز عليها العمل الفدائي، ويتوقف عليها نجـاح العمليات العسكرية ذلك أن المجالس هي التي تتولى تحسـيس الجماهير بأهمية الكفاح المسلح وبضرورة الإسهام فيه مباشـرة أو بطريقة غـير مباشـرة[2]. فالفـدائيون والمجاهـدون يمكن تجنيدهم بكل سهولة، لكن وجودهم حتى بأعداد كثـيرة لا يكـون له معنى إلا إذا وجدت القاعدة التي تراقب العدو وتجمع أخباره والتي تحضر المؤن وتعد مراكز الراحة والانطلاق والتي تشرف على جمع الاشتراكات والتبرعات وشـراء ما يحتـاج إليه الجيش من معدات ومستلزمات مختلفة.

وإن عودة سريعة إلى ذلك الوقت، وبالذات طريقة تأسيس المجـالس الشـعبية، تكفي للتـدليل على أن الثـورة كـانت تتبع الأسلوب الـديمقراطي لتعـيين المسـؤولين عن تلك المجـالس. فالمسؤولون على المستوى الأعلى كانوا يستشيرون أكبر عـدد ممكن من أبنـاء القرية قبل اختيـار رئيس المجلس والأعضـاء الأربعة الذين يساعدونه. وعندما تكون الظروف الأمنية مواتيـة، فإن السكان الراشدين هم الذين يـدعون للانتخـاب بكل حريـة. وعلى الرغم من أن وثيقة وادي الصومام لم تتعـرض بالتفصـيل للمجـالس الشـعبية، فـإن المشـروع على مسـتوى الولايـة، قد وضع نوعاً من القانون الداخلي الذي حددت بمقتضاه مهـام كل واحد من الأعضاء المكونين للمجلس.

فـالرئيس مسـؤول عن التنسـيق ومكلف بتنفيذ التعليمـات والتوجيهـات وبتنشـيط الهياكل النظامية ومراقبتهـا، وكـذلك السـهر على تطـبيق القـرارات الـتي يتخـذها المجلس نفسـه، وبالإضـافة إلى ذلـك، فإنه يـرأس الاجتماعـات ويـراقب أعمـال الشرطة. أما مسؤول المال فيستقبل كل المدخولات التي يضع بشأنها تقريراً شـهرياً. ويتـولى تسـديد نفقـات الهياكل النظامية وصـرف المنح لعـائلات الشـهداء والمجاهـدين. وبينما يقـوم مسؤول الدعاية والأخبار بتنظيم مراكز البريد وجمع المعلومات وتبليغها في شـكل تقـارير منتظمة إلى القيـادة، فـإن مسـؤول الأمن يشـرف مباشـرة على رجـال الشـرطة ويحـدد الأمـاكن الملائمة لتمركز الجيش، كما أنه يضـبط المسـالك والطرقـات التي يتبعها الأفراد والجماعات والقوافل. وأما مسؤول التمـوين فتنحصر مهمته في الجمع والتخـــزين والتوزيـــع، ولديه يجد المسـؤولون الجـرد الشـامل لممتلكـات الثـورة من الحبـوب والمواد الغذائية والثروة الحيوانية.

الثورة.

1 (?) تقـوم هـذه المصـالح في المـدن بنفس الـدور المنـاط بالمصـالح الإدارية المختصـة، ولكن أعمالها ظلت محـدودة نظـراً لنوعية السـكان الـذين تتعامل معهم.

2 (?) نعني بالطريقة غير مباشرة، هنا، ما يعبر عنه بأضعف الإيمان وهو التعاطف مع الثورة مع فقدان الشجاعة الضرورية لدخول الميدان.

وتعتمد المجالس الشعبية في تأدية مهامها على مسؤولي المشاتي[1] والمداشر[2] الذين تسند إليهم صلاحيات واسعة في ميادين التنظيم والمراقبة وإعداد المأوى والمآكل وتسجيل الحالة المدنية وغيرها من الأعمال الضرورية لضمان التسيير الحسن وإبقاء الجماهير الشعبية في حالة اليقظة الدائمة والاستعداد المستمر.

ومع مر الأيام فإن الإشراف على شؤون المواطنين والعمل على تنظيم حياتهم في جميع مجالاتها قد أدى بقيادات الثورة إلى اصطدام بالواقع المعيشي الذي تراكمت مساوئه بفعل الوجود الاستعماري الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى زرع الشقاق في أوساط الجماهير وإغراقها في بحور المشاكل الزائفة التي تنغص حياة المواطن وتمنعه من الاهتمام بالقضايا الحقيقية والتي هي قضايا التحرير والتحرر والرقي والتقدم. ومع اندلاع الثورة، وجدت الجماهير الشعبية نفسها في مواجهة وضع جديد يعنيها مباشرة ويمس جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وإذا كان هذا الوضع الجديد قد أحدث تغييراً جذرياً يعمل جاهداً، على إبقائها لأنها تضمن ديمومة تبعية أغلبية الشعب الجزائري وقبولها السيطرة الاستعمارية باعتبارها الحتمية التي لا مرد لها سوى القدرة الإلهية ، فإن العلاقات الإنسانية الجديدة التي أوجدها والمسؤوليات المختلفة التي صاحبته منذ ظهوره ثم راحت تكبر وتتسع وترسخه وتطوره، كل ذلك قد دفع قيادة الثورة إلى أن تدرج مسألة تنظيم القضاء ضمن الأولويات التي تحظى بالعناية الكبرى.

ولأجل ذلك، فإن الثورة التي كانت تهدف، قبل كل شيء، إلى تحرير الإنسان[3] قد عملت، منذ الساعات الأولى، على إنشاء لجان للصلح أو كانت لها مهمة البث في القضايا العالقة بين الناس، وحل المشاكل التي من شأنها أن تعرقل عملية بناء المجتمع الجديد المزمع بناؤه بعد تقويض أركان الاستعمار.

وعلى إثر أشغال مؤتمر وادي الصومام، استبدلت لجان الصلح بلجان العدل التي أصبح من صلاحياتها النظر في كل

---

1 (?) *المشتى هي مجموعة من الديار المبنية بناءاً خفيفاً حتى تكون قابلة للتعدين بسهولة. ويبدو أن الاسم مأخوذ من الشتاء لأن هذا الفصل يلزم الناس بالبقاء في مكان واحد على خلاف الفصول الأخرى التي يتميز كل منها بنشاط خاص يتطلب كثيراً من الحركة والتنقل. ومن الجدير بالذكر أن التسمية أصبحت متداولة وهي مستعملة في اللغة الفرنسية. ومما زادها شهرة ارتباطها بإنسان كرومانيون الذي اكتشفت آثاره سنة 1912 بمشتى العربي الكائنة على مقربة من مدينة قسنطينة. ومن الجدير بالذكر أن نظام المشاتي هذا خاص بشمال إفريقيا.*

2 (?) *جمع دشرة وهي مجموعة من المنازل المبنية بالطوب أو بالحجر على خلاف منازل المشتى التي هي في أغلبها من الديس وأغصان الشجر التي تُغطى بالطين وأحياناً ببراز البقر. وتبنى المداشر عادة حول المزارع الكبرى ومنابع المياه.*

3 (?) *لقد أشرنا في مناسبات عديدة وفي كتابنا "الغزو الثقافي في الجزائر من 1962 إلى 1982" إلى أن تحرير الإنسان مرتبط أشد الارتباط بتحرير الأرض، وإن تحرير الإثنين يشكل حجر الزاوية بالنسبة لأيديولوجية الثورة الجزائرية.*

المنازعات الشخصية والمدنية والجزئية المنشورة بين الأطراف الجزائرية أمـام العدالة الاسـتعمارية الـتي لم تخف اندهاشـها الكبير أمام الإحجام المفاجئ للمتخاصمين[1].

وعلى الـــرغم من أن وثيقة وادي الصــــومام قد أهملت التركيز على البعد الإسلامي لثورة نوفمبر، فإن قيادات الولايات قد حرصت كل الحرص على أن تكـون الشـريعة الإسـلامية هي المصــدر الأساسي لكل الأحكـام الـتي تصــدر باسم الشــعب الجزائري.[2]

وعندما كانت لجنة العـدل تسـند إلى مناضل أمي، فإنه يلجأ إلى المتفقهين في الـدين يستشـيرهم قبل الفصل في القضـايا المنشورة أمامه.

أما عن الاختصـاص المحلي، فـإن لكل واحــدة من هيئـات الثورة لجنتها للعدل الـتي تنظر في قضـايا المواطـنين التـابعين لها. وتتشكل كل لجنة من رئيس وأربعة أعضاء يشترك جميعهم في دراسة الموضــوع المعــروض عليهم وفي المداولة حولــه، وعندما يتعذر الإجماع يلجأ إلى بعض الشخصيات التي لها إلمـام بالقضــية فيطلب رأيها على ســبيل الاستشــارة والتوضــيحات الإضافية.

وإذا كـــان الأمر يتعلق بجريمة أو بقضــــية أحد أطرافها من مناضـــــلي جبهة التحرير الوطـــــني أو أعضــــاء جيش التحرير الوطـني، فـإن لجنة العـدل تتخلى عن الموضـوع[3] وتحوله إلى هيئــات قضــائية أخــرى تســمى المحكمة الثوريــة. وفي جميع الحالات، فـإن تنفيذ الأحكـام يخضع لإجـراءات مضـبوطة ضـمن القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني.

وبـــالموازاة مع العمل على تنظيم القواعد الشــعبية ووضع أسس النظــام القضـائي، كـانت قيـادات الثـورة في مسـتوى الولايــات تــولي أهمية خاصة بإقامة المنشــآت الصــحية عــبر مختلف أنحاء الوطن وتبذل جهوداً جبارة لتقــديم أدنى ما يمكن من التعليم لأبنــاء الريف الجزائــري ولتنظيم حملات محو الأمية بالنسبة للكبار.

أما في مجــــال الصــــحة، فإنها لم تكتف بإعــــداد مراكز الاستشــفاء (المستشــفيات) والتخطيط لمواقعها حــتى تكــون قــادرة على تلبية حاجـات جيش التحرير الوطـني والمواطـنين المقيمين بالمنــاطق المحــررة على وجه الخصــوص[4] بل إنها زودت المراكز المــذكورة بقــانون داخلي موحد يحــدد شــروط

---

1 [?] *انظر سـجلات كتابـات الضـبط لـدى مختلف محـاكم الصـلح للتأكد من أن الجزائـريين اسـتجابوا اسـتجابة مطلقة لأوامر جبهة التحرير الوطـني المتعلقة بمقاطعة القضاء الفرنسي ونشر قضاياهم أمام لجان العدل.*

2 [?] *من الجدير بالذكر أن أحكام لجان العدل لا تقبل الإستئناف. ومع ذلك فـإن تقصيات قمنا بها عبر عدد من نواحي البلاد قد أثبتت لنا أن المتخاصـمين على كثرتهم لم يطعنوا في تلك الأحكام، بل أن الذين اتصلنا بهم لم يخفوا رضـاهم سواء كان الحكم لهم أو عليهم.*

3 [?] *يستخلص من ذلك النظام الداخلي أن الأحكام تنفذ من طـرف الهيـأة العليا مباشــرة باســتثناء الحكم بالإعــدام الــذي لا بد من الرجــوع فيه إلى محكمة الولاية.*

القبـول فيها ويضـبط المقـاييس الـتي يجب أن تتـوفر في هيـأة المشـــرفين عليها من أطبـــاء وممرضـــين وكيفية جلب الأدوية اللازمة وما ينبغي القيام به لضمان أمنها في جميع الحالات.

ولقد أدت مراكز الاستشفاء دوراً كبـيراً، وليس في معالجة المرضى والجرحى فحسب ولكن كذلك في تكوين الممرضــات والممرضــين الــذين كــانوا يختــارون من بين الشــباب المتعلم قليلاً [1]، وعلى الــرغم من قلة الأدوية والعتــاد الطــبي، نظــراً للمراقبة الشــديدة الــتي تفرضــها ســلطات الاســتعمار على الصيدليات والمستشفيات التي تشغل جزائـريين، فـإن المراكز الصحية التابعة لجيش التحرير الوطني كانت تستقبل، للمـداواة العاجلة والضرورية، أعداداً كبيرة من المواطنين العاديين.

وأما في ميدان التعليم، فإن جيش التحرير الوطني قد نظم بنجاح حملات واسعة النطاق لمحو الأمية في صفوفه [2] قبل أن يشـــرع في تأســـيس المـــدارس اللازمة لتعليم أبنـــاء الريـــف، وتمكينهم من الدخول إلى عالم القـراءة والكتابـة. وكلما كـانت الفرصة مواتية كـــان الأطفـــال، في سن المراهقة خاصـــة، يهجـرون إلى الحـدود الشـرقية والغربية حيث الدراسة منتظمة تحت إشراف جبهة التحرير الوطني [3].

وإلى جـانب كل هـذه الأعمـال الموجهة إلى تغيـير صـورة المجتمع الجزائـري تغيـيراً جـذرياً، وإلى إرسـاء قواعد الكفـاح المسلح وتزويده بالأرضية الصلبة الـتي تضـمن له النجـاح، فـإن النشـــاط العســـكري والسياسي قد تضـــاعف بكيفية لم يعد الاستعمار قادراً على إخفـاء نتائجها سـواء في داخل الـوطن أو في خارجه.

فبالنسبة إلى الخارج، اسـتطاعت جبهة التحرير الوطـني أن تفـرض القضـية الجزائرية على السـاحة الدوليـة، خاصة بعد أن احتضنها مؤتمر باندونغ [4] وتعهد السيد شوان لاي بوقوف الصين إلى جانبها حتى يتحقق لها النصر.

وفيما يتعلق بالـــداخل، فـــإن جيش التحرير الوطـــني قد

---

4 [?] *في الحقيقة أن مراكز الاستشـفاء كـانت مفتوحة لجميع المواطـنين الـذين كانوا يجدون فيها حسن الاستقبال والمعاملة، وكـانت تقـدم لهم علاجـاً أفضل من ذلك الذي يخصص لأمثالهم في مستشـفيات العـدو، ويبـدو أن هـذا الأخـير كان يقدر ذلك، وعليه فإنه أمر المصالح الإدارية المختصة التي سبقت الإشارة إليها بالتركيز على جانب المداواة لربح ثقة الجماهير الشعبية في الأرياف.*

1 [?] *أن عدداً كبيراً من الممرضين خاصة قد اجتازوا الحدود الشرقية والغربيـة، وبعد أن علمـوا في المستشـفيات التونسـية والمغربية أرسـلوا إلى بلـدان المعسكر الاشتراكي حيث تعلموا لغاتها والتحقوا بمعاهد الطب هناك وتمكنـوا بفضل إرادتهم القوية من التخصص في مختلف فنون الطب.*

2 [?] *يجب الأخذ في الاعتبـار كـون أعضـاء جيش التحرير كـانوا من أبنـاء الريف حيث كــانت الأمية تزيد عن 95 ولقد اســتطاعت حملات محو الأمية المتتالية أن تحقق الأهداف المحددة لها، إذ نقصت هذه النسبة إلى أقل من 10% عند وقف إطلاق النار 1962.*

3 [?] *تجـدر الإشـارة إلى أن أغلبية تلاميذ تلك المـدارس قد أرسـلوا إلى مختلف أقطار الوطن العـربي، وبلـدان المعسـكر الاشـتراكي فـأتموا دراسـتهم، وبعد وقف إطلاق النار عادوا............*

4 [?] *المجاهد، العدد الخاص، ص69.*

ارتفعت أعداده من حوالي 400 مناضل مسلح ليلة الفاتح من نوفمبر إلى حوالي 23000 مجاهد ما بين مسبل وجندي غداة مؤتمر وادي الصومام.

كما أن الأسلحة التي كان أغلبها من بنادق الصيد وبقايا الحرب الإمبريالية الثانية، قد أصبحت تتضمن أكثر من ثلاثة آلاف قطعة حربية وأكثر من عشرة آلاف بندقية صيد. وصارت ميزانية الثورة قريبة من مليار فرنك قديم بينما كانت عشية نوفمبر لا تكاد تذكر.

وعلى الرغم من أن الثورة قد تلقت ضربتين قاسيتين في شهر أكتوبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف، تتمثل الأولى في تمكن الجيش الاستعماري من الاستيلاء على الباخرة "أتوس س"[1] المقلة لحوالي مائة طن من الأسلحة والذخيرة الحربية كانت في طريقها إلى منطقة الناظور الغربية، وتتعلق الثانية بإجبار طائرة الخطوط الملكية المغربية على النزول بمطار الجزائر وعلى متنها أربعة من أعضاء القيادة التساعية التي تحملت مسؤولية تفجير الثورة، فإن العدو قد تزعزع من أعماقه نتيجة التغيير الكمي والنوعي الذي أدخل على طرائق القتال في مدينة الجزائر وضواحيها وفي سائر كبريات مدن البلاد وقراها.

وقد عبرت القيادة المدنية الفرنسية عن عجزها في مواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني في المجالين السياسي والعسكري عندما أقدم السيد روبير لاكوست في اليوم السابع من شهر ك2 سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف على استدعاء الجنرال صالان وماسي وأسند لهما مهمة "إعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة"[2].

وواجهت قيادة جبهة التحرير الوطني في العاصمة دخول المظليين بقوة إلى المعركة بتنظيم عدد كبير من العمليات الفدائية وبإضراب شامل انطلق في نهاية الأسبوع الرابع من نفس الشهر[3].

---

1 *[?] كانت الباخرة لصاحبها البريطاني سان بريلفز وقد اشتراها السيد أحمد بن بله باسم إبراهيم النيال السوداني الجنسية يوم 21/7/1956، وأبحرت من الإسكندرية ليلة الرابع من شهر أكتوبر محملة بأنواع كثيرة من الأسلحة والذخيرة إلا أنها احتجزت من طرف البحرية الاستعمارية يوم 16 من نفس الشهر. لكن السيد عباس في كتابه "تشريح الثورة ص:184، يرى أن مسؤول فرع شمال إفريقيا بالمخابرات المصرية: السيد فتحي الديب هو الذي سلم الباخرة إلى الفرنسيين عن طريق سفارة فرنسا بالقاهرة.*

2 *[?] هؤلاء القادة هم: أحمد بن بله، محمد خيضر، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد، أما عملية القرصنة فقد تمت بموافقة السيد ماكس لوجين Max Lejeunne نائب كاتب الدولة للدفاع الوطني الفرنسي.*

3 *[?] عندما أمر بالإضراب العام، قال الشهيد ابن المهيدي: "أن نجاحه سيبين بما لا يدع أي مجال للشك أن الشعب الجزائري يساند جبهة التحرير الوطني ممثله الشرعي والوحيد، وسيعطي حجة للمندوبين الجزائريين في الأمم المتحدة لإقناع الدبلوماسيات المترددة، من لقاء أجريته مع رئيس ابن يوسف بن خدة في بيته يوم 16/6/1986، وكان ذلك بحضور السيد محمد الصالح بوسلامة.*

إن مختلف المصادر التي بين أيدينا اليــوم تركز على العمل الفـدائي الـذي عرفته العاصـمة ولا تعـير إلا اهتمامـاً متواضـعاً للعمليات الـتي أنجزها الفـدائي في بـاقي مـدن الجزائر وقراها وذلك على الــرغم من أن تلك العمليــات كــانت في كثــير من الأحيان تكـاد تكـون خيالية. فـالإعلام العـالمي، عنـدما لا يكـون منحـــازاً، فإنه يســتقي معلوماته من وســائل الإعلام الفرنسي وهـــذه الأخـــيرة موجهة للتقليل من أهمية التزايد الـــذي عرفه الكفـاح المسـلح مباشـرة بعد مـؤتمر الصـومام ولتعميم الواقع الذي من شأنه أن يظهر للرأي العام العالمي أن قيادات الثـورة تبـذل جهـوداً مكثفة لتطـبيق مقـررات المـؤتمر المـذكور. أما الأجهزة الإعلامية التي كانت في حـوزة الثـورة، فإنهـا، رغم كل المحـاولات، لم تـرق إلى المسـتوى الـذي يجعلها قـادرة على الاستجابة للحاجة، وحتى الإعلام العربي الذي كان متعاطفـاً مع الثـــورة بالضـــرورة، فإنه لم يكن من حيث الإمكانيــات المادية والتقنيـة، قـادراً على تأدية الـدور الـذي يسـمح بتقـديم العمل الثوري في صورته الحقيقية التي يعمل العـدو على إخفائها بكل ما أوتي من قوة[1].

وسيظل إضراب الأسبوع، كما اصطلح على تسـميته، مـادة غزيـرة للمـؤرخين السياسـيين وللمسـؤولين الجزائـريين الـذين عايشوا الحدث أو شاركوا في الإعداد له من قريب أو من بعيد.

أما الشهيد العربي بن المهيدي وأنصـاره فمـوقفهم لا غبـار عليه. فالإضـراب، بالنسـبة إليهم، امتحـان عسـير مطلـوب منه تحقيق نتيجتين إيجابيتين مقابل تضحيات جسام لا يمكن تقييمها مسـبقاً. فالنتيجة الأولى تتكتل في توسـيع الهـوة بين جمـاهير الشعب الجزائـري، وقـوى الاحتلال الفرنسي وفي هز النفـوس المـترددة والمتشـككة وجعلها تقتنع بـأن التضـامن الوطـني هو الضـمان الوحيد لتوفـير الشـروط اللازمة للقضـاء على النظـام الاستعماري واسترجاع السـيادة الوطنيـة، وتكمن النتيجة الثانية في تنبيه الرأي العام العـالمي إلى أن شـعار الجزائر الفرنسـية خرافة لم يعد لها وجـــود بفعل إجمـــاع الجزائـــريين على طاعة أوامر جبهة التحرير الوطني.

ويــرى كبـار العســكريين الفرنســيين أن تنظيم الإضــراب وتمديده لمدة أسبوع كان خطأ ارتكبته لجنة التنسيق التنفيذيــة، إذ أن إغلاق المحلات التجارية وبقاء السكان في منازلهم ســهل على المصالح الاسـتعمارية المختصة مهمتها فيما يتعلق بمراقبة تحركات المشبوهين، أعطاها فرصة التدخل السـريع للمطـاردة

---

1 *(?) ولسد هذا في تاريخ ثورة فإن منظمة المجاهدين تقيم دورياً سنوات ندوات جبهوية وأخـرى وطنيـة، تحـاول، من خلالهـا، إقامة جـرد واف بقـدر الإمكـان لمختلف العمليـات العسـكرية والفدائية دون إهمـال جـانب التنظيم السياسي والاجتمـاعي والثقـافي والقضـائي للثـورة. غـير أن هـذا الجهـد، رغم ضـخامته ورغم قيمته العلميـة، سـيظل ضـائعاً ما لم تتحد الأقلام المختصة الى تحويله إلى تاريخ ما أحوج الأجيال الصاعدة إليه.*

ولتطويق الأمـاكن الـتي تمركـزت فيها القيـادات السياسـية واللجان الشعبية ومجموعات الفدائيين.

ويلح بعض المسـؤولين ممن لم يكونـوا محبـذين للإضـراب على أن نظرتهم كانت الصائبة، لأن الكلفة، في حسابهم، كانت أكـثر بكثـير من الأهـداف الـتي تحققت ومهما اختلفت وجهـات النظر وتعددت الأحكـام، فإننا نـرى *فيما يخصـنا، وانطلاقـاً من تحليلنا لكل المعطيات والنتائج، أن إضراب الأسبوع كان شـبيهاً في أكثر من قطعة بانتفاضة الشـمال القسـنطيني الـتي وقعت في اليــوم العشــرين من شــهر آب ســنة خمس وخمســين وتسعمائة وألف، ومن ثم وعلى غرار العشرين أوت فهو عملية ناجحة رغم كل ما تــرتب عنها من نتــائج ســلبية ورغم كل ما كلفته من أثمان باهظة في جميع الميادين.

لكن الاعتراف بالنجاح لا يمنع أبداً من القول: "إن الإضراب هو الـذي أدى إلى استشـهاد العـربي بن المهيـدي وإلى خـروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني وبذلك وضعت نفسها أمـام امتحـان عسـير يتعلق بممارسة مبـدأ أولوية الـداخل على الخارج خاصة.

لقد كانت قيادة مؤتمر وادي الصومام، عندما أبرزت المبـدأ المذكور، تهـدف إلى اسـتعماله قصد إبعـاد مندوبية الخـارج عن السلطة وجعلها مجرد مصـلحة من جملة مصـالح أخـرى كثـيرة وذلك على الرغم من أن المبدأ في حد ذاته مصيب لأن القيـادة الحقيقية للثــورة إنما هي تلك الــتي تكــون على اتصــال دائم بــالقوات المقاتلــة، ومن الصــعب جــداً أن تخضع إلى خــارج الولايـات، تقـود كفاحـاً يحتـاج إلى أوامر يومية تتوقف نجاعتها على مدى معرفة الميدان معطياته. لكن عبان رمضان الـذي لم يكن يخفي عليه ذلك أراد توظيف المنطق والفعالية لتحقيق شــيء في نفسه يمكن أن نســميه اليــوم حب المســؤولية أو حسابات الماضي.

فالشهيد العربي بن المهيدي، من بين أعضاء لجنة التنسـيق والتنفيذ، هو الوحيد الذي ظل وفيـاً للمبـادئ الـتي صـادق عليها المـؤتمر عنـدما رفض الخـروج وصـرح في آخر اجتمـاع عقدته اللجنة بتــاريخ 15/2/1957 أنه "يفضل المــوت في ســاحة المعركة[1] حتى يكون وقوداً جيداً وكافياً لثورة لن تتوقف حـتى تسترجع الجزائر سيادتها.

أما في الخارج، ومن غياهب السجن، فإن السـيدين، بن بلة وبوضـياف قد عـبرا عن تضـامنهما مع ابن المهيـدي الـذي ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري وأعدم في ظـروف أحـاط بها كثـير من الغموض[2].

ويعتبر خروج لجنة التنسـيق والتنفيذ تجسـيداً للهزيمة الـتي

---

1 [?] من شـهداء التحريـر، ص71 وكـذلك المجاهـد، العـدد 9 الصـادر بتـاريخ 20/8/1957.

2 [?] لكن الأكيد هو أنه عـذب تعـذيباً لم يعرفه أحد ثم أعـدم شـنقاً. ولقد أورد الكتّاب والمؤرخون روايات متعددة حول الموضوع.

منيت بها جبهة التحرير الوطـني في مدينة العاصـمة وذلك على الـرغم من كل العمليـات العسـكرية الـتي نفـذت خلال الأشـهر الستة جاءت بعد انعقاد مؤتمر وادي الصومام.

وبمجرد الالتحاق بالعاصمة التونسية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتقـييم المرحلة المقطوعـة، لكن السـيد بلقاسم كـريم الذي كـان من المقـررين الأساسـيين في وادي الصـومام أبـدى رغبة ملحة في التخلي عن المبـــادئ الرئيســـية، وراح يلــــوح بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين علماً بأنه الوحيـد، من بينهم الــذي ظل طليقــاً وعلى قيد الحيــاة[1]، كما أنه رفع شـعار التصـالح مع رفـاق الـدرب المعتقلين لسد الطريق أمـام المركـزيين المعتـدلين ولتمكين العسـكريين من شـغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة.

وإذا كان السـيدان دحلب وابن خـدة لم يظهـرا معارضـتهما للأفكار الجديدة التي جاء بها السـيد كـريم بلقاسـم، فـإن عبـان رمضان قد بذل كل ما في وسـعه للتصـدي لهـا، لكن الظـروف تغيرت، فلم يعد هو الآمر الناهي، ولم يعد كريم هو ذلك المنبهر أمام شخصيته الفذة، وتبين أن حسـاباته الـتي جعلته يختـار ابن خدة ودحلب لعضوية اللجنة كانت خاطئة. كل ذلك سوف يكون له بالغ الأثر على مسيرة الثـورة وسـوف يكـون عبـان أول من يدفع ثمن سوء التقدير.

الـــدورة الأولى للمجلس الوطـــني للثورة الجزائرية:

رغم كل الخلافات التي بدأت تلوح في الآفاق، فـإن أعضـاء لجنة التنســيق والتنفيذ قد أنهـوا اجتمــاعهم المشـار إليه أعلاه بالتصديق على ورقة عمل تضـمنت تقييمـاً مفصـلاً وموضـوعياً للمراحل الـــتي قطعتها الثـــورة، ومجموعة من الاقتراحــــات العلمية الــتي من شـــأنها أن تكـــون أساســـاً لبرنـــامج العمل المســتقبلي الــذي سـوف يصـدر عن الهيئة العليا للثــورة في دورتها االرسـمية الأولى الـتي تقـرر، بعد استشـارات واسـعة، عقـدها بمدينة القـاهرة في الفـترة من 20 إلى 27 أوت سـنة سبع وخمسين وتسعمئة وألف[2].

ولقد كانت الدورة، بالفعل منعرجاً خطـيراً في تـاريخ ثـورة

1 [(?)] *حربي محمد جبهة التحرير الوطني، ص 215.*

2 [(?)] *نظـراً إلى أن المـورخين والصـحافيين، في ذلك الـوقت لم يولـوا اهتمامـاً كبيراً بتلك الدورة التي عقدها المجلس الوطني للثـورة الجزائرية ونظـراً إلى أن أعضاء المجلس المذكور لم يهتموا، في الستينات أو حـتى في السـبعينات بكتابة مذكراتهم، فـإن الاختلافـات قد جـاءت فيما يتعلق بتـاريخ بـدء الأشـغال وكذلك المدة التي استغرقتها. وعلى سبيل المثال:*

- يذكر السـيد فيليب تريـبي في كتابـه: تشـريح لحـرب الجزائر الصـفحة 198 أن المجلس الوطني للثـورة الجزائرية اجتمع بالقـاهرة في دورة سـرية يـوم 23 أوت سنة 1957.

- أما السيد إدوارد باهر الصحافي الإنكليزي الذي صـدر كتابـه: "مأسـاة الجزائـر" سـنة 1961، فإنه تحاشى تقـديم تـاريخ محـدد واكتفى في الصـفحى 127 بالقول أن الدورة انعقدت في سنة 1957.

نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية، وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللياقة في كثير من الأحيان.

وإذا كان المجلس الوطني قد اختار بعد نقاش عدم تأييد السيد كريم بالنسبة لطرحه المتعلق بضرورة إسناد مسؤولية الثورة لأقدم العناصر القيادية، وفضل مواصلة السير طبقاً لأسلوب العمل الذي دشنه السيد عبان أثناء مؤتمر وادي الصومام عندما فتح أبواب المسؤولية إطارات متشبعة بإيديولوجية غير التي وضعها نجم شمال إفريقيا، فإنه قد أبدى كثيراً من المرونة عندما تعلق الأمر بمراجعة مبدأي أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

هكذا، قرر المجلس الوطني وتوسيع نفسه بحيث انتقل عدد أعضائه من أربعة وثلاثين إلى أربعة وخمسين، وقرر كذلك رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أربعة عشر. وفي الحالتين لم يبق التعيين مقصوراً على العناصر الملتزمة في صفوف حزب الشعب الجزائري وما تفرع عنه بعد الحرب الإمبريالية الثانية. وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى لجنة التنسيق تضمنت السيدين فرحات عباس ومحمود شريف[1]

- وأما السيد جاك ديمشان "تاريخ جبهة التحرير الوطني" الذي صدر في بارس سنة 1962، فإنه ذكر في الصفحة 265 من كتابه "إن الدورة انعقدت في شهر أوت". وبعد ذلك بفقرتين أشار إلى أنها يوم اختتمت يوم 27 من نفس الشهر.
- ويذكر السيد فتحي الديب في كتابه: "عبد الناصر وثورة الجزائر" الصفحة 355، "المؤتمر انعقد في أول سبتمبر سنة 1957. أما نحن فإننا استقينا معلوماتنا مباشرة من السيدين عبد الحفيظ بو الصوف والأخضر بن طوبال وقد وجدنا تأييداً لهذه المعلومات في بعض الكتب التي عالجت تاريخ الكفاح المسلح في الجزائر وفي مقدمتها: "حرب الجزائر لصاحبه العقيد ببارلو كويي Pierre le Goyet رئيس مصلحة الأرشيف المعاصر لدى رئاسة الحكومة الفرنسية إلى غاية عام 1957 وهو عضو لجنة تاريخ الحرب العالمية الثانية ولجنة التاريخ العسكري المقارن.

أما السيد فرحات عباس لا يذكر تاريخ ابتداء الأشغال لكنه يؤكد في كتابه "تشريح الحرب ص210 أنه كان في بيونس آرس عندما استدعيَّ إلى القاهرة 17 آوت، وفي الصفحة 212 يضيف قائلاً: "وفي يوم 24 أوت، وبعد اجتماعات عديدة مع العقداء، وافقنا على أن نكون أعضاء بلجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت يوم 28 من نفس الشهر، أي غداة اختتام المؤتمر مكونة كالآتي: العقيد كريم، العقيد واعمران، العقيد محمد شريف، العقيد بو الصوف، العقيد ابن طوبال، عبان، دباغين، مهري وعباس ونسي المؤلف أن يضيف أسماء المعتقلين وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف ورابح بيطاط.

1 (?) من مواليد سنة 1914 بضواحي مدينة تبسة. تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في الحرب العالمية الثانية كواحد من الضباط الشباب الفرنسي الذي استقال منه على إثر مجازر ماي سنة 1945 وهو برتبة نقيب. وفي سنة 1946في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح ملاحقاً من طرف الإدارة الاستعمارية. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955 وتسلق سلم المسؤوليات إلى أن أصبح قائد للولاية الأولى ثم عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن يعين وزيراً للتسليح

وهما من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

إن الانفتــاح على العناصر القيادية الوافــدة من الاتحــاد الديمقراطي للبيـان الجزائـري ومن جمعية العلمـاء المسـلمين الجزائريين كان إجراء طبيعياً ومنطقياً في ذات الوقت رغم أنه كــان مرفوضــاً بــدرجات متفاوتة من معظم إطــارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

أما الصفة الطبيعية للإجـراء فمتأتية من كـون جبهة التحرير الوطـني حركة سياسـية مسـلحة تهـدف أساسـاً إلى تقـويض أركان الاستعمار الفرنسي في الجزائـر، ولـذلك فهي في حاجة إلى جميع الطاقـات الحية بـدون اسـتثناء، وليس من المعقـول أبداً أن توصد أبواب النضال بجميع أنواعه في وجه المتطـوعين لــه. ولو لم تفعل لــتركت *مفتوحة لأبــواب المنــاورات الدنيئة للسـلطات الاسـتعمارية الـتي كـانت تسـتطيع توظيف الأبـواب المغلقة لإنشـاء حركـات تتنـاحر فيما بينها وتسـهل مهمة العـدو الرامية إلى خنق أنفاس الثورة.

وأما منطقية الإجــراء فمتأتية من كــون الإيديولوجية كلها كـانت تــرمي إلى تغيــير وضع المجتمع الجزائــري في اتجــاه الأفضل. فالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كـان يهـدف إلى تحقيق المســاواة في المواطنة بين الفرنســيين والجزائــريين معتقــداً أن النضــال السياسي وحــده يكفي للوصــول إلى تلك الغايــة، ومع مر الســنين ثبت لقيــادات الحــزب والمناضــلين الواعين أن الكولون لن يسـمحوا للإنسـان الجزائـري بالانعتـاق من عبودية الاســتعمار وما يــترتب عليها من أنــواع الاســتغلال والعسف والاضطهاد، لأجل ذلك فإنهم غـيروا قنـاعتهم وصـاروا يؤمنــون بتمــايز الشــعب الجزائــري وبضــرورة إقامة دولته ((المتعاونة مع فرنسا لاالتابعة لها أو المنفصلة عنها. وبالمؤازرة مع تغيير القناعات ظهـرت محـاولات متعـددة لتطـوير مشـروع المجتمع وتغيير أسلوب النضال، وتواصـلت إلى أن وجد الاتحـاد نفسه منـدمجاً في جبهة التحرير الوطـني سـنة ست وخمسـين وتسعمائة وألف.

إذن، وانطلاقاً مما سبق، يجب التأكيد على أن تغييراً نوعيـاً قد تجسد على الميـدان خلال تلك الـدورة الأولى الـتي عقـدها المجلس الوطــني للثــورة الجزائرية مســتهدفاً المنطلقــات الأيديولوجية بحيث لم يعد يشــترط الانتمــاء العضــوي لحــزب الشــعب الجزائــري والتشــبع المطلق بأيديولوجيته للتمكن من ممارسة المهام القيادية العليا.

وفيما يتعلق بأولوية السياسي على العســكري والــداخل على الخارج، فإن المجلس الوطني قد ألغى قرار مــؤتمر وادي الصــومام وأكد في لائحته النهائية أن الأولوية لا تكــون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثـورة. وفي الحقيقـة، فـإن هـذا التأكيد لم يكن إلا شكلياً، ولأن الواقع لم يكن كذلك بالنسبة للنقطــتين

والتموين. لم يؤدي أي دور سياسي أو غيره بعد استرجاع الاستقلال.

على حد سواء.

ففيما يخص النقطة الأولى، تجدر الإشارة إلى أن السلطة كلها قد انتقلت إلى القادة العسكريين الذين بدأوا يجنحون إلى الاستبداد رغم معارضة عبان الذي أصبح شبه وحيد نظراً لسكوت من كانوا يسمون بالسياسيين الذين رضوا بدور المنفذ. وقد كان الفرنسيون يدعون هؤلاء العسكريين: "الباءات الثلاث وهم يعنون: بلقاسم كريم، وبن طوبال لخضر وبالصوف عبد الحفيظ[1].

وفيما يخص النقطة الثانية، وباستثناء العلاقات مع الخارج، فإن الداخل كان مستقلاً وسيظل كذلك إلى غاية وقف إطلاق النار.

من حرب العصابات إلى حرب الواقع:

لقد كان اندلاع الثورة ليلة الفاتح نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف تطبيقاً ميدانياً للمبدأ القائل بضرورة استعمال الكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال الوطني، لأجل ذلك، فإن جل مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هللوا للشرارة الأولى قبل أن تبدأ المشادات الكلامية ثم الصراعات الدموية من انتصار الزعيم مصالي ومناضلي الوليد الجديد: جبهة التحرير الوطني[2].

وإذا كانت الفترة الممتدة إلى نهاية شهر أوت سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف قد امتازت بممارسة حرب العصابات ضد العدو بالموازرات مع التركيز على توعية الجماهير الشعبية وتنظيمها في إطار مواجهة عمليات التمشيط الواسعة التي كانت القوات الاستعمارية تقوم بها من أجل السيطرة على جبال وغابات المناطق الأولى والثانية والثالثة وافتكاكها من جيش التحرير الوطني الذي تمكن خلال وقت قصير جداً من تجنيد جموع غفيرة من الشباب المؤمن بقضية التحرير المستعد للاستشهاد من أجلها، وإذا كان مؤتمر وادي الصومام

---

1 *(?) تسمية العسكريين والسياسيين هي فقط اختراعات السلطات الاستعمارية، لأن قادة الثورة وخاصة منهم الأوائل كانوا جميعاً متساوين تقريباً من حيث التكوين العسكري والسياسي، وعلى سبيل المثال فإن عبان رمضان الذي ينبعث بكونه سياسياً لا يختلف في شيء عن آيت أحمد وبن بلة أو من يسمونه بالباءات الثلاثة فقد كان مناضلاً في صفوف حزب الشعب الجزائري قبل الانتهاء من دراسته الثانوية. وفي داخل الحزب، وعلى مر السنين تقلد مسؤوليات متعددة وكان عضواً بارزاً في هيئات المنظمة الخاصة عندما ألقي عليه القبض 1950. فتكوينه إذن، كان سياسياً وعسكرياً مثل الآخرين لكنه كان يمتاز عن آرائه في تلك المرحلة الأولى بمستواه التعليمي والثقافي.*

2 *(?) لقد كان حزب الشعب الجزائري ينادي بانتهاج الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية، وكان مصالي الحاج يعمل في مقدمة القيادة السياسية على توفير الشروط اللازمة لانطلاق الأولى، لأجل ذلك فإن أعداداً كبيرة من المناضلين لم يصدقوا أن يكون مصالي أجنبياً عما وقع ليلة الفاتح من نوفمبر.*

قد قـرر تنشـيط العمل الفـدائي في المـدن والقـرى من أجل تعميم حالة الحـــرب وتخفيف الضـــغط على المجاهـــدين في الجبـــال، فـــإن المجلس الوطـــني للثـــورة الجزائرية في دورته الأولى المنعقـدة بالقـاهرة، قد ثبت قـرار المـؤتمرين في وادي الصومام وأيده بقرار آخر يدعو إلى تجاوز حـرب العصـابات من أجل تحويل كبير من جيش التحرير الوطني مفهوم الولايات من جهة، ولتوفير الظروف الملائمة لإنجاز "ديان بيان فو " جزائرية من جهة ثانية.

إن اتخاد هذا القرار يرجع في أساسه إلى تأثر بعض أعضـاء لجنة التنســــيق والتنفيذ[1] بأدبيـــــات كل من ماوتسي تونغ وتروتسـكي، لكنه لم يأخذ في الاعتبـار الواقع الجزائـري الـذي كان، يوماً، يختلف كلية عن الواقع الصـيني أو الهند الصـينية إذ، رغم الانتصـارات العديـدة الـتي أحرزها جيش التحرير الوطـني، ورغم سيطرته، ليلاً خاصة على مناطق عديدة، ورغم المساندة الشـعبية الـتي كـان يحظى بهـا، فـإن جبهة التحرير الوطـني لم تتمكن، إلى غاية ذلك التـــــاريخ، من تحرير منـــــاطق يمكن الإحتفـاظ بها لتكـوين منطلقـات لوحـدات أكـبر من الفيـالق[2]، لأجل ذلـك، فـإن القـرار ظل حـبراً على ورق سـوف لن تـتزود الثـــورة الجزائرية بفرقتها العســكرية المتخصصة ولن تفـــرض على فرنسا ديان بيان فو ثانية.

وفي إطـــار نفس التوجه الخـــاص بالعمل من أجل تجـــاوز مفهـــوم الولايـــات، قـــرّر المجلس الوطـــني للثـــورة الجزائرية ضرورة الإسراع بإنشاء قيـادة موحـدة لجيش التحرير الوطـني، لكن تنفيذ هذا القـرار تعـثر في بداية الأمر نتيجة الصـراع الـذي صاحب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر والذي قام في أساسه بين الســيدين بلقاسم كـــريم وعبـــان رمضـــان[3]. وبعد التخلص من هذا الأخير[4] ظهرت إلى الوجـود، في شـهر أفريل سنة ثمان وخمسين وتسـعمائة وألـف، لجنة التنظيم العسـكري

1 [?] *تجدر الإشارة خاصة إلى السيدين لخضر بن طوبال المدعو: سي عبد اللـه، وعبد الحفيظ بو الصـوف المـدعو: سي مـبروك، وقد كـان كل منهما عقيـداً مسؤولاً عن ولاية قبل أن يعين عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ.*

2 [?] *لقد كانت هنالك مناطق محررة بالفعل، لكن جيش التحرير الوطني لم يكن قادراً على الاحتفاظ بها خاصة عندما يجند العدو إمكانياته البرية والجوية.*

3 [?] *هنـاك أقاويل كثـيرة حـول علاقـات الـرجلين اللـذين يعتـبران القـدامى في صفوف حزب الشعب الجزائري. لكن بثقافة عبان رمضان كان سيتصغر كريم ويرى أنه أقل بكثير من المسـؤولية المسـندة إليه أما كـريم فإنه كـان معجبـاً بثقافة عبـــان وتكوينه السياســـي. لكن إعجابه لم يمنعه من الاســـتكاء من الأصـدقاء المشـتركين، وقد وظف عبـان انبهـار كـريم أمـام شخصـيته القوية لمحاولة السيطرة على كافة أجهزة الثورة، وظل كريم، المدرك لـذلك، يتحين الفـرص للتخلص من نفـوذ عبـان وقد تحقق له ذلك في شـهر ديسـمبر سـنة 1957.*

4 [?] *إن الثـــابت اليـــوم أن بلقاسم كـــريم ولخضر بن طوبـــال وعبد الحفيظ بو الصوف كـانوا مجمعين على ضـرورة إعـدام عبـان رمضـان قصد التخلص من هيمنته الفكريـــة. لكن الحقيقة حـــول تنفيذ الإعـــدام ســـوف تظل مغيبة لأن الباءات الثلاث قرروا ذلك ولأن اثنين منهما قد إنتقلا إلى رحمة الله ولم يبوحا بشـيء من التفاصـيل. يبقى فقط من المعلـوم أنه اغتيل بـالمغرب في شـهر ديسمبر سنة 1957.*

مقسـمة إلى فـرعين لكن بـدون رأس موحد في الظـاهر على الأقل[1].

أما الفـرع الأول فيترأسه العقيد هـواري بومـدين[2] ومقـره الحـدود الجزائرية التونسـية الـتي تتخذ منطلقـاً للإشـراف على الكفاح المسلح في شرقي البلاد الذي يشـمل في هـذه الحالـة، الولايات الأولى والثانية والثالثة.[3]

وبمجـــرد التنصـــيب وانطلاق العمـــل، تمكن العقيد هـــواري بومدين من تنظيم الفرع الذي أسـندت إليه مسـؤوليته، تنظيمـاً عصرياً تميز، في ذلك الـوقت، بالدقة في التخطيط والانضـباط في ممارسة النشاط العسكري، واسـتطاع، في ظـرف قصـير، أن يثبت ويطور أجهـزة الاسـتعلامات والإمـدادات الـتي أنشـأها سـلفه ومعلمه العقيد عبد الحفيظ بو الصـوف، وتجـاوز بـدون كثير عناء مسألة الأشخاص إذ عرف كيف يختار محيطه الضـيق ويفـرض جو الأخـوة والتعـاون بين الجميع بما في ذلك النـائب الـذي كـان يـراهن عليه السـيد بلقاسم كـريم للسـيطرة على غربي البلاد.

لكن العقيد محمـــدي الســـعيد لم يحالفه النجـــاح في تأدية مهمته إذ وجد صـعوبة جمة في إقنـاع نوابه بمسـؤوليته عليهم، ولـذلك راح كل واحد منهم يعمل مسـتقلاً ومباشـرة مع الولاية الـتي جـاء منها أو كـان يشـرف عليها[4] ومع واحد وأكـثر من البـاءات الثلاث الـذين سـبقت الإشـارة إليهم. وبالتـدريج تـأزم الوضع في الحـدود الشـرقية وبـدأ المـرض يسـري إلى هيئـات الثـورة بـداخل الـوطن وخاصة منه الولاية الأولى والقاعـدة الشـرقية. وأمـام هـذا التطـور الخطـير اجتمعت لجنة التنسـيق والتنفيذ في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة ثمان وخمسـين وتسـعمائة وألـف، فـأقرت عجز القائد ونوابه وقـررت ضد كل واحد منهم عقوبات مختلفة[5].

---

1 (?) ذلك لأن لجنة التنســيق والتنفيذ قيــادة جماعية المســؤوليات فيه موزعة بحيث لا يمكن لواحد فقط أن ينفـرد بقيـادة لجنة التنظيم العسـكري. فكـريم مكلف بمرفق الحـــرب، وبو الصـــوف بالاســـتعلامات والمواصـــلات العامة وواعمـران بالتسـليح والتمـوين وبن طوبـال بالداخلية والتنظيم الإداري. وكل هذه المرافق تتحكم مباشرة في واقع الجيش وتسييره.

2 (?) اسمه الحقيقي: محمد بو خروبة، جنده أحمد بن بلة في القاهرة ثم أرسـله بعد تدريب عسكري إلى منطقة الخامسة حيث اتخذه بو الصوف نائبـاً له قبل أن تسند له كريم من جهته ليعين العقيد الصـادق دهليس نائبـاً لبومـدين على رأس الفرع المذكور. وقد كان دهليس قائد للولاية الرابعة سنة 1957.

3 (?) هو قائد الولاية الثالثة بعد بلقاسم كريم الذي بذل كل ما في وسـعه ليجعله على رأس الفرع الشرقي. وحرصـاً على ترضـية جميع الأطـراف عين كنـواب لـه: العقيد العمـوري عن الولاية الأولى والعقيد بن عـودة عن الولاية والعقيد عمارة بوقلاز على القاعدة الشرقية.

4 (?) العقيد العموري كـان يشـرف على الولاية الأولى ولم يكن يطمئن لأي واحد من الباءات الثلاث الذين كـان يـرى أنهم أقل بكثـير من المسـؤولية المسـندة إليهم. وكـذلك الأمر بالنسـبة للعقيد بـوقلاز الـذي كـان يشـرف على القاعـدة الشرقية. أما العقيد محمدي السعيد فإنه كان يشرف على الولاية الثالثة لكنه كان يأتمر بأوامر السيد كريم بلقاسم. وأما العقيد ابن عودة فإنه كـان عضـواً بقيادة الولاية الثانية وتابعاً للسيد عبد الله بن طوبال.

5 (?) لقد أصدرت اللجنة عقوباتها كالآتي: أ- العقيد محمد لعموري ينزل إلى رتبة رائد ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالقـاهرة. ب-العقيد عمـارة

وفي نفس الاجتمـــاع، أطلعت لجنة التنســيق والتنفيذ على التقارير المقدمة من طرف أعضـاء اللجنة[1] الـتي كـانت عينتها لدراسة إمكانية إنشـــاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائريـــة. وبـدلاً من اسـتدعاء المجلس الوطـني للاجتمـاع بصـفته الهيئة العليا للثورة الجزائرية التي يحق لها اتخاذ القرار، في مثل هذه الحـالات، لجأ السـادة: بلقاسم كــريم ولخضر بن طبــال وعبد الحفيظ بوصوف إلى القيام بـأول انقلاب عسـكري وأعلنـوا عن تكون حكومة برئاسة السيد فرحـات عبـاس على أن يظلـوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط[2].

ولقد كـان الانقلاب هروبـاً إلى الأمـام لأن الباءات الثلاث -على حد التعبــير الفرنســي- كـانوا متأكـدين أن أغلبية أعضــاء المجلس الوطـني أصبحوا مقتنعين بعـدم قـدرتهم على تسـيير شؤون الثـورة الجزائريـة. وتسـربت معلومـات مفادها أن قـادة الداخل عـازمون على إبعـادهم واسـتبدالهم بمن هم أكـثر منهم كفــاءة. وكــانت الأنظــار قد بــدأت تتجه إلى العقيــدين محمد لعموري ومصـطفى لكحل اللـذين كانـا، منذ مـدة، يحـذران من الانحـراف ويطالبـان بعـدم الابتعـاد عن الخط الإيـديولوجي كما ورد تحديده في بيان الفاتح من نوفمبر. ويبـدو أن هـذه الـدعوة التي رفع لواءها العقيـدان محمد ومصـطفى قد وجـدت أنصـاراً كثــيرين من بين إطـــارات جميع الولايـــات، ويبـــدو كـــذلك أن اتصـالات أولية مباشـرة قد وقعت مع الـداخل وعلى أثرها عـاد لعموري من منفاه خفية ليترأس في منطقة الكـاف[3] اجتماعـاً سـرياً انعقد بتـاريخ 16/11/1958 ويشـارك فيه عـدد كبـير من إطارات الثورة العسكرية والسياســية من أجل إطاحة الحكومة المؤقتة وإعـــادة تأهيل المجلس الوطـــني للثـــورة الجزائرية وتطهيره من العناصر الـتي دبـرت الانقلاب أو شـاركت فيه من قــريب أو بعيــد، وكـــان من الممكن أن تنجح المبـــادرة لو لم يتفطن. البــاءات الثلاث إلى اللجــوء إلى الســلطات التونســية وإلى الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الاستعماري عـبر ألمانيا وإيطاليا.

أما الحكومة التونســية فقد أوهموها بــأن قــادة الــداخل إذ يدعون إلى الالتزام بنـداء أول نوفمـبر، فـإنهم يهـدفون إلى جر

بــوقلاز يــنزل إلى رتبة جنــدي ويمنع من كل نشــاط رســمي مع تحديد إقامته بالعراق ج- العقيد عمار بن عودة يعلق نشـاطه لمـدة ثلاثة أشـهر يقضـيها في سوريا. د- العقيد محمدي السـعيد يعلق نشـاطه لمـدة شـهر واحد يقضـيه في القاهرة.

وبديهي أن العقوبات موجهة خاصة ضد الولاية الأولى والقاعدة الشـرقية وسـوف يكون ذلك واحداً من الأسباب الـتي قـادت إلى محاولة قلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إطارها ما أصبح يعرف بمؤامرة العقداء.

1 *(?) أعضـاء هـذه اللجنة أربعة وهم: بلقاسم كـريم، لخضر بن طوبـال، فرحـات عباس وعمار واعمران، وقد اشـتغل كل واحد منهم مع جماعته وقـدم تقريـراً مفصلاً حول المراحل المقطوعة والعمل المستقبلي انطلاقاً من القطاع الذي كان يشرف عليه.*

2 *(?) هؤلاء القادة هم الـذين اصـطلح على تسـميتهم بالبـاءات الثلاث باعتبـار أن اسم كل واحد منهم أو لقبه يبدأ بحرف الباء.*

3 *(?) حيث مقر قيادة أركان جيش التحرير الوطني.*

تونس والمغرب الأقصى إلى إعلان الحـرب على فرنسا وعـدم القبول بإيقافها إلا عندما يسترجع شمال إفريقيا سيادته الـتي تكـون منطلقـاً لوحدته في إطـار المبـادئ العربية الإسـلامية. وأحيط الرئيس بورقيبة علماً بـأن أنصار صالح بن يوسف وراء الاجتمــاع المنعقد بالكــاف، وأن إطـــارات ســامية من بينهم متواجــدة بالقاعــة. وأما الضــباط الجزائريــون القــادمون من الجيش الفرنسي[1] فقد أقنعـوهم بـأن الحركة تسـتهدفهم لأن ضباط جيش التحرير الوطـني يرفضـون تواجـدهم على الحـدود الجزائرية التونســية ويعتــبرونهم عيونــاً تعمل لفائــدة الجيش الاستعماري.

بعض هؤلاء الضـباط اشـتغل في صـفوف الجيش الفرنسي ضد جيش التحرير الوطـني داخل الجزائر في السـنوات الأولى للثـورة، وبعضـهم ظل في فرنسا أو في ألمانيا داخل الثكنـات، وقد التحقـوا بالحـدود الجزائرية الشـرقية والغربية عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطـني بأوربا في فـترات متتالية ابتـداءاً من سـنة 1957. وكـان يمكن أن يشـكلوا دعمـاً كبـيراً لقـدرة الولايات العسكرية لكنهم لم يدخلوا إلى التراب الوطـني سـوى بعد وقف إطلاق النــار، الأمر الــذي جعل أبنــاء جيش التحرير الوطني يتساؤون ويطـالبون بتسـريحهم غـير أن العقيد هـواري بومدين كان متمسـكاً بهم، وبـدأ الصـراع بين الطـرفين محتـداً خاصة ابتـــداءً من المـــؤتمر التأسيسي لحــــزب جبهة التحرير الوطــــني المنعقد في الفــــترة ما بين 16 و 21 أفريل ســـنة 1964. وتجــدر الإشــارة إلى أن دعم بو مــدين لهم قد مكنهم بالتــدريج من السـيطرة على الجيش. ويعتــبر العقيد الشــاب محمد شعباني أول ضحايا ذلك الصراع[2].

فبهـذه الكيفية تمكن البـاءات الثلاث من تعبئة الضـباط من غـير أبنـاء جيش التحرير الوطـني، ومن جعل الجيش التونسي يتحرك بقوة في اتجاه مكان الاجتمـاع، ولأن المجتمعين لم يكن لهم أي حساب مع الحكومة التونسية، فإنهم انخدعوا وبسـهولة استتســلموا للأســر. ولما علم أن تســلمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مجمــوع المتمــردين أقــامت لهم محكمة أصدرت على عجل أحكاماً مختلفة ضدهم[3].

---

1 *(?) هـؤلاء الضـباط من الجزائـريين الـذين ينتمـون إلى عـائلات كـانت تحظى بمكانة مرموقة لدى سلطات الاستعمار نتيجة خـدماتها في شـتى المجـالات. وقد تم اختيـارهم صـغاراً ثم أرسـلوا إلى ما يسـمى بمدرسة "أبنـاء الجيش" قصد مواصــلة الدراسة العامة وتلقي المبــادئ الأولى للفنــون العســكرية. وعندما بلغوا سن الرشد حولوا إلى المـدارس العسـكرية فتخرجـوا منها برتبة مرشح أو ملازم.*

2 *(?) مساعدية (محمد الشريف) لقاء أجريته معه في مكتبه بقصر الحكومة يــوم 18/9/1988 وذكر لي فيه أن الرئيس بورقيبة اتصل بقيـادة الحركة الإنقلابية في السجن وعرض عليهم إخراجهم بواسطة الجيش التونسي وتسفيرهم إلى سويســرا حيث يظلــون على الســفارة التونســية إلى أن تســترجع الجزائر استقلالها، لكن العقيد لعموري، ومن معه رفضوا، علماً بـأن السـيد مسـاعدية كان رائداً في ذلك الوقت وواحداً من أعضاء القيادة المذكورة.*

3 *(?) ترأس المحكمة العقيد هواري بومدين وقام الرائد علي منجلي بدور النـائب العـام بينما تـولى العقيد الصـادق دهيلس مهمة الـدفاع. أما الأحكـام فكـانت كـالآتي: الإعـدام بالنسـبة للعقيـدين: محمد لعمـوري وأحمد نـواورة للرائـدين*

ومن الجدير بالذكر أن المحاكمة كانت صورية فقط. وفي الواقع فإن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة قصد الاستجابة لطموحات شخصية[1]، تماماً مثل ما وقع قبل ذلك بحوالي سنة عندما أعدم عبان رمضان بدون محاكمة. ومما لا شك فيه أن العمليتين كانتا انحرافاً أيديولوجياً خطيراً سوف يكون له تأثيره البالغ على مسار الثورة في الخارج لأنه سيدخلها عالم الإرهاب وانعدام الثقة.

التخطيط للعمل السياسي:

إن أشغال الدورة الأولى للمجلس الوطني لم تتوقف عند قضايا التسيير والمسؤولية، لكنها امتدت لتشمل كافة الموضوعات الأساسية التي تؤثر مباشرة على مصير الثورة وقد سعى المشاركون في الدورة لتعطي الأولوية في التنفيذ لكل ما من شأنه أن يدعم صفوف الثورة وطنياً، ويخدم العلاقات المغاربية ويثبت جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية وخاصة في حظيرة الأمم المتحدة.

فبالنسبة للعلاقات المغاربية، لاحظت الدورة أنها أصبحت تشكو نوعاً من الفتور، خاصة بعد أن استرجعت كل من تونس والمغرب الأقصى استقلالها، وانتهت، بعد مناقشات واسعة وثرية، إلى أن قرار وادي الصومام في هذا الشأن، وهو تجسيد لما جاء في بيان أول نوفمبر، قد ظل حبراً على ورق نتيجة عدم وجود التجارب لدى الشقيقين المستقلين حديثاً.

لقد كان وادي الصومام قد دعا إلى تنسيق العمل السياسي وإنشاء لجنة للتنسيق تشارك فيها جميع الأحزاب الوطنية التونسية والمغربية إلى جانب جبهة التحرير الوطني وذلك من أجل إنشاء لجان شعبية تساند الثورة الجزائرية، وإيجاد سبل التضامن والتوحيد بين المنظمات الجماهيرية والنخبوية في الأقطار الثلاثة[2] لكن مشاغل المغرب الأقصى وتونس قد تغيرت وأصبح البلدان يعملان على توطيد سيادتهما في إطار الحدود التي وضعها الاستعمار. ومما لا شك فيه أن، انحرافاً عن البرنامج الأساسي الذي كان يدعو إلى استمرار الكفاح المسلح حتى يتمكن شمال إفريقيا بأكمله من استرجاع سيادته وطرد المغتصب من أراضيه[3].

عواشرية ومصطفى الأكحل وقد تم التنفيذ في شهر مارس سنة 1959. أما باقي الضباط وفي مقدمتهم الرواد: عبد الله بلهوشات، أحمد دراية، محمد الشريف مساعديه ولخضر بلحاج فقد حكم بالسجن المؤبد ثم استفادوا من العفو وأطلق سراحهم سنة 1960 وأعيدوا إلى صفوف جيش التحرير الوطني فنظموا الجبهة الجنوبية.

1 [(?)] *لقد كان السيد كريم يريد الاستحواذ على قيادة الثورة، ولذلك فإنه كان يستعمل جميع الحيل للتخلص من ذوي الكفاءات الذين قد يمنعونه من تحقيق طموحاته وأطماعه.*

2 [(?)] *انظر وثيقة وادي الصومام المنشورة على أعمدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، المجلد الأول، ص: 72.*

أما عن دعم الصف الوطني فلا بد من الذكر بأن الفلاحين الجزائريين هم أول من تحمل عبئ الثورة وشكل عمودها الفقري، وذلك طبيعي عندما نعرف أن سكان الريف في الجزائر كانوا، قبل عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، يمثلون أكثر من ثلثي الشعب، وعندما قرر مؤتمر وادي الصومام تكثيف العمل الفدائي في الحواضر[1] أصدر في ذات الوقت، توجيهات واضحة للاهتمام بتنظيم القوى الوطنية الحية، قصد تمكينها من الارتباط، عضوياً بجبهة التحرير الوطني وجعل المدن تقوم بدورها الحقيقي في معركة التحرير، وكانت فئات العمل والتجار والطلبة في طليعة من حظي بعناية القيادة السياسية التي تمكنت، في وقت قصير جداً، من إبراز تنظيماتها الوطنية وتزويدها بالعناصر المناضلة القادرة على تنشيطها في جميع المجالات، وتوظيفها، عقلانياً، لخدمة الكفاح المسلح.

ففيما يخص العمال الجزائريين الذين كانوا ينشطون نقابياً في مختلف المنظمات الفرنسية[2].

فإن جبهة التحرير الوطني قد توصلت[3] بعد دراسات ومشاورات، إلى تقديم ملف قانوني كامل تم، بموجبه، إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اليوم الرابع والعشرين من شهر فيفري شباط سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف وعينت أميناً عاماً له السيد عيسات إيدير[4] ثم رصدت له الميزانية اللازمة للإنطلاقة بالكيفية التي تمكن من مغالبة وإلغاء

---

3 (?) في هذا الموضوع ينبغي الرجوع إلى المؤتمر الرابع لطلاب شمال إفريقيا الذي انعقد بتونس سنة 1934 والذي تبنى عقيدة التوحيد إلى وضعها مفدي زكريا والتي جاء في بندها الأول: آمنت بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبلةً وبمحمد نبياً ورسولاً وشمال إفريقيا وطناً واحداً لا يتجزأ. أما البند العاشر فيقول: وطننا شمال إفريقيا جزء لا يتجزأ من جسم الشرق العربي نفرح لفرحه ونتألم لآلامه ونتحرك لتحركه ونسكن لسكونه تربطنا به إلى الأبد روابط اللغة والعروبة والإسلام (انظر في هذا الموضوع كتابنا المثقفون الجزائريون والثورة، ص: 36 وما بعدها).

1 (?) انظر الفصل الخامس.

2 (?) أهم هذه المنظمات كانت: CGT أو الكونفدرالية العامة للعمال التي كانت مرتبطة عضوياً بالحزب الشيوعي الفرنسي، ثم CFTC أو الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين وكانت تابعة للحركة الجمهورية الشعبية، ثم OF أو القوة العمالية وكانت تابعة للفرع الفرنسي اللممية العمالية وهي التسمية القديمة للاشتراكي الفرنسي، ثم CFDT أو الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل.

3 (?) حدثني الرئيس ابن خدة في الموضوع وقال لي أنه اشتغل في بيت النقابي بوعلام بوروبية ليلة كاملة مع عبان رمضان، عيسات إيدير لوضع القانون الأساسي للاتحاد وإعداد كل عناصر الملف القانونية.

4 (?) كان عاملاً بالورشات الصناعية للطيران ثم موظفاً بصندوق المنح العائلية لقطاع البناء وفي نفس الوقت كان عضواً باللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومسؤولاً عن اللجنة العمالية التابعة للحزب. ألقي عليه القبض بأمر من ميتران نفسه يوم 5 نوفمبر وأطلق سراحه في ديسمبر 1954 ليلقي عليه القبض من جديد أثناء انعقاد مؤتمر وادي الصومام الذي عينه عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ. ولما وصل نبأ اعتقاله استبدل بالسيد ابن يوسف بن خدة. قامت السلطات الاستعمارية بإخراجه من المحتشد واغتالته سنة 1958.

منافسيه: الاتحاد النقـابي للعمـال الجزائـريين[1] والاتحـاد العـام للنقابات الجزائرية[2].

وبالفعل، استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن تقطع خطـوات جبـارة في مجـالي التجنيد والعلاقـات مع المنظمـات المماثلة العاملة خاصة في البلدان الغربية، وبذلك أصـبح قـادراً على تعبئة الجماهير الشـعبية لتلبية نـداء جبهة التحرير الوطـني كما كان الأمر بالنسبة لإضراب الأسبوع الـذي سـبقت الإشـارة إليه، وسـهلت أمامه مهمة النفـاذ إلى الأوسـاط النقابية الدولية التي لم تعد تخفي تعاطفها مع الثورة الجزائرية.

وبالتدريج، صـار الاتحـاد يضع الكفـاح التحريـري في مقدمة نشاطه ويعلن في جميع المناسبات أن أهدافه هي نفس أهداف جبهة التحرير الوطـــني وهي تتمثل في العمل بجميع الوســائل من أجل تقــويض أركــان الاســتعمار حــتى يتســنى للعمــال الجزائــــــريين أن يمارســـــــوا الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية[3]. غـــير أن وضع الكفـــاح التحريـــري في مقدمة الإنشــغالات لم يصـــرف المركزية النقابية الجزائرية عن تأدية مهامها الأساســية في الــدفاع عن حقـــوق العمـــال وحماية مصالحهم وفي التخطيط للمستقبل بواسطة تكوين الإطارات[4] إعــداد الدراســات التقنية الكفيلة بترقية الاقتصــاد الجزائــري وتنميته بعد استرجاع السيادة الوطنية[5].

وأمام هذا النشـاط المتزايد لجـأت السـلطات الاستعمارية إلى اعتقـال الاف المناضـلين والإطـارات النقابية قبل أن تعمد إلى إصـدار قـرار بحل الاتحـاد رسـمياً بحجة ارتباطه بحــزب سياســـي، وردت الأمانة العامة للاتحـــاد على هـــذا الإجـــراء التعسفي مؤكدة أن جبهة التحرير الوطني "ليست حزباً، ولكنها تجمع وطـــــني يضم كل القـــــوى الحية في البلاد. وفي جبهة التحرير الوطني تنصهر كل النزاعات السياسية والاجتماعية في سبيل تحقيق التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي"[6].

وبالإضـافة إلى ذلك استشـهدت باللائحة الخامسة والثلاثين الصـــادرة عن النـــدوة العالمية للشـــغل الـــتي تنص على أن "الهـدف الأساسي والـدائم لكل حركة نقابية هو تحقيق التقـدم الاقتصادي والإجتمـاعي لفائـدة العمـال، ولبلـوغ ذلـك، تسـتطيع النقابات، وفقاً للقـوانين الجـاري بها العمـل، إقامة علاقـات مع الأحزاب السياسية"[7].

---

1 (?) هو التنظيم النقابي الذي أسسته الحركة الوطنية الجزائرية يـوم 6 فيفـري 956 والذي سوف لن يصمد أمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

2 (?) لقد كـان هـذا الاتحـاد تابعـاً للحـزب الشـيوعي الجزائـري وحل نفسه في نوفمبر 957 ثم دعا أعضاء الالتحاق بالاتحاد النقابي للعمـال الجزائـريين دون الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

3 (?) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 15، ص:257.

4 (?) نــذكر خاصة الــتربص الــذي دام ثلاثة أشــهر في بلجيكا والــذي تضــمنته الكونفدرالية العمالية للنقابات الحرة من 20 سبتمبر إلى 30 ديســمبر 1957 لفائدة نقابات شمال إفريقيا.

5 (?) المجاهد، العدد 19 ص: 358.

6 (?) نفس المصدر، العدد 16: 277.

7 (?) نفس المصدر، العدد 28: 268.

وبالدخول إلى السرية، تضاعف نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سبيل تجسيد برامج جبهة التحرير الوطني ولم تلبث صفوفه أن تعززت بانضمام أغلبية أعضاء بفرنسا في اليوم الثالث عشر من شهر مارس سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، وصرح أمينه العام المساعد قائلاً: "أن هذا القرار قد جاء نتيجة اقتناعنا بأنه "لا يمكن أن يوجد سوى تمثيل واحد للعمال الجزائريين"[1].

أما الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في الفصل الأخير من السنة الأولى للثورة[2]، فإن نشاطه الفعلي لم يظهر إلاّ في مستهل السنة الثانية بعدما وقع اعتقال الطالبين الشهيدين: بلقاسم زدور وعمارة رشد.

فعلى إثر ذينك الاعتقالين اللذين وقعا في وقت واحد تقريباً[3] لكن في مدينتي وهران بالنسبة للأول والجزائر بالنسبة للثاني، أصدر الاتحاد منشوراً يندد فيه بأعمال القمع التي تمارسها السلطات الاستعمارية ويطالب بالمصالح الفرنسية المعينة باحترام للإجراءات القانونية خاصة فيما يتعلق بمدة الحبس الاحتياطي الذي لا ينبغي أن تفوق ثمان وأربعين ساعة بمحلات الشرطة، ويندد بعمليات التعذيب الجسماني التي يتعرض لها السجناء الجزائريون[4].

وكان المنشور كافياً ليثير رد فعل الغلاة من قادة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين وفي مقدمتهم السيد جاك لابورت الذي صرح بأن موقف الهيئات القيادية للطلبة المسلمين الجزائريين يعتبر فعلاً سياسي ومن ثم فهو عبارة عن ممارسة غير شرعية ومبادرة من شأنها تشجيع الخارجين عن القانون والمعتدين على العدالة الفرنسية.

لكن الاتحاد، منذ تأسيسه، لم يخف توجهاته الوطنية والتزامه بالعمل من أجل تحقيق أهداف الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني حتى أن رئيسه[5] صرح رسمياً قائلاً: "فإذا كان المقصود بالمتمردين والخارجين عن القانون هم أولئك الرجال الذين يطالبون بحريتهم وهم لا يطالبون بها مسلحين إلا لأن كل الأبواب الأخرى قد سدت أمامهم، ويكافحون في سبيل كرامتهم وحقهم في الوجود وخارجون عن القانون"[6].

وفي شهر أفريل سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف عقد

1 (?) *نفس المصدر، العدد 21: 403 وعليها تصريح مطول للأمين العام المساعد السيد: ابن غازي الشيخ.*

2 (?) *انعقد المؤتمر التأسيسي بباريس في الفترة ما بين 8 و 14 جويلية سنة 1955.*

3 (?) *تم اعتقال زدور في وهران يوم 6/12/1955، بينما اعتقل عمارة رشيد في الجزائر العاصمة يوم 7/12/1955.*

4 (?) *صدر المنشور ووزع على وسائل الإعلام بتاريخ 15/12/1955.*

5 (?) *كان في ذلك الوقت هو السيد أحمد طالب الإبراهيمي نجل الشيخ البشير الإبراهيمي الذي أصبح في الثمانينات وزير خارجية الجزائر.*

6 (?) *وقع التصريح يوم 20 جانفي 1956 بمناسبة إعلان قيادة الاتحاد عن تنظيم أسبوعين للتضامن مع المعتقلين على أن يكون اليوم الأول وهو يوم الإعلان عن القرار يوم توقف عن الدروس وعن الطعام.*

الاتحاد مؤتمره الثاني في باريس واعتمد نداء الفاتح من نوفمبر لصياغة وثائقه النهائية، وقد جاء في لائحته السياسية: "أن كفاح الشعب الجزائري لا يمكن أن ينتهي بغير استرجاع السيادة الوطنية، وعليه فإن الطلبة المسلمين الجزائريين يلحون على المطالبة بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري"[1].

وفي أثناء دورته الأولى المنعقدة بالقاهرة، درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مسألة الإضراب اللامحدود، ولما أجمع الأعضاء على أنه أدى المهمة المنتظرة منه، فإنهم قرروا أمر اللجنة المديرة للاتحاد بأن تضع له حداً لمهمة افتتاح السنة الدراسية 57/58[2]، وقد تم ذلك بالفعل على إثر الاجتماع الذي عقد بباريس في اليوم الرابع عشر من شهر أكتوبر سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف.

ثم جاءت الخطوة الحاسمة في نهاية نفس السنة إذ عقد الاتحاد مؤتمره الثالث بضواحي باريس في الفترة ما بين الثالث والعشرين والثامن والعشرين من شهر ديسمبر، وصادق بالإجماع على اللائحات السياسية العامة التي لفت فيها انتباه الرأي العام الفرنسي والعالمي إلى ضرورة الضغط على الحكومة الفرنسية كي تحترم مبدأ الحق الطبيعي للشعوب في الاستقلال، وبالإضافة إلى ذلك أكد ما جاء في مقررات المؤتمر الثاني المشار إليها أعلاه[3].

وتجدر الاشارة، هنا، إلى أن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً إذ حضر جلسته الختامية مندوبو اتحادات طلابية غفيرة إلى جانب ممثلي الاتحاد العالمي للطلبة والاتحاد العام لطلبة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تدخل هذان الأخيران بكلمتين قويتين كلفتهما الاستنطاق والطرد من التراب الفرنسي[4]. وبعد شهر واحد من انتهاء أشغال المؤتمر ونشر نتائجها، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً يحمل تاريخ الثامن والعشرين من شهر جانفي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف ويقضي بحل الاتحاد بحجة انتمائه لجبهة التحرير الوطني، وبذلك دخل التنظيم الطلابي الجزائري مرحلة السرية إلى جانب باقي المنظمات الجماهيرية العاملة في صفوف الثورة، ويستعمل جميع الوسائل لتجسيد أيديولوجيتها على أرض الواقع.

وإذا كان التنظيمان العمالي والطلابي قد وقعت هيكلتها

---

1 (?) *المجاهد، العدد 18 ص: 333.*

2 (?) *المجاهد، العدد 11: ص160.*

3 (?) *المجاهد، العدد 18: ص333.*

4 (?) *أما السيد تنكه (Tanaka) مندوب الاتحاد العالمي للطلبة فإنه احتجز لمدة ساعات في مكاتب الاستعلامات الفرنسية، وأما السيد كليم مور (Cliem Moore) المندوب الدائم في أوربا للاتحاد العام لطلبة الأمريكية فإنه طرد من التراب الفرنسي بسبب كلمته التي جاء فيها: "إن الحرية لا تتجزأ، وإن الطلبة الأمريكان قد فهموا حقيقة الاستعمار الفرنسي. وكما انهزم العذريون في مدينة ليتل روك، فإن المستعمرين الفرنسيين مضطرون للاعتراف باستقلال الجزائر". علماً بأن ليتل روك هي عاصمة الأركانزاس التي عرفت في تلك السنة أحداثاً خطيرة نتيجة المعارضة السياسية الاندماجية.*

قبل مؤتمر وادي الصومام، فإن الاتحاد العام للتجار الجزائريين لم يتأسس إلا بعد أن رجعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العاصمة. وقد انعقد مؤتمر الأول يومي الثالث عشر والرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف، وقام بدور أساسي في إنجاح إضراب الأسبوع المسطور أعلاه.

قبل ذلك، وبأمر من قيادة الثورة، أعلن الاتحاد عن إضراب تجريبي بمناسبة الذكرى الثانية لانطلاق الكفاح المسلح، ولقد استجاب التجار الجزائريون بالإجماع للإعلان المذكور مما جعل السلطات الاستعمارية ترد بعنف كبير فتأمر بإغلاق المتاجر[1] ولمدد تتراوح ما بين شهر وشهرين وتلقي القبض على عشرة من القيادة المنتخبة حديثاً[2] وتزج بهم في محتشد البرواقية[3] وفي نهاية شهر نوفمبر من نفس السنة شارك الاتحاد، بمدينة طرابلس، في أشغال المؤتمر السادس لغرف التجارة والصناعة والفلاحة عن البلدان العربية[4] وقدم بالمناسبة، عرضاً وافياً عن الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ دخل السرية هو أيضاً وراح يعمل بكل ما في وسعه على تعبئة عالم التجارة إلى جانب الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني.

ولم يكتف المغرب الأقصى وتونس بالتوقف عن الكفاح وقبول الحل الفرنسي تاركين جبهة التحرير الوطني وحدها في الميدان، بل إن السلطات الرسمية، في كل من البلدان قد أصبحت، خوفاً من فرنسا، تشد الخناق على الثورة الجزائرية فتعترض سبيل الإمدادات الواردة إليها من مختلف أنحاء العالم وتحاول، بشتى الوسائل، التدخل في شؤون جيش التحرير الوطني المقيم على حدودها، وفي كثير من الأحيان تتحول تلك المحاولات إلى معارك دامية بين الأشقاء.

من هذا المنطلق قررت الدورة تكثيف الاتصال بسلطات البلدان وحددت لذلك مجموعة من الأهداف تندرج كلها في إطار التوجه الوحدوي كما جاء التنصيص عليه في بيان الفاتح من نوفمبر[5]، وفي مقدمة هذه الأهداف يأتي ما يلي:

1- فتح مفاوضات عسكرية لتسوية أوضاع الأسرى من جميع الأطراف ثم التعرض لنقاط الخلاف والعمل على إزالتها. وفي هذا السياق وقعت في تونس لقاءات متعددة بين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني وممثلين عن الجيش التونسي ولقاءات أخرى مماثلة في

---

1 (?) *المجاهد، العدد11، ص158.*
2 (?) *في مقدمة المعتقلين كان رئيس الاتحاد السيد عباس التركي.*
3 (?) *مدينة تقع بولاية المدينة على بعد حوالي 100 كلم جنوب العاصمة في طريق الجلفة والأغواط.*
4 (?) *وقع تأسيس هذه الهيئات العربية في بيروت سنة 1952، وكان من أهدافها المستعجلة إنشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة ما قد يترتب عن إنشاء السوق الأوربية المشتركة.*
5 (?) *انظر الملحق رقم 8.*

المغرب الأقصى.

وعلى الـرغم من أن تلك اللقـاءات قد سـاعدت على تلطيف الأجواء وحل بعض المشاكل الثانوية إلا أن التحفظات ظلت قائمة ولم تتمكن الأطراف المتفاوضة من تجـاوز عقد الإقليمية الـتي غرسـتها فيهم سـلطات الاسـتعمار، ولم تتوقف القـوات التونسـية والقـوات المغربية، كل واحـدة على حـدودها، عن مهاجمة مراكز جيش التحرير الوطني الجزائـري وحجز كميـات كبـيرة من الأسـلحة الموجهة إليه عن طريق البحـر، ولم تنج حـتى المـؤن والأغطية والملابس والأدوية المخصصة للاجئين.

2- العمل على إعـادة إحيـاء الاتفـاق المـبرم بتـاريخ الواحد والعشـرين من شـهر جـانفي سـنة ست وخمسـين وتسـعمائة وألف بين جيش تحرير المغـرب وجيش التحرير الوطني الجزائـري والـذي مفـاده أن الطـرفين لن يتوقفا عن الكفاح المسـلح حـتى يسـترجع المغـرب العـربي كله اسـتقلاله التـام. ويؤكد الاتفـاق أن قضـية شمال إفريقيا قضية شعب واحد "غلب على أمره على يد مسـتعمر واحد في ظـروف واحـدة ولو اختلف التاريخ"[1].

3- العمل بجميع الوسائل على تجميس الشعب العربي في كل من تـونس والمغـرب الأقصى حـتى يسـتمر في ضـغطه على السـلطات الرسـمية من أجل إبقائها ملتزمة بمسـاندة الكفـاح المسـلح في الجزائر وعـدم الرضوخ للتهديدات الصادرة عن الحكومة الفرنسية.

4- العمل على إقناع الطرفين المغـربي والتونسي بسـلامة موقف جبهة التحرير الوطـني الـذي يطـرح الاعـتراف بالاستقلال شرطاً مسـبقاً للـدخول في أي تفـاوض مع السلطات الاستعمارية.

5- تشجيع المغـرب وتـونس على مواصـلة العمـل الـدولي من أجل بلورة الحل المغاربي للقضـية الجزائرية وذلك في إطار التوصـية الـتي صـادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11/12/1957[2].

أما بالنسبة للعلاقات الخارجيـة، وفي إطـار تـدويل القضـية الجزائرية كما جـاء ذلك في بيـان الفـاتح من نوفمـبر، لاحظت الـدورة الأولى للمجلس الوطـني أن فرنسا لم تغـير سياسـتها التي تجعل الجزائر مجموعة من العملات الفرنسـية لا يحق لأي تنظيم خـارجي، بما في ذلك الأمم المتحـدة، أن تتـدخل في شؤونها.

---

1 [?] *حربي، جبهة التحرير الوطني، ص212.*

2 [?] *كانت بالإجماع المصادقة وتغيب فرنسا وجنوب إفريقيا عن التصـويت وجـاء في هذه اللائحة: أن الأمم المتحدة تسجل بارتياح الوساطة التونسية المغربية وتدعو إلى مفاوضات مباشرة.*

وعلى الرغم من المناورات الدبلوماسية الهادفة إلى تخدير الــرأي العــام العــالمي بواسـطة إبــداء الاسـتعدادات الوهمية للتفـــاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطـــني[1]، فـــإن الحكومة الفرنسية لم تقطع أية خطوة من شـأنها التـدليل على نيتها في التوصل إلى حل يأخذ في الاعتبار طموحات الشـعب الجزائـري في استرجاع استقلاله، لأجل ذلك، أصدرت الدورة لائحة تـدعو، من خلالها، إلى تكثيف النشاط الخارجي الذي أوصت بأن يكون في اتجاهات ثلاثة:

1- في اتجاه الأمم المتحدة:

لقد أثبت مجلس الأمن أنه قـــادر على التـــدخل لتســـوية القضـــايا المعقـــدة عنـــدما وضع حـــداً للإحتلال الهولنـــدي في أندونيسيا سـنة تسع وأربعين وتسـعمائة وألـف. لكن فيما يخص الجزائر، فإن فرنسا تملك حق الفيتو، وعليه فـإن جبهة التحرير الوطني مضطرة للتركـيز على الجمعية العامة معتمد على نص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة الـذي يؤكد المسـطور في الميثـاق المـذكور. وإقنـاع الجمعية العامة للأمم المتحـدة بعدالة القضـية الجزائرية ليس بـالأمر الهين خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحـدة الأمريكية تقف وراء الدبلوماسـية الفرنسـية، يكفي للتدليل على ذلك نص الفقرة التالية المقتطفة من الندوة الصـحفية الـتي عقـدها السـيد جـون فوسـتر دلاس[2] يـوم 4/2/11957 بمناســـبة أشـــغال الـــدورة الحادية عشر للأمم المتحدة:

"إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بـأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقـدم أية لائحة عملية حـول القضـية الجزائريـة. أتمـنى أن لا تحـاول ذلك الوضع في الجزائر معقد جداً، ولا أدري إذا كـان يمكن التوصل إلى صـياغة نص ذي قيمة في الموضوع، بل إني أشك حتى في جـدوى العمل على إيجـاد مثل ذلك". وأمام اللجنة السياسـية الـتي كـانت مجتمعة عشـية انعقاد الدورة الموالية. صرح هـنري كـابت لـودج قـائلاً: "ينبغي، في الوقت الراهن، إعطاء فرنسا إمكانية إرسـاء قواعد التطـور السياسي الذي يضـمن لسـكان الجزائر تحقيق طموحـاتهم في السلام والاستقرار[3].

---

1 (?) بـدأت الاتصـالات بين جبهة التحرير الوطـني وحكومة في مـولي ببلغـراد عاصمة يوغسلافيا في نهاية شـهر جويلية سـنة 1956 ثم اسـتمرت بروما في شهر سبتمبر من نفس السـنة. وقد كـان يمثل جبهة التحرير الوطـني في كل هذه اللقاءات وإلى غاية يوم 5 سبتمبر: السيد محمد خيضر مرفوقاً بالسيدين محمد يزيد وكيوان. أما الجـانب الفرنسي فكـان يمثله السـيدان: بيـار كـومين وبيار هاربو وكلاهما أمين عـام مسـاعد للفـرع الفرنسي للدولة العمالية الـتي كان مـولي نفسه هو أمينها العـام. وأما آخر لقـاء بين الطـرفين فقد كـان في بلغراد بتاريخ 22/9/1956 وكان رئيس وفد جبهة التحرير الوطني هو الـدكتور محمد الأمين دباغين وفي جويلية سـنة 1957 اسـتؤنفت هـذه الاتصـالات عن طريق الآنسة جرمان تبون رئيسة دوان السيد جاك ستيل.

2 (?) من مواليد واشـنطن سـنة 1888 وقد تـوفي بها سـنة 1959 كـان محاميـاً وسياسي، عينه الرئيس إيزنهاور كاتباً للدولة سنة 1952.

3 (?) انظر المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العـدد 18 الصـادر بتاريخ 15/2/1958. ص:3 وما بعدها.

ولم تستسلم جبهة التحرير الوطني لذلك التحيز المعلن، بل إن لجنة التنسيق والتنفيذ قد جندت أكثر الإطارات كفاءة من أجل النفاذ إلى أوساط الطبقات الحاكمة في جميع الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا، أمريكا، إيطاليا، وألمانيا وإستطاعت في بداية الأمر، أن تستميل رجال الأعمال وتجار الأسلحة ثم تمكنت، بالتدريج من ربح ثقة في التشكيلات السياسية التي لم تلبث أن تبنت القضية الجزائرية وصارت تناضل في سبيل تسويتها على أساس الاستقلال الوطني.

2- في اتجاه المنظمة الأفرو آسيوية:

لقد وجدت الثورة الجزائرية، منذ الأسابيع الأولى لاندلاعها، سنداً قوياً في دول إفريقيا وآسيا. ويرجع الفضل في ذلك، بادئ الأمر، إلى روابط العروبة والإسلام التي وظفت إلى أبعد الحدود من أجل تدويل القضية الجزائرية وفتح المجال الديبلوماسي العالمي أمام جبهة التحرير الوطني.

ففي شهر جانفي سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف[1] تحركت المملكة العربية السعودية بواسطة الرسالة إلى مجلس الأمن تطالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف الحملات القمعية التي تمارسها فرنسا الاستعمارية في الجزائر. وبعد ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع طلبت مجموعة من الدول الأفرو آسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة[2].

وفي سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف. وفي اليوم الثالث عشر من شهر جوان، طلبت ثلاث عشرة دولة إفريقية آسيوية من مجلس الأمن أن يعقد جلسة عاجلة لإنهاء الحرب الدائرة رحاها في الجزائر. رفض ذلك، فإن مجموعة أخرى من البلدان الأفرو آسيوية قد طلبت، في الأول من أكتوبر عام ستة وخمسين وتسعمائة وألف إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها الحادية عشر[3].

وفي السادس عشر من شهر جويلية سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف طلبت إدراجها في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة.

وفي كل واحدة من هذه المرات كانت الجمعية تتخذ قرارات إجماعية تعرب فيها عن أملها في أن تتوقف الحرب في الجزائر بواسطة التفاوض بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني. لكن، في كل مرة، كانت فرنسا تضرب عرض الحائط

---

1 *(?) تلقى مجلس الأمن الرسالة لكنه أهملها ولم يتخذ أي إجراء من شأنه المساعدة على تسوية القضية الجزائرية.*

2 *(?) لقد درست اللجنة العامة هذا الطلب لكنها رفضت إدراج القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة، وعلى الرغم من ذلك فإن الجمعية العامة تجاوزت قرار لجنتها وشرع الأعضاء في مناقشة المشكل الجزائري، ثم تدخلت أطراف متعددة في مقدمتها أمريكا وبريطانيا وسحب الموضوع ترضية لفرنسا.*

3 *(?) بعد البحث والدراسة الوافية للموضوع صادقت الجمعية العامة على لائحة تعرب فيها عن أملها في أن تحل القضية الجزائرية حلاً ديمقراطياً وعادلاً يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة.*

بتوصـيات الجمعية العامة مسـتغلة عضـويتها في مجلس الأمن وما يتبع ذلك من حق استعمال الفيتو.

ولقد درست الـــدورة الأولى للمجلس الوطـــني للثـــورة الجزائرية هذا الوضع، وإذ ثمنت الجهد المبذول من طرف عـدد كبـير من الـدول الأفـرو آسـيوية، فإنها قـررت تشـكيل وفـود متعددة تتحـرك في جميع المناسـبات ولا يبقى العمل مقصـوراً على دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكان لنشـاط تلك الوفـود أثر فاعل لم يلبث أن تجسد في مـؤتمر التضامن الأفـرو آسـيوية المنعقد في القـاهرة بتـاريخ السـادس والعشرين من شهر ديسمبر سنة سـبع وخمسـين وتسـعمائة وألف[1].

3- في اتجاه الحلف الأطلسي:

تنص المـادة الرابعة من ميثـاق الحلف الأطلسي على أن المنظمة "تجتمع كلما بـدا لواحد من أطرافها أن سـلامة ترابه الوطـني واسـتقلاله السياسي أو أمنه مهـدد". ولقد تمكنت فرنسا أثناء وضع الميثاق المذكور سنة تسع وأربعين وتسـعمائة وألف من أن تجعل المـادة السادسة تنص بصـريح العبـارة على أن الاعتداء على الجزائر يعتبر اعتداء على فرنسا. ولقد اسـتغل بعض السياسيين والبرلمانيين الفرنسـيين وجـود هـذين النصـين فراحوا يدفعون حكومتهم إلى المطالبة بتـدخل الحلف مباشـرة لخنق أنفاس الثورة في الجزائر.

وكـان أعضـاء المنظمة يعرفـون حقيقة ما يجـري في الجزائـر، ويـدركون أنه يتنـافى مع روح المـادة السـابقة من ميثـاقهم الـتي تمنع المسـاس بـالحقوق المنصـوص عليها في ميثـاق الأمم المتحـدة وفي مقـدمتها حق الشـعوب في تقرير مصيرها، لكنهم، رغم ذلك، كانوا متعاطفين مع فرنسا بسبب ما يجمع بينهم من منطلقـات اسـتعمارية وإمبرياليـة، ولقد جـاء التعاطف المذكور مجسداً في مواقف كل من أمريكا وبريطانيا على مستوى مجلس الأمن وكذلك في غض الطرف عن تحويل فرنسا لقواتها العسكرية من قواعد الحلف الأطلسي إلى داخل التراب الجزائري وهي محملة بأرقى ما أنتجته المصـانع الحربية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إنكلترا.

فأمام هذا الوضع المتحـيز الصـارخ، قـرر المجلس الوطـني للثـــورة الجزائرية تعبئة أقصى ما في حـــوزة جبهة التحرير الوطـني من إمكانيـات من أجل النفـاذ إلى مختلف مسـتويات القـرار في البلاد الغربية عامة وفي أمريكا وبريطانيا على وجه الخصوص، وبفضل تحركات الكتلة الآفرو آسيوية وبعض مواقف

---

1 (?) قرر المؤتمر أن يكـون يـوم 30 مـارس من كل سـنة هو يـوم التضـامن مع الشعب الجزائري وأوصى بأن يعمل كل بلد على:

-تأسيس اللجـان الوطنية من أجل تحرير الجزائر بواسـطة جمع الأمـوال والأدوية والأغذية

-توجيه نداء إلى شعوب العالم كله من أجل مساعدة الجزائر بجميع الوسائل

- توجيه نداء إلى جميع الحكومات الآفـرو آسـيوية قصد تـذكيرها بضـرورة الـدفاع عن القضية الجزائرية أمام سائر الهيئات الدولية.

المعسكر الاشتراكي، استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وبالتدريج أصبحت الشعوب الغربية نفسها تتحدى حكومة فرنسا وتعلن عن مواقفها المساندة لكفاح الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني[1].

خلاصة الفصل:

هكذا، إذن، يتضح من خلال هذا الفصل أن جبهة التحرير الوطني حاولت بالتوجيهات الرئيسية الواردة في مشروع المجتمع الذي تضمنته وثيقة وادي الصومام، وعلى الرغم من الصعوبات التي ظهرت في الميدان بالنسبة لجناحيها السياسي والعسكري، وعلى الرغم من أن فرنسا ألقت بكل ثقلها المادي والبشري في ميدان المعركة، فإن الثورة قد تجذرت في أوساط الجماهير الشعبية التي اطمأنت للتنظيم المحكم وللانتصارات الكثيرة والمتنوعة التي اطمأنت لم يعد قادراً على إخفائها.

وأمام ذلك الوضع الجديد، ونظراً لقرار وادي الصومام المتعلق بإمكانية إسناد المناصب القيادية العليا إلى الإطارات القادمة من التشكيلات السياسية التي لم تكن تؤمن بضرورة انتهاج الكفاح المسلح كطريقة وحيدة لاسترجاع السيادة المغتصبة ونظراً، كذلك، للتكوين العالي والخبرة الواسعة التي كان يتمتع بها هؤلاء الإطارات بالمقارنة مع نظرائهم المكونين في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فإن نوعاً من الانحراف قد بدأ يتسرب إلى المنطلقات الأيديولوجية نفسها[2]، وساعد على ذلك ظهور التنافس على المسؤولية في أعلى هرم السلطة بالإضافة إلى تمكن الثقافة الغربية من ذهنيات عدد كبير من المسؤولين القياديين في جبهة التحرير الوطني في الخارج لأن الداخل سيظل سليم التوجه بفعل تأثير القواعد التي لا يمكن أن ترضى بأي بديل عن عروبتها وإسلامها.

وبالفعل، فإن أدبيات جبهة التحرير الوطني التي كانت تنشر على أعمدة لسانها المركزي أو في شكل منشورات وكتيبات قد تتلون بألوان مختلفة وتجندت جهتان على الأقل للتأثير في أيديولوجية الثورة الجزائرية، فمن ناحية، هناك ما يسمى بالتيار التحرري في فرنسا، فأصحاب هذا التيار هم الذين أطلقوا على أنفسهم هذه التسمية لإيهام الوطنيين الجزائريين والرأي العام العالمي بأن ثمة، في صفوف الشعب

1 *(?) تجلت هذه المواقف خاصة في نشاط الصليب الأحمر العالمي والحركات النقابية، وأهم ما تجدر الإشارة إليه نداء اتحادية نقابة العمال.*

2 *(?) مثل التخلي بالتدريج، عن الإطار الإسلامي والعروبي الذي كان حزب الشعب الجزائري قد ضبطه وظل ملتزماً به لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، ومثل اللجوء إلى بعض المصطلحات والمفاهيم المركزية التي سوف نتعرض لها بالتفصيل في الباب التالي، ومثل عدم السهر على تكوين إطارات جبهة وجيش وطني طبقاً لما تقتضيه أيديولوجية الحركة المصالية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث.*

الفرنسي، من يرفض الاستعمار ويناهض ممارساته اللاإنسانية ولذلك فهم يساندون الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري في سبيل استرجاع استقلاله الوطني، وفي الواقع فإنهم إنما يخططون لمستقبل بلادهم بواسطة العمل بجميع الوسائل على إحتواء العناصر الأكثر تأثيراً في قيادات الثورة وجعلهم ينبهرون أمام شعارات جوفاء مثل الديمقراطية واللائكية والمبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان وغيرها مما هو مستنبط من التاريخ الأوربي ولا علاقة له بالمجتمع العربي الإسلامي في الجزائر.

أما الجهة الثانية فتتمثل في المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي الذي أدرك أن الحزب الشيوعي الجزائري قد أخفق في أن يجد لنفسه مكانة محترمة في قيادة الثورة فراح يجند الديمقراطيات الشعبية التي تدور في فلكه لمواجهة التوسع الرأسمالي في المنطقة.

لقد كان من المفروض، في نظر الاتحاد السوفياتي، أن يكون الحزب الشيوعي الجزائري هو قائد الثورة أو، على الأقل، هو طليعتها التي بيدها التخطيط والتوجيه. لكن الحزب الشيوعي الجزائري عجز عن الإلتحام بالجماهير الشعبية وربح ثقتها وذلك بسبب الفكر الماركسي الذي ينطلق منه والذي يتنافى، في كثير من المواطن، مع الدين الإسلامي الذي هو دين الشعب الجزائري من جهة، وبسبب تبعية الشيوعيين الجزائريين للحزب الشيوعي الفرنسي الذي ينكر وجود الأمة الجزائرية بمفهومها الوطني ويرفض، عن قناعة، استقلال الجزائر عن الإمبراطورية الفرنسية[1].

لأن تحرك هذين التيارين من أجل النفاذ بقوة في أوساط الثورة الجزائرية بالخارج قد ولد بالتدريج مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الغربية التي سوف تكون منطلقاً لكثير من الغموض الذي سيجعل الانحراف يبلغ أوجه في مؤتمر طرابلس سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف. ومن جملة تلك المصطلحات والمفاهيم التي انتشرت بسرعة كبيرة كان لها مفعول سيئ على مسار الثورة نذكر على سبيل المثال: الباءات الثلاثة، العسكريون، المحافظون، المعتدلون، التقدميون، المتشددون الرجعيون العرب والقبائل[2].

---

1 (?) *thorez (Maurice) textes choisis sur l,algerie, paris*
هناك نصان على الأقل يوضحان الموقف الشيوعي من جبهة التحرير الوطني ومن استرجاع الجزائر استقلالها. ففي الأول موريس توريز: إن الوسائل التي تستعملها جبهة التحرير الوطني في فرنسا لا تخدم قضية الشعب الجزائري، و إذا كانت جبهة التحرير الوطني تهدف إلى تثوير الرأي العام، فإنها قد أخطأت في الحساب لأنها إنما تثير العداوة ضدها"، توزير إلى الشيوعيين وأنصارهم ليقولوا "لا" للسؤال المطروح بواسطة استفتاء يوم 8/1/1961 والذي يقول: "هل توافقون على مشروع القانون المتعلق بتقرير الشعب الجزائري لمصيره: انظر كذلك اليتسر هورن تاريخ حرب الجزائر، ص. 333 وص.450.

2 (?) *لقد سبقت الإشارة إلى هذه المصطلحات والمفاهيم الزائفة في هذا الفصل.*

ومما لا شك فيه أن تـــداول هـــذه المصـــطلحات وهـــذه المفاهيم المزيفة في وسائل الإعلام الفرنسـية والغربية بصـفة عامة قد رسخها في الأذهان وجعلهـا، شـيئاً فشـيئاً، تتحـول إلى نوع من المعتقـدات الـتي نخـرت جسم الثـورة وسـاعدت على تشـتيت قواها الحقيقية بالإضـافة إلى فتح أبـواب واسـعة أمـام جحافل المخـترقين من الأعـداء والانتهـازيين. لكن أول خطـوة في طريق الانحـراف الأيـديولوجي القاتل تبقى هي إلغـاء مبـدأ العمل الجماعي من طرف أقوى عناصر لجنة التنسـيق والتنفيذ عندما قرروا ثم نفذوا إعدام رفيقهم الشهيد عبان رمضـان دون محاكمة وسـببٍ معلـوم وخاصة دون الرجـوع إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي هو وحـده مؤهل للنظر في مثل هذه القضية. ولم تبق هـذه الخطـوة يتيمة بل تكـررت بالنسـبة لقرارين حاسمين في تاريخ الكفاح المسلح وهمـا: نقل الحـرب إلى فرنسا وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

إن الأمر هنا، لا يتعلق بتقييم القرارين في حـدهما إيجابيـان ومفيدان للثورة ما في ذلك شك، وقد أثبت التاريخ ذلـك، ولكن الطريقة المسـتعملة في اتخاذهما تشـكل انتهاكـاً صـارخاً لصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائريـة، وسـوف تتحـول بالتـدريج إلى قاعـدة يلجأ إليها الأقـوى كلما أراد الانفـراد بالسلطة. وعندما نرجع الأمور إلى حقيقتها نقـول بكل بسـاطة، إن الذين استعملوا هـذه الطريقة أول مـرة[2] هم الـذين فتحـوا باب الانقلابات العسكرية في تاريخ الثـورة الجزائرية وقد كـانوا هم أنفسهم ضحية لها سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف..

■■■

1 (?) اتخذ هذان القراران أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 9/9/1958.
2 (?) هم الباءات الثلاث أو: ابن طبال لخضر المدعو سي عبد الله، بلقاسم كريم وعبد الحفيظ بو الصوف.

الباب الثالث

التحولات الفكرية الكبرى

الفصل الأول

الإثراء الثالث لنصوص جبهة التحرير الوطني

- *الضـباط الجزائريـون القـادمون من الجيش الاستعماري*
- *منـاورات الجـنرال ديغـول وحـق الشـعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.*
- *المجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة في دورته الثانية.*

■■

- الضباط الجزائريون القادمون من الجيش الاستعماري

خــط مــوريس من أخطــاء تجســدت، بالتــدريج، في منــع الإمــدادات الماديــة والبشــرية من الوصــول إلى داخــل الــوطن حيث أصبحت كل الولايات في حاجة ماسة إليها نظراً للعمليات المكثفة[1]التي جند لها الجنـرال شـارل أكـثر من نصـف مليـون جندي لتمشيط الجزائر من الغرب إلى الشرق.

فهذان المبرران هما اللذان جعلا كريم يفصل لصالح أولئــك الضباط في صـراعهم مـع خصـومهم المشـار إليهم أعلاه، وقـد عبر في تحيزه لهم بواسطة تعيين الرائد مولـود ايـدير[2] رئيسـاً لديوانـه العسـكري وتكليفـه بإعـداد مشـروع بنـاء نظـامي على الحدود يتولى الإشراف عليه الضباط الجزائريون المكونون في صفوف الجيش الإستعماري.

وعلى الرغم من أن الرائـد مولـود إيـدير قـدم مشـروعه[3] إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ التاسع عشر من تاريخ جويلية سنة ثمان وخمسـين وتسـعمائة وألـف، فـإن كـريم بلقاسـم لم يتمكن من تمريره وجعلـه يحظى بالموافقـة الجماعيـة، بـل أن ضباط جيش التحرير الوطني قد وجدوا في ذلك عـاملاً أساسـياً للتضـامن والتوحـد اللـذين مكنـا في إجهـاض المشـروع وسـدّ طريــق المســؤولية الحقيقيــة في وجــه الضــباط القــادمين من الجيش الفرنسي[4] وسوف يظل هذا الخلاف قائماً إلى أن يقــع الإنقلاب التاسـع عشـر من شـهر جـوان سـنة خمس وسـتين وتسعمائة وألف ويقوم العقيد هواري بومدين بترجيح كفة هؤلاء الأخــيرين وتمكينهم من الســلطة الفعليــة الــتي ستســاعدهم بالتــدريج على تصــفية الإطــارات الــذين قــامت الثــورة على أكتافهم[5].

---

1 *(?) تعـرف هـذه العمليـات إجمـالاً بمخطط شـال، وكـانت في تفرعها تأخذ أسـماء مختلفة مثـل: أكلار (الـبرق) وجيمـال (التوأمـان) وقد أسـتمرت من ديسمبر 1985 إلى فيفري 1960.*

2 *(?) كان رائد في الجيش الفرنسي عندما التحق بجبهة التحرير الوطني وعين مسـؤولاً عسـكرياً عن الحـدود الجزائرية الليبية ثم اسـتدعاه كـريم ليكـون رئيساً لمكتبه العسكري سنة 1958. وعندما قوي جانب خصـوم كـريم عين سفيراً لدى الباكستان سنة 1960.*

3 *(?) يحـدد هـذا المشـروع رجـال جيش التحرير بعـدد 160000 جنـدي منهم 5000 ضـــابط و 16000 ضـــابط صف و 000و25 عريـــف، وفي جميع مستويات الجيش يطبق الإنضباط العسكري المعـروف في صـفوف الجيش الفرنسي. أما القادة المناضـلون فيسـرحون باعتبـارهم ينطـوون على بـذور الفوضى.*

4 *(?) حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 232و ما بعدها.*

ولقد كان الفصل في الموضوع بالكيفية التي لجأ إليها بلقاسم كريم. قد أفقد هذا الأخير سمعته الطيبة التي يتمتع بها في أوساط مختلف ولايات الوطن بالإضافة إلى أنه حول معظم ضباط جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية إلى خصوم صاروا يعملون بكل الوسائل على طرده ومن معه من القيادة العليا ودخلت الثورة في الأراضي التونسية خاصة مرحلة حرجة تميزت بالفوضى وعدم الإنضباط وبالاستعداد الفعلي للإنقلاب لكن الباءات الثلاث، وفي جو من التضامن بينهم، سبقوا الأحداث فتمردوا على المجلس الوطني للثورة وأعلنوا، باسم لجنة التنسيق والتنفيذ، عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق.

وعلى الرغم من تمكن الباءات الثلاث من إجهاض المحاولة التصحيحية التي قام بها كل من العقداء محمد[1] لعموري ومصطفى لكحل، فإن قيادات الداخل قد عقدت ندوة بأراضي الولاية استمرت من اليوم السادس إلى اليوم الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف[2] وصادقت على محضر جلساتها ثم أرسلته إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بواسطة الرائد عمر أو صديق[3].

ومن الجدير بالذكر أن هذا المحضر قد تضمن نقداً لاذعاً للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة، واشتمل على توبيخ للقيادة على تقاعسها وتهاونها بالنسبة لعملية التسليح التي توقفت نهائياً بسبب خطي موريس وشال. وورد في المحضر، دعوة إلى العودة للمبادئ التي وضعها مؤتمر وادي الصومام وخاصة منها أولوية الداخل على الخارج والقيادة الجماعية. وفي النهاية أعلن الحاضرون عن تأسيس لجنة التنسيق فيما بين الولايات لأن (الثورة لا يمكن تسيّرها بقيادة أركان مقرها خارج الحدود)[4].

---

5 (?) استطاع عبد القادر شابو الذي عينه بومدين أميناً عاماً لوزارة الدفاع أن يصفي صفوف الجيش الوطني الشعبي من ضباط جيش التحرير الوطني في ظرف خمس سنوات فقط وأسند كل مناصب الحل والربط لرفاقه القادمين من الجيش الفرنسي. لقاء مطول مع الرائد عبد المجيد كحل الرأس في بيته يوم 12/04/1972.

1 (?) أنظر التفاصيل في الفصل السابق.

2 (?) حضر هذه الندوة العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة وهو صاحب الدعوة، والعقيد العبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى والعقيد أحمد بن عبد الرزاق، قائد الولاية السادسة، والعقيد بوقرة سي امحمد قائد الولاية الرابعة، حين لم يستجب للدعوة العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة واعتذر عن المشاركة العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية المستضيفة للندوة.

3 (?) كان عضواً بمجلس الولاية الرابعة عندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعين بها كاتب للدولة.

4 (?) فرحات عباس، تشريح حرب، الفجر، باريس 1980 ص: 256. يذكر الكاتب أن عمر أو صديق أسر له بأن عميروش عازم على أن لاتبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس، أما في قيادة جبهة التحرير الوطني فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن وتسند القيادة العليا إلى ضباط برتبة جنرال قد يكون عميروش نفسه.

ففي الثاني عشر من شهر مارس سنة تسع وخمسين وتسعمائة وألف تسلمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المحضر المذكور واستمعت إلى شروح وافية في الموضوع قدمها كاتب الدولة الرائد عمر أو صديق[1]. بعد ذلك بدأت المهمات في إتجاه عواصم الوطن العربي وآسيا وبعض البلدان الأوربية[2]. وفي التاسع والعشرين من شهر جوان عادت كل الوفود إلى القاهرة حيث اجتمعت الحكومة برئاسة السيد فرحات عباس، وفي أثناء الإجتماع وقع إصطدام حاد بين العقيدين كريم ومحمود شريف[3] كاد أن يقود إلى استعمال الأسلحة ثم رفعت الجلسة وتقرر إستدعاء المجالس التي أصبحت تعرقل حسن سير الثورة.

مناورات الجنرال ديغول وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير:

لقد مرت الثورة الجزائرية بمرحلة حرجة خلال سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، وبدأ ذلك بالإعتداء على مبادئ التسيير التي وضعها مؤتمر وادي الصومام وخاصة مبدأ القيادة الجماعية عندما قرر ثلاثة من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إعدام رفيق لهم دون، الرجوع إلى باقي أعضاء اللجنة ودون تقديم أي مبرر غير الجري وراء السلطة.

إن إغتيال عبان رمضان في شهر ديسمبر عام 1957 قد تسبب في تجميد نشاط لجنة التنسيق و التنفيذ لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، وفي زرع بذور الشك في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة اختفت نهائياً. وقد إنعكس ذلك سلباً على سائر نشاطات جبهة التحرير الوطني و جعل معظم الطاقات تتصرف إلى الإحتراس من الآخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية، وفي نفس الوقت كانت السلطات الاستعمارية تقيم حاجز موريس[4] وتعمل على دعمه بخط

---

1 *نفس المصدر، ص: 258، يذكر عباس أن عرض أو صديق أدخل الرعب على النفوس وحير قدماء قادة الولايات بإخبار مزعجة تتعلق بمخطط شارل وبعمليات التعذيب والتقتيل التي استهدفت إطارات الثورة خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة نتيجة النشاط الذي قامت به مصالح الإستعملات الفرنسية.*

2 *بدأت هذه المهام بوفد رئاسي توجه إلى تونس يوم 22/03/59 ثم عاد إلى القاهرة ليقابل عبد الناصر قبل أن يتوجه إلى الهند والباكستان والعراق وغيرها من البلدان الشقيقة والصديقة وانتهت بزيارة يوغسلافيا حيث كان اللقاء مع المارشال تيتو يوم 12/02/1959.*

3 *فرحات عباس، تشريح حرب، ص 268 وما بعدها.*

4 *شرع في بناء خط موريس في شهر جوان 1957 وهو مزدوج من الأسلاك الشائكة المكهربة يمتد من البحر الشرقي في مدينة عنابة إلى قرية نقرين بوادي سوف على بعد حوالي عشرين كلم فقط من الأراضي التونسية ويهدف إلى سد المنافذ الجبلية المقابلة لقواعد جيش التحرير الوطني. وأما على الحدود الغربية فهو مقسم إلى شمالي بسد الأطلس التلي في مواجهة مدينة وجدة وجنوبي بسد الأطلس الصحراوي في مواجهة*

شال.

وإبتداء من الفصل الأول لسنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف أصبح الحاجز مستحيل الإجتياز إلا إذا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى الأراضي الجزائرية، ورغم كل ذلك فإن السيد كريم بلقاسم ظل يوهم القيادة بأن الأسلاك المكهربة لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قواتنا المقاتلة.[1]

لكن ذلك لم يكن هو رأي مسؤول التسليح العقيد وأعمران الذي وجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تقريراً يحمل تاريخ الثامن من شهر جويلية سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف جاء فيه: "أن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوجه قوته من حيث العدد والسلاح يصاب حالياً بخسائر فادحة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من ستة آلاف مجاهد في منطقة عنابة وحدها. وإذا كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة قد أصبح الآن صعباً جدّاً بسبب الأسلاك المكهربة وما تتضمنه فجواتها من حقول الألغام"[2].

وإلى جانب خط موريس كانت هناك الظاهرة الديغولية التي عم مفعولها البسيكولوجي مختلف أنحاء الجزائر ابتداءً من الثالث عشر من ماي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف. فالدعاية الإستعمارية إستطاعت في ظرف قصير جداً أن تثبت في أذهان المواطنين الجزائريين عظمة الجنرال ديغول وقدرته على تسوية المشكل الجزائري واستعداده لتحقيق السلم في ربوع البلاد، ولم ينجوا من تأثير هذه الغاية حتى بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطني وفي التنسيق والتنفيذ بالذات[3].

إن الجنرال ديغول يعدّ من أعظم الرؤوساء الذين عرفتهم فرنسا، ما في ذلك شك، و عظمته هي بالضبط ما يكذب الدعاية الاستعمارية المذكورة، وقد أورد هو نفسه في مذكراته ما يدعم قولنا هذا عندما توقف طويلاً عند المسألة الجزائية

فقيق.

1 (?) المجاهد، العدد 23 ص439 وما بعدها.

2 (?) نجد تأكيداً لهذا التبرير في كتاب فليب تريبي: تشريح حرب الجزائر، ص 205 وما بعدها.

3 (?) تشريح حرب، ص 241، يقول عباس فرحات: "من وجهة نظري فإن الجنرال كان قادراً على تسوية مشاكلنا إلا أنه لم يكن يمينياً ولا يسارياً، بل كان هو ضمير فرنسا.

مؤكـداً ((رجـالاً تـاريخيين أمثـال دويرمـون[1] وبيجو[2] وكلوزيل[3] وهم الذين بذلوا جهوداً جبارة من أجل إلحـاق الجزائـر بفرنسـا. وليس من المعقــول أن تضــيع هــذه المســتعمرة في عهــد حكومتنا))[4]. لأجل ذلك فإنه فكر وقـدر ثم وضـع بنفسـه خطـة للقضاء على الثورة ترتكز على دعائم أساسية هي:

أ- التنمية الإقتصادية قصد تشـغيل المواطـنين وعـزلهم عن جبهة التحرير الوطـني وقـد وظـف لـذلك أرصـدة ماليـة كبيرة في إطار مايسمى بمشروع قسـنطينة الـذي أعلن عن ميلاده والشروع في تجسيده يـوم الثـالث من شـهر أكتوبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف.

ب- إيهـام الـرأي الفرنسـي والعـالمي بـالجنوح إلى السـلم قصد الحد من الإنتصـارات الـتي حققتهـا وتحققهـا جبهـة التحريــر الوطــني في حظــيرة الأمم المتحــدة ولــدى منظمات الجمهورية المختلفة.

ففي هذا الإطـار أعلن، في اليـوم الرابـع من أكتـوبر من نفس السنة أنه يأمر العسكريين بمغادرة لجان السـلامة العامة[5] وفي اليـوم الثـالث والعشـرين من ذات الشـهر عـرض على جيش التحريـر الوطـني مـا يسـمى بسـلام الشجعان.

ج- إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسـلحة مـع أمره بتكثيف العمليات العسكرية الهجومية، وبهذا الصدد استدعى الجنرال صالان إلى باريس واستبدله في اليـوم الثـاني من شـهر ديسـمبر بـالجنرال شـال كقائـد عـام للقوات المسلحة وبول دولوفريبي كمندوب عام لفرنسـا في الجزائر.

وإذا كان الجنرال ديغـول في العلانيـة يبـدي نفس الإهتمـام بالدعائم الثلاث المذكورة، فإنـه في الواقـع، كـان يـراهن فقـط

---

1 *(?) من مواليد 1773. عين وزير للحربية الفرنســية ســنة 1846 ثم قــاد الحملة إلى الجزائر ووقع مع الداي وثيقة الإستسلام ورقي إلى رتبة مرشال فرنسا سنة 1832 وتوفي عـام 1846 أنه لم يكن يمينيـاً ولا يسـارياً بل هو ضمير فرنسا.*

2 *(?) جنــيرال فرنسي أرسل إلى الجزائر لمحاربة الأمــير عبد القــادر ســنة 1836، وقع معاهدة التافنة سنة 1837 وفي سنة 1840 عين حاكماً عامـاً للجزائر فمـارس فيها سياسة الأرض المحروقة وإسـتقال من الجيش سـنة 1847. ومات بعد ذلك بقليل مصاباً بمرض الطاعون.*

3 *(?) عين حاكماً للجزائر بعدما أن خرج منها ديومون سـنة 1830:هزيمة أحمد باي أمام قسنطينة 1836. توفي بعد أن عين مرشال فرنسا سنة 1842.*

4 *(?) مذكرات الجنرال ديغول، الأمل، ص71.*

5 *(?) تأسست هذه اللجـان على أثر الحركة الثـالث عشر من مـاي سـنة ثمـان وخمسـين وتسـعمائة وألـف، بمبـادرة من غلاة المعمـرين والمتطـرفين من الضباط في الجيش: وكان الهـدف منها تجنيد الـرأي العـام في الجزائر وفي فرنسا من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية، تشـكلت لجنة أم في الجزائر العاصـمة ثم تلتها لجـان محلية في جميع المسـتويات متضـمنة أعضـاء من الأوربيين.ومن الجيش وآخرين من الجزائريين المتمردين على سـلطة جبهة التحرير الوطني. وفي نظر فرحات عباس، فإن هذه اللجان كـانت في بداية الأمر ضد الجزائريين وضد فرنسا اللبرالية، تشريح حرب ص: 240.*

على الدعامـة الثالثـة معتقـداً أن الإسـتراتيجية الجديـدة[1] الـتي بشربها الجنرال شال قادرة على إنهاء الثورة في أجل قريب.

وبالفعـل، لقـد وضـع تحت تصـرف قائـد القـوات المسـلحة الجديـد إمكانيـات ضـخمة في المجـالين المـادي والبشـري، ولمساعدته تم تعيين وترقية مجموعـة من الجـنرالات والعقـداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليـا أو الـذين اكتسـبوا في الميـدان، خـبرة واسـعة في حـرب الفيتنـام وفي الجزائـر نفسها[2].

ولم تكن استراتيجية شال مجرد حبر على ورق، بل أن كـل المصادر تؤكد على أن كـل العمليـات العسـكرية الـتي انطلقت مع بداية العام الجديد قد شكلت خطراً كبيراً على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة. أن هـذه العمليـات قد تواصلت إلى غاية عام ستين وتسعمائة وألف ملحقة اضراراً بالمدنيين وخسائر بجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيـل لا من قبل ولا من بعد[3]، وهـو الأمـر الـذي جعـل فرحـات عبـاس يقول في كتابه ((تشريح حـرب)) ((إن الجزائـر لم تعـرف ثقـل الحرب مثل ما عرفت ذلـك في عهـد الجـنرال ديغـول))[4]لكن، على الرغم من كل هذه الجهود، فـإن الجـنرال شـال لم يحقـق الإنتصارات العسكرية التي طلبها منـه رئيس الدولـة الفرنسـية الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض وهو الحـل الذي شرع في تطبيقه منذ 16/05/1959 عنـدما صـرح، باسـم فرنسا، أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره.

سياسة ديغول للقضاء على الثـورة (عسـكرياً) وقبـل ذلـك، كان الجنرال ديغول، في اليوم السـابع عشـر من شـهر أفريـل، أي بعد المعركة التي استشهد فيها قائد الولايـة الثالثـة والولايـة السادسة بحوالي أسـبوعين فقـط، قـد وجـه رسـالة تهنئـة إلى الجنرال شال جدد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي

---

1 (?) *لقد عبر شال عن هذه الإستراتيجية الجديدة بقوله: ((أن تطويق الأماكن وتمشـيطها لم يعد كافيـاً لأن الفلاقـة)) يعرفـون الأرض جيـداً وهم ينتقلـون بسرعة كبيرة، ولـذلك يجب علينـا، عنـدما نحتل منطقة أن نبقى فيها أطـول مـدة ممكنة حـتى نـدفع العـدو إلى المجهـول، فتواجـدنا بالليل والنهار في الجبـال وفي الأودية سـيجعل المـتردين يختفـون، ونظـراً إلى أنهم لا يستطيعون ذلك، لأنهم في حاجة ماسة إلى الإتصال بالسـكان، فـإن حيـاتهم ستتحول إلى جحيم وهذا ما ينبغي أن نحققه)).*

2 (?) *من جملة الضـباط السـامين تجـدر الإشـارة خاصة إلى الجـنرالات: ألار، قراسيو، قامبياز، فور، ماسي، موست، وغيرهم وإلى العقداء: بويس، بيجار، ترانكي، بروزا، ديكتس، جيراء كوستو، قوداز، قادر، سيكالدي وغيرهم.*

3 (?) *عرفت هذه العمليات نجاحاً كبـيراً بفعل المحافظة على منـاطق الطريق كما جـاء ذلك في تعليمـات الجـنرال شـارل وبفعل تكـثيف الطلعـات الجوية الموجهة للمراقبة والقصـف، وليس أدل على ثقل خسـائر جيش التحرير الوطني في هذه العمليـات من كونها أدت في معركة واحـدة إلى استشـهاد قائدي الولاية الثالثة والسادسة العقيدين عمـيروش وسي الحـواس والنـائب الأول لقائد الولاية السادسة الرائد عمر أدريس ومجموعة كبـيرة من مرافقيهم وقد حدث ذلك يوم 29/03/1959.*

4 (?) *تشريح حرب، ص 252.*

قال عنه إنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائـر،[1]وزادت هـذه التهاني من غرور الجنرال شال الذي أدلى بعدها بأيام فقط إلى جريدة لومند الفرنسية بحديث أكد فيه أنه "آخـذ بزمـام الأمـور وأن الإنتصار العسكري لا شك فيه وهو قريب"[2].

ولم يلجأ الجنرال ديغول إلى تقرير المصـير إلا عنـدما تأكـد بنفســه من أن مخطــط شــال اســتهلك ولم يعــد قــادراً على التوصيل بسـبب المقاومـة غـير المنتظـرة الـتي أبـدتها وحـدات جيش التحريـر الوطـني الـتي عـرفت كيـف تتكيـف مـع الوضـع الجديـد من جهة[3] ونتيجـة ظهـور معارضـة شـديدة للمخطـط المـذكور في صـفوف الضباط السـامين في الجيش الفرنسـي نفسه من جهـة ثانية[4]فمن المعلـوم أن شـال أسـس مخططـه على النتـائج المستخلصـة من تجربـة الجيش الاسـتعماري في الهند الصينية، محاولاً توظيف أساليب الحرب الثوريـة والدعايـة النفسية التي طبقها القائد "هوشـي منـه" بعـد أن اقتبسـها من الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ". لكنه لم يأخذ في الاعتبار شيئاً أساسياً هو أن تلك الأساليب الثورية والدعاية النفسية ما كـانت لتنجح في تقـويض أركـان الاسـتعمار الفرنسـي بالهنـد الصـينية لولانبــل الهـدف المقصـود وطبيعـة التيـار التحريـري وتفاعـل الشعب مع قيادته كلها عوامل لا يمكن للجنرال شال أن يتــوفر عليها لإنجاز مخططه الـذي لم يكن مصـيره أحسـن من مصـير مخطط الجنرال نافار[5]في الهند الصينية.

---

1 (?) انظر جريـدة: ليكـون الجي العـدد الصـادر بتـاريخ 17/04/1959، فـإن البرقية قد نشرت على أعمدة الصفحة الأولى تحت عنوان: الجنرال ديغـول يهنئ القادة العسكريين وتفوقهم.

2 (?) انظر جريدة لوموند، الصـفحة الثانية من العـدد الصـادر بتـاريخ 26/ـ 04/ 1959.

3 (?) بمجرد الشروع في تطبيق مخطط شال أعطيت الأوامر إلى فيـالق جيش التحرير الوطني وكتائبه للإنقسام على وحدات خفيفة تخزن أسلحتها الثقيلة لتتمكن من التنقل بسرعة ومن خرق صفوف العدو بسهولة. وقد كـان لهـذا التكتيك مفعول جيد في الحفاظ على الأرواح والعتاد معاً.

4 (?) من جملة هؤلاء الضباط العقيد بيجار الذي وجه تقريراً إلى الجـنرال جـاء فيه على الخصوص: "مخططكم لا يمكن أن يكتب له النجاح لأسـباب كثـيرة منها: إننا نسير أربع كلم في الساعة بينما يقطع الجزائريون سـبعة كلم وفي هذه الحالة سيظل اللحاق بهم من باب المستحيلات، ثم أن كثرة السـيارات والــدبابات تعرقل الجيش وتعوقه في ســرعة التنقــل، بالإضــافة إلى أننا نخصص لحراستها حـوالي مائة ألف جنـدي من بين النصف مليـون عسـكري المعبئين لإنجاح هذا المخطط". أما العقيد قادر فـيرى أن المخطط مصـيره الفشل ويختم تقريــره قــائلاً" مافائــدة الطــائرات والــدبابات في محاربة مقــاومين مــدربين على حــرب العصــابات ويختفــون في الأحــراش ووراء الصـخور في الجبـال؟ إنـني أطـرح هـذا السـؤال وأنا أعـرف أن الطـيران الفرنسي يقوم كل يوم بثلاثمائة عملية". أنظر هذه الوثائق المجاهـد، العـدد 41، ص: وما بعدها.

5 (?) جنرال فرنسي من مواليد 1898. عين قائداً أعلى للقوات المسلحة في الهند الصـينية في شـهر مـاي 1953 وضع هو آخر مخططاً عسـكرياً وأدلى بتصريحات كثيرة يؤكد فيها قرب الإنتصار الذي تحقق له بطريقة أخـرى في ديان بيان فو نشر كتاباً بعنوان "إختصار في الهند الصينية 1953/ 95415، صدر في باريس سنة 1956.

دوافع رضوخ ديغول للتفاوض مع G.P.R.A

وفي مذكراته التي نشرت مطبوعة سنة سبعين وتسعمائة وألف، تعرض الجنرال ديغول إلى الأسباب الحقيقية التي جعلته يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية فقال: "كما هي العادة، فإن الاتصال المباشر مع الناس في مواطن نشاطهم قد وضع في ذهني معطيات ما كانت جميع التقارير لتستطيع تبيانها، لقد تأكدت الآن أن الثورة قادرة وستبقى قادرة إلى ما نهاية على إبقاء المقاومة في المناطق خاصة وذلك بمساعدة السكان. ففي هذا الصدد لفتت انتباهي مجموعة من المؤشرات منها أنني، حينما حللت بالأرياف، فإن الفلاحين الذين يسوقهم العسكر للتحية، يقفون باحترام على حافتي الطريق لكنهم يفعلون ذلك في صمت رهيب. أما في تيزي وزو، مثلاً، حيث كثافة السكان لا تسمح للجيش بإجبار الناس على التجمع، فإنهم لم يأتوا للقائي رغم مكبرات الصوت التي كانت تعلن عن مقدمي، وفي قرية من قرى منطقة القبائل حاولت السلطات أن يكون الإستقبال نموذجياً، فحييت بحرارة عند مدخل البلدية واستمعت للأطفال ينشدون النشيد الوطني الفرنسي. لكن، عندما هممت بالخروج، تقدم مني كاتب البلدية المسلم منحنياً، مرتعشاً وقال لي: أيها الجنرال، لا تنخدعوا أن الجميع هنا يريدون الإستقلال، وفي مدينة سعيدة[1] حيث قدم لي البطل بيجار فرقة جورة "المكونة من الفلاقة المعتقلين والمستسلمين، وكان من بينهم طبيب عربي فسألته: "مارأيكم يا طبيب أجابني قائلاً وعيناه مغروقتان بالدموع: أن ما نريده، وما نحن بحاجة إليه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا وأن لا يسأل عنا أحداً". إذن، أصبحت متأكداً أكثر من أي وقت مضى ورغم أننا نضيع الرجال والمال سدى في محاولتنا فرض الجزائر الفرنسية، وإن السلم لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وعلى فرنسا أن تفعل ذلك".

*** ومن جهة أخرى، استطعت أن تحقق من مواصلة حرب مستحيلة إلى ما لانهاية ستعرض جيشنا ومن خلال وحدتنا الوطنية إلى خطر، لأن طبيعة العمليات تؤدي حتماً إلى انقسام قواتنا".**

"لأجل ذلك، فإنني تعمدت مخاطبة الضباط المسؤولين عن العمليات قائلاً: إذا كان نجاح العمليات الجارية أساسي، فإن المشكل الجزائري لن يجد حله إلا إذا حصلنا على موافقة الجزائريين... وأن عهد الإدارة بواسطة الأوربيين قد انقضى... وإننا نواجه هذه الدراما في "الوقت الذي يتم فيه تحرير جميع الشعوب المستعمرة... أما أنتم، فاسمعوني جيداً إنكم لستم

---

1 (?) هي اليوم عاصمة واحدة من ولايات الجزائر الثماني والأربعين. تقع جنوب غربي العاصمة على بعد حوالي 600 كلم، مشهورة بنبات الحلفاء ويكونها منطقة رعوية غنية وبها منبع يحمل نفس الإسم وله شهرة عالمية، تقع سعيدة على سفح سلسلة من الجبال التي دوخت فرنسا أثناء ثورة التحرير.

الجيش من أجل الجيش. إنكم جيش فرنسا. لا وجود لكم إلا بها ولها وأنتم في خدمتها. وإن المسؤولية التي أتقلدها لتوجب على الجيش طاعتي لتحيا فرنسا. وأني لمتأكد من أنكم تفعلون ذلك وباسم فرنسا فإنني أشكركم عليه"[1].

أن اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه يعد إنتصاراً كبيراً بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيدي الديبلوماسية الفرنسية التي ما فتئت تشهر في وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة واقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، أما الآن وقد اعترف رئيس الدولة الفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي، فإن الأمر قد تغير، وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد تحقيق المزيد من الإنتصارات في المجال الديبلوماسي، بل أن طريق التفاوض قد أصبح مفتوحاً وخالياً من كل العراقيل.

ولقد كان هذا هو رأي جبهة التحرير الوطني نفسها إذ في افتتاحية لسانها المركزي، العدد السادس والخمسين: "إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات والتي سجلها أول بيان للثورة وهي قضية تقرير المصير قد حلت بموقفين متكاملين اتخذ أحدهما يوم 16 سبتمبر عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، لأول مرة، عن اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، واتخذ ثانيهما يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة"[2].

لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت، في هذه الأثناء، تعاني أزمة السلطة والنفوذ نتيجة الأحداث التي سبق أن تعرضنا لها في بداية هذا الفصل وبسبب موقف، كريم بلقاسم الذي أصبح، أكثر من أي وقت مضى، يعمل على الإنفراد بالقيادة العليا شاهراً في وجه الجميع كونه الوحيد المتبقي طليقاً وعلى قيد الحياة من بين أعضاء القيادة التي أشعلت فتيل الثورة[3] ويذكر السيد فرحات عباس أن هذا الشعور بالتعالي الذي كان يحرك بلقاسم كريم قد قوبل بآخر لا يختلف عنه من طرف العقيدين بو الصوف وابن طوبال اللذين" لم يترددا في التذكر بأنهما شاركا في إجتماع الإثنين والعشرين عندما كان كريم ما يزال متعلقاً بأهداب مصالي" وخوفاً من أن يشتد الصراع ويتحول إلى ما لا يحمد عقباه يتحمل رئيس

---

1 (?) شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962، باريس 1970 ص: 78 وما بعدها.

2 (?) المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، وزارة الإعلام، الجزائر 1980، الجزء الثاني ص: 3 من العدد 56.

3 (?) خمسة أعضاء من تلك القيادة كانوا بالسجن وهم: رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين أيت أحمد، وثلاثة استشهدوا وهم: مراد يدوش في معركة بوكركر يوم 18/01/1957. مصطفى بن بولعيد نتيجة إنفجار راديو ملغم يوم 27 مارس 1975، فلم يبق سوى كريم بلقاسم طليقاً وعلى قيد الحياة.

الحكومـة.[1] مسـؤولياته ووجـه إسـتدعاء إلى مجلس الولايـات للإجتماع من أجل الحلول اللازمة للمشاكل التي تراكمت ولكي تضع حداً للنزاعات الشخصية القائمـة ليس بين البـاءات الثلاثـة فقط ولكن بينهم فرادى ومجتمعين وبين عدد آخر من الأعضـاء الأساسين في القيادة[2].

وعندما ألقى الرئيس خطابه التـاريخي في اليـوم السـادس عشر من شهر سبتمبر، كان بعض قادة الولايات قد وصـلوا إلى تـــونس الـــتي حـــددت كمرحلـــة أولى قبـــل الـــذهاب إلى طرابلس[3]ولم يكن بالإمكـان تنقـل مجـالس الولايـات لأسـباب أمنية وعملية، ولذلك تم الإتفاق على أن تسند المهمة المحـددة من طرف رئيس الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة إلى خمس عقداء الولايات بالإضـافة إلى العقيـدين المسـؤولين عن قيادة الأركان والباءات الثلاث.[4]

المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية:

كـــان الإجتمـــاع ماراتونيـــا ومطبوعـــاً بكثـــير من الحـــدة والصراحة[5]، أثيرت أثناءه جميع القضايا الأساسـية مثـل تمريـر الأسلحة والذخيرة عبر خطي مـوريس وشـال وضـرورة دخـول جيش الحـدود وقيادتـه لتعزيـز الولايـات وكـذلك رجـوع القيـادة العليـا للثـورة إلى أرض الـوطن كمـا تقتضـي ذلـك المبـادئ التنظيميـة المنصـوص عليهـا في وثيقـة وادي الصـومام. وعلى الـــرغم من أن أعضـــاء الحكومـــة كلهم في المجلس الوطـــني للثورة الجزائرية إلا أنـه لم يسـمح لهم بحضـور الإجتمـاع الـذي أعتبر عسـكرياً بحتـاً. ويـذكر السـيد فرحـات عبـاس أن العقيـد لطفي لم يرض، في بدايـة الأمـر، حـتى بمشـاركة من يسـمون بالبـاءات الثلاث[6] نظـراً لكـونهم طـرف في النزاعـات القائمـة

---

1 [(?)] *تشريح حرب، ص:269.*

2 [(?)] *تجـدر الإشـارة هنا إلى خاصة الصـراع الحـاد بين كـريم بلقاسم ومحمـود شـريف الـذي أتهم وزير الحـرب بـالعجز والتقصـير وبأنه السـبب في كل المشاكل التي تعرفها الثورة في الخارج وفي الداخل.*

3 [(?)] *من بين هؤلاء القـادة: العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة والعقيد لعبيـدي لخضر المـدعو الحـاج لخضـر، قائد الولاية الأولى والعقيد علي كـافي قائد الولاية الثانية.*

4 [(?)] *أما مسؤولا قيادة الأركان فهمـا: العقيد هـواري بومـدين والعقيد محمـدي السعيد، وأما قادة الولايات فهم العقيد علي كافي عن الثانية والعقيد الحـاج لخضر عن الأولى والعقيد لطفي عن الخامسـة، وعين لتمثيل الرابعة العقيد دهيلس سليمان.ولتمثيل الثالة الرائد يازورن لأن قائـدي الولايـتين لم يتمكنا من الخروج.*

5 [(?)] *المجاهـد، العـدد 59 الصـادر بتـاريخ 05/02/1960 ص635 وما بعـدها، حيث يقرأ أن الإجتماع إنعقد في طرابلس ودام من يـوم 16/12/1959 ص إلى يوم 18/ 01/ 1960 من الخروج.*

6 [(?)] *لقد قـال لهم العقيد لطفي في أول إجتمـاع: إننا سـنظر في مشـاكل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسـنقيّم أعمالها وأنتم أعضـاء في الهيئات: فكيف سـيكون مـوقفكم وإذا وافقنا على مشـاركتكم ألا يكـون من العدل أن نسمح بذلك لبـاقي أعضـاء الحكومـة، وقد تسـببت هـذه الملاحظة*

ولكونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعـــد كثـــير من الأخـــذ والـــرد وتـــدخل العديـــد من الأوسـاط[1]لإصـلاح ذات الـبين ولتقـريب وجهـات النظـر، وبعـد توقف الاجتماع مرات متعددة، توصـل المجتمعـون إلى الإتفـاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائريـة وحـددوا له اليوم السادس عشر من شـهر ديسـمبر كبدايـة لأعمالـه في طرابلس.

أسـتمع المجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة إلى البيانـات المتعلقـة بنشـاط الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة ثم انصرف إلى بحث عميق ومستفيض للوضعية العسكرية، واتخـذ مجموعـة من القـرارات الراميـة إلى جعـل الأجهـزة النظاميـة للثورة تتلاءم مع الأوضاع الجديدة كما أجرى تعـديلاً خفيفـاً على تركيبة الحكومـة وأوصـى بتكـوين لجنـة وزاريـة، داخلهـا، تكـون مسـؤولة عن شـؤون الحـرب وتشـرف مباشـرة على هيئـات الأركان[2].

ولئن كانت أشغال المجلس قد مكنت من التغلب على كـل المشاكل الداخلية واتسمت بالحكمة التي سـاعدت على تجـاوز الحساسـيات الشخصـية وتحقيـق المصـالح بين سـائر النزعـات وإقناع السيد كـريم على التخلي، بمحض إرادتـه، عن مشـروعه الخاص بقيادة الثورة[3]، فإن كل ذلك يبقي بسيطاً بالمقارنة مـع الأهمية البالغة الـتي يكتسـبها النصـان الأساسـيان اللـذان تمت المصادقة عليهما بالإجماع واللـذان يعتـبران مكسـباً إيـديولوجياً جديداً[4]لقد وضع مشروع الوثيقتين من قبل لجنة ترأسها السيد ابن يوسف بن خـده اشـتغلت مـدة أسـبوعين بعضـوية السـادة عمر أو صديق[5] وفرانتز فانون (أو عمر فانون كما كان يسـمى نفسه) ومحمد الصديق بن يحيى وعبد الرزاق شنتوف، منطلقة

المعقولة والمنطقية في إغضاب السيد كريم الذي كان يعتقد أنه الـزعيم بلا منازع، وكاد اللقاء أن يتحول إلى أزمة أخرى لولا تـدخل العديد من الضـباط السامين لجيش التحرير الوطني ولولا ما كان للعقيد بو الصـوف من سـلطة أدبية على العقيد لطفي.

1 (?) *أهمهم كـان هو السـيد ابن يوسف بن خـدة الـذي كـان بعيـداً عن كل الشبهات في ذلك الحين نظراً لثباته على المبدأ واسـتمراره في المطـالب بدخول الحكومة إلى أرض الوطن.*

2 (?) *يـذكر السـيد عبـاس فرحـات أن تـاريخ انعقـاد المجلس هو 13 ديسـمبر ((انظر تشريح ص: 279)) لكن ذلك خطأ لأن محاضر جلسات الدورة تحمل تاريخ 16 ديسمبر 1959.*

3 (?) *مقابلة أجريتها مع عبد الحفيظ بو الصوف، في بيته 1978، 02، 23. وما زال موضوعها مركوناً ينتظر النشر، وحسب السـيد بو الصـوف وهو ثقة في الموضـوع، فـإن المشـروع المـذكور يتخلص في إسـتبدال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيـادة ثلاثة يرأسـها هو بإعتبـاره أقـدم البـاءات مسؤولية.*

4 (?) *أنظر نص الوثيقتين في الملحق رقم 10.*

5 (?) *كـان أو صـديق سـنة 1949 قد طـرد من حركة الإنتصـار للحريـات الديمقراطية بسـبب بربريته وتشـيعه، الأمر الـذي جعله ينضم إلى قيـادة الحرب الشيوعي الجزائـري، وبعد إنـدلاع الثـورة إلتحق بالولاية الرابعة وقد كـان مجلس الولاية بعد محاكمته عنـدما عين كـاتب دولة في حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (أنظر لمزيد من التفاصيل حول المسألة البربرية.*

من بيان أول نوفمبر ووثيقة وادي الصومام وموظفة التجربة الواسعة المكتسبة خلال خمس سنوات من ممارسة الكفاح المسلح والنضال السياسي والنشاط الديبلوماسي.[1]

أما الوثيقة الأولى فتتعلق بمؤسسات الدولة الجزائرية أثناء فترة الكفاح المسلح وبعد استرجاع السيادة الوطنية، ولمن يقرأ بتمعن، فإنه لا يجد مفراً من التوقف عند مجموعة من الملاحظات يمكن حصر أهمها بالآتي:

1- إن تراجعاً جوهرياً قد وقع بالنسبة لمفهوم الدولة الجزائرية التي تتعهد جبهة التحرير الوطني بإقامتها بعد وقف إطلاق النار واسترجاع الإستقلال الوطني للثورة الجزائرية قد صادق، من خلال الوثيقة المذكورة، على أن تكون الدولة الجزائرية ديمقراطية وإجتماعية وأن لا تكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية، أما بيان الفاتح من نوفمبر فيذكر بصريح العبارة إن إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ستكون "ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

من الواضح أن التعبيرين متناقضان ولا يمكن إيعاز ذلك إلى مجرد خطأ في الصياغة، عندما نعرف أن المجموعة إلتي أشرفت على التحرير مكونة، رغم قلة عددها، من أفضل ما في صفوف جبهة التحرير الوطني من فرسان القلم المسلم لها، في ذلك الوقت، بالقدرة الفائقة على ممارسة الكتابة باللغة الفرنسية، والمعروفين بكونهم الدماغ المفكر والمسؤول عملياً عن إعلام الثورة. وإذا كان جمهور المناضلين لا يعرفون عنهم سوى صفة الجهاد التي اكتسبوها بفضل مواقعهم في دواليب الثورة وبواسطة بعض السلوكات الفردية، فإن معظم المسؤولين السامين لم يكونوا يجهلون النزعة اليسارية والميولات الماركسية بالنسبة لأغلبيتهم، وكان من المفروض أن تكون هناك يقظة في إنشغال المؤتمرين بتسوية المشاكل الميدانية التي كانت تهدد الثورة بالإنفجار.

ومما لا شك فيه أن تلك الغفلة أو تلك الثقة التي لم تكن في محلها قد أدت إلى تجسيد واحد من الإنحرافات الخطيرة التي ستكون أساساً للإنزلاقات التي سوف تقود بالتدريج إلى الخروج نهائياً عن الخط الأيديولوجي الذي سطرته جبهة التحرير الوطني ليلة الفاتح من نوفمبر.

2- إن الوثيقة، قد أهملت، في عرضها للمبادئ الأساسية، التوقيف عند إبعاد الثورة المغربية والعربية والإسلامية طبقاً لما جاء في بيان أول نوفمبر، ومن أجل تجاوز

---

1 *(?) Les origines du ler novembre 1954 Editions Dahlefeb, Alger 1989, P169 et suivante. (Ben Youcef) Ben Khedda.*

النقص الذي تضمنته في المجال، وثيقة وادي الصومام والذي نددت به مجموعة كبيرة من أعضاء القيادة في مقدمتهم الرئيس أحمد بن بلة.

هنا، أيضاً، نلحظ لمسات عمر أو صديق وفرانتز ومحمد الصديق بن يحيى الذين يرون أن مستقبل الجزائر لن يكون زاهراً في دائرة العروبة والإسلام التي تمثل، في نظرهم، بؤرة الرجعية والعصور المظلمة، وحتى المغرب العربي الذي ظل مركزاً إهتمامات الرواد من المناضلين، فإنه لا يؤمنون به إلا عندما نجرده من صفة العروبة ونحصره في إطار شمال إفريقيا الذي يربط بين أقطاره قاسم اللغة الفرنسية والثقافة الغربية اللتين أعتمد عليهما الاستعمار لتأييد حالة الإنسلاخ عن الذات الضرورية لديمومته.

3- إن التطهير السياسي، في منظور جبهة التحرير الوطني، يعني إعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي بواسطة القضاء على مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي تتناقض مع الروح الثورية وبواسطة إلغاء الروح الحزبية التي تقود فقط إلى التعصب وإلى تكريس التقسيم الذي يعمل الإستعمار على تحقيقه بجميع الوسائل. وبهذا المفهوم، فإن الجماعة المذكورة لا يمكن أن تكون راضية عن التطهير السياسي لأن الحزب الشيوعي الجزائري لا يعد من الحركة الوطنية نتيجة تبعية العضوية للحزب الشيوعي الفرنسي وانضوائه، إيديولوجياً، تحت لواء الشيوعية الأممية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فلأن الحزب الشيوعي الجزائري ظل دائماً يرفض حل نفسه لصالح جبهة التحرير الوطني، ويعتبر بقاءه كتنظيم سياسي مستقل مسألة أساسية مازال يدافع عنها إلى يومنا هذا[1].

إن هذه الملاحظات الثلاث تدل بما لا يدع أي مجال للشك على أن المباشرين لصياغة هذه الوثيقة لم يطبقوا توجيهات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ألزمهم بعدم الخروج عن الخطوط العريضة التي حددها نداء الفاتح من نوفمبر مع الأخذ في الإعتبار للتطورات التي عرفتها وتعرفها القضية الجزائرية في الداخل وفي الخارج. ويقول السيد ابن يوسف بن خده الذي سألناه في الموضوع[2] أنه لم ينتبه في حين إلى "هذه الأخطاء الفادحة "لأنه كان يعرف كفاءة أعضاء اللجنة ويعتقد

---

1 (?) *إن الحزب الشيوعي نفسه لا يخفي ذلك ولمن يريد التأكد هناك مختلف الرسائل التي وجهها مكتبه السياسي في فترات مختلفة إلى الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنظر خاصة: Buy (Francois) La republique Algerienne Democ- ratique et populaire- paris 1965, p. 217 et suivantes.*

2 (?) *لقاء أجريناه معه يوم 31/03/1983 عندما كنا نستعد لإنجاز الطبعة الثانية من: الثورة الجزائرية في عامها الأول وكان ذلك في بيته بحي حيدرة في الجزائر العاصمة.*

أنهم تخلوا عن معتقداتهم الأيديولوجية بعد إلتحاقهم طوعاً بجبهة التحرير الوطني ولأنه هو الأهم في نظره كان مركزاً كل طاقاته الفكرية وموظفاً جميع إمكانياته المادية والأدبية من أجل إقناع أعضاء المجلس بضرورة تبني إقتراحه القاضي بحتمية رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن وهو الإقتراح الذي لم يتوقف عن الدفاع عنه منذ أكثر من ستة أشهر أي منذ الصراعات الشخصية على السلطة والتي بدأت تطغى على العمل في سبيل تطوير المعركة الوطنية وتوفير أسباب نجاحها.

وأما الوثيقة الثانية فتتعلق بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني وهي مكونة من مدخل وثمانية فصول اشتملت على أربعين مادة ومن خلال القراءة الأولى يستطيع الباحث أن يستخرج مجموعة من الملاحظات أهمها.

1- أن المشرفين على الصياغة قد اجتهدوا لبلورة الإنسجام بين الوثيقتين فيما يتعلق بمفهوم الدولة الجزائرية المنتظر إقامتها بعد إسترجاع الإستقلال الوطني. فهي طبقاً للمادة الثانية من القانون الأساسي "جمهورية ديمقراطية وإجتماعية لا تكون في تناقض مع المبادئ الإسلامية"[1] تماماً مثلما جاء التنصيص على ذلك في الوثيقة الأولى كما رأينا.

2-إن المشرفين على الصياغة قد اضطروا لتكريس هذا الإنجراف في الوثيقتين إلى السكوت عن تثبيت مبدأ أساسي تألق بغيابه في الوثيقة الأولى وجاء في مدخل القانون الأساسي: "إن الجزائر جزء من المغرب العربي وهي تنتمي إلى الوطن العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرناً من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية وكذلك الكفاح ضد الظلم الإستعماري والامبريالية"[2].

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعبير سيبقى كما هو ملازماً لجميع مواثيق الثورة الجزائرية إلى غاية أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف.

5- إن الوثيقة قد تضمنت، لأول مرة منذ إندلاع الثورة، تأكيداً بصريح العبارة على أن جبهة التحرير الوطني لا تكافح من أجل إسترجاع الإستقلال الوطني فحسب بل أنها ستواصل مهمتها التاريخية بعد ذلك، كقائد ومنظم للأمة الجزائرية من أجل بناء الديمقراطية الحقة وتحقيق الإزدهار الإقتصادي والعدالة الاجتماعية"[3]إن هذا التنصيص الذي جاء ضمن المبادئ العامة يعتبر بداية القواعد الثابتة لما سيسمى فيما بعد بالمجتمع

---

1 [?] *انظر المادة الثالثة من القانون الأساسي (الملحق رقم7)*
2 [?] *مدخل القانون الأساسي (الملحق رقم7).*
3 [?] *المادة الرابعة من القانون الأساسي (الملحق رقم7)*

الاشتراكي، وسوف نرى أن المؤدلجين سوف لن يستقروا على صفة واحدة للديمقراطية[1] وذلك نظراً لعجزهم عن تبليغ مفهومها الصحيح للجماهير الشعبية الواسعة إن الوثيقة، ولأول مرة، أيضاً، لم تخف استعمال جبهة التحرير الوطني للأدبيات الماركسية. فالجماعية ومحاربة عبادة الشخصية ورفض الحكم الفردي كلها تجسدت في مبدأ المركزية الديمقراطية[2] الذي صارت جبهة التحرير الوطني تعتمد عليه في التسيير والتنظيم.

وبالإضافة إلى هذين النصين، اللذين حظيا بإجماع المشاركين في أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإن هذا الأخير قد أعاد النظر في تشكيل الحكومة للجمهورية الجزائرية وضبط الخطوط العريضة، لبرنامج عملها بالنسبة للفترة المقبلة.

ففيما يتعلق بالحكومة رفض المجلس مشروع السيد بلقاسم كريم الرامي إلى إستبدالها بقيادة ثلاثية على غرار ماهو موجود في الإتحاد السوفياتي، ولم يكن الرفض وحده كافياً، بل أن أعضاء المجلس قد جددوا ثقتهم للرئيس فرحات عباس[3] وزحزحوا صاحب المشروع من وزارة الحربية بعد أن عبروا له عن لجنة مكونة من ثلاثة وزراء[4] على أن تتولى تسيير جيش التحرير الوطني بواسطة قيادة للأركان[5]تعينها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على هذا الأساس، فإن المجلس قد أثر وثيقة وادي الصومام التي نظَّمت جيش التحرير الوطني إلى غاية الولاية لكنها لم تزوده بقيادة عليا. ولم يبق إلا وضع هذه الوثيقة ولذلك، فإن العلاقة سرعان ما تدهورت بين قيادة الأركان واللجنة الوزارية.

إن اللجنة الوزارية هي التي اقترحت، للتعيين، رئيس قيادة الأركان، وقد كان الباءات يعتقدون أن العقيد هواري بومدين المعروف بإنغلاقه على نفسه لن يخرج عن طاعتهم وسيكون مجرد منفذ لقراراتهم[6]أما أعضاء القيادة فقد روعيت في تعينهم مسألة التمثيل الجمهوري بحيث جاء الرائد أحمد قائد عن الغرب والرائد على منجلي عن الشرق والرائد رابح زراري "عز الدين" عن الوسط ولم يعين أحد عن الجنوب لأن الولاية

---

1 (?) *لقد عرفت الجزائر المستقلة أنواعاً من الديمقراطيات منها: الديمقراطية المسؤولة، الديمقراطية الثورية، الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية الشعبية إلخ....*

2 (?) *هذا المبدأ مأخوذ من المادة 19 من القانون الأساسي للحزب الشيوعي السوفياتي في ذلك الحين.*

3 (?) *تكونت هذه الحكومة من الرئيس والباءات ومن وزير الإعلام السيد محمد السعيد الذي كان يطمح أن يكون قائداً للأركان.*

4 (?) *أهم الباءات الثلاث.*

5 (?) *يذكر السيد فرحات عباس في تشريح حرب، ص: 281 أن الحكومة عينت العقيد هواري بومدين قائداً للأركان في أول مجلس لها 22/02/60. وفي نفس المجلس عينت نوابه.*

6 (?) *مساعدية (محمد الشريف) من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1968، ص21.*

السادسة لم تكن ممثلة على أعلى مستوى في جيش الحدود.

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركان لإعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها إستدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد لعموري واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق[1]. وحزت هذه التدابير في نفس الباءات الذين اعتبروا ذلك تحدياً لهم فلجأوا إلى المناورة وإستصدروا من الحكومة أمراً لقيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن للأشراف، هناك، على سير المعركة[2].

أما عن برنامج عمل الحكومة الذي ضبطه المجلس الوطني للثورة الجزائرية فيشتمل على مجموعة من النقاط أهمها مايلي:[3]

- *تكثيف العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية من أجل تخفيف الضغط على الولايات وتدويل الحرب، وبالموازات مع ذلك، أوصى المجلس بتصعيد العمل العسكري في فرنسا وباستهداف المؤسسات الإقتصادية الحساسة.*
- *تخفيف الجهاز الإداري ووضع الإطارات المُسرّحة تحت تصرف جيش التحرير الوطني.*
- *إنشاء لجنة للمحاسبة من أجل السهر على حسن سير مالية جبهة التحرير الوطني وعلى تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتقشف في مستوى المصالح الإدارية والديبلوماسية ورفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات.*
- *العمل على تجسيد مبدأ تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة مع مواصلة المساعي من أجل إنجاح التفاوض مع فرنسا طبقاً لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر.*
- *مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية وتجسيد التضامن الإفريقي وإقناع الصين والإتحاد السوفياتي بضرورة تقديم المعونة التقنية وإرسال المتطوعين لمساعدة جبهة التحرير الوطني على نسف خط موريس الذي صار يشكل سدادة منيعة يخشى أن تتحول إلى مختنقة لجيش التحرير الوطني في الداخل.*

---

1 (?) *لقائي مع عبد الحفيظ بو الصوف في بيته يوم 23/02/ 1978.*

2 (?) *على أثر هذا الأمر دخلت مجموعة من الضباط السامين من بينهم العقيد لطفي والرواد: الطاهر الزبيري وأحمد بن الشريف وسواحي مبارك. ويذكر فرحات عباس في تشريح حرب ص: 283 أن العقيد لطفي مبارك استشهد يوم 30/03/1960 في نواحي بشار.*

3 (?) *المجاهد، العدد 59 الصادر بتاريخ 05/02/1960 ص635 وما بعدها.*

■■■■

الفصل الثاني

من ثورة التحرير إلى الثورة الديمقراطية الشعبية

- الفعل وردة الفعل قبل التفاوض
- الثورة الجزائرية في مرحلتها الثالثة
- المفاوضات ووقف إطلاق النار
- المجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة يقيم إتفاقيات إيفيان
- قراءة متأنية لبرنامج طرابلس

■■

الفعل ورد الفعل قبل التفاوض:

بعد إنتهاء أشغال المجلس الوطني في إليوم الثامن عشر من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة وألف. دخلت الثورة الجزائرية مرحلتها المتمثلة في تثوير الجماهير الشعبية ودفعها في اتجاه الانتفاضة الشاملة قصد إرغام العدو على قبول التفاوض كما حدده بيان الفاتح من نوفمبر أي على أساس الإعتراف بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني مع إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ولإنجاز هذه المرحلة بنجاح وضع البرنامج الذي أوردنا أهم خطوطه العريضة في نهاية الفصل السابق.

وقبل الإسترسال في الحديث عن المرحلة الثالثة لا بد من الإشارة إلى أن المجلس الوطني، أثناء مداولاته التي دامت أكثر من شهر كامل[1] كان قد أبدى عدداً من الملاحظات حول المرحلة الثانية التي كانت تعني إقامة مناطق محررة على الحدود الجزائرية كمنطلق لإنهاك قوات العدو ولتوفير الإسناد الضروري لجبهة التحرير الوطني في عملية جر الجماهير الشعبية إلى خوض المعركة الحاسمة في شوارع كافة المدن الجزائرية.

إن هذه المناطق قد تأسست بالفعل على الحدود الشرقية والغربية، لكن المجلس لاحظ أن ثمة تقصيراً يتمثل في عدم التركيز على الجزء الداخلي من المنطقة، وقد كان من المفروض أن تمركز القيادات في أرض الوطن بدلاً من الأراضي التونسية والمغربية. ففي هذا الصدد أعطيت التعليمات لقيادة الأركان الجديدة كي تتدارك الوضع بجميع الوسائل. وقد فعلت ذلك بواسطة قرارين أساسين، يتعلق الأول منهما بإعطاء الأوامر الصارمة للضباط بتكوين وحدات طلائعية وتدريبها بطريقة مكثفة من أجل إجتياز خطي موريس وشال الجهنميين. أما القرار الثاني فخاض بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب تمتد إحداهما على الحدود المالية الجزائرية والثانية على الحدود الليبية الجزائرية.

وإذا كانت قيادة الأركان قد لقت صعوبات جمة في تطبيق القرار الأول لأن عدداً قليلاً جداً فقط من الضباط استطاع إجتياز خط موريس بنجاح في حين فشلت معظم المحاولات رغم أن بعض من قاموا بها كانوا ممن سبقت لهم تجربة الدخول مرات متعددة[2]، فإن القرار الثاني قد تم تطبيقه

---

1 [(?)] انظر الفصل السابق.

2 [(?)] مقابلة أجريتها 07/03/1984 مع الرائد مصطفى بن نوي وهي ما تزال مخطوطة ومحفوظة لديّ جاء في تلك المقابلة أن: من جملة الذين حاولوا ولم يحالفهم النجاح العقيد على كافي قائد الولاية الثانية سابقاً والرائد مصطفى بن نوي. عضو مجلس الولاية الأولى، علماً بأن الإثنين سبق لهما

بسـهولة كبـيرة، قـد يكـون ذلـك راجعـاً لكـون الضـباط الـذين أسندت لهم مهمة الإنجاز ممن أطلق سراحهم حديثاً[1] فـأرادوا الدليل على خطأ سجانيهم، ومن، الممكن أيضاً، أن سـبب ذلـك يعـود لكـون الحـدود الجنوبيـة غـير محصـنة بالأسـلاك الشـائكة المكهربــة وبحقــول الألغــام المحروســة ليلاً ونهــاراً بــالرادار والطيران.

فبالنظر إلى هذه الظروف وتقـديراً للحملـة الواسـعة الـتي تقرر الشروع في القيام بها على الحـدودين الشـرقية والغربيـة من أجل إعادة لمّ وحدات وفيالق جيش التحريـر الوطـني الـتي كانت قد بدأت تتشتت بفعل الأزمات المتتالية التي تعرضنا إليها في الفصــلين السـابقين ولكي يعـود الإنضـباط من جديـد إلى صفوف المجاهدين قررت قيادة الأركان المتمركزة بغار الـدماء على الحدود التونسية وتأجيـل الـدخول لأرض الـوطن إلى وقت لاحق وبالموازات مع هذا القرار شرعت قيادة الأركان في ربط العلاقـات الطبيعيـة مـع الولايـات كخطـوة أساسـية في طريـق توحيــد جيش التحريــر الوطــني بفرنســا من أجــل التخطيــط والتنسيق للعمل الفدائي هناك.

كل هذه القرارات والتحركات الـتي تـدل على وجـود خطـة مدروســة، لم ترضـي اللجنــة الوزاريــة لشــؤون الحــرب، الــتي خشـيت أن يقـود ذلـك إلى تهميشـها، فسـارعت إلى الإتصـال بمسؤولي الولايات واللإتحادية تحذرهم من التعامل مباشرة مـع قيادة الأركـان ثم أصـدرت إلى هـذه الأخـيرة، باسـم الحكومـة، أمرها بالدخول إلى الأراضي الجزائرية قبل نهايـة شـهر مـارس سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

وعندما أثـرت هـذا الموضـوع مـع الـرئيس الراحـل هـواري بومدين[2] أكد لي أن تصـرفات اللجنـة لم تكن إلا لتحقيـق رغبـة أعضائها في الإحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركـان إلى الجزائـر سـيؤدي إلى إلغائهـا عمليـا إمـا وهي تجتـاز الأسـلاك المكهربـة وحقـول الألغام أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توافق على الإنضــواء تحت لوائهـا، لأجـل ذلـك، فـإن قيـادة الأركـان لم تطبـق أوامـر اللجنــة في الموضــوع، وراحت تواصــل النشــاط المكثــف في سبيل إنجاز برنامج العمل الذي صـادق عليـه المجلس الوطـني للثورة الجزائرية.

في هذه الأثناء، وبينما كـانت الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائرية تواصل نشاطها من أجل إيجاد أفضل السبل للـدخول في مفاوضـات مـع حكومـة الجـنرال ديغـول على أسـاس حـق

أن خرجا ودخلا مرات عديدة.

1 (?) أسندت هـذه المهمة لمرافقة العقيد الشـهيد محمد لعمـوري الـرواد: عبد الله بن الهوشـات وأحمد دراية ومحمد الشـريف مسـاعدية الـذين أطلق سـراحهم وأرسـلوا مع النقيب عبد العزيز بوتفليقة إلى الحـدود الجزائريـة المالية.

2 (?) وخاصة منهم بلقاسم كريم وعبد الله بن طوبال أجريت الحديث معه يـوم 17 أكتـوبر سـنة 1976 عنـدما كنت مسـؤولاً عن الأمانة المركزية لحـزب جبهة التحرير الوطني.

الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه خاصة بعد أن تبنى ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت فرنسا تعيش أزمة في جميع المجالات بسبب الإنتصارات التي ما فتئت الثورة الجزائرية تحرز عليها في الميدانين العسكري والسياسي.

فتزايد العمليات في المدن، وإستمرار الجنرال ديغول في طريق التسوية على أساس تقرير المصير أغاظا دعاة الجزائر الفرنسية، إنصارها المدنيين والعسكريين على حد سواء، وقادا إلى ظهور بوادر التمرد على أعلى المستويات وخاصة في الجيش إذ تجرأ الجنرال ماسي على التصريح لإحدى الجرائد الألمانية بأنه يعارض هذه السياسة وهو على إستعداد لمقاومتها بجميع الوسائل عندما يقتضي الحل ذلك[1].

ومما لاشك فيه أن تصريح ماسي لم يكن بريئاً ولا عفوياً ولكنه جاء نتيجة تشاور وتفاهم مع غلاة المعمرين الذين كان النائب لاقيارد يتزعم نشاطهم.

وفي الحقيقة، فإن ديغول لم يكن راضياً عن سياسته المفروضة عليه بواسطة ضغوطات الثورة السياسية العسكرية، نستخلص ذلك من مذكراته عندما يتألم لسياستي، ولكن هل أنا سعيد بممارستها؟"[2]

رغم ذلك وحفاظاً على سمعته أمر ديغول بنقل ماسي إلى فرنسا يوم 22/01/1960 وكان الإجراء سبباً مباشراً ليعلن لاقيالارد (LA GAILLARDE) يوم 22/01/1960 عن احتلاله لجامعة الجزائر على رأس مجموعات غفيرة من الأرجل السوداء ووحدات الدفاع المحلي. ووجه نداء إلى السكان الأوربيين ليتظاهروا عشية اليوم الذي بعده وهو يوم أحد للتدليل على تضامنهم مع المتمردين ولإرغام الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها.

وبالفعل، فإن المظاهرات التي جرت صاخبة لكنها لم تمنع ديغول من توجيه أوامره إلى كل من دولوفربي وشال لإستعمال العنف في سبيل إسترجاع الهدوء ثم أخذ الكلمة، عن طريق الإذاعة، في اليوم الثالث للتمرد فوصف الأحداث بالعصيان الذي لا يمكن أن يثنيه عن الطريق التي إختارها لفرنسا في تعاملها مع القضية الجزائرية ولما أحس بأن ثمة تردداً في موقف القائد الأعلى للقوات المسلحة نفسه وخشي أن تسري العدوى إلى فرنسا ذاتها، ارتدى زيه العسكري في اليوم التاسع والعشرين من شهر جانفي ووجه خطاباً متلفزاً إلى الشعب الفرنسي للتأكيد على أن تقرير المصير "قرار حكومي صادق عليه البرلمان ووافقت الأمة الفرنسية على أنه المخرج الوحيد الذي بقي ممكناً"[3]. وبعد هذا الخطاب الذي كان شديد اللهجة تدخل الجيش بقوة في اليوم الموالي وقضى

---

1 (?) *مذكرات الجنرال، الجزء الأول، ص: 85 وكذلك المجاهد، العدد60 ص:5 وما بعدها.*

2 (?) *مذكرات الجنرال، الجزء الأول، ص ك 83.*

3 (?) *نفس المصدر، ص: 86.*

على التمرد برفع الحواجز وتنظيف الطرقات وإعتقال رؤوس الفتنة وفي مقدمتهم لاقيارد ودوسيزيني ودو ماركي في حين تمكن أورتيز من الفرار إلى إسبانيا في إنتظار تكوين منظمة الجيش السري (المنظمة السرية المسلحة).

صحيح أن رئيس الدولة الفرنسية قد واجه، بحزم، هذا التمرد منذ بدايته[1]لكنه لم يفعل ذلك حباً في الجزائر أو رغبة في تمكين شعبها من ممارسة حقه في تقرير مصيره. لقد كان بإمكانه أن يفعل ذلك عندما كان قائد فرنسا بلا منازع خلال الحرب الإمبريالية الثانية، لكن قناعته الإستعمارية ووطنيته الضيقة منعته، في ذلك الوقت من القيام بأعمال العظماء الأحرار، وجعلته، في سنة ستين، يشتت صفوف المتمردين على سلطته ويعمل في ذات الوقت على تلبية مطالبهم لأنها هي نفس مطالبه وهي تتمثل، رغم التظاهر بالجنوح إلى السلم والتصريحات المتتالية الداعية جبهة التحرير الوطني إلى التفاوض، في التعجيل بإعدام أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين وفي تكثيف العمل العسكري من أجل القضاء على جيش التحرير الوطني وإبراز قوة ثالثة تقبل بالحلول التي تمليها فرنسا والتي لا تكون متناقضة مع مصالحها في جميع

إن الجنرال ديغول الذي يريد الحفاظ، بشتى الوسائل، على السمعة التي أكتسبها عالمياً، يقدم تفسيراً خاصاً لأوامره القاضية بتكثيف العمل العسكري في الوقت الذي كان يدعو فيه إلى السلم عن طريق التفاوض، ففي هذا الصدد يؤكد في مذكراته أنه مقتنع فعلاً، بضرورة إخراج فرنسا من هذه الحرب لكنه يريد قبل ذلك "أن تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على الميدان وتبقى كذلك إلى أن أرى الوقت مناسباً لأمرها بالإنسحاب[2].

ففي هذا السياق قام بزيارة إلى الجزائر دامت من الثالث إلى السابع من مارس سنة ستين وتسعمائة وألف، تفقد خلالها، معظم المناطق التي تتمركز بها قواته المسلحة ثم جمع الضباط السامين المكونين لقيادات الأركان وخاطبهم قائلاً: "إن المعركة لم تنته، إنها قد تستمر أشهر وأشهراً، ومادامت مستمرة فإن الواجب يدعوكم إلى مغالبة العدو والتغلب عليه[3].

ومن جهة أخرى، وجه رئيس الدولة الفرنسية اهتمامات بالغة بعملية زرع الشقاق في صفوف الثورة الجزائرية ومحاولة عزل بعض الولايات من أجل التفاهم معها في القوة الثالثة التي كان يعمل على إيجادها من أجل الضغط على جبهة التحرير الوطني. وسوف لن ينسى التاريخ زيارة مجالس الولاية الرابعة إلى فرنسا وإستقباله في قصر الإليزية من قبل الجنرال ديغول نفسه. لقد تم ذلك في سباق ما يسمى بسلام

---

1 (?) *HORNE (ALISTAITR) HISTORI DE GUERRE DALGERIRE, P. 370 ET*

2 (?) *الجنرال مذكرات، ص 92.*

3 (?) *نفس المصدر، ص:90.*

الشـــجعان وبواســـطة المســـاعدين المقـــربين للجـــنرال وفي مقـدمتهم الـوزير الأول ميشـال دويـري وبانـار تريكـو والعقيـد ماتهون.

ويذكر السيد فرحات عباس أن المقابلة مع الجنرال ديغـول لم تكن من أجـل إيجـاد حـل للقضـية الجزائريـة بـل إن فرنسـا كانت تهدف إلى ضرب وحدة الصف الجزائري[1].

وقد أنتبه الرائد سي محمد بوعمامة إلى الخديعـة، ولـذلك، وبمجـرد الرجـوع، إلى الجزائـر وتوجـه العقيـد سـي صـالح إلى الولاية الثالثة قصد إطلاع قائدها العقيد محمد أو الحاج على مـا دار بينه وبين رئيس الدولة الفرنسـية، فإنـه أقـدم على إعتقـال جميع أعضاء الوفد ونفذ فيهم حكم الإعدام بتهمة المشاركة في الخيانــة العظمى. وبمــا أن الحكومــة المؤقتــة هي الــتي تعين مسؤولي الولايات، فإنه أوفد العقيد سي صـالح إلى تـونس من أجــل المحكمة[2]، ثم راح يعيــد تنظيم ولايتــه وينشــط ســائر مناطقها ونواحيهـا وأقسـامها مركـزاً على الكمـائن والهجومـات الخفيفــة وعلى العمــل الفـدائي في المـدن والقـرى. ومن بين المـدن كـانت مدينـة الجزائـر الـتي اسـتعادت أنفاسـها وراحت تســتعد للإنتفاضــة الشــعبية الــتي ســوف تعم البلاد إبتــداء من العاشر من ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف.

إن هذه الهزيمة الـتي مـنيت بهـا سياسـة الجـنرال ديغـول، مضافة إلى النتائج السلبية. التي توجت الإنتخابات الجهوية التي جرت في شهر ماي والتي كانت السلطات تراهن عليهـا لإبـراز عناصـر القـوة الثالثـة، كـل ذلـك قـد فـرض على رئيس الدولـة الاستعمارية العودة إلى مبدأ حق الشـعب الجزائـري في تقريـر مصيره، وقد جاء ذلك في خطاب توجه به إلى الأمـة الفرنسـية بتاريخ الرابع عشر من شهر جوان قال فيه على الخصوص.

"في الســادس عشــر من شــهر ديســمبر فتحت طريــق مسـتقيمة وواضـحة، الطريــق الموصــلة إلى السـلم... فحـق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الوحيد ومن الدوامة المعقدة والمؤلمة... أنـني، مـرة أخـرى، التفت باسـم فرنسـا إلى قـادة الثورة إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك الــتي تتواصل حتى الآن. بعد ذلك، سيتم كل شيء لكي تعطى الكلمة إلى الشـعب الجزائـري وهـو مطمئن البـال وسـوف لن يكـون القرار إلا ما يقرره هو بنفسه.[3]

بعد هذا الخطاب بأقل من أسبوع وصـل إلى مـولان[4] وفـد الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة مكونـاً من السـيدين أحمد بومنجل[5] ومحمد الصـديق بن يحـيى[6]، غـير أن اللقـاءات بين الطرفين لم تؤدِ سـوى إلى كسـر الحـواجز النفسـية وفتح

1 (?) تشريح حرب، ص: 286.

2 (?) عندما وصل إلى مقربة من مدينة الأخضرية إشـتبك سي صـالح مع دورية للجيش الإستعماري فقاتل واستشهد يوم 08/07/1960.

3 (?) مذكرات الجنرال، ص: 94.

4 (?) مدينة صناعية في فرنسا تقع على نهر السين جنوب شرقي باريس الـتي تبعد عنها بحوالي 45 كلم عدد سكانها حالياً لا يزيد عن أربعين ألف نسمة.

الباب واسعة أمام المفاوضات الحقيقية التي سوف تنطلق بعد إستفتاء الشعب الفرنسي بتاريخ الثامن من شهر جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

الثورة الجزائرية في مرحلتها الثالثة:

لقد كان الإستفتاء في الواقع تبريرياً فقط، أراد ديغول بواسطته إضفاء طابع الشرعية على سياسة مافتئ يمارسها بمفرده وبعيداً عن كل ديمقراطية، وقبل ذلك الإستفتاء بأقل من شهر واحد كانت جبهة التحرير الوطني قد أنزلت الجماهير الشعبية الواسعة إلى شوارع ومدن الجزائر وقراها معلنة عن بلوغ المرحلة الثالثة من الثورة أوجها ومؤكدة صحة التخطيط الذي وضعته القيادة التي قررت إشعال الفتيل ليلة أول نوفمبر[1].

فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية عندما أمر بالإنتقال إلى المرحلة الثالثة من الكفاح المسلح كان قد أسند إلى اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون الحرب مهمة التنسيق بين الولايات من أجل تكوين لجان التحريض وإعداد الأعمال التحضيرية وإعداد فرق التأطير والتدخل السريع التي ستوكل لها مسؤولية تعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها في مظاهرات جبارة أيذاناً بانطلاق الإنتفاضة الشعبية العارمة. ودامت الأعمال التحضيرية أشهراً كاملة ثم جاءت الفرصة في ذلك اليوم التاسع من شهر ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف. ففي ذلك التاريخ الذي أختاره رئيس الدولة الفرنسية لبدء زيارة أخرى للجزائر،

---

5 *(?) من المحامين الجزائريين الأوائل، دافع عن مصالي الحاج في الثلاثينات ثم أصبح سنة 1944 واحداً من المسؤولين البارزين في الحركة أحباب البيان والحرية. وفي سنة 1946 أصبح نائباً لفرحات عباس على رأس الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وقد ظل كذلك إلى غاية إندلاع الثورة فلأزم الحياد ثم إلتحق بصفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والتي أصبح عضواً قيادياً فيها سنة 1957 وهي نفس السنة التي عين فيها عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. قام بدور أساسي في الميدان الديبلوماسي وفي سنة إثنتين وستين وتسعمائة وألف عين وزيراً للأشغال العمومية بأولى حكومة للجزائر المستقلة.*

6 *(?) من مواليد مدينة جيجل بالشرق الجزائري، ناضل في صفوف حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية التي أسندت إليه مهمة تنظيم الطلبة إلتحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955 وعين عضواً بأول مجلس وطني للثورة الجزائرية. لمع كواحد من التقنيين الماهرين في فن المفاوضات أشتغل رئيساً لديوان السيد فرحات عباس في الحكومة الأولى. كان من المفاوضين في إيفيان، وفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف عين سفيراً للجزائر في الإتحاد السوفياتي ثم سفيراً في لندن سنتي 65/66 قبل أن يستدعيه هواري بومدين كوزير للإعلام ثم للتعليم العالي فالمالية. وفي سنة 1979 عين عضواً بالمكتب السياسي ووزيراً للخارجية، توفي على إثر حادث طائرة كانت تنقله إلى طهران سنة 1980.*

1 *(?) قبل إنطلاق الرصاصة الأولى حددت قيادة جبهة التحرير الوطني مراحل الثورة بثلاث هي على التوالي: مرحلة تعفن الأوضاع ونشر الوعي، مرحلة إنشاء المناطق المحررة على حدود الجزائر لضمان تزويد جيش التحرير الوطني، ومرحلة الإنتفاضة الشعبية (مقتطف من الحديث الذي أجريته مع العقيد عبد الحفيظ بو الصوف يوم 23/02/ 1978).*

قررت جبهة الجزائر الفرنسية،[1] شن إضراب عام في مدينة الجزائر ودعت الأوروبيين إلى التظاهر في الشوارع للتعبير عن رفضهم للجزائر الجزائرية، ويذكر السيد فرحات عباس أن المظاهرات قد وقعت بالفعل وتميزت بمشادات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية التي لم تستعمل سوى القنابل المسيلة للدموع[2].

وفي مساء ذلك اليوم، أصدرت جبهة الجزائر الفرنسية بياناً وصفت فيه المظاهرات بالإنتصار ودعت إلى الاستمرار في الإضراب العام وإلى مواصلة التظاهر بالنسبة لليوم العاشر من شهر ديسمبر[3]. ولم تكن تلك الجبهة تعرف أن إطارات جبهة التحرير الوطني قد حددت نفس ذلك اليوم لإحتلال الشارع الجزائري في كافة المدن والقرى ووزعت، للمناسبة، آلاف الأعلام الوطنية واللافتات المعبرة عن إلتحام الشعب بثورته وإستعداده للسير وراء القيادة الثورية حتى النصر أو الإستشهاد.

إن الشيوعيين اليوم، يحاولون التقليل من قدرات جبهة التحرير الوطني على التخطيط والتنظيم فيزعمون أن الإنتفاضة الشعبية التي بدأت في اليوم العاشر من شهر ديسمبر إنما كانت تلقائية وهي عبارة عن إنفجار الإحساس لدى الجماهير التي ملت المعاناة وكرهت إستمرار الحرب المدمرة. وهذا الزعم هو نفس إدعاء المؤرخين الفرنسيين وتلامذتهم من الجزائريين أنفسهم.

إنه نتاج العقدة بالنسبة للأولين ونتاج الحقد فيما يخص الأخيرين. فالشيوعيون بقلم دانيال مين، يقولون على سبيل المثال: "وفي ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف، قامت نساء جزائريات غير منخرطات في جبهة التحرير الوطني بالمساهمة جماعياً في مظاهرات شعبية جاءت للتعبير عن نداء يائس من أجل إنهاء الحرب وتحقيق الإستقلال... وفي يوم الإثنين، تواصلت المظاهرات بأهمية أقل.

ويبدو أن كل هذه المظاهرات كانت انفجاراً تلقائياً للإحساس الشعبي حتى ولو حاول مسؤولون محليون من جبهة التحرير الوطني تنظيمها والإشراف عليها"[4].

أما الفرنسيون فآخذ عينة منهم السيد تريبي وهم أكثرهم

---

1 (?) على إثر هزيمة المتطرفين الفرنسيين في الأسبوع الأخير من شهر جانفي سنة 1960 وإعتقال عدد من مسؤوليهم ظهرت إلى الوجود حركة سرية تحت إسم: "جبهة الجزائر الفرنسية" وبدأت تنشط رسمياً في شهر جوان من نفس السنة تحت الزعامة السياسية لكل من: JEAN MARIE LEPEN BIDAULT SOUSTELLè ,LEPEN بمساعدة الباشاغة بوعلام الذي كان يقود حوالي 6000 من الجزائريين المسلحين ضد الثورة في منطقة الورشنيس. إنضم إلى هذه الجبهة كل من الجنرال SALAN و الجنرال JOUHAUD .

2 (?) تشريح حرب، ص: 296.

3 (?) نفس المصدر.

4 (?) دانيال جميلة عمران، حرب الجزائر (1954-1962) النساء في معركة الجزائر 1993ص: 203 وما بعدها.

إعتدالاً إذ يقول: "ومن جهة أخرى، فإن التجمعات والمظاهرات التي ضمت حشوداً غفيرة من المسلمين خاصة في العاصمة وفي وهران، قد شكلت مفاجأة بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تكن تتوقع ذلك ولم تكن على علم بما في داخل الجزائر... ونستطيع القول، على أية حال، إن ظاهرة الحرب التي ظلت مستمرة منذ سنوات قد تجلت عن وجود قوة جديدة هي قوة الجماهير المسلمة التي أصبحت قابلة للتنظيم والتي صار يحسب لها ألف حساب"[1].

ومن بين تلامذة المؤرخين الفرنسيين نشير مع الأسف الشديد إلى الرئيس فرحات عباس الذي كتب: "أن بعض ضباط الأقسام الإدارية الحضرية الذين ساءتهم تجاوزات الأوربيين وهجوماتهم على رجال الشرطة والدرك قد أذنوا للمسلمين بالتظاهر لمساندة الجنرال ديغول"[2].

إن قراءة متمعنة في هذه النماذج الثلاثة من الكتابة حول الإنتفاضة الشعبية التي بدأت، فعلاً، في شهر ديسمبر تقودنا حتماً إلى إبداء الملاحظات التالية:

1- إن دانيال مين لم تنتبه إلى أنها تكتب إلى جمهور قادر على التفكير وغير مستعد للتلقي دون فحص أو تمحيص، ولذلك فهي تزعم أن الجزائريات لم تكن منخرطات في جبهة التحرير الوطني لكنها لم تتساءل عن كيف وصلت أولئك النساء إلى الشارع ومن دفعهن للخروج وكيف تحصلن على الأعلام الوطنية التي كانت ترفرف بالآلاف النساء إلى الشارع ومن جاء باللافتات ووضع الشعارات المعبرة؟ وفوق كل هذا فإن الحزب الشيوعي الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية تشكيلتان سياسيتان تنشطان بالتوازن مع جبهة التحرير الوطني وغير معترفين بتمثلها للشعب الجزائري، فلماذا لم ترفع المشاركات في المظاهرات سوى شعارات جبهة التحرير الوطني ولم يشرن في حماسهن إلى التشكيلتين المذكورتين؟

2- تذكر دانيال مين أن المظاهرات الشعبية جاءت للتعبير عن نداء يائس من أجل إنهاء الحرب ولتحقيق الاستقلال، وهي في ذلك تتناقض مع الجنرال ديغول الذي تعرض لموضوع الحرب في ندوة صحفية عقدها شهراً واحد قبل الإنتفاضة فقال: "لقد أنخفضت العمليات وكذلك عدد الضحايا المدنيين شهرياً إلى نصف ما كانت عليه قبل سنتين".

وفي ميدان الإستثمارات التي تمولها الخزينة الفرنسية، فإن الأرقام قد بلغت هذه السنة مائة مليار فرنك قديم وستكون ثلاثة مليارات في العام القادم.

وفيما يتعلق بتطوير البلاد بالمقارنة مع ماكانت عليه قبل

---

1 (?) تريبي، ص: 506 وما بعدها.
2 (?) تشريح حرب، ص: 297.

التمرد، فإن الإنتاج الزراعي قد ازداد بنسبة 50% وتضاعف إستهلاك الكهرباء، وكذلك المبادلات الخارجية والتمدرس، وضرب في أربع عدد السكنات المبنية وفي خمس عدد الطرقات المشقوقة وفي عشر بناء المصانع ثم وصل أنبوب البترول الصحراوي الذي سيضمن مستقبلاً للجزائر مدخولات مالية معتبرة"[1]. إن عرض الجنرال هذا يدل على أن الحرب لم تعد ذلك الواقع الذي يدفع إلى اليأس، أما من وجهة النظر الجزائرية، فإن الحرب قد تطورت إيجابياً بفضل تمكن قيادة الأركان من إعادة تنظيم وحدات فيالق جيش التحرير الوطني في الخارج، وفتح جبهة الجنوب التي استطاعت سنة ستين وحدها، قلب الأوضاع في الصحراء وربطت قواعدها بمناطق الولايات المجاورة.

ومن جهة أخرى كيف يمكن أن تكون المظاهرات الشعبية تعبيراً عن نداء يائس لتحقيق هدفين متكاملين، ما في ذلك شك، ولكنهما لا يتحققان إلا بفعل قوي منتصر، لأن نداء اليائس إذا كان يستطيع إيقاف الحرب فإنه لا يستطيع أبداً إسترجاع الحق المغتصب.

3- *إن دانيال مين تتناقض مع نفسها عندما تدعي أن المظاهرات كانت تلقائية وفي نفس الفقرة تذكر أنها امتدت إلى العديد من المدن والقرى، وتؤكد جميع المصادر[2] أن الإنتفاضة الشعبية قد تواصلت إلى غاية نهاية شهر جانفي سنة واحد وستين وتسعمائة وألف حيث هدأت لتستأنف من جديد في منتصف السنة وتبلغ أوجها في شهر أكتوبر بالنسبة لفرنسا ونوفمبر بالنسبة للجزائر.*

4- *يزعم السيد فيلب تريبي أن المظاهرات باغتت الحكومة المؤقتة التي كانت تعيش معزولة عن الداخل، وفي نفس الوقت يقرر أن تلك المظاهرات كشفت عن ظاهرة جديدة هي قوة الجماهير المسلمة "التي أصبحت قابلة للتنظيم وصار يحسب لها ألف حساب". ولو كان هذا الإدعاء صحيحاً أو فيه على الأقل جزء من الصحة لما ترك الجنرال ديغول الفرصة تمر دون توظيفها خاصة ونحن نعرف أنه كان، في تلك الفترة، يبحث عن القوة الثالثة التي تمكنه من الضغط على جبهة التحرير الوطني كي تتنازل عن بعض الشروط التي وضعتها كأساس لبدء المفاوضات.*

5- *إن السيد فرحات عباس، رغم تواجده على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يكن مدركاً لحقيقة الثورة التي كانت تتواصل طبقاً لإيديولوجية كانت غريبة عنه ولم يتمكن من الإرتقاء إليها. ومن جهة أخرى، يبدو أن رئيس الحكومة لم يستفد من التحاقه*

---

1 *مذكرات الجنرال، الجزء الأول، 81 وما بعدها.*

2 *انظر دراستنا حول هذا الموضوع في مجلة الجيش، العدد 19 الصادر بتاريخ 18/03/ 1972.*

بجبهة التحرير الوطني للتخلص من التبعية الذهنيـة إلـتي سوف تظل ملازمة لـه إلى آخـر رمـق من حياتـه وأكـبر دليل على ذلك كتابه الأخـير الـذي ألفـه عنـدما بلـغ سـن الثمانين[1]. فالانبهار أمام المستعمر هو الذي جعله يكتب دون تحليل، وإلاّ كيف يصف أمر ضـباطاً صـغاراً يأخـذون على عـاتقهم مسـؤولية الـترخيص للمسـلمين بالتظـاهر لصالح ديغـول ولصـالح جبهـة التحريـر الوطـني. ألم يكن يعرف أن ثمة إنضباطاً عسـكرياً وأن فعلاً من هـذا النـوع يدخل في إطار الخيانة العظمى؟

إلى جانب كل هذه الملاحظات هنـاك حقيقـة بسـيطة يجب التوقف عندها لفهم واقع الإنتفاضة وتفسير كل ما أحاط بها من غموض. وتتمثل هذه الحقيقة في كون المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عندما وافـق على الإنتقـال إلى المرحلـة الثالثـة من مراحـل الكفـاح المسـلح عين لجنـة عليا[2]وأسـند لهـا مهمـة التحضير للإنتفاضـة الشـعبية الـتي كـان من المفـروض أن تبـدأ بمناسبة إحياء ذكرى أول نوفمبر.

ولقـد اشـتغلت اللجنـة مـع جميـع هيئـات الثـورة بعيـداً عن الأضـواء كمـا يتطلب ذلـك العمـل السـري إذا أريـد لـه النجـاح. ووضع المخطط أولاً، وكان يشتمل على النقاط التالية:

1- تشكيل لجان التـأطير والشـروع، حينـاً، في تكـوين أعضـائها سياسياً وعسكرياً.

2- تشكيل لجـان الإسـناد الـتي تتـولى صـناعة الأعلام الوطنيـة وإعداد اللافتات ثم خزنها في الأماكن القريبـة من سـاحات التجمع ومراكز الإنطلاق.

وبعد الاتفاق على هذا المخطط جرى الإتصـال مـع قيـادات الولايات في الداخل وكذلك مع فيدرالية جبهة التحريـر الوطـني في أوربا وأنطلق العمل بثبات وجدية، وما كاد ينتهي شـهر أوت حتى وضعت اللجنـة تقريرهـا الإجمـالي الـذي ضـمنته إسـتعداد مدن الجزائر وقراها لبدء المظـاهرات الشـعبية، لكن الإنتفاضـة سوف تتأجل بسبب تصريحين صدرا عن الجنرال ديغـول، الأول بتـاريخ الخـامس من شـهر سـبتمبر عنـدما قـال: "أعتقـد أن الجزائريين حينما يستشارون سوف يبدون رغبتهم في أن تكون الجزائـر جزائريـة. ويبقى فقـط أن نعـرف هـل سـتكون تلـك الجزائر ضد فرنسا أو متعاونة معها[3]. أما التصريح الثاني فكـان بتاريخ الرابع من شهر نوفمبر عندما قال في خطـاب إلى الأمـة الفرنسـية: "لقـد قـررت، باسـم فرنسـا، أن أواصـل الطريـق الموصلة ليس إلى الجزائر التي تقودها فرنسا ولكن إلى جزائر جزائرية بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها[4].

---

1 (?) ABBAS (FE RHAT) LINDEPENDANCE CONFISQUEE, FLAMMARION LE 20/09/1984

2 (?) تكونت هذه اللجنة من السادة عبد الحفيظ بو الصوف ولخضر بن طوبال، المدعو سي عبد الله وعبد الحميد مهري وكريم باقاسم.

3 (?) مذكرات الجنرال، ص: 95.

4 (?) نفس المصدر، ص: 96.

المفاوضات ووقف إطلاق النار:

وفي نهاية شهر جوان سنة ستين وتسعمائة وألف فشل اللقاء الذي جرى في مدينة مولان بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووفد الحكومة الفرنسية برئاسة السيد روجي موريس الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية. وعن ذلك الفشل كتب الجنرال ديغول مايلي: "إن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثة مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول، والسماح للمتفاوضين الجزائريين بالإقامة في التراب الفرنسي وإستقبال ومقابلة من يريدون، والإدلاء بجميع التصريحات، وكذلك إطلاق سراح ابن بلة ورفاقه المعتقلين بجزيرة إيكس لينضموا إلى المتفاوضين، بالطبع، قيل للوفد الجزائري إن كل ذلك لن يكون مقبولاً إلا إذا توقفت المعارك والحوادث. وبصفة خاصة، فإن الجنرال ديغول لن يتحدث مع قائد المتمردين مادام الرصاص يطلق على جنوده في الجزائر ومادام المدنيون من مواطنيه يغتالون حتى في شوارع باريس"[1].

إن الإنتفاضة الشعبية قد غيرت هذه الغطرسة وجعلت الجنرال ديغول في شهر جانفي سنة واحد وستين وتسعمائة وألف يكتب: "أن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدره علينا... ولذلك فإنني أكرر أن فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها منها نهائياً. وسوف لن ترى مانعاً في أن يقرر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولى تسيير شؤون بلادهم[2].

لقد كان الجنرال ديغول، قبل هذا التاريخ، يراهن على إمكانية إخماد صوت الثورة بواسطة العمل العسكري حتى يعيد للجيش الفرنسي إعتباره بعد الهزيمة المنكرة التي لحقت به في ديان بيان فو، ولذلك رأيناه يختار الجنرال شال قائداً أعلى للقوات المسلحة ويأتي إلى الجزائر بأكبر عدد ممكن من الجنود تحت قيادة أفضل ما لفرنسا من ضباط سامين. ولتسهيل مهمة الجيش عمل جبهتين سياسيتين لإضعاف جبهة التحرير الوطني وليجعلها تنشغل بموضوعات أخرى غير التي تستلزمها المعركة. فمن جهة، جند كل أنواع المخابرات الفرنسية والمصالح السيكلوجية من أجل التوصل إلى زرع الشقاق في الأوساط القيادية للثورة وزعزعت الثقة السائدة على جميع المستويات. ومن جهة ثانية لم يترك محاولة واحدة دون إستعمالها لإيجاد قوة ثالثة بواسطة تشجيع الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج أو عن طريق دفع المنتخبين الجزائريين وبعض الشخصيات البارزة إلى تشكيل هيئات يمكن اللجوء إليها لأحكام الضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

كل هذه المساعي التي قام بها الجنرال ديغول مدة ثلاثين شهراً لم تحقق له ماكان ينتظر من نتائج، بل جعلته يلمس

---

1 (?) *مذكرات الجنرال، الجزء الأول ص: 94.*
2 (?) *نفس المصدر، ص: 110.*

بنفسه أن الإنتصار مستحيل وأن مواصلة الحرب مستحيلة إلى مالا نهاية ستعرض الجيش الفرنسي إلى الإنقسام والوحدة الوطنية إلى الزوال كما أكد بنفسه في مذكراته[1]. وعليه، وخدمة لفرنسا، قرر الإلتفات إلى جهبة التحرير الوطني من أجل التفاوض الجدي وراح يبحث عن مبررات موقفه الجديد، وليلبسه الثوب الذي لا يشين سمعة الجنرال وسمعة فرنسا معاً.

وكانت أول خطوة في الطريق الجديد هي إستفتاء الشعب الفرنسي حول موافقته أو عدم موافقته على تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم، ولم يكن ذلك في الحقيقة سوى تمثيل لأن الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه قد تم باسم فرنسا في اليوم السادس عشر من شهر سبتمبر سنة تسع وخمسين وتسعمائة وألف. ويومها أعطى الجنرال ديغول شرحاً وافياً لمعنى تقرير المصير إذ قال: إن الجزائريين بممارستهم لهذا الحق سيفضلون فيما إذا كانوا يريدون الإنفصال الكلي عن فرنسا التي هي في هذه الحالة ستتوقف عن تزويد الجزائر بالخير العميم وبمليارات الفرنكات وعن فعل أي شيء لتجنيبها الفاقة والفوضى. أو هم يريدون الفرنسة التي يصبحون بموجبها جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفرنسي يتمتعون بكامل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية[2].

وتتمثل الخطوة الثانية في فتح التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أن فشلت جميع محاولات الجنرال ديغول الرامية إلى إيجاد مسلك آخر يجنبه ذلك. فمن ناحية التوصيل إلى القضاء عسكرياً على جبهة التحرير الوطني وجد الجنرال نفسه، كما رأينا، مضطراً للإعتراف بالواقع الذي أثبت تجذر جيش التحرير الوطني وإنتشاره في مختلف أنحاء الوطن بحيث لم يعد في مقدور أية قوة التغلب عليه[3]. وفيما يتعلق بتكوين القوة الثالثة.

أيقن الجنرال ديغول أن كل بناء ينجزه في هذا المجال يتحول تلقائياً لفائدة جبهة التحرير الوطني[4]، ومن ذلك أن البرلمانيين الجزائريين المسلمين الذي شجعوا على تأسيس حزب وطني يكون بديلاً لجبهة التحرير الوطني قد شكلوا، بالفعل، التجمع الديمقراطي الجزائري، ولكن ليطالبوا الحكومة الفرنسية بفتح مفاوضات عاجلة ومباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

---

1 (?) *مذكرات الجنرال، ص: 97.*

2 (?) *نفس المصدر، ص: 80.*

3 (?) *السيتر هورن، تاريخ حرب الجزائر، ص 430 وما بعدها.*

4 (?) *CAHLLES (MAURICE) NOTRE REVOLTE. PARIS 1968, P. 46 يقول المؤلف أن الحكومة الفرنسية والتشكيلة السياسية المساندة لها قد حاولتها طلبة سنة ستين بأكملها، تأسيس حزب حيادي يتبنى السياسة الديغولية المبنية على المشاركة. ورغم كل المجهودات المعتبرة المبذولة من طرف الإدارة، فإن القوة الثالثة لم تقف على رجليها بل ولم ترى النور بالكيفية التي كان يدعو إليها الجنرال ديغول.*

أما الخطوة الثالثة فقد قطعها الجنرال ديغول في شهر أفريل[1] عندما وجه خطاباً للأمة الفرنسية ذكرها فيه بمواقفه الهادفة لإزالة الإستعمار وهي مواقف ظلت تلازمه من أكثر منذ عشرين سنة ولم يكن متمسكاً بها بسبب حركة التحرير التي تولدت عن الحرب العالمية الثانية بل لأنها تخدم مصلحة فرنسا وتساعدها على التخلص من الكوابح التي تمنعها من التقدم والتطور، وعندما تطرق للقضية الجزائرية قال: "وبهذا الصدد، فإن أي تصور أو أي إنتخاب لن يكون واقعياً إلا إذا ساهم فيه، بالمقام الأول، الذين يحاربون من أجل الإستقلال وذلك لأن الأغلبية الساحقة من الجزائريين، في الوقت الحاضر، يجدون فيهم تعبيراً عن أنفسهم. وعليه أصبح الأمر اليوم، يتعلق بحمل جبهة التحرير الوطني على الإتفاق معنا. وحينما تتوقف المعارك يقترح على مواطني البلدين أن يقرروا، بواسطة الإقتراع، بناء الجزائر المستقلة وتنظيم علاقاتها مع فرنسا[2].

هكذا، إذن، جعل الجنرال ديغول اللجوء إلى التفاوض مطلباً حيوياً لم تفرضه عليه الثورة الجزائرية، ولكنه يندرج ضمن مبادئ التحرر والإنعتاق التي زعم أنها ظلت دائماً ملازمة له، وفي إطار تلبية رغبة السكان الجزائريين وتمشياً مع إرادة الشعب الفرنسي التي عبر عنها بواسطة إستفتاء الثامن من شهر جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

ولقد وجد من بين المؤرخين ورجال السياسة من صدق هذا الإدعاء نسي الجميع مختلف التصريحات التي كان الجنرال يدلي بها والتي كان ينكر فيها على جبهة التحرير الوطني حق التفاوض باسم الشعب الجزائري ويلوح بضرورة إشراك أطراف أخرى لتسوية المشكل الجزائري على أساس "التهدئة والتحول الإقتصادي والعمل من أجل تكوين الشخصية الجزائرية الجديدة[3]. أما مسألة إسترجاع الإستقلال الوطني فلم تكن مطروحة على الإطلاق. ففي اليوم التاسع والعشرين من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة وألف قال ديغول: "إن منظمة المتمردين تزعم أنها لا توقف القتال إلا إذا تحادثت معها حول مصير الجزائر، وذلك يعني أننا نعترف بها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، ونعترف بها مسبقاً كحكومة للجزائر. وهذا ما لن أفعله أبداً". وقبل الإنتفاضة الشعبية بحوالي شهر فقط[4] كرر ذلك بصيغة أخرى إذ صرح: "إنهم يزعمون أن وقف القتال لن يتم إلا إذا ضبطوا معنا شروط الإستفتاء كأنهم يمثلون الجزائر جميعها".

ومهما يكن من أمر، فإن الإتصالات السرية قد أستؤنفت جدية بين الطرفين مباشرة بعد إستفتاء الثامن من جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف ثم تعثرت بسبب محاولة الحكومة الفرنسية من جديد إقحام أطراف أخرى في

---

1 (?) ألقي هذا الخطاب يوم 11 أفريل سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.
2 (?) مذكرات الجنرال الجزء الأول، ص103.
3 (?) مذكرات الجنرال، ص: 75.
4 (?) المقصود هنا هو الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 04/11/1960.

المحادثات[1] وبسبب الإنقلاب[2] العسكري الفاشل الذي وقع ليلة الثاني والعشرين من شهر ماي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف ثم تعثرت بسبب محاولة الحكومة الفرنسية من جديد اقحام أطراف أخرى في المحادثات وبسبب الانقلاب العسكري الفاشل الذي وقع ليلة الثاني والعشرين من شهر ماي سنة واحد وستين وتسعمائة وألف، إنما كان ذلك بالنسبة لجبهة التحرير الوطني على أساس الشروط الواردة في نداء الفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف وهي حرفياً كما يلي[3]:

1- الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفاوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية للشعب واحدة لا تتجزأ.

3- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

من هذا المنطلق، وفي نفس اليوم الذي بدأت فيه المفاوضات أعلنت الحكومة الفرنسية عن إطلاق سراح ستة آلاف معتقل سياسي ونقل القياديين الخمسة إلى قصر توركان وعن هدنة عسكرية من طرف واحد لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتبرت ذلك في غير أوانه، ولأنها لو فعلت لوقعت في الفخ المنصوب لها وتم وقف إطلاق النار قبل كل تسوية سياسية وهو ما ظلت تدعو إليه الحكومات الفرنسية منذ سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

وكان التفاوض صعباً. فالجانب الفرنسي رغم الضمانات الشكلية المذكورة أعلاه لم يغير موقفه الأساسي المتناقض تماماً مع جبهة التحرير الوطني. لم يكن الجانب الجزائري، فيما يخصه، قادراً على تجاوز الشروط الوارد ذكرها ضمن النصوص الأساسية للثورة. وبقيت المحادثات تدور في حلقة مفرغة مدة خمسة وعشرين يوماً وقد توقفت بطلب من الحكومة

1 (?) *كان الطرفان الفرنسي بواسطة جورج بومبيدو والجزائري بواسطة أحمد بومنجل قد أعلنا يوم 30/03/1961 أن المفاوضات ستنطلق بإيفيان يوم 07/04/1961، لكن الحكومة الجزائرية أجلت ذلك التاريخ بسبب تصريح السيد لوس جوكس الذي جاء فيه أن فرنسا ستتفاوض كذلك مع الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها السيد الحاج مصالي.*

2 (?) *هو الإنقلاب الذي تزعمه الجنرال شال بمعية الجنرالات جوهر، زلروسالأن وبمشاركة مجموعة من العقداء أمثال قارد، آركو وكان الهدف من الإنقلاب فصل الجزائر عن فرنسا لمدة ثلاثة أشهر يتولى خلالها القضاء على جيش التحرير الوطني وعلى شبح الجزائر المستقلة كي لا يبقى في التاريخ سوى الجزائر الفرنسية. لكن الجنرال ديغول قاوم المتآمرين واستطاع أن يفشل حركتهم في ثلاثة أيام (اليستر هورن، ص464 وما بعدها).*

3 (?) *انظر الملحق رقم: 8.*

الفرنسية في اليوم الثـالث عشـر من شـهر جـوان سـنة واحـد وستين وتسعمائة وألف.

وعلى الرغم من تمسك كل طرف بموقفـه، فـإن الوفـدين قررا مواصلة الإتصال فيما بينهما ولم يكن من السهل، في ذلك الوقت، التكهن بإمكانات التوصـل بسـرعة إلى تقـريب وجهـات النظر.

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تريد من فرنسا أن تعترف للجزائـر بالسـيادة المطلقـة وبسـلامة الـتراب الوطـني وبوحدة الشعب ذي الثقافة العربية والإسلامية إلى جانب أقليــة أوروبيــة وبجبهــة التحريــر الوطــني كممثــل وحيــد للشــعب الجزائري. أما فرنسا فتزيد حسب الترتيب الإستقلال الـداخلي، وفصـل الصـحراء عن الجزائـر وتجزئـة الشـعب على أسـاس عـرقي وتنظيم طاولـة مسـتديرة تشـارك فيهـا أطـراف أخـرى وهدنة فقط، وأدى تواصل الإتصالات السرية بين الطــرفين إلى تنظيم لقاء جديد في مدينة لوقران الفرنسية دام أسبوعاً كاملاً ولم تـدرس فيـه سـوى مسـألة الصـحراء الـتي أقـترح الوفـد الفرنسي تسـويتها بواسـطة نـدوة مشـتركة بين جميـع البلـدان المجـاورة لهـا. وأمـام الوفـد الجزائـري علقت المفاوضـات من جديد وكان ذلك في اليوم الثـامن والعشـرين من شـهر جويليـة سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

في كـل هـذه الأثنـاء كـانت السـاحة الجزائريـة قـد عـرفت تطـورات خطـيرة تتمثـل خاصـة في ظهـور المنظمـة السـرية المسلحة[1] إبتداء من مستهل شهر مارس وشروعها في العمل التخريبي بواسطة التقتيل ونسف المؤسسات الإقتصـادية، وقـد تـوج ذلـك بـإنقلاب الجـنرالات الأربعـة صـبيحة اليـوم الثـاني والعشرين من شـهر أفريـل. وفي داخـل قيـادة الثـورة تـوترت العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين قيادة الأركـان الـتي قـدمت إسـتقالتها بواسـطة رسـالة تحمـل تـاريخ الخـامس عشـر من شـهر جويليـة، ضـمنتها مآخـذ كثـيرة في مقدمتها التهاون والفوضى والرشوة.

وأمام هذه الأوضـاع كلهـا، ونظـراً لكـون المجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة لم يجتمـع في دورتـه العاديـة فإنـه إسـتدعى لذلك، وأنطلقت إشغاله بطرابلس في اليوم الخامس من شـهر أوت سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

تواصـلت أشـغال المجلس مـدة بين أعضـاء قيـادة الأركـان وأعضاء الحكومة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة وخاصـة منهم

---

1 (?) *أول بيـــان نشر يـــوم 05/03/1961، قد ذكر فيه أنها تعمل من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسـية وهي مسـتعدة لتجنيد مائة ألف رجل ولها من الإمكانيات المادية ما يكفي لتحقيق أهدافها. (ويذكر السيد محمد حـربي في جبهة التحرير الوطني، ص 321 أن هذه المنظمة تأسست في شهر جـانفي سنة 1961 لكن السيد اليستر هورن ص 456 يؤكد أن المحامي PIERRE POPIE قد أغتيل يوم 25/01/1961 من طرف المتطـرفين الكولـون وأن ذلك الإغتيـال هو الـذي أوحى لكل من لاقيـارد وسـورزيني بتكـوين منظمة سرية مسلحة هي التي عرفت خطأ بمنظمة الجيش السري.*

السيدين فرحات عباس وكريم بلقاسم، فبالنسبة للأول، يرى قادة الجيش أنه غير متشبع بإيديولوجية الثورة وأنه معتدل أكثر مما ينبغي وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، ويرون بالنسبة للثاني أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وأنه قدم كثيراً من التنازلات بدون فائدة تذكر. ورداً على هذه الإتهامات التي لا تستند على دليل مادي، وزعت على المشاركين في الدورة محاضر جلسات إلتفاوض، وعمل رئيس الحكومة ونائبه على التشهير بقيادة الأركان التي "إتصلت بكل الأموال التي طلبتها وجلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة. وبدلاً من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية لاناقة لها فيها ولا جمل[1].

ويبدو للوهلة الأولى أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية إنتصر لقيادة الأركان إذ صادق بالإجماع على إستبدال السيد ابن يوسف بن خدة الذي كان واحداً من القادة الأساسيين للحركة الثورية وواحداً من المساعدين الرئيسيين للشهيد العربي بن المهدي أثناء توليه إعادة تنظيم المنطقة الرابعة[2]والإعداد لمؤتمر وادي الصومام. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس ابن خدة الذي عين عضواً بأول لجنة التنسيق والتنفيذ قد ظل وفياً للخط الإيديولوجي ولم يفتأ ينادي بضرورة عودة القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن، عملاً بأولوية الداخل على الخارج. لكن السيد فرحات عباس لم ينظر إلى عملية إستبداله بهذا المنظار، بل رأى في الأمر إنحرافاً خطيراً لجبهة التحرير الوطني التي بعد هذا التعديل الجديد، قد أصبحت حكراً على عناصر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية يقول: "يظهر جلياً، بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها، بل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ومع إقتراب موعد الإستقلال تجمع المركزون[3]واعتلوا الصدارة متهمين إيانا بالإنتهازيين والمتطفلين في حين أن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد إنضم قبلهم إلى جبهة التحرير الوطني[4]. إن فرحات عباس، في تحليله هذا، لم يكن واقعياً ولا منطقياً، فمن جهة يؤكد إنضمام الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف وطبقاً للشروط المعمول بها في ذلك الوقت أي حل التنظيم والإلتحاق الفردي والتخلي عن الإيديولوجية السابقة، ومن جهة أخرى يعلل إبعاده عن رئاسة الحكومة بكونه فقط من الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، أما جمعية العلماء المسلمين

---

1 [?] *فرحات عباس، تشريح الحرب، ص: 317.*

2 [?] *كان ذلك بعد إعتقال قائدها السيد رابح بيطاط.*

3 [?] *هم أعضاء اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية المنشقة عن المكتب السياسي والمتمردة زعيمها مصالي.*

4 [?] *فرحات عباس، ص 318.*

الجزائـريين، فـإن ممثلهم، أن صـح هـذا التعبـير، قـد أزيح عن التشكيلة الثانية التي كان يرأسها عبـاس نفسـه، ولم يـر داعيـاً يومها، للتعليق على الإجراء الذي اعتبر عملاً طبيعياً.

وبالنسبة للسيد كريم بلقاسم، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أبقاه نائباً للـرئيس وعوضـه عن الخارجيـة بـوزارة الداخلية التي تركها، لخضر بن طوبال ليتولى، من منصب وزيـر الدولة، مهمـة إعـادة تنظيم جبهـة التحريـر الوطـني وتحضـيرها لقيادة الشعب بعد إسترجاع الإسـتقلال الوطـني. وقـد أسـندت وزارة الشؤون الخارجية إلى السـيد دحلب وهـو الـوزير الوحيـد الذي يعين لأول مرة رغم عضويته للجنة التنسـيق والتنفيـذ منـذ أشهرها الأولى[1].

وإلى جانب تعديل الحكومة، قـام المجلس الوطـني للثـورة الجزائرية بدراسـة أوضـاع جيش التحريـر الوطـني في الخـارج وفي الداخل وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن إستقالتها وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويـد الولايـات بكـل مـا تحتـاج إليـه قصـد تمكينهـا من الإسـتجابة لمتطلبـات المرحلـة الثالثـة من مراحل الثورة، كما أنه ناقش الرسالة التي وجهها له القيـاديون المعتقلون الخمسة وتوقف، ملياً، عنـد مختلـف المراحـل الـتي قطعتها المفاوضات وأصدر تعليمات لمواجهة المراحل المقبلة.

وبينمـا كـان المجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة يراجـع إمكانياته، ويعيد ترتيب صفوفه، كان الجنرال ديغول يسـتمع إلى مستشاريه وفي مقدمتهم السيد بارنادر تريكو[2] الذي تجرأ على مصارحته بمـا يجـري في الجزائـر ومـا تـرتب عنـه من عـواقب وخيمة بالنسبة للشعب الفرنسي، أما عن الجزائر، فقـد توقـف تريكـو طـويلاً عنـد المظـاهرات الشـعبية الـتي نظمتهـا جبهـة التحرير الوطني بمناسـبتي الفـاتح والخـامس من شـهر جويليـة سنة واحدة وستين وتسعمائة وألـف، وقـدم شـروحاً وافيـة عن اللافتـات والشـعارات الـتي كـانت كلهـا تنـادي بوحـدة الشـعب ووحدة التراب الوطني، وتعـبر عن مسـاندة الجمـاهير لسياسـة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتطالب بالتفاوض معها على أساس الإستقلال لكامـل الـوطن بمـا في ذلـك الصـحراء. ولم ينس المستشار تـذكير الجـنرال بـأن تلـك المظـاهرات قـد كلفت الشعب الجزائري حـوالي مئـة قتيـل وأزيـد من أربعمائـة جـريح[3]، كمـا أنهى إلى مسـامعه تصـاعد العمـل العسـكري والفدائي الذي تقوم بـه جبهـة التحريـر الوطـني الـتي أصـبحت بالفعل تسيطر على كافة التراب الجزائري.

ومن جهة أخرى، فإنه لم يخف عليه تزايد النشاط التخريبي الـذي تقـوم بـه منظمـة الجيش السـري (المنظمـة السـرية

---

1 (?) *انظر الفصل الثـالث من البـاب الثـاني حـول إسـتخلاف الشـهيد زيغـود بالسيد سعد دحلب.*

2 (?) *اليستار هورن تاريخ حرب الجزائر، ترجمة عن الإنكليزية أيف دي قـارني، باريس 1980، ص: 495.*

3 (?) *نفس المصـدر، ص: 490 وكـذلك المجاهـد، العـدد 83 الصـادر بتـاريخ 19/07/ 1961، ص: 535 وما بعدها.*

المسلحة) وأما عن فرنسا، فإن التقارير كلها أجمعت على أن أغلبية الشعب فيها أصبحت لا تخفي تذمرها من سياسة الجنرال ديغول التي طغت عليها حرب الجزائر بما فيها من تقتيل وتعذيب وتمرد الجنرالات ومن إدانات صادرة عن الأمم المتحدة وعن غيرها من المنظمات الدولية، كل ذلك في الوقت الذي تزيد فيه الأوضاع تدهوراً في المجالين الإقتصادي والإجتماعي خاصة.

لم يكن الجنرال متعوداً على سماع مثل هذه الحقائق المزعجة التي تجب إضافتها إلى الإنفجارات التي تستهدف، يومياً حياة الفرنسيين وممتلكاتهم في العاصمة الفرنسية نفسها ثم تلك الحادثة التي كادت تذهب بحياته ليلة التاسع من شهر سبتمبر سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف[1] وما كان قبلها موجها ضد شخصيات فكرية وسياسية بارزة مثل أندري مالرو[2] وكنيل بلان رئيس بلدية إيفيان[3]. وتتويجاً للكل، تناقلت وكالات الأنباء في اليوم السابع والعشرين من شهر أوت تعيين السيد ابن يوسف بن خدة "الإرهابي" على رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلفاً للسيد فرحات عباس المعتدل".

لقد قضى الجنرال ديغول أربعين شهراً في الحكم الذي ماكان يحلم بالعودة إليه لو لم تكن هناك ثورة الجزائر.

وخلال كل هذه الفترة لجأ إلى سائر الحيل، وإستعمل جميع الوسائل للقضاء، بقوة السلاح، على جبهة التحرير الوطني. عزز خط موريس بخط شال وأقام بينهما حقول الألغام، وعين الجنرال شال قائد أعلى للقوات المسلحة ووضع تحت تصرفه جميع إمكانيات الجيش الفرنسي لتطبيق مخططه المشتمل على العديد من العمليات التي قيل إنها ستمسح جبال الجزائر مسحاً لا يبقي ولا يذر، وإستعمل سلام الشجعان وحاول تكوين قوة ثالثة بواسطة مجموعة من المنتخبين الجزائريين وبعض التشكيلات السياسية، لكنه في النهاية إكتشف أن كل هذه المساعي لم تمكنه من إيجاد السبيل إلى الإحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وأيقن أن الحل الوحيد للأزمة القاتلة التي تتخبط فيها فرنسا يكمن في التفاوض مع قيادة الثورة الجزائرية على أساس الشروط المسطورة في بيان الفاتح من نوفمبر.

فعلى هذا الأساس، ورغبة منه في طمأنة الحكومة الجزائرية الجديدة ودعوتها إلى إستئناف المفاوضات، شرع

---

1 (?) *مذكرات الجنرال، الجزء1، ص: 129.*

2 (?) *ضابط عسكري ورجل فكر وسياسة فرنسي من مواليد سنة 1901، له مؤلفات عديدة وحائز على جائزة قاتكور، شارك كطيار في صفوف الجيش الجمهوري أثناء الحرب الأهلية في إسبانيا، قام الإحتلال الألماني تحت قيادة الجنرال ديغول الذي قربه إليه وتصادق معه. وفي سنة 1947 إنتخب أميناً عاماً للتشكيلة السياسية الجديدة المسماة بجمع الشعب الفرنسي، عينة الجنرال ديغول وزيراً منتدبا لدى الرئاسة سنة 1985 وبعد ذلك بسنة عينه وزيراً للدولة مكلفاً بشؤون الثقافة.*

3 (?) *أغتالته منظمة الجيش السري يوم 19/05/1961 عشية إنطلاق مفاوضات إيفيان الأولى.*

الجنرال ديغول في سلسلة من الزيارات إلى مختلف قطاعات فرنسا وفي كل مناسبة كان يتطرق إلى الحوار. وفي مستهل شهر سبتمبر عقد ندوة صحفية تعرض فيها لمسألة الصحراء بكيفية لم تكن متوقعة إذا أعترف، علنا، بسيادة الجزائر عليها، واعتبر ذلك من البديهيات التي لاتقبل المناقشة. ومما جاء في تلك الندوة الصحفية" أن سياستنا لن تكون إلا إستغلال البترول والغاز اللذين اكتشفناهما، وفي أن تكون لنا مطارات وحقوق للتنقل، وأما الواقع فإنه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر في كون الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر... معنى ذلك أن مسألة السيادة على الصحراء أمر مفروغ منه"[1].

هكذا، إذن، لم يعد هناك ما يحول دون تقديم المفاوضات ولما يمنع إستئنافها خاصة وأن ديغول أكد في نفس الندوة الصحفية "أن الإستفتاء سيقود إلى تأسيس الدولة الجزائرية، بعد ذلك الإنتخابات التي ستنبثق عنها الحكومة النهائية... ومن الممكن أن تتولى سلطة جزائرية مؤقتة تسيير البلاد إلى أن يتحقق تقرير المصير وتتم الإنتخابات المذكورة"[2].

ولقد درست الحكومة المؤقتة جميع تصريحات الجنرال ديغول، وحينما لمست فيها جدية ورغبة في وضع حد للحرب، قدمت له إقتراحاً عملياً يهدف إلى تحقيق ذلك مع إختصار الطريق.

وبالفعل فإن الرئيس ابن يوسف بن خدة أعلن في اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر "أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فوراً مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير وإعلانها عن إستقلال الجزائر. وتحال القضايا المختلفة مثل وضع الأقلية الأوروبية وإجلاء القوات الفرنسية والتعاون الإقتصادي والتقني والثقافي على الحكومة الجزائرية المستقلة"[3].

وبعد هذا الإقتراح بأربعة أيام فقط وقع اللقاء بين الوفدين[4] في مدينة بال السويسرية ودام يومي الثامن والتاسع والعشرين من شهر أكتوبر درست خلالهما ورقة عمل صادرة عن الحكومة الفرنسية تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية تتمثل في الآتي:

- *إحتفاظ فرنسا بمنشآت عسكرية تمكنها من الإبقاء على إتصالها بإفريقيا ومن مواصلة تجاربها الفضائية والنووية*
- *إنشاء هيآت مشتركة لإستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية مع تأكيد الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول والغاز.*
- *بالنسبة للأقلية الأوروبية: مبدأ إزداوجية الجنسية، إحترام*

---

1 (?) *مذكرات الجنرال، ص: 130.*
2 (?) *نفس المصدر.*
3 (?) *ابن يوسف بن حدة، إتفاقيات إيفيان، الجزائر 1986، ص: 26.*
4 (?) *كان الوفد الجزائري مكوناً من محمد الصديق بن يحي ورضا مالك، أما الوفد الفرنسي فشارك فيه: برينو دولاس وكلود شايي.*

دينهم ولغتهم وحـــالتهم الشخصـــية، حـــق تأســـيس الجمعيات، مساهمتهم في المجالس السياسية بنسبة 10% وكـذلك في المجـالس البلديـة والمهنيـة، حـق تأسيس البعثات الثقافية وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة.

- *الضمانات التقنية المتعلقة بتقرير المصير تتولاها الهيئات التنفيذيــة المؤقتــة الــتي كــانت تكلــف بوضــع قــوائم المنتخبين وتشرف على سير الإنتخابات بواسطة لجان للرقابة.*
- *ضمان إستثمار الفرنسيين وملكياتهم.*
- *وضـع المرسـى الكبـير لمـدة غـير محـددة تحت تصـرف الجيش الفرنسي وكذلك قاعدة رقان.*
- *عـدم متابعـة الجزائـريين الـذين تعـاونوا مـع السـلطات الفرنسية.*

بعد هذا اللقاء استمرت الإتصالات بين الطـرفين إلى أن تم الإتفـاق على أهم النقـاط ثم إلتقى الوفـدان في لـيروس[1] من اليوم الحادي عشـر إلى اليـوم التاسـع عشـر من شـهر فيفـري سـنة إثنـتين وسـتين وتسـعمائة وألـف، حيث نوقشـت جميـع المواضـيع وحـررت الوثيقـة المشـتركة الـتي تقـدم لمصـادقة الحكومة الفرنسـية والمجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة قبـل التوقيع عليها[2].

وفي إيفيـان الثانيـة التقى الوفـدان في اليـوم السـابع من شهر مارس، ويقول السيد ابن خدة: أن المناقشات كانت حادة ومتواصـلة إلى اليـوم الثـامن عشـر من نفس الشـهر حيث تم التوقيع على الوثيقة النهائية، وفي ذات اليـوم وباسـم الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة المفوضـة من طـرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلنت عن وقف إطلاق النار بالنسـبة لكامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الإثنين التاسع عشـر من مارس سنة إثنتين وستين تسعمائة وألـف"[3]. وقبـل ذلـك كـان الجـنرال ديغـول قـد وجـه نفس الأوامـر إلى جميـع القـوات الفرنسية.

وفي الخامس والعشـرين من شـهر مـاي، إجتمـع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لتقييم المرحلـة المقطوعـة ولتوظيف التجربة من أجـل التخطيـط للمسـتقبل إعتمـاداً على الإمكانيات الوطنية ودون إهمال طموحـات الجمـاهير الشـعبية. وأستهل المؤتمر أشغالهم بقراءة متأنية لإتفاقيات إيفيـان الـتي كانت قيادة الأركان قد شنت عليها حملة واسعة النطاق واصفة

---

1 (?) *قرية صـغيرة تقع بجبـال الجـورة الفرنسـية لا تبعد إلا قليلاً عن الحـدود السويسرية... مشهورة كمحطة للرياضة الشتوية.*

2 (?) *اجتمع المجلس الوطـني الجزائـري بطـرابلس من يـوم 27 إلى يـوم فيفـري، فـدرس كافة عناصر الإتفاقية وأعطى موافقته عليها وفـوض الوفد المفاوض للتوقيع بإسمه.*

3 (?) *ابن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، ص: 34.*

إياها بالعمل الخياني الذي قدم للإستعمار تنازلات بدون مقابل.

وبعد تمحيص وتدقيق، وبعد الرجوع إلى بيان أول نوفمبر ووثيقة وادي الصومام، وقع الإجماع على الملاحظات التالية:

1- إن إتفاقيات إيفيان قد وضعت حداً لحرب إبادية لما عرف التاريخ مثلها.

2- إن هذه الإتفاقيات قد مكنت الشعب الجزائري من إسترداد سيادته كاملة مع الحفاظ على وحدته وسلامة التراب الوطني رغم كل المناورات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد أو فصل الصحراء عنها.

3- إن هذه الإتفاقيات قد شكلت بالنسبة للشعب الجزائري، إنتصاراً سياسياً أهم نتائجه تقويض أركان النظام الإستعماري والتخلص من الهيمنة الأجنبية التي دامت مدة إثنتين وثلاثين ومائة سنة.

وعلى الرغم من الإشادة بهذه النقاط وإعتبارها مكسباً عظيماً تطلب تحقيقه ثمناً غالياً، فإن المؤتمرين قد أكدوا، بما فيه الكفاية، على أن التعاون المنصوص عليه في إتفاقيات إيفيان يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدانين الإقتصادي والثقافي وهو بذلك "يكرس سياسة الإستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا"[1].

ومن جهة أخرى أعرب المؤتمرون عن قلقهم إزاء الضمانات التي أعطيت للمستوطنين الفرنسيين وجعلت منهم أقلية محظوظة يجب على الدولة الجزائرية الفتية "أن تحفظ أمنهم وتحافظ على ممتلكاتهم وتمكنهم من المشاركة في الحياة السياسية على جميع المستويات"[2]. وذلك للإعتقاد بأن بقائهم في الجزائر ضروري لإستمرار الحياة الإقتصادية الإدارية وتطورها.

المؤتمرون كذلك عددّوا الأخطار التي يشكلها بقاء القوات الفرنسية في المرسى الكبير وفي بعض المطارات العسكرية والقواعد المخصصة للتجارب النووية في أقصى جنوب البلاد، ورأوا في ذلك إحتلالاً سيحدّ من حرية الدولة الجزائرية ويعرض سيادتها الوطنية لكثير من الأخطار.

وبعد أن عبر أعضاء المجلس عن أملهم في أن تتولى سلطات الجزائر المستقلة بحث كل هذه القضايا من جديد نظراً لما لها من تأثير على عملية البناء والتشييد، خصصوا وقتاً كافياً لتقسيم الأوضاع التي آلت إليها الجزائر بعد إثنين وتسعين شهراً من الكفاح المسلح، وفي هذا الإطار تجدر الملاحظة إلى مايلي:

1- إن الجراحات التي تثخن جسم الشعب الجزائري عميقة ولا يمكن أن تلتئم إلا بعد عشرات السنين، ومن بين هذه الجراح ماهو خطير جداً وقد يتسبب في عرقلة المجتمع

---

1 *(?) حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين ص: 26.*

2 *(?) نفس المصدر، ص: 27.*

من السير إلى أمام، وعلى سبيل المثال، توقف المؤتمرون عند الآتي:

أ- *أن الجزائر لم تعد تدفع مقابل إسترجاع السيادة الوطنية مليوناً ونصف مليون شهيد فحسب، بل لقد ترتب عن ذلك وجود مئات آلاف الأرامل والأيتام والمعطوبين والمصابين بأمراض نفسية وعقلية مختلفة، ومما لا شك فيه أن وضع هؤلاء جميعاً يتطلب عناية خاصة من الحكومة الجزائرية الجديدة.*

ب- *أن جيش الإستعمار لم يكتف بمحاربة جيش التحرير الوطني وأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، بل أنه أقام في سائر أنحاء البلاد معسكرات ومحتشدات حبس فيها، بدون محاكمة، أكثر من مليونين من الجزائريات والجزائريين. وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات آلاف المعتقلات والمعتقلين المحكوم عليهم بأحكام تتراوح ما بين الإعدام والسجن المؤبد والسنة الواحدة، فتسريح كل هؤلاء دفعة واحدة سيؤدي إلى خلق العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يجب على الحكومة الجديدة أن تبحث لها عن الحلول الناجحة.*

ج- *إن الجيش الإستعماري، بعد تهجير المواطنات والمواطنين من الأرياف ونقلهم إلى المحتشدات، قد أقدم على تهديم مئات القرى وحرق آلاف الهكتارات بالنابالم. أما وقد توقف إطلاق النار وفتحت أبواب المعتقلات والمحتشدات، فإن الحكومة الجزائرية الجديدة مطالبة بتوفير إمكانيات إعادة التعمير والبناء.*

د- *إن سنوات الكفاح المسلح قد قادت إلى هجرة مئات آلاف الجزائريات والجزائريين الذين تمركزوا خاصة على الشريط الحدودي في تونس والمغرب الأقصى، بعد أن تركوا أموالهم وجميع ممتلكاتهم، ومما لا ريب فيه أن عودة هؤلاء اللاجئين تتطلب إمكانيات مادية كبيرة وقدرة على التوزيع والتنظيم لأن جل النواحي التي هجروها قد أحرقت وزرعت بالألغام.*

هـ- *أن المناطق الشرقية والغربية، وعلى شريط عرضه يزيد عن كيلو مترين، لم تعد قابلة للشغل بجميع أنواعه نظراً لما فيها من أسلاك شائكة وحقول ألغام فردية ونظراً لما يتطلب مسحها من إمكانيات تقنية وبشرية.*

و- *إن الإستعمار، إضافة إلى المحتشدات والمعتقلات، قد جمع أكثر من ثلاثة ملايين من الجزائريين في أحياء قصديرية قريبة من المدن والقرى الكبيرة حتى يتمكن من عزلها عن جبهة التحرير الوطني ومنعها من الإسهام في سائر نشاطات الثورة. فهؤلاء السكان طردوا من أراضيهم وجردوا من ممتلكاتهم وثرواتهم الحيوانية، مع وقف إطلاق النار أصبح من الضروري على الحكومة*

الجزائرية الجديدة مساعدتهم على إعادة مرافق الحياة إلى المناطق التي هجروا منها قبل سنوات.

ز- أن كل هذه الأوضاع قد ولدت مشاكل إقتصادية وإجتماعية وثقافية كثيرة مثل البطالة والأمية والمرض وضرورة مواجهة موسمين حيويين بالنسبة لمستقبل البلاد وهما: الموسم الزراعي والموسم الدراسي.

2- إن الإدارة الإستعمارية قائمة في الجزائر ومسؤولوها هم نفس مسؤولي منظمة الجيش السري، أما الجزائريون المتواجدون بها، على جميع المحتويات، فمعظم ممن كان الفرنسيون يسمونهم "أبناء العائلات" أي القابلين للسيطرة الأجنبية، الرافضين للعنف وغير المستعدين للإلتحاق بصفوف الثورة. وإذا كانت أقليتهم من المناضلين، فإن أغلبية هذه الأقلية لا تشغل سوى مناصب ثانوية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن إتفاقيات إيفيان قد تضمنت بنداً ينص على إلتزام سلطات الجزائر المستقلة بعدم محاسبة أو ملاحقة جميع الذين تعاونوا مع العدو وكذلك عدم التعرض لهم في الطريق أو أماكن شغلهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن جبهة التحرير الوطني مطالبة بتطهير الإدارة وإعادة تنظيمها بالكيفية التي تضمن للثورة حيويتها وإستمرارها وقد لاحظ المؤتمرون أن هذه المهمة دقيقة جداً نظراً لإتساع رقعة البلاد وحدة المشاكل اليومية وقلة الإطارات الجزائرية من المناضلين الأكفاء[1].

3- إن منظمة الجيش السري تمارس منذ تأسيسها، عملاً تخريبياً أدى، شيئاً فشيئاً، إلى شل الحياة الإقتصادية بواسطة تهديم مئات المحلات التجارية وحرق الوحدات الإنتاجية وكثير من المعامل والورشات خاصة في العاصمة وفي كبريات المدن.

4- إن الحكومة الفرنسية، بعد أن أستنفذت كل إمكانياتها المادية والبشرية لخنق الثورة الجزائرية لم تنجح ولم تتمكن من الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وقد قررت العمل بجميع الوسائل على إفراغ الثورة من محتواها الحقيقي[2]وذلك انطلاقاً من إتفاقيات إيفيان التي ضمنتها مجموعة من الفقرات أقل ما يقال عنها أنها ألغام قوية المفعول في الطريق المؤدية إلى إسترجاع الإستقلال الكامل كما جاء التنصيص عليه في مواثيق جبهة التحرير الوطني.

وبالفعل، لقد جاء في الفصل الثاني من البيان العام: "أنه لا يمكن لأي كان أن يتعرض لإجراءات بوليسية أو متابعات عن طريق العدالة، أو أن تسلط عليه عقوبات إنضباطية أو غيرها بسبب ما أبداه من آراء حول الحوادث التي جرت في الجزائر

---

1 *[?] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 56.*

2 *[?] الرؤيا، مجلة فصلية تعنى بشؤون الفكر، يصدرها إتحاد الكتاب الجزائريين، العدد2 ، ص27، وما بعدها.*

قبل يوم الإستفتاء حول تقرير المصير، أو بسبب ما قام بـه من أعمال الحوادث المذكورة قبل وقف إطلاق النار[1].

ومن الواضـح أن هـذه الفقـرة تهـدف بالدرجـة الأولى إلى حماية نوعين من الناس: المعمـرين الـذين شـاركوا في أعمـال التخـريب الـتي قـامت بهـا منظمـة الجيش السـري أو عملـوا كمسلحين في صفوف جيش الإستعمار بشكل أو بآخر من أجل إبقـاء السـيطرة الأجنبيـة ومنـع جبهـة التحريـر الوطـني من إسترجاع السيادة الوطنية، علماً بأن هذين الصنفين كانا حـوالي خمس السكان.

وكان الوفد الفرنسي، عنـدما أدرج هـذه الفقـرة، يعتقـد أن كثيراً من المعمرين سيبقون في الجزائر لحمل لـواء الإسـتعمار الجديـد بمسـاعدة الأهـالي الـذين خـانوا وطنهم أثنـاء حـرب التحريـر والـذين تجعلهم الفقـرة المـذكورة في مـأمن من القصاص ومن غضب الجماهير.

وعلى الرغم من إحترام جبهة التحرير الوطني لهذا الشرط التعسفي، فإن جميع المعمرين الذي أظهروا العـداء للثـورة قـد فرّوا، وفرّ معهم معظم من حمل السلاح ضدها من الجزائريين.

ولكن الجماهير الشعبية الـتي لم ينـدمل جرحهـا، لم تـرض بهذا الفرار، واتهمت قيادتها بالتواطؤ، وبـدأت تفقـد الثقـة الـتي لابـد منهـا لإسـتمرارية الثـورة. وهكـذا وجهت الضـربة الأولى للثورة بعد وقف إطلاق النار مباشرة.

ودائماً في الفصل الثـاني من البيـان العـام، ورد أن كلا من فرنسا والجزائر تستطيعان إنشـاء مراكـز جامعيـة وثقافيـة في تراب الثانية تكون مفتوحة لجميع الراغبين في ذلـك، ومن جهـة أخرى تقدم مساعدة لتكوين التقنيين الجزائريين[2].

هكذا، جعـل الوفـد الفرنسـي وفـد جبهـة التحرير الوطـني يبارك سياسة الإستعمار الثقافي التي سـتكون عائقـاً يمنـع بنـاء الدولة المستقلة في الجزائر، ولمزيد من التوضيح نشير إلى أن فرنسا كـانت تـدرك بـأن الجزائـر المسـتقلة حـديثاً لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء مراكز جامعية خارج ترابها، وحتى لو فرضـنا أنهـا أقـدمت على ذلـك، فـإن المراكـز لن يقبـل عليهـا غـير المغتربين من أبنائها، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح عدد من المراكز الجامعية والثقافيـة يكـون روادهـا كثيرون من الأهالي الذي نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثنـاء وجود الإستعمار، وهم عـادة من أنصـاره ومحبيـه رغم الإنسـان الـذي يتشـبع بثقافتـه يصـبح لا ينظـر إلا من خلال النوافـذ الـتي تفتحها لها الثقافة.

---

1 (?) *نفس المصدر، ص13 وما بعدها.*

2 (?) *يقـول السـيد لخضر بن طوبـال في المقابلة الـتي أجريتها معه يـوم 21 أفريل سنة 1984: "لقد كان المفاوضون الجزائريون مدركون خطـورة مثل هذه الفقرات، لكنهم وافقوا عليه تكتيكيـاً فقـط... إنهم لم يكونـوا يحسـبون مع الأزمة السياسـية لصـائفة إثـنين وسـتين وتسـعمائة وألف الـتي أبعـدتهم جميعاً عن مناصب الحل والربط وبذلك يمكن القـول: إن الجـانب الفرنسي قد نجح".*

ولايمكن للسلطات الجزائرية الفتية أن تنتقي رواد هذه المراكز لأن ذلك يتنافى مع النص الصريح الذي يؤكد أنها مفتوحة لجميع الراغبين في أمها.

أما تكوين التقنين في المدارس الفرنسية بواسطة أساتذة فرنسيين تختارهم الدولة الفرنسية، فمعناه تكوين إطارات مشبعة بمبادئ الإستعمار الجديد لتطبيق سياسة جبهة التحرير الوطني الرامية إلى تجسيد إيديولوجيتها على أرض الواقع.

واستفادت فرنسا من محتوى هذه الفقرة إذ ما يزال مركزها الثقافي مفتوحاً للشباب الجزائري إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى أن مدارسها وثانوياتها في العاصمة وفي كبريات المدن ظلت تستقبل أبناء الموظفين السامين في الدولة إلى غاية عام 1975، يدرسون فيها البرامج الفرنسية على يد أساتذة معظمهم من غلاة الإستعماريين. وبديهي أن معظم المتخرجين من هذه المدارس والثانويات سيكونون -بحكم وضعهم الإجتماعي- إطارات المستقبل الذين يأخذون بيد العامل والفلاح لتحقيق أهداف الثورة في جميع الميادين. وليس هذا من الأمور السهلة في نظري، ولا يمكن على تدعيم موقف[1] الرفض الذي يستحيل تحقيق الإستقلال الكامل بدونه.

وبالإضافة إلى هذه السيطرة الثقافية التي شرعها البيان العام الموقع عليه من الطرفين، فإن الجانب الفرنسي قد أدرج في البيان الخاص بالضمانات في بعض الفقرات التي تسمح لفرنسا بالتدخل مباشرة أو بوسيط في شؤون البلاد الداخلية والخارجية. مع ذلك فإن الجزائريين الذين يغادرون التراب الوطني قصد الإستيطان في بلد آخر، يسمح لهم بإخراج جميع منقولاتهم، وأن الفرنسيين والأهالي، في مرحلة التفكير قبل إختيار الجنسية، يمثلون جميع المجالس السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار مصالحها المادية والأدبية"[2].

أما البند الثامن والتاسع، فإنهما يشكلان تدخلاً صريحاً في الشؤون القضائية، وذلك بالتنصيص على أنه يحق للمتمردين الآنفي الذكر أن يرفضوا القانون الإسلامي، وأن يمتثلوا فقط للقانون الفرنسي إلى أن يصدر القانون المدني الجزائري الذي "يجب أن يساهموا في وضعه"[3].

وفي نفس البيان، البند الثالث من الجزء الثالث، فإن للمتمردين الحق في إستعمال اللغة الفرنسية، في علاقاتهم مع العدالة ومع سائر الإدارات، كما أن لهم الحق في فتح مدارس خاصة لتعليم الفرنسية وللقيام بالبحوث وفقاً للبيان الخاص بالتعاون الثقافي.

وفي المجال الإقتصادي، فإن البيان يفتح الباب على

---

1 (?) محمد العربي الزبيري، محاضرات في تاريخ العالم الثالث، الجزائر 1977 وما بعدها، يجد القارئ تفاصيل حول موقفي والقبول في البلدان المستقلة حديثاً.

2 (?) ابن يوسف بن خده، إتفاقيات إيفيان، ص28.

3 (?) نفس المصدر.

مصراعيه للسيطرة الأجنبية إذ ينص في البنود التاسع والعاشر والحادي عشر من الجزء الثالث على أن الشركات المدنية والتجارية الفرنسية التي يكون مقرها الإجتماعي في فرنسا، ولها أن يكون لها في المستقبل نشاط إقتصادي في الجزائر، تتمتع بجميع الحقوق الواردة في سائر البيانات الحكومية المتعلقة بوقف إطلاق النار.

أما في الميدان العسكري، فإن البيان الخاص بالقضايا العسكرية يترك لفرنسا، ولمدة تتراوح ما بين ثلاث وخمس عشرة سنة، عدداً من القواعد الهامة مثل المرسى الكبير وعين إكرورقان ومجموعة "بشارهما غير" وبعض الأماكن في بلديات "العنصر" و "بوتليليس وميسرغين إلخ... ويخضع البيان هذه المناطق لإجراءات تعسفية تذكرنا بتلك التي كانت تطبق على سكان ما كان يسمى قبيل الإحتلال بالمؤسسات الفرنسية في الجزائر[1].

ولم يفطن المواطنون إلى أخطار التعاون التقني والثقافي على كثرتها نظراً لكونها لم تظهر إلا بعد مدة، ولأنها تجدث بدون ضجيج تحت جناح الحضارة وفي ظلمة الجهل والأمية، وعلى العكس من ذلك، فإن وجود القواعد الإستعمارية، بعد الإعلان عن الإستقلال، قد أحدث سخطاً كبيراً في أوساط الجماهير، خاصة عندما بدرت بعض التصرفات السيئة من الجنود الفرنسيين وعدد من قادتهم، ثم تحول السخط إلى ضغط صامت أدى إلى الإسراع بالجلاء الذي تم قبل الموعد المحدد بكثير.

ولو كان هؤلاء السكان يدركون أن التعاون المشروط يصبح على مر السنين، كابحاً يمنع الثورة من مواصلة سيرها الطبيعي، وخطراً يهدد شخصيتهم بالمسخ والذوبان، لو كانوا يدركون ذلك لما سكتوا، ولا يبدوا لهذا التيار الجارف مقاومتهم التي سبق أن برهنت على نجاحها.

وكلفنا عدم التغظن هذا ثمناً باهظاً، فغزت المدارس الفرنسية قرانا ومدارسنا في حين أغلقت المدارس الحرة التي كانت تعلم اللغة العربية بحجة العمل على التوحيد والرغبة في إعداد جيل العلم والتكنولوجيا، لأن الإستعمار الجديد يؤكد بأن اللغات الوطنية عاجزة عن نقل المعارف العصرية[2]، وأن لغة "الوطن الأم" وحدها هي التي يمكن أن تشكل النافذة التي يطل منها الإنسان المتخلف على دنيا الإختراع والإبداع.

واقتحمت اللغة والعقلية الفرنسيتان منازل الجزائريين

---

1 (?) محمد العربي الويبري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1729-1830) ط2، الجزائر، 1984تشمل هذه المؤسسات جميع الإمتيازات التي حصلت عليها فرنسا سنة 1520 على يد خير الدين بربروس في عهد الملك فرانسوا الأول وقد ظلت قائمة إلى غاية سنة 1827 ومقرها الرئيسي بمدينة القالة الساحلية الواقعة على مقربة من مدينة عنابة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع خصصنا له فصلاً كاملاً، ص 191 وما بعدها.

2 (?) هو مجموع النصوص التي صادق المجلس الوطني عليها في دورة جوان من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.

والشخصيات منهم على وجه الخصوص، وصارت اللغة الأجنبية في الإدارة وفي سائر دواليب الدولة حتى أصبح ذو الثقافة الوطنية يشعر بالعزلة وينعت بالأصبع على أنه ممثل للتخلف والرجعية.

والغريب أن هذه النتيجة التي تحققت في فترة وجيزة بعد إسترجاع الإستقلال الوطني، لم تتمكن سلطات الإحتلال من تحقيق ولو جزء بسيط منها خلال مائة وإثنين وثلاثين سنة من الظلم والإضطهاد، وتجربة العديد من السياسات الرامية إلى جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

كل هذه المشاكل زادت مع الإستقلال السياسي، ووجدت اطاراً قانونياً لها في البيانات الحكومية المتعلقة بوقف إطلاق النار، وكان على السلطات الوطنية الفتية أن تتحداها لتتمكن من سلوك الرفض الذي يستطيع وحده سد المنافذ في وجه الإستعمار الجديد.

لقد توقف المؤتمرون، ملياً، عند كل هذه الملاحظات، وبعد أن درسوها دراسة وافية عبروا عن موقفهم منها بدقة بواسطة المقتطفات التالية من برنامج طرابلس: "إن الحكومة الفرنسية تحاول توجيه استقلال بلادنا حسب مقتضيات سياستها الإستعمارية... وتمثل إتفاقيات إيفيان قاعدة للإستعمار الجديد تريد فرنسا إستعمالها لِتُمَكِّن هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد، إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لإتفاقيات إيفيان نكسة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة".

"والحكومة الفرنسية لا تعتمد فقط على قواتها العسكرية وعلى الأقلية الفرنسية لتخريب تطور الجزائر بل إنها تستغل التناقضات السياسية والإجتماعية داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتحاول أن تجد ضمنها حلفاء موضوعيين قد ينسلخون عن الثورة وينقلبون ضدها، وهذا التكتيك الإستعماري يمكن تلخيصه كمايلي: بعث قوة ثالثة في صفوف جبهة التحرير الوطني تتكون من الوطنيين المعتدلين الذين يقتنعون بالإستقلال ولكنهم يعارضون كل عمل ثوري حقيقي ثم ترك عناصر القوة الثالثة تتصارع مع المناضلين والإطارات التي تبقى وفية للمصالح الشعبية ولمقاومة الإستعمار... إن رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تتغلب النزعة المعتدلة على القوى الثورية وهذا ما يجعل ممكناً قيام تجربة تشترك فيها فرنسا مع جبهة التحرير الوطني في نطاق الإستعمار الجديد".

"وإننا نكون بعيدين عن الواقع إذا ظننا أن الثورة سوف تتواصل بدون عائق لأن القاعدة الاستعمارية الجديدة التي تدعونا إليها، فرنسا هي في الواقع ملتقى جميع القوات المعادية للثورة... إن فرنسا تريد أن تجذب إليها، بواسطة المليارات، فئة كاملة من الناس الذين يوحدهم الجشع والطموح الشخصي أي الذين تربوا على المنافع القذرة المنجرة لهم من الحرب الاستعمارية".

إن فرنسا ستحاول استغلال نقائصنا وأخطائنا لقلب تيار الثورة وتنظيم القوى المعارضة، وإن توضيح أهدافنا والتحليل السليم والدقيق لنواقصنا وما بقي غامضاً من مطامحنا وأفكارنا هو الذي سوف يجعل قوى الشعب الجزائري الثورية حقيقة واعية منظمة ومتفتحة على المستقبل".[1].

ولمواجهة التخطيط الإستعماري الجديد، رأت قيادة الثورة أن من الضروري تجاوز الهدف الرئيسي الذي كانت الحركة الوطنية ترمي إلى تحقيقه، فالإستقلال لم يعد كافياً لأن الكفاح المسلح قد ولد مستلزمات وتطورات في الوعي الشعبي وفي داخل التركيبة البشرية نفسها، وتباعاً، أصبح حتماً على جبهة التحرير الوطني أن تتكيف مع الوضع الجديد فتهيء الظروف الملائمة لمواصلة الثورة في جميع الميادين.

إن جبهة التحرير الوطني، حسب تحاليل المجلس الوطني، عندما أعلنت عن بدء الكفاح المسلح، لم تكن تتوقع حدوث كل ذلك الإنقلاب الإيجابي الذي أصاب الريف والمدينة على حد سواء، كما أنها لم تضع في حسبانها إنزلاق الجالية الأوروبية في الطريق الذي اختطته لها منظمة الجيش السري والذي قادها مباشرة للهجرة الجماعية إلى فرنسا، لأجل ذلك فإنها لم تفكر في صياغة مشروع المجتمع الذي يأخذ في الإعتبار كل هذه المعطيات الجديدة.

لقد كان نداء الفاتح من نوفمبر الذي أكده ميثاق وادي الصومام يدعو جبهة التحرير الوطني إلى أن تظل هي المرشد الوحيد للثورة الجزائرية، ولكي يتسنى لها ذلك، يجب أن تكون قوية بتجذرها في أوساط جميع فئات الشعب وأن تسعى بجميع الوسائل إلى نشر الوعي السياسي في صفوف الجماهير الشعبية الواسعة وتكوين الإطارات والمناضلين إيديولوجياً وسياسياً. لكن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في شهر جوان سنة إثنتين وستين وتسعمائة وألف، يرى أن الوعي الجماعي قد نضج نتيجة الإحتكاك بالواقع بينما تقهقرت ممارسات جبهة التحرير الوطني في جميع المستويات، وينسب ذلك إلى أن قيادة الثورة لم تتمكن من تجاوز هدف استرجاع الاستقلال إلى فكرة الثورة الشاملة التي لا تتوقف والتي أصبحت مطلباً لا يمكن فصله عن التحرير الوطني.

ويرى المجلس الوطني للثورة الجزائرية كذلك، من خلال تحليله، أن المرحلة الموالية لوقف إطلاق النار تتطلب ضبطاً دقيقاً للمفاهيم والمصطلحات التي سوف تكون في أساس التحرك من أجل إنجاح الثورة.

وفي هذا السياق، يؤكد أن جبهة التحرير الوطني التي هي في جوهرها حركة مناهضة للإقطاع ومحاربة له لم تنج من تأثيره على بعض جوانب نظامها لأنها أهملت الثقافة السياسية التي من شأنها التصدي للروح الإقطاعية أو لبعثها من جديد.

[1] (?) *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 57 وما بعدها.*

والـروح الإقطاعيـة في نظـر المجلس، لا تتعلـق فقـط بطبقـة اجتماعيـة معينـة "ذات سـيطرة تقليديـة تسـتمدها من ملكيـة الأراضي واستغلال الغير، بل أنها أشكال مختلفة قد نجدها حتى في الثورات الشعبية التي ينقصها الوعي العقائدي"[1]

وإذا كـان النـاس يعرفـون الإقطاعيـة الزراعيـة ويقـدرون مسـاوئها ومضـارها فيعملـون على إزالتهـا بكـل مـا يمكن من وسائل، فإن الإقطاعية السياسية تكـاد تكـون مجهولـة رغم مـا تمثله من خطورة على حسن سير الثورة فيمـا يتعلـق بـالجزائر لأنها بما تخلقه من تكتلات وتحيزات ودكـاكين مرتبطـة بمصـالح شخصية وآنية، تقضي على الديمقراطية في صفوف المناضلين وفي أوساط الجماهير الشعبية بصفة عامة.

إن جبهة التحرير الوطني، حسب تقييم المجلس، قد بـذلت جهداً كبيراً للتخلص من هذه الروح الهدامة، لكنها لم تتمكن من إجتثـاث جـذورها فبقيت سـائدة في الميـادين الاقتصـادية والإجتماعية والثقافية والدينية[2]، وتولدت عنها آفة أخرى هي ما يمكن تسـميته بـالروح المبـادرة الخلاقـة عنـد المناضـل والمواطن[3].

وإلى جانب الروح الإقطاعية بـالمفهوم المشـار إليـه أعلاه. ندد المجلس بآفة أخرى أعقب أنها أضـرت المجتمـع الجزائـري في الماضي، وإذا لم يقض عليهـا فإنهـا سـوف تتمكن بالتـدريج من إجهاض الثورة. هذه الآفة هي الـروح البورجوازيـة الصـغيرة التي يؤكد المـؤتمرون أنهـا "تفشـت وإنتشـرت بسـبب التجمـع الإيـديولوجي النـاتج عن الإنحـراف الأول الـذي كرسـه وادي الصومام والمتمثل في إسناد بعض مناصـب الحـل والربـط إلى إطـارات تكـونت في صـفوف أحـزاب لا علاقـة لهـا بـالتكوين الثوري[4].

ويـرى المجلس الوطـني للثـورة الجزائريـة أن الطـابع للبورجوازيـة الصـغيرة هـو روح الفرديـة والتشـبث بالمنفعـة الخاصـة والسـلوك المتكـبر إزاء الفلاحين والمناضـلين المتواضعين وهي كلها صفات تتنافى مع ما ينبغي أن تتحلى بـه القيـادات الثوريـة وتعـود، عنـدما لا تستأصـل في أساسـها، إلى تعميـق الهـوة الفاصـلة بين القمـة والقاعـدة، وتهيئـة الأرضـية الهشة التي تنمو فيها وتـترعرع البيروقراطيـة التافهـة المعاديـة للشعب والعاملة على تدعيم مناهضة الثورة.

وبالإضـافة إلى كـل هـذه الآفـات الفتاكـة، توقـف المجلس الوطني للثـورة الجزائريـة عنـد الآثـار السـلبية الـتي تركهـا في الميدان الإيديولوجي بقـاء القيـادة العليـا للثـورة خـارج الـتراب الوطـني رغم مقـررات وادي الصـومام ورغم أنـه كـان نتيجـة

1 (?) نفس المصدر، ص60.
2 (?) لقد كـان المجلس الوطـني قياسـاً في هـذا الحكم المسـتند إلى مصـادر أجنبية ما أبعدها عن فهم الواقع الجزائري. انظر معالجتنا لهذا الموضوع في مجلة الجيش، العدد ص:
3 (?) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص: 61.
4 (?) نفس المصدر.

لمقتضيات الظروف في ذلك الوقت، فاستمرار القيادة في الخارج منذ السنة الثالثة للثورة قد تسبب في إيجاد قطيعة بينها وبين الواقع الوطني وكان يمكن أن تكون عواقبه وخيمة على الحركة التحريرية كلها، ومما لا شك فيه أن هذه القطيعة هي التي سمحت بميلاد تيارات سياسية متنافرة في داخل جبهة التحرير الوطني كما أنها قادت بالتدريج إلى إعطاء مفهوم خاطئ للدولة وللحزب، الأمر الذي أنجز عنه تداخل المؤسسات فيما بينها وتحول جبهة التحرير الوطني إلى مجرد أداة إدارية للتسيير بدل أن تهتم بالتطهير الإيديولوجي.

انطلاقاً من هذه التحاليل تحددت المعالم الكبرى لمشروع، المجتمع الجديد فيما سيعرف ببرنامج طرابلس، وقبل الشروع في تقديمه والتعليق عليه لا بد من إبداء بعض الملاحظات التي من شأنها أن تساعد القارئ على فهم كثير من الخلفيات ومن تسليط الأضواء على مجموعة من النقاط التي ظلت غامضة في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

1- إن الحكومة المؤقتة عندما عينت مجموعة العمل التي أسندت لها مهمة تحضير المشروع التمهيدي لها سيعرف ببرنامج طرابلس، لم تراع مقياس التجانس بين أعضائها ولم تأخذ في الإعتبار ضرورة تعيينهم من بين المناضلين المتشبعين بإيديولوجية الحركة المصالية فقط، ولأنها لم تفعل جاءت المجموعة ثلاثة أقسام متباينة، إثنان منها على الأقل ، وهي الأغلبية متشبعة بالفكر الماركسي وليس لها أية تجربة ميدانية، بالإضافة إلى ذلك كان الأعضاء كلهم متشبعين بالثقافة الغربية ولادراية لهم بالحضارة العربية الإسلامية التي يجب الرجوع إليها عندما يتعلق الأمر بتحديد مصير الشعب الجزائري العربي المسلم.

2- إن الحديث عن الإقطاع في الجزائر في غير محله وهو فقط من باب التقليد الأعمى للغير، فالإقطاع كنظام للحكم ظهر في فرنسا ثم انتشر إلى باقي أنحاء أوربا في الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر وقد قضي عليه نهائياً بفضل الثورة الفرنسية، وبما أن الجزائر كانت مستعمرة إستيطانية ألحقت إدارياً بفرنسا مع بداية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، ومن جهة ثانية فجزائر ما قبل الاستعمار كانت تمارس النظام الإسلامي في الحكم وهو أبعد ما يكون عن الإقطاع. لأجل ذلك فإن مجموعة العمل عندما اتخذت نظام الإقطاع كمنطلق لها في تحليل الواقع الإقتصادي في الجزائر قد أخطأت الطريق من البداية، والطريق الخطأ لا يؤدي إلى نتائج إيجابية سليمة.

وقد كان على المجموعة، لتكون مصيبة في تحاليلها، أن تنطلق من أن النظام الاستعماري الذي كان مفروضاً بالقوة على الشعب الجزائري والذي كان

وحيداً من نوعه سواء فيما يتعلق باستغلال الأرض أو باضطهاد الإنسان.

3-إن اعتماد النظريات الماركسية لتقييم المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية، ولإعداد البرنامج المستقبلي لم يكن فعلاً منطقياً، لأن جبهة التحرير الوطني، عندما أعلنت عن بدء الكفاح المسلح، توجهت إلى جماهير الشعب الجزائري وإلى كل الأحزاب السياسية بهدف وتوحيد صفها لخوض المعركة من أجل تقويض أركان النظام الاستعماري. ولقد أثبت التاريخ منذ اللحظات الأولى التي وقع فيها العدوان الفرنسي على الجزائر أن الإسلام وحده هو القادر على تجنيد الطاقات الشعبية في وجه القوات الاستعمارية[1].

وعلى الرغم من تنكر بعض قادة الثورة[2] للدور الأساسي الذي أداه الإسلام في جعل الجزائريات والجزائريين يستجيبون لنداء نوفمبر ويتفاعلون مع مخططات جبهة التحرير الوطني طيلة كل الفترة التي استغرقها الكفاح المسلح، فإن الحقيقة التاريخية تدل، بما لايدع أي مجال للشك، على أن الإسلام ظل دائماً هو القلب النابض للثورة، وأن مفاهيمه ومصطلحاته[3] هي التي دفعت المواطنات والمواطنين إلى التضحية القصوى. لأجل ذلك فإن من الخطأ الفادح أن يقدم منظرون يجهلون واقع الشعب الجزائري وتاريخه ولايعرفون من الإسلام سوى الاسم للثورة التي عرفت كيف تعيد للجهاد وظيفته.

4-على عكس ادعاءات مجموعة العمل فإن جبهة التحرير الوطني قد نجحت نجاحاً باهراً في أدلجة معظم جماهير الشعب الجزائري وتمكنت، خلال فترة الكفاح المسلح، من إدخال تغيرات جذرية على ذهنية المواطنين ومن وضع نمط للحياة جديد يختلف كلية عن النمط الاستعماري.

فالشعب الجزائري الذي كان قبل سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف يرفض في معظمه حتى التصديق بإمكانية الانفصال عن فرنسا ويجهل كل شيء عن هويته، أصبح بفضل نشاط جبهة التحرير الوطني، في الأرياف وفي المدن، يمارس السياسة ويشارك مشاركة فعلية سلبياً أو إيجابياً، فيما يجري في الجزائر، ولايتحدث إلا عن الاستقلال، وجهة أخرى، فإن مجرد الرجوع إلى وثيقة وادي الصومام وماجاء بعدها من

---

1 *(?) إن جميع الثورات والانتفاضات الشعبية التي وقعت خلال ليل الاستعمار الطويل كلها قد انطلقت من الزوايا واعتمدت طريقة أو مجموعة من الطرق الصوفية.*

2 *(?) بوضياف (محمد) لقاء أجريته معه في بيته بالقنيطرة يوم 16/03/1984 لقد ظل رغم كل الحجج التي قدمتها له متمسكاً برأيه ومؤكداً أن الإسلام لم يؤدي أي دور في ثورة التحرير وبالنسبة إليه، فإن الحركة المصالية كانت ديمقراطية ولاتيكية. ولقد بقي ذلك هو موقفه حتى عندما جاء به قادة الجيش الوطني الشعبي وأسندوا له رئاسة الدولة في شهر جانفي 1992.*

3 *(?) منذ البداية استعملت الثورة الجهاد للتدليل على الكفاح المسلح والمجاهد لتسمية المكافح والشهيد القتيل الخ....*

نصوص أساسية وضعتها قيـادات الثـورة المختلفـة ليـدل، دلالـة قاطعــة على أن ثمــة تطــوراً أيــديولوجياً ملموســاً، وأن جبهــة التحريـر الوطـني كـانت تتوقـف من حين لآخـر تقيم المراحـل المقطوعة وعلى ضوء ذلك تقوم بالإجراءات اللازمة.

وفي سـنة اثنـتين وسـتين وتسـعمائة وألـف، عنـدما وقعت الأزمة الداخلية التي كانت تحمل في طياتها بذور الحرب الأهلية وقف الشعب الجزائري موقفاً حكيماً ما كان ليكـون لـولا نجـاح جبهة التحرير في نشر الوعي السياسي داخـل صـفوفه وبـدون تمكنها من إعداد الإطارات والمناضلين إعداداً إيديولوجياً كافيـاً، لكن هناك ملاحظة لابد منهـا وهي واقـع الجمـاهير الشـعبية في داخل الوطن كـان يختلـف اختلافـاً مطلقـاً عن واقـع الإطـارات والمغتربين الذي قد يكون أعضاء مجموعة العمل اعتمدوا عليـه في تقييمهم الذي أخذوا منه لإعداد برنامج طرابلس.

5-إن اعتماد النصـوص الأساسـية للثـورة واسـتنطاق تـاريخ غير التـاريخ الجزائـري[1] وتوظيـف ثقافـة غـير الثقافـة العربيـة الإسـلامية حـتى لانقـول الثقافـة الاسـتعمارية وعدم الرجوع إلى الواقـع الحقيقي للشـعب الجزائـري في داخل البلاد، كل ذلك جعـل مجموعـة العمـل تقـدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية نصوصاً نظريـة غـير قادرة للتنفيذ وبعيـدة كـل البعـد عن مشـروع المجتمـع الذي مافتئت الحركة الوطنية تدعو إلى إقامته.

بعد هذه الصورة المجملة يعود برنامج طرابلس إلى التأكيد على "أن حرب التحريـر الـتي قـام بهـا الشـعب الجزائـري قـد أعادت للجزائر سـيادتها الوطنيـة واسـتقلالها، لكن المعركـة لم تنته، بل العكس، يجب أن تسـتمر لتوسـيع ودعم الانتصـارات[2] وذلك بواسطة الثورة الديمقراطية الشعبية التي هي تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية والسلطة للشعب[3].

فــالثورة الديمقراطيــة الشــعبية مصــطلح جديــد وكــذلك الأهــداف المحــددة لهــا. لأن الفــاتح من نوفمــبر وغــيره من النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني تتحدث، (عن)الثــورة الجزائريــة كحركــة جهاديــة تــرمي إلى بنــاء دولــة ديمقراطيــة اجتماعية في إطار (غايته) الإسلامية.

وعلى هــذا الأســاس، فــإن تحــولاً خطــيراً قــد وقــع في إيديولوجية جبهة التحرير الوطـني وهـو ماجعـل السـي فرحـات عبـاس يقـول عن برنـامج طـرابلس بأكملـه "إنـه تعبـير غـير مهضوم"[4].

وعلى الــرغم من كــون الأغلبيــة الســاحقة من أعضــاء المجلس الوطني للثورة الجزائريـة، تـرفض الشـيوعية ولاتحبـذ المبادئ الاشتراكية، فإن مشـروع برنـامج طـرابلس لم ينـاقش

1 (?) *لقد كـان أعضـاء مجموعة العمل جميعهم ينطلقـون من تـاريخ الثـورة الفرنسية.*
2 (?) *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص*
3 (?) *محمد حربي، جبهة التحرير الوطني.*
4 (?) *تشريح حرب، ص173.*

بل تمت المصادقة عليه بالإجماع لأن اهتمام المؤتمرين كان منصرفاً إلى مسألة تشكيل المكتب السياسي، ولقد كان ذلك خطأً فادحاً جعل الثورة الجزائرية، تدخل مرحلة ما بعد الكفاح المسلح بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن واقع الشعب الجزائري، ومستحيل التنفيذ بسبب عدم تهيئة الظروف الموضوعية والمتمثلة خاصة في تثقيف الجماهير الشعبية الواسعة ثقافة اشتراكية.

لقد كان واضعو المشروع يعرفون جيداً أن الشعب الجزائري مسلم، وأن نسبة الأمية فيه تزيد عن ثمانين بالمائة، وأن تمسك أفراده بمبدأ الملكية الخاصة لا جدال حوله، ومع ذلك فإنهم تبنوا تحليل الدكتور فرانتزفانون الذي قال: "إن الثورة الجزائرية لايمكن إلا أن تكون ثورة اشتراكية يشكل الفلاحون قواها المسيّرة، وترتكز إستراتيجيتها على دور الإسلام الذي هو حصن الفقراء ضد الأغنياء والذي يعطي للأصالة الجزائرية طابعها المتميز"[1] ولكي لايستعملوا نفس المصطلحات الماركسية[2] اخترعوا تسمية جديدة هي الثورة الديمقراطية الشعبية وحددوا مهامها الأساسية كالآتي:

1-إقامة الدولة الجزائرية على أساس مناهضة الامبريالية ومعاداة الإقطاع، وذلك يتطلب بالضرورة تحلي الطاقات الحية في البلاد بروح المبادرة واليقظة وممارسة الرقابة المباشرة في جميع الميادين، بإلغاء أشكال الذاتية المتمثلة في الارتجال وسوء التقدير وعدم الوضوح الفكري والنظرة المثالية للواقع وفي القيم الأخلاقية الفردية التي لايمكن أن تكون حاسمة في بناء المجتمع.

2-إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الإقطاع واستبدالها بهياكل جديدة ومؤسسات يكون هدفها الأول هو تحرير الإنسان وتمكينه من ممارسة حرياته، وتوفير الشروط اللازمة لضمانها. وحتى تكون التنمية الشاملة سريعة ومنسجمة وقادرة على الاستجابة لحاجيات الجميع يجب أن تصاغ في منظار اشتراكي بالضرورة.

3-استرجاع القيم المكبوتة أو تلك التي قضى عليها الاستعمار، والعمل على صياغتها وتنظيمها وفقاً للحداثة والعصرنة، وفي نفس الوقت إدراج الفكر الديمقراطي وترسيخه في سائر مؤسسات الدولة والعمل على نشر روح المسؤولية وجعلها تحل محل مبدأ السلطة الذي هو في جوهره إقطاعي وتسلطي. ولايجب أن تتوقف الديمقراطية عند تفتح الحريات الفردية بل ينبغي أن تكون تعبيراً جماعياً عن المسؤولية الشعبية.

4-حمل الطبقة البرجوازية على أن تخضع مصالحها الخاصة بوحدة الشعب، تعدل عن إدارة التحكم في مصير البلاد، وتتخلص من ميزاتها الأساسية التي تدفعها إلى الارتباط

---

1 (?) *فرانتز فانون، المعذبون في الأرض.*
2 (?) *الأدبيات الماركسية تقول: الثورة البورجوازية.*

بالاستعمار الجديد والتي هي: الانهزامية والديماغوجية وروح التهويل والاستخفاف بالمبادئ، وضعف الإيمان الثوري.

5-نشر الوعي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة التي يجب أن تدرك بأن عملية البناء والتشييد لايمكن إنجازها بواسطة طبقة اجتماعية واحدة مهما كانت درجة قوتها واستنارتها، بل لابد من إسناد هذه المهمة إلى الشعب نفسه، والشعب هو: الفلاحون والعمال والشباب والمثقفون الثوريون.

6-وضع فكر سياسي واجتماعي يعكس بوفاء مطامح الجماهير، وذلك بواسطة طليعة واعية تتكون من عناصر تنحدر من الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين. فهذا الفكر الجديد هو الذي سوف يكون في أساس بناء الدولة العصرية وتنظيم المجتمع الثوري في الجزائر، وهو يتطلب روح بحث منهجي متطورة، ومجهودات معتبرة في مجال التنقيب، لأن الإيديولوجية الجاهزة غير موجودة، بل هناك فقط المجهود الإيديولوجية المتواصل والخلاق.

7-إحداث تصور جديد للثقافة التي يجب أن تكون وطنية وثورية وعلمية. فدورها كثقافة وطنية يتمثل في إعطاء اللغة العربية كرامتها كلغة حضارة وكمعبر حقيقي عن قيم الشعب الجزائري، ويرمي كذلك إلى إعادة بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته، وإلى محاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية.

وبصفتها ثقافة ثورية، فإنها ستساهم في تحرير الشعب الجزائري وتمكينه من تصفية مخلفات الإقطاع والخرافات المعادية للمجتمع، كما أنها ستنير كفاح الجماهير السياسي والاجتماعي وتساعد على تطوير الوعي الثوري وتعكس باستمرار طموحات الشعب وواقعه بجميع أنواعه.

وكثقافة علمية في وسائلها وأبعادها، فإنها تتميز بطابع عقلاني وتجهيزات تقنية عالية وهي ضرورية للتحكم في العلوم وتطوير البحث العلمي والاهتمام بالتكوين التقني من أجل إدخال الجزائر عهد الإبداع العصري الذي يتوقف عليه نجاح التنمية الشاملة.

ولقد كانت باستطاعة مجموعة العمل أن تتدارك أخطاءها الفادحة لو جعلت في مقدمة المهام الأساسية المذكورة تحريك الصحوة الإسلامية في الجزائر باعتبار أن الإسلام دعوة لتحرير الإنسان وتطبيق العدالة الاجتماعية وهو أيضاً دين المعاملات الكفيلة بإقامة الدولة القوية. ولأن ذلك لم يحدث، فإن بعض التيارات السياسية قد ركبت الموجة وراحت تنشر في أوساط الجماهير الشعبية كون النظام الجزائري الجديد شيوعي لاعلاقة

له بواقع الشعب العربي المسلم.

وبعد تحديد المهام الأساسية، انتقل برنامج طرابلس إلى تعداد الوسائل الواجب استعمالها لتجسيد الثورة الديمقراطية على أرض الواقع، وحصر هذه الوسائل في ثلاثة رئيسية هي: "بناء اقتصاد وطني وانتهاج السياسة الاجتماعية التي ترمي إلى إفادة الجماهير ورفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين الأوضاع السكنية والصحية وتحرير المرأة ثم انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومناهضة الامبريالية.

فيما يخص بناء الاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من كون فرنسا كانت تسيطر كلية على الاقتصاد الجزائري، وبأن هذا الأخير مختل التوازن وغير متناسق[1]، فإن برنامج طرابلس قد أوصى بالعدول عن أساليب الليبرالية التقليدية حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وإنجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية وتدعيماً لهذه التوصية تضمن البرنامج التوضيحات التالية:[2]

"إن الأساليب الليبرالية تزيد في خطورة فوضى السوق وتدعيم التبعية الاقتصادية للامبريالية وتجعل من الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيدي الأغنياء والمحظوظين، وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة بالامبريالية. فالبرجوازية المحلية ستعمل على خلافة الأجانب تدريجياً في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة، وبينما تحقق ثراءها سيظل الشعب أسيراً للبؤس والجهل".

"إن ضعف الدخل القومي والادخار الخاص، وهروب الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من البلاد، وتوجيه الرأسمال المحلي نحو المضاربات كالربح الجشع والريع والربا وعدم استعمال المصدر الهائل لليد العاملة، كلها عوامل توجب محاربة الطريقة الرأسمالية للتنمية".

"إن متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد تستوجب القضاء على تسلط الاحتكارات وذلك بمراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ومع فرنسا أولاً، وبإزالة العراقيل الداخلية عن طريق إدخال تغيير جذري على هياكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب".

ولن تتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي الدولة شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال. فالتخطيط ضرورة

---

1 (?) *يشير برنامج طرابلس إلى أن الاقتصاد الجزائري في ذلك الوقت كان يتضمن قطاعين تربط بينهما شبكة تجارية هشة، أما القطاع الأول فرأسمالي عصري ونشيط وهو يشكل موقعاً للاقتصاد الفرنسي ويشمل الفلاحة ومختلف وعي أنواع الصناعة والنقل والتجارة الكبيرة والخدمات. أما القطاع الثاني فتقليدي يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين وهو لم يبرح ويحتفظ بالهياكل الموروثة عن الماضي ويسيطر عليه الاقتصاد الاستهلاكي وعلاقات الإنتاج التي كانت تميز عصر ما قبل الرأسمالية.*

2 (?) *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص78، ومابعدها.*

حيويـة تمكن وحـدها تـراكم الرأسـمال اللازم لتحقيـق التصـنيع خلال فـترة قصـيرة. نسـبياً وتركـيز أهم قـرارات الاسـتثمار والقضاء على أنـواع التبـذير.. وسـوف تمكن مسـاهمة العمـال في تسـيير الاقتصـاد من مراقبـة التخطيـط وتنفيـذه وتكييفـه التدريجي مع الإمكانيات المتوفرة".

وبعـد هـذه الشـروحات، حـدد برنـامج طـرابلس المحـاور الكبرى للثورة الديمقراطية الشعبية وحصرها.

1-الثـورة الزراعيـة الـتي تشـتمل على الإصـلاح الـزراعي المرتكز على شعار: الأرض لمن يخـدمها، وعلى تجـديث الفلاحـة بواسـطة توزيـع التقنيـات العصـرية على أوسـع نطاق وتنويع الزراعات الغنيـة وإحلالهـا محـل الزراعـات الفقـيرة وإعـادة جمـع الـثروة الحيوانيـة والعمـل على تنميتهـا وتطويرهـا ثم المحافظـة على الـثروة العقاريـة وتوسيعها بواسطة استصلاح الأراضي المنجرفة وتشـجير الغابات المحروقة وتوسيع المساحات المرويـة بالإضـافة إلى التركيز على استصلاح مساحات جديدة.

2-تطوير المنشآت بواسـطة تـأميم وسـائل النقـل وتحسـين وتجديـد شـبكات الطـرق والسـكك الحديديـة وإقامـة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى والأسواق القروية.

3-تأميم البنوك والتجارة الخارجية، لأن السيطرة على هـذين القطاعين ضـروري لممارسـة الرقابـة الوطنيـة وللتمكن من توجيهها في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظـام الامتيازي بين فرنسا والجزائر ويسمح للدولـة بالإشـراف المباشر على التصدير والاستيراد وبمراقبة الأسـعار على جميع المستويات.

إن هذه المهمة التي تبدو تقنية تكتسي في الواقع طابعاً سياسياً لأنها تهدف إلى جعـل البلاد تسـلك موقـف الرفض المتمثل في العمل على قطع علاقات الامتيازات مـع المسـتعمر السـابق واسـتبدالها بعلاقـات حـرة مـع البلدان التي تعرض أفضل الأسعار ويضمن التعامل معها مبادلات متوازية أساسها المنفعة المتبادلة.

4-تأميم الثروات المعدنية والطاقة، وإذا كـان التـأميم ينتظـر تحقيقـه على الأمـد الطويـل، فـإن إدراجـه في البرنـامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفـير مايحتـاج إليـه من شروط مثل تكوين المهندسين والتقنيين وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى كافة أنحاء البلاد.

5-تطوير الصناعة وتنميتها، وقد حدد برنامج طـرابلس مهمـة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجـود ليشمل المناجم ومصـانع الإسـمنت وفي الإعـداد لإنشـاء صناعات قاعدية لابـد منهـا للفلاحـة العصـرية وصـناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويليـة والثقيلـة التي توفر للجزائر امكانيات إنشائها بالتدريج. أما ميـادين

الاقتصاد الأخرى، فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية وإنشاء صناعات صغيرة محلية وجهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي خاصة.

وفيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية، فإن برنامج طرابلس قد ضبط فيما يلي:

1-رفع مستوى المعيشة بواسطة العمل على جبهتين أساسيتين هما محاربة البطالة قصد إلغائها نهائياً ومحاربة مظاهر الترف والإسراف والتبذير من جهة، وتعبئة الجماهير الشعبية لمضاعفة العمل وإتقانه وحمل الدولة والأغنياء على اللجوء إلى التقشف سواء في الحياة اليومية أو بالنسبة لتحديد الأجور والمرتبات من جهة ثانية.

2-محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية، انطلاقاً من تعلق الشعب بقيمه الوطنية التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية ومن تعطشه إلى العلم والمعرفة اللذين هما ضروريان لإخراجه من دائرة التخلف.

3-السكن وهو ميدان خاص بحياة ملايين الجزائريين الذين هدمت منازلهم في الأرياف واضطروا للعيش في أكواخ المجمعات والمعسكرات أو في الأحياء القصديرية التي تكاثرت عند مداخل المدن والقرى التي سلمت من الهدم والتخريب. لأجل ذلك، فإن توفر السكن اللائق للمواطنين يعتبر من الإجراءات المستعجلة التي يجب اتخاذها طبقاً لما تقتضيه دورة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة تأهيل الريف.

4-الصحة العمومية، والاهتمام بهذا القطاع يبدأ بتأميم الطب والمنشآت الصحية من أجل ضمان مجانية العلاج. ولكي يكون الإجراء ناجحاً، لابد من مصاحبته بتكوين سريع للإطارات ومن تعبئة الجيش والمنظمات الجماهيرية لتحقيق إنجازات جديدة في الميدان ولمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية.

5-تحرير المرأة باعتبارها نصف المجتمع. ونظراً لمشاركتها الفعلية في تقويض أركان الاستعمار، لإنجاز هذه المهمة يدعو برنامج طرابلس إلى محاربة الأحكام الاجتماعية السابقة والمعتقدات الرجعية وإلى توفير الشروط الموضوعية التي تسمح بإشراف النساء في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.

وبالنسبة للسياسة الخارجية وهي الوسيلة الثالثة لإنجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية، فإن برنامج طرابلس قد أشار إلى أنها عامل أساسي في تدعيم الاستقلال الوطني وبلورة الشخصية الدولية للجزائر. ومن ثم، فهي تنطلق من موقف الرفض الذي يدعو البلدان المستقلة حديثاً إلى قطع كل

مـايربطهم بالمسـتعمر السـابق وتتمحـور حـول مجموعـة من المبادئ الثابتة وأبرزها:

1-مناهضة الاستعمار والامبريالية باعتبارهما آفة العصر وقوة الشـر الـتي تمنـع الشـعوب من تقريـر مصـيرها بنفسـها، وتبــني مصــالحها على الاســتبداد بجميــع أنواعــه وعلى استغلال الإنسان للإنسان.

ولتحقيق هـذا المبـدأ، يـرى برنـامج طـرابلس أن الجزائـر مطالبة بالتضامن مع حركـات التحريـر في إفريقيـا وآسـيا وأمريكـا اللاتينيـة وبالتعـاون مـع البلـدان الاشـتراكية ومـع قوى التحرر في البلـدان الاسـتعمارية والامبرياليـة نفسـها من أجـل تفكيـك النظـام الـذي يقـوم عليـه الاسـتعمار والامبريالية. وينبه البرنامج إلى أن النظام المـذكور يعمـل باسـتمرار على تغـير أسـاليبه وتليينهـا قصـد التكيـف مـع الأوضاع الجديدة من أجـل إبقـاء سـيطرته على الشـعوب والمحافظـــة على مصـــالحه الاســـتراتيجية في جميـــع الميـادين، ومن جهـة ثانيـة يوظـف حكومـات في إفريقيـا وأمريكا اللاتينية كقواعد ومنطلقات لضـرب قـوى العدالـة والتحرر في العـالم. لأجـل ذلـك كلـه. فـإن واجب الثـورة الجزائرية يحتم عليهـا دعم حركـة عـدم الانحيـاز الإيجـابي وتدعيم التحالف مع البلدان التي نجحت في بناء استقلالها الوطني وتحررت من السيطرة الأجنبية.

2-مسـاندة حركـات النضـال من أجـل الوحـدة في المغـرب والوطن العربي وفي أفريقيا. وبهـذا الصـدد يـدعو برنـامج طرابلس إلى الاستفادة من التجارب الفاشلة وخاصة منها مؤتمر طنجة والوحدة السورية المصرية ومجموعـة الـدار البيضاء.

ونظـراً إلى أن العمـل الوحـدوي هـام وأساسـي لتوسـيع نطـاق محاربـة الامبرياليـة، فإنـه ينبغي إدراجـه في إطـار الاختيارات الإيديولوجيـة والسياسـية والاقتصـادية، وجعلـه ينبثق عن القوى الطلائعية والمنظمات الجماهيرية ويهدف قبل كل شيء إلى عـزل الطبقـات الحاكمـة الـتي تشـكل أكـبر العراقيــل والــتي أصــبحت متخصصــة في تحويــل مساعي الوحدة إلى شعارات ديماغوجيـة توظفهـا للإبقـاء على مصالحها الخاصة التي هي في نفس الـوقت مصـالح الاستعمار والامبريالية.

فمن هذا المنطلق، يؤكد برنامج طرابلس التقدم بخطوات ثابتــة على طريــق مرهــون بمــدى القــدرة على تطــوير المبــادلات وتنفيــذ المشــاريع الاقتصــادية المشــتركة والسياســية الخارجيــة المبنيــة على التشــاور والتضــامن المطلق.

3-دعم حركـات التحريـر باعتبارهـا الامتـداد الطـبيعي لثـورة التحرير في الجزائر إذ أن هدفها هو تصفية الاسـتعمار في جميـع أنحـاء العـالم، لأجـل ذلـك فـإن الثـورة الجزائريـة

مطالبة بتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلاً في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب أفريقيا وشرق أفريقيا.

4-النضال من أجل التعاون الدولي باعتباره أمراً ضرورياً لتوظيف كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم وتحقيق السلام في العالم، وبهذا الصدد يرى برنامج طرابلس أن "دعم الروابط مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا خاصة سيؤهل الجزائر للقيام بمسؤوليتها على الصعيد الدولي ويجعلها قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية وفي العمل على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية"[1].

الحزب والمنظمات الجماهيرية:

وبعد تحديد المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية وضبط محاوره الكبرى وحصر أساليب إنجازها، انتقل المؤتمرون إلى أداة التخطيط والتوجيه والمراقبة. وإذا كان الجميع متفقاً على أن هذه الأداة لايمكن إلا أن تكون هي جبهة التحرير الوطني[2] التي قادت الكفاح المسلح وحققت جميع الانتصارات التي قادت إلى اتفاقيات إيفيان، فإن الخلافات قد بدت واضحة عندما تعلق الأمر بتعريفها كتنظيم سياسي تسند إليه هذه المهمة الجديدة.

فحسب النصوص الأساسية السابقة لوقف إطلاق النار، فإن جبهة التحرير الوطني "مرشد الشعب ومحرك الثورة، وهي المنظمة التي تقوم بالكفاح المسلح من أجل محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، أو لاتكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية[3].

إن جبهة التحرير الوطني، في ميثاق وادي الصومام، هي الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري والمؤهلة للتفاوض باسمه ولإقرار وقف القتال[4]، ولذلك فهي تنظيم ثوري وحركة جهادية مفتوحة لجميع الجزائريين الذين يتبنون برنامجها

---

1 (?) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص90.

2 (?) لقد رجع المؤتمرون حول هذا الموضع إلى الوثيقة التي صادق عليها المجلس الوطني في دورته المنعقدة بطرابلس في الفترة ما بين 16/12/1959 و 13/01/1960 والتي جاء في مادتها الرابعة: "بعد استقلال البلاد، فإن جبهة التحرير الوطني ستواصل مهمتها التاريخية كفائدة ومنظم للأمة الجزائرية من أجل الديمقراطية الحقة وتحقيق الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

3 (?) انظر نفس المصدر وكذلك نداء أول نوفمبر.

4 (?) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص ك 22 وما بعدها.

ويبدون، عملياً، استعدادهم للتضحية القصوى من أجل تجسيده على أرض الواقع.

ولقد كان برنامج جبهة التحرير الوطني، في بداية الأمر، بسيطاً وواضحاً إذ يتمثل في ممارسة الكفاح المسلح والعمل السياسي، بهدف استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. وهذه البساطة وهذا الوضوح جعلا أغلبية الشعب الجزائري تتعاطف مع الثورة وتزودها بما تحتاج إليه من إمكانيات بشرية ومادية.

وبعد حوالي عام من انطلاق الرصاصة أعلنت أهم التشكيلات السياسية الوطنية عن حل نفسها وأمرت مريديها ومناضليها بالانضمام فرادى إلى صفوف جبهة التحرير الوطني التي تحولت، نتيجة لذلك، إلى حركة جماهيرية ترفع لواء الجهاد في سبيل الله وفي سبيل الوطن.

لكن السنوات الأخيرة من الكفاح المسلح عرفت تطوراً غير معهود ولا منتظر خارج حدود الجزائر، إذ تجمع عدد من المثقفين المعروفين بنزعتهم اليسارية في إطار أسرة تحرير اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني وراحوا يفلسفون الثورة انطلاقاً من مشاربهم الماركسية والغربية غير آبهين بواقع الشعب العربي المسلم الذي يخوض المعركة الحقيقية في داخل الوطن. وبينما كان جيش التحرير الوطني في مختلف الولايات يمارس الجهاد ويطبق الشريعة الإسلامية حسب المستطاع، كان أولئك المثقفون يكتبون على الورق أن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون اشتراكية، وأنها ديمقراطية شعبية، وأن جبهة التحرير الوطني منظمة لائكية إلى غير ذلك من الانحرافات التي ستكون بعد سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، سبباً رئيسياً في تشتيت الصف وحرمان الثورة من العديد من طاقتها الحية.

وأثناء صياغة برنامج طرابلس اختلف أولئك المثقفون فيما بينهم حول مستقبل جبهة التحرير الوطني كتنظيم. فهناك من نادى بها منظمة جاهرية تتشكل صفوفها من الفلاحين والعمال والطلبة والشباب والمثقفين الثوريين[1]، وهناك من دعا إلى جعلها حزباً طلائعياً يضم في صفوفه فقط العناصر الواعية والمؤمنة بمهام الثورة الديمقراطية الشعبية ومحاورها الكبرى وأساليب إنجازها ونظراً إلى أن الوقت لم يكن كافياً للفصل في الموضوع، ولأن المسؤولين الذين بيدهم سلطة القرار كانوا مشغولين بمسألة تشكيل المكتب السياسي، وحيث أن مجموعة العمل رغم يسارية أعضائها لم تكن قادرة على تجاوز خلافاتها المذهبية[2]، فإن التعريف الذي تضمنه برنامج طرابلس

---

1 (?) مازالت جبهة التحرير الوطني محافظة على التعريف إلى غاية اليوم ورغم كل ماوقع من أحداث وتغيير.

2 (?) بعض أعضاء المجموعة مثل السيد محمد حربي، كانو تروسكيين، بينما كان بعضهم الآخر مثل مصطفى الأشرف ورضا مالك ومحمد بن يحيى ماركسيين ومتأثرين بفرانتز فانون، والوحيد الذي كان متشبعاً بأيديولوجيا

قد جاء غامضاً وغير من مضمونه الإيديولوجي.

هكذا، وبدون سابق إنذار، أضيف إلى الوثيقة الأساسية المقدمة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ملحق بعنوان: الحزب. وكأنما للإجابة على تساؤلات القارئ الخالي الذهن استهل الملحق المذكور بما يلي: "لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لابد من حزب جماهيري واع"[1].

إن الحزبية في ذلك الوقت تتناقض جوهرياً مع حقيقة جبهة التحرير الوطني التي تأسست على أنقاض الأحزاب التي برهنت على فشلها في قيادة الشعب نحو توحيد واسترجاع الاستقلال الوطني، ولقد كان أعضاء المجموعة يعرفون ذلك ويعرفون، أيضاً أن الحزب الشيوعي هو من بين التشكيلات السياسية التي كانت تنشط في الجزائر قبل الفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، وهو التشكيلة الوحيدة التي رفضت حل نفسها وظلت تنافس جبهة التحرير الوطني وتتحداها إلى غاية وقف إطلاق النار، وعليه فإن اعتبار جبهة التحرير الوطني حزباً يقلل كثيراً من أخطاء القيادة الشيوعية ويفتح لها الأبواب واسعة للعودة إلى العمل كتنظيم مستقل بعد الاستفتاء والإعلان عن بعث الدولة الجزائرية من جديد.

وزيادة في الإبهام، جاء في الملحق أن "حزب جبهة التحرير الوطني ولد في خضم المعركة وهو ليس تجمعاً، لكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعيين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية"[2]. وإذ هو يشتمل على طليعة القوى الثورية في البلاد، فإنه مطالب بأن يبعد من صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف معنى ذلك أن المناضلين المسلحين وغير المسلحين الذين يظلون أوفياء لأيديولوجية الحركة الوطنية التي هي في أساس أيديولوجية جبهة التحرير الوطني يقصون من الصوف ويستبدلونك بآخرين يكونون متشبعين بالأيديولوجية الماركسية.

من هذا المنطلق نؤكد أن إعداد الملحق بهذه الصيغة كان مقصوداً من أجل دفع الثورة في طريق الانحراف بواسطة عزل القواعد النضالية والمنظمات الجماهيرية عن أيديولوجية الحزب وبالفعل، فإن الملحق يذكر أن التركيبة الاجتماعية للحزب تتكون من الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين، وأن الأغلبية الساحقة لهذه التركيبة من الأمنيين الذين ليس من السهل جعلهم يفهمون حقيقة الثورة الديمقراطية الشعبية كما هو محددة في الوثيقة المصادق عليها وعندما يتعذر عليهم الفهم كيف يمكن أن تطالبهم بالالتزام وبالعمل الميداني على تجسيد مشروع المجتمع الجديد.

ولأن مجموعة العمل كانت تعرف كل ذلك، فإنها لجأت إلى خلط الأوراق وتأجيل التوضيح الأيديولوجي إلى ما بعد الدخول

الحركة الوطنية فهو عبد المالك تمام الذي لم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار.

1 *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص93.*

2 *نفس المصدر.*

إلى أرض الــوطن للتمكن من الاســتحواذ على المرافــق الأساسية في الحزب وخاصة منها مرافق التكوين والثقافة والإعلام.

وعلى الرغم من الغموض المقصود والتذبذب الناتج عن ذلك، فإن الملحق قد ضبط المبادئ الميسرة للحزب وفي مقدمتها المركزية الديمقراطية وانتخاب المسؤولين على جميع المستويات وتنظيم الاجتماعات دورياً وبانتظام والإكثار من اللقاءات بين القاعدة والقمة حتى يسهل فتح القنوات في اتجاه الجماهيرية الشعبية بعد ذلك حدد العلاقة بين الغرب والدولة وهي نقل يكاد يكون حرفياً عما كان موجوداً في الاتحاد السوفياتي.

أما عن المنظمات الجماهيرية، فإنها تعبر عن تنوع احتياجات الوطن وهي تتكفل بتنظيم الشباب والطلبة والنساء والعمال وتدافع عن مصالحهم الخاصة، وفي نفس الوقت تضمن مشاركتهم الفعلية في إنجاز مهام الثورة. ومهمة الحزب في هذا المجال تنحصر في المساعدة على إنشاء هذه المنظمات وتنشيطها في إطار برنامجه الشامل. ومما لاشك فيه أن نجاح هذه المهمة يتوقف نجاح تعبئة الجماهير الشعبية التي هي شرط لابد منه لجعل الجزائر قوية وعصرية.

وفيما يخص القانون الأساسي للحزب، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد تبنى الوثيقة التي صادق عليها في دورته المنعقدة بطرابلس في الفترة مابين السادس عشر من شهر ديسمبر سنة تسع وخمسين وتسعمائة وألف والثامن عشر من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة وألف. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة كانت خاصة بجبهة التحرير الوطني وليس بحزب جبهة التحرير الوطني. ولكن يبدو أن ضيق الوقت هو الذي جعل المجموعة تكتفي بنقلها كما هي على القيام بالتغيير اللازم في المستقبل وسوف يكون ذلك المستقبل هو المؤتمر الأول للحزب في شهر أبريل سنة أربع وستين وتسعمائة وألف.

■■■■

الفصـــــل الثالـــث

أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية

1•المنافذ الاستعمارية
2•التسابق إلى السلطة
3•مواجهـــــة الأوضـــــاع الموروثـــــة عن الاستعمار
4•قراءة متأنية لميثاق الجزائر

■■■

المنافذ الاستعمارية:

لقد تعرضنا، في الفصل السابق، إلى تقييم الانتصارات التي حققتها اتفاقيات إيفيان بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، وذكرنا أن الأهداف التي سطرتها هذه الأخيرة أنجزت في مجملها، وإذا كان المتفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من المس بسلامة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري رغم محاولاتهم المتعددة وإمكانياتهم المتنوعة فإنهم توصلوا، في نهاية الأمر، إلى فتح بعض المنافذ لإرساء قواعد الاستعمار الجديد ومنع الثورة من التواصل في الطريق المؤدية إلى استكمال تحرير الإنسان وأهم هذه المنافذ، في نظرنا، هي:

1)-تمكين الأوربيين من وضع خاص يجعلهم يستفيدون من الجنسيتين الجزائرية والفرنسية لمدة ثلاث سنوات، تحترم خلالها خاصيتهم الغربية واللغوية والدينية. وتباعاً لذلك، فإن المدن ذات الأغلبية الأوربية تكون متميزة عن سائر المدن الجزائرية، وتتعهد السلطات الجزائرية بعدم الاقتصاص من الفرنسيين والجزائريين الذين ناهضوا الثورة بأشكال وطرائق مختلفة.

لقد كانت السلطات الفرنسية تعتقد أن هذا البند، من اتفاقيات إيفيان، سوف يبقي الجزائر في أسر فرنسا لأن الأوربيين والعملاء من الجزائريين كانوا يشغلون على الأقل تسعين بالمائة من مناصب المسؤولية في مجالات الإدارة والاقتصاد والقضاء، وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني لن تتمكن من بناء المجتمع وإقامة الدولة المذكورين في نصوصها الأساسية، إذ من المستحيل مواصلة العمل الثوري بواسطة الإمكانيات البشرية التي أعدتها السلطات الاستعمارية بهدف الإبقاء على مصالحها وإلا كانت الثورة والاستعمار شيئاً واحداً.

ودائماً في إطار هذه النقطة، تشير اتفاقيات إيفيان إلى أن الجزائر المستقلة ملزمة باحترام ملكيات هذا الصنف من السكان وبعدم اتخاذ أي إجراء يجردهم من أملاكهم بتعويض عادل يحدد مسبقاً ويكون مقبولاً. معنى ذلك أن الأوربيين والعملاء يظلون محتفظين بكل ماهو بحوزتهم من مكتسبات بجميع أنواعها، وإذ أرادت جبهة التحرير الوطني أن تكون وفية للأهداف المنصوص عليها في المواثيق القديمة والجديدة فإنها تكون مجبرة على تقديم أموال طائلة لايمكن للخزينة العامة توفيرها.

ويحاول بعض المؤرخين والسياسيين الذين عالجوا هذا الموضوع التقليل من أهمية هذا المنفذ معتمدين على كون الأغلبية من الأوربيين قد رحلوا بمحض إرادتهم وتخلوا عن ممتلكاتهم بما في ذلك أراضيهم الخصبة الشاسعة. فرحيل الأوربيين هو في واقع الأمر، قرار لم يحل المشكل بل زاده

تعقيداً لأنه أوجد وضعاً قانونياً جديداً لم تتعرض له اتفاقيات إيفيان وسوف تتخذ منه فرنسا وسيلة ضاغطة إلى أبعد الحدود من أجل تثبيت قواعد الاستعمار الجديد.

إن الأملاك الشاغرة في جميع الميادين ستظل موضوع نزاع الجزائر وفرنسا إلى غاية الثمانينات، بل إن بعض السياسيين الفرنسيين مازالوا حتى الآن ينادون بضرورة إعادة فتح ملف التعويضات، بينما لم تلجأ السلطات الجزائرية إلى المطالبة بالتعويض عن الإهمال المقصود الذي لايختلف في الحقيقة، عن عمليات التخريب المنظمة.

وإضافة إلى هذا الوضع القانوني الجديد، فإن رحيل الأوربيين قد أفاد العملاء الجزائريين الذين انشغلت عنهم السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفراغ المهول الذي أحدثه ذلك الفرار المفاجئ، وسوف يستفيد الاستعمار الجديد كثيراً من السكوت عن هؤلاء العملاء وإحلالهم، فيما بعد، محل الفرنسيين الفارين.

هكذا، إذن، فإن جبهة التحرير الوطني التي اعترفت بها فرنسا ممثلاً وحيداً شرعياً للشعب الجزائري والتي أجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية على إبقائها قائداً ومرشداً للثورة الجزائرية، سوف تكون مضطرة للاعتماد على إدارة استعمارية يسيرها، عملياً، إطارات وموظفون جزائريون، ما في ذلك شك، ولكنهم معدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها. ولقد كان قبول هذا الوضع المحتوم تنازلاً خطيراً لأنه سوف يمكن أعداء الثورة من توظيف الإجراء الإداري بجميع أنواعه لعرقلة القرار الثوري ومنعه من التطبيق.

2)- تشكيل القوة المحلية من الجنود الجزائريين الذين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركة[1] و"القومية"[2] ويبلغ عدد أفرادها أربعين ألف رجل يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الاستعماري، وتكلف هذه القوة بالحفاظ على الأمن وتوضع تحت تصرف الهيئات التنفيذية المؤقتة التي اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على إسناد رئاستها إلى الموثق الجزائري السيد عبد الرحمن فارس[3].

---

1 *(?) الحركة هم الجزائريون سلحهم الجيش الفرنسي ونظمهم في وحدات صغيرة وضع على رأسها ضباطاً وصف ضباط من الفرنسيين قصد استعمالهم لمحاربة جيش التحرير الوطني. ولقد أدت الحركة أدواراً خطيرة خاصة في الأرياف حيث كانوا أكثر شراسة من الاستعماريين أنفسهم.*

2 *(?) القومية هم الجزائريون الذين جندهم القواد والباشغوات لمحاربة جيش التحرير الوطني. وفي كثير من الأحيان فإنهم لم يكونوا مدركين لخيانتهم.*

3 *(?) من مواليد أقبوا منطقة مايسمى بالقبائل الصغرى سنة 1911. أنهى دراسته الابتدائية في بجاية ثم في مسابقة المحضرين القضائيين واشتغل ككاتب ضبط في سبدو بالغرب الجزائري ثم عمل موثقاً في القل على الساحل الشمالي الشرقي. وعندما عاد إلى العاصمة التحق بصفوف الحزب الاشتراكي الفرنسي وانتخب سنة 1945 نائباً بالمجلس التأسيسي. وفي سنة 1948 الإذاعة يدعو فيه الهدوء ويطالب بالاندماج الكامل، وعلى إثر ذلك حكمت عليه جبهة التحرير الوطني بالإعدام. أنضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957 ويذكر أنه رفض المشاركة في حكومة الجنرال*

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن أن تكون القوة المحلية نــواة الجيش الجزائــري بعــد الإعلان عن الاســترجاع للســيادة الوطنيــة، ولعلهــا تتحــول بالتــدريج إلى واحــدة من المصــادر الأساسية للسلطة نظراً للصـراع القـائم بين الحكومـة المؤقتـة للجمهوريــة الجزائريــة المــدعوة ببعض الولايــات[1] وبين قيــادة الأركان العامة التي أصبحت تستفيد من مسـاندة أحمـد بن بلـة وجماعته[2] ومن دعم الولايتين الأولى والسادسة.

إن فرنســا لم تعــد تــرتكب خطــأً كبــيراً في تقــديراتها لأن الصـراع القـائم بين الحكومـة المؤقتـة وأفـراد القـوة المحليـة يلتحقون بها جماعات ووحـدنا، جنـوداً وضـباطاً وبـذلك ضـاعت إلى الأبد إمكانية المحاسبة، واختلط الحابـل بالنابـل وأصـبح من المستحيل اعتمـاد الجيش كقـوة وطنيـة متجانسـة، خاصـة وأن ضـباط القـوة المحليـون لم يجـدوا أيـة صـعوبة في الربـط مـع زملائهم الذين سبقوهم إلى الحدود الشرقية والغربية ابتداء من مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم.

إن اخــتراق جيش التحريــر الوطــني بهــذه الطريقــة وعلى مراحل مختلفة هو الذي مهد، شـيئاً فشـيئاً إلى إقصـاء الضـباط الوطنـيين الـذين لن يتكونـوا في صـفوف الجيش الاسـتعماري. فكلمـا ابعـدت مجموعـة كـانت جبهـة التحريـر الوطـني تخسـر معركة وتفقـد سـنداً، ولقـد كـانت الأسـباب كثـيرة حـتى لاتبـدو عملية التصفية مقصودة. فأحياناً تثار مسألة التشبيب[3] وأحيانــاً أخـرى تسـتعمل الترقيـة وسـائر الإغـراءات والاعـتراف بالجهـد المبـذول إلى غـير ذلـك من الحجج الـتي في ظاهرهـا العفويـة والنية الصادقة وفي باطنها يمكن التخطيـط للتخلص من جميـع الضـباط المتشـبعين بأيديولوجيـة الثـورة حـتى ينفـرد بالسـلطة المكونون في صفوف الجيش التي تتناقص تمامـاً مـع الأهـداف المسطورة الأساسية للثورة.

وإلى جانب القوة المحليـة عمـل بعض الضـباط السـاميون في الجيش الفرنســي، بالتعــاون مــع قيــادة منظمــة الجيش السري، على تشجيع عدد من الضباط الجزائريين العـاملين في الجيش الاسـتعماري على التمــرد بجنــودهم وتكــوين جيــوش مستقلة من أجل محاربـة جيش التحريـر الوطـني وإشـعال نـار الحرب الأهلية في الجزائر. وعلى سبيل المثال، تجـدر الإشـارة إلى حركة العقيد سي الشريف على رأس حـوالي ألـف مقاتـل بناحية عين بوسيف الكائنة في ولاية المدية[4] وحركة عبـد اللـه

ديغـول سـنة 1958. ألقي عليه القبض سـنة 1961 ولم يطلق سـراحه إلا ليرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة.

1 *(?) الولايـات الـتي تـدعم الحكومة المؤقتة هي: الثانيـة، الثالثـة، الرابعـة، والخامسة بالإضافة إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.*

2 *(?) تتكـون هـذه المجموعة خاصة من: محمد خيضـر. رابح بيطـاط، فرحـات عباس والحاج بن علة.*

3 *(?) علماً بأن الذين كـانوا يحـالون على التقاعـد، كـانوا في كثـير من الأحيـان أقل سناً وأكثر علماً من الآمرين بإحالتهم على المعاش.*

4 *(?) كـانت هـذه الولاية الإدارية للولاية الرابعـة. وتقع المدية على بعد حـوالي سبعين كلم جنوبي العاصمة.*

المصالي على رأس ثمانمائة مقاتل بناحية بوسعادة الكائنة في ولاية المسيلة[1].

3)-ازدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء فصل الجزائر عن عروبته وإبقائها في دائرة الفرانكفونية التي هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الاستعماري في البلدان التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها، ومما شك فيه أن نشر الفكر الاستعماري في حد ذاته، وسيلة لقولبة الذهنيات طبقاً لمتطلبات الاستعمار الجديد من جهة ولتعميم أنماط الحياة المؤدية إلى سلخ المجتمع عن أصالته وربطه بظروف الحياة السائدة في فرنسا التي هي مصدر ذلك الفكر من جهة ثانية.

إن هذه المهمة التي تبدو ثقافية في ظاهرها، أخطر بكثير من العمل العسكري الذي يهدف إلى فرض الاستعمار الاستيطاني. ولقد كانت فرنسا تدرك هذه الحقيقة وأبعادها، وتعرف أيضاً أن اللغة لايمكن أن تكون محايدة كما أنها لايمكن أن تكون مجرد وسيلة تبليغ، بل إنها وعاء حضاري وثقافي وعنصر أساسي من مقومات الشخصية بالإضافة إلى كونها أداة فعالة لاكتساب المعرفة ولصياغة نمط الحياة المميز للفرد والمجتمع على حد سواء.

ففي هذا السياق عملت اتفاقيات إيفيان على تكريس اللغة الفرنسية ضرة للغة العربية تحجبها عن الظهور متى شاءت، وتمنعها من التطور الحقيقي الذي يسمح لها بأن ترقى في وطنها على الأقل، إلى مصاف لغات العلم والتكنولوجية، وبأن تؤدي دورها الطبيعي في بناء الدولة المستقلة استقلالاً كاملاً.

وإذا كان المفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من تثبيت اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الجزائر فإنهم عملياً قد أعطوها مكانة أفضل، إذ جاء في البند الحادي عشر من وثيقة الضمانات: إن النصوص الرسمية تنشر أو تبلغ باللغة الفرنسية كما هو الشأن باللغة الوطنية وتستعمل اللغة الفرنسية في التعامل مع المصالح العمومية للجزائريين، من أصل أوربي، الحق في استعمالها خاصة في الحياة السياسية والإدارية القضائية[2]. وفي مجال التعليم تنص نفس المادة على أن الجزائريين من أصل أوربي أحرار في فتح وتسيير مؤسسات التعليم. وفي المادة الثانية من الوثيقة بالتعاون الثقافي تنص اتفاقيات إيفيان على كل واحد من البلدين يستطيع أن تفتح في البلد الثاني المدارس والمعاهد الجامعية التي يجري فيها التعليم طبقاً لبرامجه الخاصة ولتوقيته ومناهجه البيداغوجية. وتكون كل هذه المؤسسات مفتوحة لمواطني البلدين[3]. أما المادة التاسعة فهي تجعل كل واحد من البلدين يسهل دخول ونشر

---

1 [(?)] *تقع مدينة بوسعادة على بعد مئتين وخمسين كلم جنوبي شرقي العاصمة، وفي أثناء الثورة تابعة للولاية السادسة.*

2 [(?)] *عبد الرحمن فارس، الجزائر من سنة 1945 إلى الاستقلال، باريس 1982، الملحق رقم4 ص185 ومابعدها.*

3 [(?)] *انظر الملحق رقم 12 الوثيقة المتعلقة بالتعاون الثقافي.*

وتوزيع وسائل التعبير والتفكير القادمة من البلد الثاني، ويشجع، في كامل ترابه تعليم لغة البلد الآخر وتاريخه وحضارته وكذلك تنظيم التظاهرات الثقافية.

هكذا، إذن، تكون اتفاقيات إيفيان قد مهدت لتكريس الغزو الثقافي في الجزائر. ولقد كانت فرنسا تدرك أن الجزائر المسترجعة حديثاً لاستقلالها لايمكن أن تسمح لنفسها ببناء المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والمعاهد الجامعية خارج ترابها الوطني. وحتى لو فرضنا أنها تستطيع ذلك فإن الذين يقبلون هذه المنشآت لن يكونوا سوى من أبناء المغتربين، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح ماتريد من المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية التي ترتادها أعداد غفيرة من الجزائريين الذين نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثناء ليل الاستعمار الطويل.

وتطبيقاً لاتفاقيات إيفيان فإن التعليم في الجزائر، لم يكن مزدوجاً رغم التنصيص على ذلك ولكنه بدأ فرنسياً محضاً لأن جميع المواد كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية وبمعلمين وأساتذة إن لم يكونوا فرنسيين فممن تكونوا بواسطة مختلف الترقيات الاستعمارية وزودوا بذهنيات ترفض فكرة السيادة لأنها تفصلها عن (الوطن الأم). أما اللغة الوطنية، فكانت تدرس شكلياً وكلغة فقط، الأمر الذي جعل السلطات المختصة تستغني عن وضع برنامج علمي لتدريسها ومخطط مضبوط يهدف بالتدريج إلى إحلالها محل لغة المغتصب السابق[1].

ونظراً إلى المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية الفتية في قطاع التربية والتعليم، نستطيع القول إن اتفاقيات إيفيان قد رسخت اللغة الفرنسية ومكنت من نشرها عبر مختلف أنحاء الوطن ولم تترك حتى الأرياف والصحاري القاحلة وهي الأماكن التي عجز الاستعمار عن إيصال سمومه إليها أثناء ليله المظلم الطويل.

التسابق إلى السلطة:

كل هذه المنافذ وغيرها وظفت إلى أبعد الحدود من طرف فرنسا الاستعمارية التي وجدت لتأدية مهامها مساعدة غير منتظرة في تسابق القيادات الجزائرية نحو السلطة وفي تناقض تلك القيادات من حيث التكوين الأيديولوجي والمنطلقات الحضارية والفكرية والثقافية.

فالتسابق نحو السلطة لم يكن جديداً كما أنه لم يكن وليد وقف إطلاق النار، بل إنه بدأ مباشرة مع تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني، وبلغ أوجه عندما تشكلت

---

1 [?] المعهد التربوي، برنامج التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وزارة التربية الوطنية، مديرية البرامج، سبتمبر 1972.

الحكومة الجديدة برئاسة السيد بن يوسف بن خدة الذي أقدم في السابع والعشرين من شهر سبتمبر سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف على أمر الولايات بقطع جميع العلاقات مع قيادة الأركان العامة التي رغم استقالتها، لم تفقد سيطرتها الفعلية على جيش التحرير الوطني المرابط على الحدودين الشرقية والغربية[1].

ولقد ازداد الخلاف حدة مع مطلع السنة الجديدة عندما عادت قيادة الأركان العامة إلى نشاطها وهي أكثر قوة من أي وقت مضى وعندما فشل السيد بلقاسم كريم في مسعاه المتعلق بتقسيم أعضائها[2]ثم عندما تقدمت المفاوضات مع فرنسا ولاح في الأفق تحالف محتمل بين أحمد بن بلة وقيادة الأركان العامة. صحيح أن السلطة كانت هي الهدف الأسمى الذي كانت جميع الأطراف تسعى إلى تحقيقه، ولكن المتصارعين عليها كانوا في جريهم وراءها ينطلقون من مواقف أيديولوجية مختلفة يمكن حصر أهمها في الآتي:

1-الموقف الرافض الذي يرى أن حل القضية الجزائرية يكمن، أولاً، في إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الاستعماري، وعليه فإن التفاوض مع العدو يعد تنازلاً خطيراً ونوعاً من الخيانة التي يجب التصدي لها بكل حزم وصرامة. وصاحبة هذا الموقف هي قيادات الأركان العامة التي تعتبر اتفاقيات إيفيان إجهاضاً للثورة وإرساء لقواعد الدولة الليبرالية في الجزائر[3].

2-موقف القبول يرى أن الحل العسكري مستحيل، وأن التفاوض مع فرنسا هو الطريق الأوحد والأسلم لوقف إطلاق النار وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها وبالطبع، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي صاحبة هذا الموقف وهي تعترف أن اتفاقيات إيفيان، على ما فيها من نواقص، صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية كما هي محددة في النصوص الأساسية للثورة[4].

وإذا كان الموقف الأول متأثراً بالثورية التي تريد أن تكون محصلة للتجربتين الكوبية والصينية وهو، من ثم، يشترط أن تنتقل السيادة الجزائرية مباشرة من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في الجزائر متمايز عن المجتمعات الاشتراكية الأخرى بارتكازه على أبناء الريف ورفضه لمبدأ الصراع الطبقي، فإن الموقف الثاني، في الظاهر، بنداء أول نوفمبر

---

1 (?) *حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص286.*

2 (?) *ذكر السيد عبد الحفيظ بو الصوف أن كريم عرض على بومدين رتبة جنرال. وأن هذا الأخير سجل عرضه على غير علم منه ووزعه على إطارات جيش التحرير الوطني للتقليل من شأنه.*

3 (?) *ابن بلة (أحمد) حديث في بيته يوم 24/06/1991 ويؤكد الرئيس بن بلة تأييده لهذا الموقف وهو مابعد يقبل التحالف مع قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.*

4 (?) *بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص26.*

الذي اكتفى بالتفاوض مع فرنسا على أساس اعتراف هذه الأخيرة باستقلال الجزائر وبأن لا يتوقف إطلاق النار إلا بعد تسوية جميع القضايا السياسية. وفي الحقيقة فإن هذا الموقف متأثر برغبة ملحة لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إنهاء حالة الحرب "خوفاً من أن تعطي لفرنسا فرصة توظيف[1] الخلافات الداخلية لإجهاض الثورة". كما جاء في التفسيرات التي قدمها السيد ابن يوسف بن خدة.

وعلى الرغم من أن ثورية الموقف الأول إلا أن أصحابه لم يكونوا معروفين على الساحة السياسية، ولذلك توجهوا إلى قصر أولنوي[2]ووقع اختيارهم في بادئ الأمر، على السيد محمد بوضياف لما اشتهر عنه من قدرة التنظيم على محاربته لعبادة الشخصية وتشبع بالمبادئ اليسارية لكن بوضياف رفض عرض مبعوث قيادة الأركان العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة نظراً لارتباطه مع الحكومة المؤقتة وبالضبط مع السيد بلقاسم كريم الذي كان قد تحالف معه من قبل ضد السيد أحمد بن بلة. ولقد تبنى هذا الأخير موقف قيادة الأركان العامة بدون أدنى تردد وأعلن عن انضمامه إليها من أجل فرض حلها للأزمة والمتمثل في تشكيل مكتب سياسي يكون مسؤولاً عن الحكومة المؤقتة وفي وضع مشروع جديد للمجتمع الجزائري[3].

ومما لاشك فيه أن قبول السيد أحمد بن بلة هذا التحالف مدفوع في جزء منه بمصالح الشخصية ولكنه، أيضاً جاء نتيجة تكوينه السياسي والأيديولوجي خاصة عندما نعرف أن فكرة الثورة بواسطة الأرياف تحتل مكانة رئيسية في برنامج نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، في هذا الجو المكهرب اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصادق، كما ذكرنا على برنامج طرابلس ثم لم ينه أشغاله، بل توقف عند مسألة تشكيل الهيئات العليا التي تسند إليها مسؤولية تسيير شؤون البلاد بعد اتفاق الجميع على أن "جبهة التحرير الوطني ستواصل مهمتها التاريخية في قيادة الثورة[4].

وتعبيراً عن الموقفين المذكورين أعلاه تبلورت في داخل المجلس نزعتان رئيسيتان. إحداهما بزعامة السيد أحمد بن بلة وهي ترى أن المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وأن تعطى له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى أن يتم تزويدها بالمؤسسات الشرعية المنتخبة، واقترح السيد أحمد بن بلة إلى جانب اسمه كلاً من السادة: محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط،

---

1 (?) *المصدر نفسه.*

2 (?) *حيث كان القادة الأربعة معتقلين وهو كائن ببلدية أولنوي في شمال فرنسا.*

3 (?) *بوتفليقة (عبد العزيز) حديث أجريته معه يوم 16/04/1991 في بيت السيد محمد الشريف مساعديه.*

4 (?) *حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962. نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة، الجزائر 1987 ص53. ومابعدها.*

محمدي السعيد والحاج بن عله. أما النزعة الثانية فقد تزعمها السيد كريم بلقاسم، الذي اقترح مكتباً سياسياً من تسعة أشخاص وهم بالإضافة إلى اسمه: حسين أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، أحمد بن بلة، وسعد دحلب.

وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة[1] عينها المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة ابن بلة تحظى بتأييد ثلاثة وثلاثين عضواً بينما لم يؤيد قائمة السيد كريم سوى واحد وثلاثون عضواً فالفارق إذن، كان ضئيلاً جداً وهو معرضاً للزوال لأن من المؤتمرين لم يعبرا عن رأيهما. وزيادة على ذلك، فإن تشكيلتين لم يراع فيهم التجانس، بل أن آيات أحمد ومحمد بوضياف قد صرح أنهما يرفضان مشاركة في هيئة عليا يشرف عليها السيد أحمد بن بلة، وذلك بحجة أنهما لم يتفقا معه طيلة سنوات السجن وأن نظرتهما للجزائر تختلف كلية عن نظرته.

وعندما نراجع قائمة التشكليتين نستثني الحاج بن علة، فإننا نجد كل العناصر المقترحة لعضوية المكتب السياسي كانوا وزراء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووقعوا قبل غيرهم، على اتفاقيات إيفيان وبالتالي فهم يكادون يمثلون توجه واحد ولاتفارق بينهم سوى الحساسيات الشخصية والحزازات التي لاعلاقة لها بايديولوجية جبهة التحرير الوطني. وإذا تعمقنا أكثر في التحليل، فإننا نجد أن الخلاف بين السيدين أحمد بن بلة وبلقاسم كريم لايعود إلى أشياء جدية ولكنه، فقط، ينطلق من اعتقاد كل واحد منهما أنه أحق من الآخر لقيادة الثورة.

فالسيد بلقاسم كريم يرى أنه التاريخي الوحيد من بين مفجري الثورة الذي ظل طليقاً وعلى قيد الحياة، ولم يتوقف لحظة واحدة عن نشاطه كمسؤول في أعلى قمة الهرم القيادي، وعليه فهو أولى من غيره وخاصة من ابن بلة الذي لم يعش الثورة من الداخل ولم ينشط لفائدتها في الخارج سوى أشهر معدودة اعتقل بعدها ولم يستعمل السلاح الذي كان معه يوم اعتقاله ثم ظل يتابع الأحداث وفي مأمن من أخطارها[2].

أما السيد ابن بلة فيرى أنه أولى بقيادة الثورة لأنه كان مسؤولاً عن المنظمة الخاصة التي كانت في أساس اندلاعها في حين أن السيد كريم من أنصار الكتلة المصالية إلى غاية الأيام الأخيرة التي سبقت بدء الكفاح المسلح، وإضافة إلى ذلك، فإن السيد كريم يتحمل مسؤولية كبرى في عقد مؤتمر وادي الصومام الذي يصفه السيد أحمد بن بلة بالمنعطف الخطير في طريق انحراف الثورة.

ومهما يكن الأمر، وأمام عدم ظهور أغلبية حقيقية لصالح واحد من الاقتراحيين فإن أطرافاً كثيرة قد حاولت تقريب وجهات النظر وكان من الممكن أن يتفق الجميع على مكتب سياسي مكون من أحد عشر عضواً ويكون متضمناً لكل الأسماء الواردة في القائمتين. لكن ذلك لم يحدث بسبب تعنت

---

1 [(?)] *تشكلت هذه اللجنة من العقيد محمد يزوران والرائد أحمد ومحمد بن يحيى والحاج بن عله.*

2 [(?)] *بو الصوف (عبد الحفيظ) اللقاء المشار إليه سابقاً.*

السيد أحمد بن بلة الذي رفض عضوية الباءات الثلاث. ويقول السيد ابن يوسف بن خدة أنه خشي على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المسؤولة مباشرة على توقيع اتفاقيات إيفيان، وخشي أيضاً، أن يقود استمرار الخلاف إلى تفجير الأوضاع، فتحمل مسؤولية كاملة وغادر طرابلس إلى تونس في اليوم السابع من شهر جوان مرفوقاً بالسيد محمد بوضياف وآخرين[1].

هكذا، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يختتم أشغاله رسمياً ولم ينتخب أية هيئة سياسية عليا أو دنيا كما أنه لم يجدد ثقته للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، معنى ذلك أن الأزمة ازدادت حدة وأن الأمل في تسويتها بالطرق السلمية لم يعد وارداً، وراح كل طرف يبحث عن أنصار أقوياء يستعين بهم للاستيلاء على السلطة، ومعلوم أن الأنصار الأقوياء موجودين فقط على رأس القوات المسلحة.

أما أحمد بن بلة، فإنه ضمن، تأييد قيادة الأركان العامة والولايتين الأولى والسادسة ثم راح يجمع، حوله، الإطارات السياسية التي تريد تصفية حساباتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو مع الباءات الثلاث. وأما ابن يوسف بن خدة، فإنه استمال الولايات الرابعة والخامسة والثانية والثالثة بالإضافة إلى منطقة العاصمة وفيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوربا ثم أعلن، باسم الحكومة، عن حل قيادة الأركان العامة وراح يبحث في الحدود الشرقية والغربية عن بديل لها[2].

وفي نفس هذا الإطار، ومخالفة للاتفاق المبرم مع فرنسا، دخل السيدان محمد بوضياف وبلقاسم كريم إلى الجزائر خفية في اليوم التاسع من شهر جوان[3]. لقد كان دخولهما بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل حمل الولايات على تنسيق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة التي رفضت الامتثال لقرار حلها وشرعت في الإعداد لإدخال جيش التحرير الوطني إلى أرض الوطن. وكما كان منتظراً انعقد في زموره بالولاية الثالثة، اجتماع دام يومي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من نفس الشهر وشارك فيه ممثلون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة وعن منطقة العاصمة وفيدرالية فرنسا. وبعد التداول حول مجمل القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، لاحظ المجتمعون أن الحكومة فقدت هيبتها ولجنة التنسيق تسند إليها مهمة وضع قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي، وضبط الشروط الموضعية اللازمة لعقد المؤتمر الوطني، وتنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في ولايتها الأصلية وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة

---

1 (?) *ابن خدة (ابن يوسف) اتفاقيات إيفيان، ص21.*

2 (?) *حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص288.*

3 (?)*Fares (Abderrahmune) la Cruelle veise, L'Agerie 1954 a l,inaependance plon, paris 1982 p.126*

4 (?) *Ben Khedda (Ben Youcef) Historique FLN, Alger, 1964. P.197.*

ولقد كان من الممكن أن تؤدي هذه اللجنة التنسيقية دوراً بالغ الأهمية في تغيير موازين القوة لو أنشأت قبل إطلاق النار، وحظيت بمشاركة باقي الولايات. لكن ظهورها عشية الاستفتاء أضفى عليها طابع المحاولة اليائسة لسد الطريق في وجه قيادة الأركان العامة التي لم تكن بحاجة إلى أراضي كل الولايات لإدخال الجيوش المرابطة على الحدود.

فالولايات التي لم تستجب لنائبي رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي التي كانت تتحكم في جميع البوابات الحدودية المعينة لتحقيق العودة إلى البلاد. فالحدود الغربية كلها تقع في أراضي الولاية الخامسة بينما تمتد معظم الحدود الشرقية على أراضي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أما اللجنة التنسيقية التي أدانت أعضاء قيادة الأركان العامة قد طلبت من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تبقى موحدة وأن تستمر في التحضير لما بعد الثاني من شهر جويليه سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، كما أنها شرعت في تنظيم الحملات الدعائية ضد مناورات السيد بن بلة وجماعته، لكن مجرد الكلام لم يعد يجدي نفعاً بل لابد للتخطيط النظري أن يكون مدعوماً بالقوة العسكرية وهو ماكان ينقص الحكومة المؤقتة.

أما السيد أحمد بن بلة الذي تأكد من أن الوضع العسكري كان لصالحه وأن قيادة الأركان العامة تتحكم في الميدان كما ينبغي، فإنه تفرغ للتعبئة السياسية واستطاع في ظرف قصير جداً أن يجمع حوله عدداً كبيراً من المسؤولين الممثلين فعلاً، لتوجيهات مختلفة لكنهم موحدون من أجل إسقاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتجاوز المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ومن بين المسؤولين البارزين الذين أضفوا على حركة ابن بلة طابع الشمولية والشرعية والوحدة تجدر الإشارة إلى السيد فرحات عباس الذي كان محاطاً بالإطارات القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]. ولو كان الأمر يتعلق بصراع أيديولوجي لتموين عباس في الجانب الآخر الذي يعود إلى احترام اتفاقيات إيفيان التي خططت للنظر الليبرالي في الجزائر. وهناك أيضاً مجموعة من الإطارات الذين شاركوا في اجتماع الإثنين والعشرين والذين تم اعتقالهم في فترات متفاوتة وأهملوا مدة حبسهم من طرف القيادة العليا ممثلة في شخص الباءات الثلاث[2].

وإذا كان السيد بن خدة قد طار إلى تونس حيث استأنف مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة المسؤولة تجاه فرنسا عن تطبيق اتفاقيات إيفيان، فإن السيد أحمد بن بلة قد توجه إلى القاهرة معلناً عن شق عصى الطاعة مدعياً فيما بعد، أن الحكومة المؤقتة التي كان هو أحد نواب رئيسها قد حلت

---

1 (?) خاصة منهم أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل بالإضافة إلى السيد قائد أحمد.

2 (?) من بين هؤلاء الإطارات تجدر الإشارة إلى: الزبير بوعجاج، أحمد بوشعيب، محمد مرزوقي، وعثمان بلوزاداد.

بمجرد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن ذلك غير صحيح، لأن المجلس رفض بالإجماع استقالة الحكومة ولم يعين أخرى بديلة لها. وحينما ألح السيد ابن خدة على تقديم استقالته، فإن السيد ابن بلة قد قاد حملة واسعة النطاق من أجل إرغامه على سحبها[1]. ويبدو أنه إنما فعل ذلك، فقط، ليسد طريق الرئاسة في وجه السيد بلقاسم كريم الذي كان يسعى جاهداً للحصول عليها.

فذهاب ابن بلة إلى القاهرة بدون استشارة أحد كان، إذن، دليلاً على بدء الصراع العلني. وقد كان من المفروض أن يلتحق بتونس من أجل اجتماع توضيحي ومن أجل لم شمل الحكومة وإجراء التحليلات اللازمة بحثاً عن عدم قدرته على الارتقاء إلى مستوى عظمة الحركة الجهادية في الجزائر.

وبينما كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تواصل نشاطها كسلطة تنفيذية عليا لجبهة التحرير الوطني، كان ابن بلة في القاهرة يدعو إلى عدم الاعتراف بقراراتها ويندد بسلوكات أعضائها الذين هم في الواقع زملاؤه في النضال ولهم فضل البقاء خارج المعتقلات لضمان مواصلة الكفاح المسلح.

ولقد كانت الثورة الجزائرية تستفيد أكثر لو أن أعضاء الحكومة كلهم اجتمعوا في تونس برنامج طرابلس على ضوء وثيقة وادي الصومام ومن أجل الاستعداد ميدانياً لما بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية ولمواجهة آثار التخريب الذي قامت به منظمة الجيش السري[2].

وبفضل وساطات متعددة قامت بها جهات مختلفة وخاصة منها الحكومة المصرية وفي مقدمتها الرئيس جمال عبد الناصر رجع ابن بلة إلى تونس وعقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اجتماعاً مطولاً في اليوم السادس والعشرين من شهر جوان. لكن الأمور ازدادت تعقيداً عندما حضر الاجتماع المذكور ممثلون عن اللجنة التنسيقية للولايات[3]، ومعهم اقتراح بفصل رئيس وأعضاء قيادة الأركان العامة.

يقول السيد محمد حربي: (إن الاقتراح كان من وحي السيدين كريم بلقاسم ومحمد بوضياف)[4] لكنه لايقدم أي دليل على ذلك. وقد اعتبره السيد أحمد بن بلة إجراءاً استفزازياً ورفض حتى مجرد مناقشته ثم غادر قاعة الاجتماع. أما السيدان آيت أحمد وبوضياف فإنهما وجدا فيه حلاً صائباً للأزمة القائمة بين الحكومة وقيادة الأركان العامة في حين أبدى السيد محمد خيضر معارضة شديدة له، وعلى سبيل الاحتجاج قدم استقالته التي كانت إيذاناً بانتهاء الحكومة وإعلاناً عن وقوفه رسمياً إلى جانب ابن بلة وقيادة الأركان العامة.

لم تكن لهذا الصراع أسس أيديولوجية، ولم يكن من أجل

---

1 (?) *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص49.*

2 (?) *ابن طوبال (لخضر) الحديث المذكور سابقاً.*

3 (?) *هؤلاء الممثلون هم الدكتور سعيد حرموش، الرائد رابح زراري والرائد عبد المجيد كحل الرأس.*

4 (?) *حربي، ج ت، والسراب والواقع، ص352.*

الدفاع عن مصالح الثورة، ولذلك فإن المساعي باءت بالفشل، واليوم، وبعد أكثر من ثلاثين سنة من وقوع الحادث نستطيع الجزم بأنه، في لحظة من اللاوعي واللاشعور، تمكن من القضاء على مكتسبات وطنية تطلب تحقيقها كثير من التضحية، وفي مقدمة تلك المكتسبات وجود وحدة الشعب الجزائري التي لم يجبر كسرها بعد ذلك الحين. ومن جهة ثانية أن الصراع على السلطة قد أهمل الجانب الأيديولوجي وحرم الجماهير الشعبية الواسعة من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع.

إن المعتقلين التاريخيين الأربعة[1]يتحملون أكبر قسط من المسؤولية فيما وقع من مشاكل زائفة أفرغت الثورة من محتواها الحقيقي وفتحت أبواب القيادة واسعة للخونة والانتهازيين على اختلاف أنواعهم. وأول مايعاب على أولئك التاريخيين عجزهم عن التفاهم فيما بينهم وهم في سجن واحد وأمام عدو واحد ومصير واحد ورغم تشبعهم بأيديولوجية واحدة.

أما عيبهم الثاني فيتمثل في عدم قدرتهم على توظيف فترة اعتقالهم التي بلغت خمسة وستين شهراً لوضع مشروع مجتمع متكامل وبرنامج عمل شامل قصد مواجهة الفترة الموالية لوقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال الوطني، وإذ لم يفعلوا كل ذلك فإنه كان عليهم أن يتعففوا ويتركوا مسؤولية القيادة لمن برهنوا على أنهم أهل لها.

وعلى إثر انفضاض اجتماع الحكومة المؤقتة بالطريقة المشار إليها أعلاه، توجه السيد محمد خيضر في اليوم السابع والعشرين من شهر جوان إلى الرباط، وفي اليوم الموالي طار ابن بلة إلى القاهرة التي لن يغادرها إلا ليلتحق بصاحبه في اليوم التاسع من شهر جويلية. أما الحكومة المؤقتة فإنها دخلت إلى العاصمة يوم الإعلان عن استرجاع الاستقلال الوطني وهي مبتورة الأعضاء بفعل تمرد بعضهم واستقالة بعضهم الآخر[2].

وبعد ذلك التاريخ بأسبوع، شرع السيد أحمد بن بلة في تنفيذ انقلابه الذي كلف الجزائر الاف القتلى والجرحى بالإضافة إلى تهميش مئات الإطارات ممن دللوا، في الميدان وفي وقت الشدة، على تحليهم بالكفاءة والنزاهة والالتزام. وكانت أول محطة هي تلمسان التي بدأت تستقبل أنصاره منذ اليوم الحادي عشر من شهر جويلية والتي وقع عليها الاختيار لكونها الولاية التي بها مسقط رأسه[3] ولان واليها السيد أحمد مدغري الذي يعتبر من العناصر الأكثر وفاء للعقيد هواري بومدين. وفي اليوم السابع عشر من نفس الشهر اجتمع بقادة الولايات في مدينة الشلف الحالية وطلب منهم تزكية المكتب السياسي الذي اقترحه على المجلس الوطني ولم يحصل إلا على واحد وثلاثين صوتاً من جملة ستة وستين.

---

1 (?) لأن الخامس وهو السيد رابح بيطاط كان معتقلاً في الجزائر ولم ينضم إليهم إلا في الأشهر الأخيرة.

2 (?) فارس (عبد الرحمن)، ص135.

3 (?) السيد أحمد بن بلة من مواليد مدينة مغنية الواقعة في ولاية تلمسان على الحدود الجزائرية المغربية.

ومن الجـدير بالـذكر أن الولايـة الثالثـة أعطت موافقتهـا شريطة استبدال السيد محمدي سعيد بالسيد بلقاسـم كـريم[1]. وبينما اقترحت الولاية الرابعة تكـوين المكتب السياسـي مؤقتـاً من قادة الولايات وتكليفها فقط بتحضير المؤتمر الوطني الـذي ينتخب المؤسسـات والهيئـات الوطنيـة القـارة، فـإن الولايـات الأولى والخامسـة والسادسـة قـد طلبت مهلـة للتشـاور مـع مجالسها. لكن ابن بلة الذي استجاب لرغبتهم لم ينتظر عودتهم إلى تلمسـان وفاجـأ الجميـع في اليـوم الثـاني والعشـرين من الشهر ذاته بالإعلان عن تأسيس المكتب السياسي مشـكل من سـبعة أعضـاء هم: أحمـد بن بلـة، محمـد خيضـر، رابح بيطـاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمـدي السـعيد والحـاج بن عله.

ورغم المفاجـأة والإعلان الأحـادي، فـإن موقـف الحكومـة المؤقتة والولايـات كـان متزنـاً إلى أبعـد الحـدود إذ لم يشـترط سوى استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائريـة وإنهـاء حالـة الحصـار المفروضـة على قسـنطينة. لكن ابن بلـة كـان يعـرف عواقب ذلك الشرط، وعليه فإنه أمر باحتلال قسنطينة بواسطة جيش الحدود وقرر أن المكتب السياسـي هـو البـديل للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

وفي اليـوم المـوالي وهـو اليـوم السـادس والعشـرون من شهر جويلية أعلن السيدان محمد بوضياف وبلقاسـم كـريم عن معارضتهما، وشكلا، في تيزي أوزور، اللجنة الوطنية للدفاع عن الثــورة محــددين لهــا مهمــة التحضــير للمــؤتمر وللانتخابــات التشريعية.

وترتب عن الإعلان المذكور دخول الطرفين في مفاوضـات تخللتها أحداث كثـيرة وقـادت في النهايـة إلى إبـرام اتفـاق بين المعنيين في اليوم الثاني من شهر أوت. وبمقتضى ذلك الاتفاق تراجع السيد بوضياف عن استقالته من المكتب السياسي الذي كلف، دون غيره، بإعداد قوائم الانتخابات وبتـولي المهـام الـتي كانت مسندة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريـة. وفي اليوم العشرين من شهر سبتمبر توجـه الشـعب الجزائـري إلى صـناديق الاقـتراع وزكى القـوائم المقدمـة لـه والمكـون لأول مجلس تأسيسي ترأسه السيد فرحات عباس، وانبثقت عنه أول حكومة برئاسة السيد أحمد بن بلة.

مواجهة الأوضاع الموروثة عن الاستعمار:

إن مائـة واثنـتين وثلاثين سـنة من الاسـتعمار الاسـتيطاني لاتمحي آثارها بكل سهولة ولا تمحي آثارها السلبية سـوى ثـورة مستمرة لاتتوقف حتى بعد وقف إطلاق النار لأن الأمـر لم يكن يتعلق بتحرير الأرض ولكنه كان يعني الإنسان فوق كـل شـيء.

---

1 (?) *حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص359.*

2 (?) *بوبنيـدر (صـالح صـوت العـرب) مقابلة أجريتها معه في بيته يـوم 21/05/1985.*

فتحرير الإنسان أكثر أهمية ويتطلب مجهوداً ونفساً أطول.

فالاستعمار الفرنسي، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الباب الأول، قد ركز، منذ العشرينات من هذا القرن خاصة، على تكـوين إنسـان متشـبع بالثقافـة الغربيـة ومجـرد من كـل عناصـر الشخصـية الوطنيـة. وتضـاعف ذلـك التركـيز بعـد أن وضعت الحرب الامبرياليـة الثانيـة أوزارهـا، وكـذلك أثنـاء فـترة الكفاح المسلح ليصل إلى أوج مايمكن أن يصل إليه عنـد وقـف إطلاق النـار. وصـحب هـذه العمليـة توسـيع شـبكة تعليم اللغـة الفرنسـية وتمكين متعلميهـا من التمتـع بكثـير من الامتيـازات الاقتصـادية والاجتماعيـة. ولا يخفى على أحـد أن اللغـة ليسـت مجرد ناقل محايد أو وسـيلة تبليـغ لاغـير، لكنهـا وعـاء حضـاري وأيديولوجي من الطراز الأول.

وعنــــدما أعلن المجلس الوطـــني التأسيســـي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في اليـوم الخـامس والعشرين من شهر سبتمبر سنة اثنين وستين وتسعمائة وألـف كان الوضع في الجزائر يتميز بخاصيات من أهمها مايلي:

1-نسـبة مرتفعـة من الأميـة قـدرت بـأكثر من 80%[1]. أمـا الخمس الباقي فجله من انصاف المتعلمين الذين صـنعهم الاستعمار على عجل ليكونوا امتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ والتشويه والتنزيف.

2-إسـلام مشـوه غلبت عليـه الخرافـة والدروشة[2] ولم يبـق منه سوى جانب العبادات الذي تعرض بدوره إلى كثير من التحريف بحيث لم تعد الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر، ولا شهادة تسمح بتوحيـد الإلـه ولا الصـوم قـادر على أداء وظيفته الاجتماعية. أما الحج فحدث ولاحرج، وأقل مايقال عنه أنه أصبح وسيلة تجارية وسياحية في أحسن الحالات.

3-تقاليــد وعــادات ونمــط وســلوكات يوميــة لاعلاقــة لهــا بشخصيتنا الوطنية.

4-لغـة وطنيـة مهملـة، ممقوتـة ومطـاردة على الـرغم من حيويتها وقدرتها على التكيف وتمكنها من استيعاب العلـوم بأنواعها والتقنيات المختلفة.

5-علاقــات اجتماعيــة مهلهلــة أساســها الخــوف والنفــاق والمراوغة والمداهنة.

6-إدارة معظم إطاراتها فطموا على لبان الاسـتعمار الجديـد الذي بدأ يستعد للمرحلة التالية من السيطرة، وتعلموا أن فنون التسيير التي قـد تـأتي من غـير الـوطن الأم لايمكن أن تكــون في المســتوى الحضــاري الــذي اســتولى على عقليتهم. أما الموظفون البسطاء والعمال، فإن سـذاجتهم وانخفاض مستواهم التعليمي الذي لايتجاوز الأمية المركبة

---

1 (?) الزبيري (محمد العربي) الغـزو الثقـافي في الجزائر من سـنة 1962 إلى سـنة 1982، الطبعة الأولى المؤسسة الجزائرية للطباعـة، الجزائر 1983، ص21.

2 (?) الإبراهيمي (محمد البشير) عيون البصائر، ص128، ومابعدها.

في غالب الأحيان قـد يعتقـدون أن الاسـتقلال عن فرنسـا العظمى لايمكن أن يكون مصحوباً إلا بكافة أنواع التخلـف والهمجية. وأما الإدارة التي كونتها جبهة التحريـر الوطـني خلال فـترة الكفـاح واسـتطاعت أن تقـدم الـدليل على نجاعتها في الميدان، فإنها استبعدت وفقاً لما نصـت عليـه اتفاقيات إيفيان.

7-اقتصاد تـابع للاقتصـاد في فرنسـا. مسـاحات شاسـعة من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاحتلال، تنتج أجود أنواع الأرز وكميات هائلة من الحبوب التي كـانت تصـدر لبلـدان كثيرة مثل أوروبا وأفريقيا والوطن العـربي، وتحـولت إلى مغارس كروم تعطي الخمور الممتازة التي يخصـص جـزء كبير منهـا لتحسـين الخمـور الفرنسـية أو لتزويـد السـوق العالمية. وكـانت الصـناعة التقليديـة فقـط فروعـاً مكملـة لبعض المصانع المتناثرة في مختلف أنحاء فرنسا[1]

لم تكن في الجزائر، غداة استرجاع السيادة الوطنية، هياكـل اقتصادية ثابتة[2] ولم تكن فيها نواة صالحة للتنمية الدائمة الـتي تأخـذ في الاعتبـار تطـور الزمـان وتطـور السـكان. وزيادة على ذلك، فإن الامكانيات القليلـة -وهي بالمقارنـة مع حاجيات الكولون- قد تعرضـت لتخـريب مهـول بسـبب الغلاة عندما اقترب أجل الاستعمار.

8-تصاعد ديمغرافي مخيـف زاد من حدتـه، عشـية اسـترجاع السـيادة الوطنيـة، رجـوع حـوالي مليـون من الجزائـريين الـذين لجـأوا إلى تـونس والمغـرب الأقصـى أثنـاء فـترة الكفـاح المسـلح، وكـذلك تسـريح حـوالي مليـونين من المواطـــنين الـــذين كـــانوا يقيمـــون بالمعســـكرات والمحتشدات[3].

9-انتشـــار البطالـــة الناتجـــة عن قلـــة التنظيم والإهمـــال الاقتصادي الـذي فـرض على الجزائـريين بسـبب الخـوف وعمليات التخريب.

10-تزايـد أعـداد المغـتربين في أوربـا وفرنسـا على وجـه الخصوص. ولقد ازداد هذا المشكل خطـورة عنـدما بـدأت الأسر الجزائرية، لأسباب مختلفة ترحل للإقامة هناك[4].

هـذا الوضـع عشـية اسـترجاع الاسـتقلال الوطـني وغداتـه مباشرة هو الذي كـان على أول حكومـة جزائريـة أتت تواجهـه. وكان نجاح تلك المواجهة مرهوناً بمـدى قـدرة الـرئيس الجديـد على جمع كل الطاقات الحية في البلاد وعدم الانسياق للأحقـاد الدفينة الـتي ظلت تـتراكم منـذ انعقـاد مـؤتمر وادي الصـومام،

---

1 (?) حــزب جبهة التحرير الوطــني، المســيرة، من مطبوعــات قسم النشر والتوثيق، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1980، ص113، ومابعدها.

2 (?) *Abbas (Ferhat) l'inedpendanc confisque Flammarion, Paris 1948? P.117 et suivantes.*

3 (?) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، ج2 ص175.

4 (?) الزبيري (محمد العـربي) "أوضـاع المغـتربين الجزائـريين" أشـغال ملتقى الفكر الإسـلامي المنعقد بيتـيزي وزو سـنة 1973، وزارة التعليم الأصـلي والشؤون الدينية، الجزائر 1973 ج3، ص175.

وكان النجاح، أيضاً، يتوقف على مراجعة برنامج طرابلس بحيث يظهر من تشكل مواطن اختلاف من شأنها إضعاف المد الثوري وتعريضه للإنقسام والتصادم بين المعركة الوحيدة.

المفاهيم والمصطلحات التي لا علاقة لها بالواقع الجزائـري إن المكتب السياسـي الـذي أسـتولى على مهـام الحكومـة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالطريقة التي أشـرنا إليهـا أعلاه، لم يعرف كيف يحافظ على الوحدة الوطنية، بل إنه عندما وضع قوائم الانتخابات التشريعية التي جرت في اليـوم العشـرين من شهر سبتمبر قد ألغى كل من اشتم فيهم رائحة المعارضـة لمـا يسمى بمجموعة تلمسان[1]. وبذلك أعطى الإشارة لبدء الصراع بجميع أنواعه في الوقت الذي كانت الثـورة في أحـوج مـاتكون إلى تضافر الجهود وتوحيد الصفوف.

وبالإضافة إلى كثير من القياديين الذين كانوا مازالوا قادرين على العطاء في مجالات التعبئة والتوجيـه نظـراً لمـا كـانت لهم من سـلطة أدبيـة في أوسـاط المناضـلين والإطـارات، فـإن الحكومة الجديدة قـد جـاءت في تشـكيلتها البشـرية عبـارة عن خليط من تيارات سياسية يستحيل توحيـدها ولايمكن أن ينتظـر منهـا تطـبيق برنـامج طـرابلس الـذي كـان يتنـاقض تمامـاً مـع المشارب الأيديولوجية لمعظم أعضائها.

وإذا اسـتثنينا الـرئيس أحمـد بن بلـة، ووزيـر العمـل السـيد بومعزة، فإن حركـة الانتصـار للحريـات الديمقراطيـة الـتي هي مصـدر الثـورة لم تكن ممثلـة في تلـك الحكومـة بينمـا أعطيت للاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري أربـع وزارات ووزارة واحـدة لجمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين ووزعت بـاقي الحقائب على إطارات شابة لم يسـبق لهـا أن تشـبعت بواحـدة من الأيديولوجيات الوطنية[2].

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن برنامج طرابلس قد وضـع على الـرف وراحت الحكومـة تطبـق سياسـة ارتجاليـة تخضـع في مجملها إلى تطور الأحـداث وإلى تـأثير المحيـط وفي كثـير من الأحيـان إلى مـزاج الرجـل الأول في الدولـة الـذي لم يكن هـو الأمين العام لجبهة التحرير الوطني ولكن فقط رئيس الحكومـة أحمد بن بلة.

إن برنامج طرابلس ينص بصريح العبـارة أن جبهـة التحريـر الوطني ستظل هي مصدر السلطة الوحيد في البلاد لأنها كلفت من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمواصـلة مهمتهـا التاريخية[3]. لكن المكتب الـذي تشـكل في تلمسـان لم يكن شرعياً، بل أتفقت جميع الأطراف على أن يكون هيئـة سياسـية وتنفيذية تقوم مقام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريـة في توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية وتحضـير المـؤتمر الوطـني، وفي أثنـاء توزيـع المهـام أسـندت الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطـني إلى السـيد محمـد خيضـر

1 (?) *عباس (فرحات) الاستقلال، المصادر، ص86.*
2 (?) *نفس المصدر، انظر قائمة أعضاء الحكومة في الصفحة 87.*
3 (?) *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، ص53.*

في حين تكفل السيد محمد بوضياف بالعلاقة الخارجية والعقيد محمدي السعيد[1] بالتربية الوطنية والحاج بن علة بالجيش الوطني الشعبي ورابح بيطاط برئاسة الحزب وأحمد بن بلة بمراقبة الهيئة التنفيذية المؤقتة. أما السيد حسن أيت أحمد، فإنه رفض الالتحاق بالمكتب السياسي.

وعلى الرغم من صعوبة العمل في هذه الظروف، فإنه تم تنصيب اتحادية لجبهة التحرير الوطني في كل واحدة من عمالات الوطن[2] كما تم تنصيب جميع الدوائر والقسمات في ظروف قصيرة جداً ودون أن يقع الحسم فيما يتعلق بالأولوية والسلطة هل تكونان للهيئات السياسية أم للهيئات التنفيذية، ولقد قاد الخلاف حول هذه المسألة إلى استقالة الأمين العام في شهر ماي سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف[3].

إن رئيس الحكومة لم يكن يجهل أهمية التنظيم السياسي بل إنه كان يدرك جيداً أن إقامة الدولة لن يكون متاتياً إلا بوجود حزب قوي بمناضليه المهيكلين والمتواجدين على رأس جميع المناصب الحساسة، وإيمانه بهذه الضرورة هو الذي جعله يقول ذات يوم لوزير الدفاع العقيد هواري بومدين: إنك لن تكون كل شيء بفضل الحزب، ولن تكون شيئاً بدونه[4].

لكن هذه الأداة التي يتوقف عليها مصير الحكم لايجب أن تكون بأيادي أخرى وعليه، فإن الرئيس بن بلة لم يتردد في صنع الظروف التي أدت، بالتدريج، إلى استقالة رئيس جبهة التحرير الوطني وأمينها العام وفي نفس الوقت أسندت مسؤولية المنظمات الوطنية إلى السيد الحاج بن عله الذي تم تعيينه وزيراً للدولة حتى يسهل ابتلاعه.

إن الرغبة في جمع كل السلطات قد حجبت عن الرئيس أحمد بن بلة مخاطر ماكان يقوم به. لقد أدت قراراته الارتجالية إلى إبقاء المكتب السياسي محصوراً في شخصيتين اثنتين[5]لم يسبق لهما أن مارسا مسؤوليات سياسية ودفعت برفاق النضال والمعتقل إلى المعارضة التي سوف تتخذ أشكالاً متعددة، كما أنها همشت نظام الولايات الذي برهن على فعاليته أثناء المعركة[6]وجعلت من الإدارة منافساً قوياً رغم أن معظم إطاراتها كانوا من نتاج الترقيات الاستعمارية المختلفة وبالتالي فهم أقرب إلى مصالح الاستعمار منهم إلى المصلحة الوطنية.

ففي مثل هذا الجو المكهرب شرع في تجنيد القواعد النضالية لمناقشة مشروع الدستور الذي أعدته الحكومة والذي

---

1 *حديث أجريته يوم 04/07/1984 مع العقيد محمدي السعيد في بيته بالقبة.*

2 *العمالة هي الترجمة العربية لكلمة D’epartement وقد أصبحت فيما بعد استرجاع الاستقلال تسمى الولاية.*

3 *خيضر (محمد) الحديث المشار إليه سابقاً.*

4 *فرانكوس (أنيا) وسيريني (جب) جزائري يسمى بومدين، باريس 1976، ص154.*

5 *.هما العقيد محمدي العيد والسيد الحاج بن علة.*

6 *انظر الباب الثاني وخاصة منه الفصل الثاني*

يعطي لرئيس الجمهورية جميع السلطات بما في ذلك القيادة العليا للجيش. وكانت أربعة أيام كافية للاثراء ولإجراء جميع التعديلات ثم صادقت الإطارات السياسية على المشروع وقدم للتزكية إلى المجلس الوطني مما أثار سخط مجموعة من النواب وقاد إلى استقالة الرئيس فرحات عباس في مستهل شهر أوت[1].

وبعد أسبوع من الاستفتاء الذي جرى في اليوم الثامن من شهر سبتمبر، استدعى المواطنون من جديد لانتخاب المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية.

هكذا، إذن، استطاع السيد أحمد بن بلة، في ظرف عام واحد، أن يقضي على كل خصومه وأن ينفرد للحكم، لكنه في نفس الوقت أحدث حوله فراغاً سياسياً وأيديولوجياً مهولاً وشتت الطاقات الحية في البلاد وأرغمها على اللجوء إلى تشكيل معارضات سياسية وأخرى مسلحة، وبذلك يكون قد تسبب من حيث لايدري في إيقاف قطار الثورة وأرسى قواعد الفوضى والاضطراب في الجزائر وفتح فيها الأبواب للانقلابات تتواصل متشابهة إلى أن وقع إجهاض الثورة في اليوم الخامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف.

وكان الحزب الشيوعي الجزائري هو المستفيد الوحيد من كل هذه الأوضاع إذ تمكن، رغم عدم الانصهار في الثورة طيلة فترة الكفاح المسلح ورغم معارضته الشديدة لمنطلقاتها الإيديولوجية، أن يظل محتفظاً بوجوده طبقاً لتوجيهات لينين[2]. وأن يعود للنشاط العلني كقوة دافعة تقف إلى جانب الرئيس أحمد بن بلة. وحتى عندما منع في اليوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف عن الظهور ولم تتعرض إطاراته لأية ملاحقة أو مكروه، وهو الأمر الذي جعل أمينه العام السيد العربي بوهالي يصرح بأنه لايوجد أي نص رسمي فيما يتعلق بحله أو بمنعه من مواصلة تحركاته السياسية.

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري يدفع إلى التعفن في الجزائر كما صرح بذلك السيد آيت أحمد عندما لاحظ في شهر أكتوبر[3]أن مواقفه من المعارضة مزدوجة وغير واضحة، وبالفعل، فإنه كان يعلن عن مساندته لجبهة التحرير الوطني وفي نفس الوقت يَعِد، سراً، بالوقوف إلى جانب القوات المعارضة لها والعاملة على تغيير نظام الحكم.

وكانت أهم القوات المعارضة وأخطرها متجمعة حول اثنين ويدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي وثوري في الجزائر، وكلاهما، أيضاً، عين لعضوية المكتب السياسي.

---

1 (?) الاستقلال المصارد ص62 لقد نشر السيد فرحات عباس ابتداء من هذه الصفحة نص الرسالة التي ضمنها أسباب استقالته من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي،وهي مؤرخة بيوم 12 آوت 1963.

2 (?) بوي (فرانسوا) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باريس 1965، ص47.

3 (?) نفس المصدر، ص54.

أما الرفيق الأول فهو السيد محمد بوضياف الـذي كـان من المفروض أن يشـرف على العلاقـات الخارجيـة ضـمن تشـكيلة المكتب السياسي لكنه لم يلبث أن قدم اسـتقالته وأعلن غـداة انتخاب المجلس التأسيسي عن ميلاد حـزب الثـورة الاشـتراكية معللاً إقدامه على ذلك بانتشار الفوضى وانعـدام الأمن وإفلاس جبهة التحرير الوطني التي لايمكن أن تكون حزبـاً ثوريـاً بسـبب تركيبتها البشرية ونتيجة تحالفها مع الرأسمالية العالمية[1].

لقـد ذكـر مؤسسـوا حـزب يناضـل من أجـل القضـاء على اسـتغلال الإنسـان ابن بلـة مجـانب للديمقراطيـة والشـعبية والاشـتراكية في آن واحـد، ودعـا إلى التنكـر لاتفاقيـات إيفيـان باعتبارها مجهضة للثورة الجزائرية. وقـد قابـل رئيس الحكومـة نشر هذا المشـروع باعتقـال السـيد محمـد بوضـياف في اليـوم السادس من شهر جوان 1963 ومعـه مجموعـة من الإطـارات السياسية.

وأمـا الرفيـق الثـاني فهـو السـيد آيت أحمـد الـذي رفض عضوية المكتب السياسي من البداية لكنـه قبـل المشـاركة في أعمال المجلس التأسيسي، وفي إطـار هـذا الأخـير أعـرب عن اسـتنكاره للاعتقـال المـذكور أعلاه وقـرر الانسـحاب إلى عين الحمام[2] مسقط رأسه استعداداً للمرحلة المقبلة التي اسـتهلها في اليوم التاسع والعشرين من شهر أوت سنة 1963 بـالإعلان عن ميلاد جبهـة القـوى الاشـتراكية الـتي قـررت حمـل السـلاح لإسقاط النظام القائم وبذلك اندلعت حرب أهليـة فيمـا يسـمى بمنطقة القبائل، ولم تتوقف إلا بعد إلقاء القبض على آيت أحمد في اليوم الثامن عشر من شهر أكتوبر.

وعلى عكس هاتين التشـكيلتين السياسـيتين، فـإن الحـزب الشيوعي الجزائـري قـد أعلن عن وقوفـه إلى جـانب الحكومـة لكنه ظل متمسكاً بآرائه واستقلاليته ومن الغريب في الأمـر أن كـل من هـذه الأطـراف الأربعـة يـدعي لنفسـه الثوريـة هـذه التشـكيلات لم تكن سـوى منـابر مسـتعملة لأغـراض شخصـية وبقصـد الوصـول إلى الحكم أو المحافظـة عليـه. ولـو لم تكن كذلك لاستطاعت أن تجد أرضـية للتفـاهم فيمـا بينهـا من أجـل إقامة جبهة وطنية تتضافر جهودها لتجسيد ما يمكن من تحسين برنامج طرابلس على أرض الواقع في انتظار المؤتمر الوطـني الذي من حقه التعديل والتغيير.

ولأن الصراع لم يكن سياسـياً ولا أيـديولوجياً، فـإن الشـعب ظـل ينظـر إليـه من بعيـد، ووظفت الحكومـة قـوات الجيش الوطـني الشـعبي، فظهـرت جبـال القبائـل من مراكـز التمـرد وقررت منع جميع الأحزاب من النشاط، معتمـدة على قـرارات طرابلس الأخيرة ولكون "الاشتراكية التي تعـني انصـهار جميـع الفئات الاجتماعية في واحدة، تتطلب الحزب الواحد كأداة، وإذا

---

[1](?) *Boudefa (Mohamed) Ou val'Algerie? Librairie de I etoile, Paris 1964. P172.*

[2](?) *مدينة صـغيرة تقع على قمة جبل جرجـرة على بعد 40 من مدينة تـيزي وزو بدورها إلى بعدها 30 كلم شمال شرقي العاصمة.*

كان هناك معارضون فيكـون عليهم أن يتحركـوا في إطـار ذلـك الحزب، والمطالبة بالتعددية الحزبية جزء من عقلية البرجوازيـة الليبرالية".

الانزلاق نحو الحكم الفردي:

إن القيادة الجماعية مبدأ في التسيير يحتـل مكانـة رئيسـية في أيديولوجيـة الحركـة الوطنيـة، ولقـد أدى عـدم احترامـه والتهاون في تطبيقه إلى تمرد اللجنة المركزية لحركة الانتصـار والحريات الديمقراطية على زعيم الحركة السيد مصالي الحـاج وإلى انقسام جبهة التحرير الوطني.

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد أحـرزت على مجموعـة الانتصارات قادت بالتدريج إلى تحقيق الأهداف المسـطورة في بيان أول نوفمـبر، فلأن القيـادة المختلفـة قـد وقعت في أزمـة ووجدت نفسها مضـطرة لأن تقـدم تضـحيات جسـاماً من أجـل تجاوزها[1]. إن الزعماء الخمسة لم يستفيدوا من هـذه التجربـة، ربمـا لبقـائهم مـدة طويلـة في المعتقـل بعيـداً عن ممارسـة المسـؤولية على أرض الواقـع وتحت تـأثير الإشـهار الإعلامي الغربي الذي لم يتأخر عن استعمال شتى الوسـائل لتغذيـة روح الانقسـام بينهم. وفي تلـك الصـائفة من سـنة اثـنين وسـتين وتسـعمائة وألـف، ضـاعفت وسـائل الإعلام المـذكورة حملاتهـا المسـمومة الـتي قـادت شـيئاً فشـيئاً، إلى توسـيع الهـوة بين الأشقاء الذين أصبح كـل واحـد منهم يبحث عن أنصـار يسـتعين بهم ضد الآخرين حـتى ولـو كـان أولئـك الأنصـار من بين أعـداء الأمس وطلقاء اليوم.

فالتخلي عن مبدأ القيادة الجماعيـة هـو الـذي دفـع ابن بلـة إلى العمل من أجل الانفراد بالمكتب السياسـي، وجعـل محمـد بوضياف يؤسس حـزب الثـورة الاشـتراكية وآيت أحمـد يـتزعم واحداً من أخطـر التمـردات المسـلحة في الجزائـر، وحتم على فرحـــات عبـــاس الاســـتقالة من رئاســـة المجلس الوطـــني التأسيسي وأخطر من كل ذلك شتت أفضل الطاقات الحية في البلاد والمتمثلة في إطارات وجنود جيش التحرير الوطني الذين لم يغادروا ولاياتهم طيلة فـترة الكفـاح المسـلح معـبرين بـذلك عن إخلاصهم للوطن وتفانيهم في الدفاع عنه.

لأجل كل ذلك، فإن انتصار الحكومة برئاسة السـيد بن بلـة، كان في الواقع، هزيمة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني وللجزائر بصفة عامة، وتتمثل هذه الهزيمة، بالإضـافة إلى ماذكرنـا أعلاه، في تمكين الإطارات المتشبعة بالفكر الماركسي والبعيـدة كـل البعـد عن واقـع الشـعب، من اخـتراق الصـفوف والارتقـاء إلى مناصـب الحـل والربـط في سـائر قطاعـات الدولـة الجزائريـة الفتية، ومع تمكن تلك الإطارات ظهرت قوات سياسـية جديـدة

---

1 *(?) إن عودة سـريعة إلى سـائر الأزمـات الـتي عرفتها جبهة التحرير الوطـني خلال فترة الكفاح المسلح تدل بما لا يدع المجال للشك على أن التخلي عن مبدأ القيادة الجماعية هو الأساس في جميع الخلافات مهما كان شأنها.*

لاعلاقة لها بأيديولوجية الثورة وهي نفس القوات التي سوف تستولي بالتدريج على زمام السلطة في البلاد.

وهناك وجه آخر للهزيمة التي منيت بها جبهة التحرير الوطني ويتمثل في فتح الأبواب واسعة للانقلابات العسكرية التي سوف تتواصل في جزائر مابعد إجهاض الثورة. وفي الحقيقة، فإن الإطاحة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لايوجد له اسم آخر غير الانقلاب العسكري، لأن القيادة العليا الشرعية التي هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يسمح لها بالاجتماع للنظر في شأنها قانونياً.

هكذا، إذن، فإن الحكومة المنبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في اليوم العشرين من شهر سبتمبر سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف، لايمكن أن نقول عنها أنها حكومة جبهة التحرير الوطني ولايمكن أن تحظى بتأييد المناضلين الحقيقيين الذين يرفضون الصراعات والانقسامات من أجل السلطة. ولأنها لم تكن حكومة جبهة التحرير الوطني، فإنها وضعت برنامج طرابلس على الرفوف وأدارت الظهر لنصوص الثورة الأساسية ثم راحت ترتجل البرامج المتناقضة وتقضي جل الوقت في سد الثغرات ومغازلة المشاكل العويصة التي تكمن حلولها في وحدة الصف وفي الالتزام بأيديولوجية أثبتت، على الميدان، نجاعتها وجدواها.

ومن سوء حظ الجزائر أن هذه الحكومة هي التي استطاعت أن تستولي على السلطة بعد أن ألغت كل من حاول معارضة سياستها. ولم يكن الإلغاء مقصوراً على الشخصيات والتشكيلات السياسية، بل تعداها إلى المنظمات الوطنية التي صيغت، بمختلف الوسائل، من جميع العناصر التي أبدت بطريقة أو بأخرى، مناهضتها لسلوكيات ابن بلة وتصرفاته.

ومن جديد، أقيمت المحتشدات في الجنوب الجزائري لاستقبال المخلصين من أبناء الشعب، وفتحت السجون أبوابها لإيواء المئات من المناضلات والمناضلين، وعادت عمليات القمع والتعذيب ضد الوطنيين بواسطة نفس الجلادين الذين كانوا يعملون في إطار الأجهزة الاستعمارية. ولم يكن ذلك غريباً، لأن الحكومة الجزائرية أسندت مهمة تكوين ضباط شرطتها لقيادة الشرطة الفرنسية كما أنها في اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر، أي مباشرة بعد تشكيلها، طلبت من الجنرال الفرنسي قائد الجندرمة أن يسرح جميع الضباط وصف الضباط الجزائريين ليشكلوا النواة الأولى لسلك الدرك الوطني في الجزائر، ثم التمست منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكوين أعداد كبيرة من الدرك الجزائريين.

وإذا أضفنا إلى تنظيم الشرطة وتكوين ضباطها وإنشاء سلك الدرك الوطني من أوله إلى آخره، واستقدام مجموعة من الضباط السامين في الجيش الفرنسي لاستكمال تكوين ضباط الجيش الوطني الشعبي ومباركة الرئيس أحمد بن بلة لكل ذلك، أصبح جلياً أن الجزائر قد تخلت نهائياً عن خطها

الثوري الذي يدعو إلى ضرورة قطع جميع العلاقات مع المستعمر السابق[1]، وصارت تطبق سياسة الاستعمار الجديد التي ترمي إلى إسناد المناصب الأساسية في الدولة إلى إطارات كونتهم المدرسة الاستعمارية من أجل الحفاظ على مصلحة فرنسا.

ففي هذه الأجواء المشحونة بالضغائن والأحقاد والمليئة بالتناقضات ومختلف أنواع اللامعقول، والمتميزة بالفوضى وانعدام الأمن والاستقرار، أعطت الإشارة الخضراء لتكوين اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني، وأطلقت نفس الأيادي الماركسية تعبث من جديد بالنصوص الأساسية للثورة.

ومرة أخرى تكونت لجنة صياغة مشروع المجتمع تحت إشراف أهم العناصر الماركسية التي كانت هي أساس الانحرافات الأيديولوجية الأولى. ورغم مقاومة العناصر الوطنية، صادق المؤتمر الذي إنهى أشغاله في اليوم الواحد والعشرين من شهر أبريل سنة أربع وستين وتسعمائة وألف على ميثاق الجزائر الذي اعتبر تعميقاً لبرنامج طرابلس ومرجعاً أيديولوجياً وحيداً للثورة الجزائرية.

إن المؤتمرين الذين دامت أشغالهم ستة أيام قد حللوا أوضاع البلاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثم صادقوا على عدد من المقررات: تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي في الحكم يسير وفقاً لمبدأ المركزية الديمقراطية ويهدف إلى بناء الدولة الاشتراكية في الجزائر، وينتهج سياسة عدم الانحياز ويعمل على تدعيم القضايا العادلة ومساندة حركات الشعوب المناضلة في العالم أجمع.

إن تحويل جبهة التحرير إلى حزب طلائعي في مثل هذه الظروف يُعد انقلاباً سياسياً لامبرر له، خاصة وأن الحزب لايمكن أن يكون في الحكم بإدارة موروثة عن الاستعمار وإطارات مسيّرين مكوّنين وفقاً لبرامج استعمارية وبواسطة مكونين لاعلاقة لهم بالأيديولوجية الثورية، وحتى العناصر التي تكونت في صفوف جبهة التحرير الوطني فإنها، في معظمها كي لانقول في مجملها، ترفض بناء الدولة الاشتراكية لأنها لم تنته بعد من إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية التي حددها بيان أول نوفمبر كهدف رئيسي.

فالحزب الطلائعي بدون إمكانيات بشرية يظل حبراً على ورق بل يتحول بالتدريج، إلى مجرد جهاز يوظف لخدمة الأغراض الشخصية ولمنع الشرائح الوطنية في المجتمع من

---

1 (?) ليس هذا رأي الدكتور بوريلا أستاذ القانون بكلية حقوق الجزائر الذي شارك يوم 24/01/1963 في ملتقى تصنيع شمال أفريقيا وأكد على ضرورة تعامل البلد المستقل حديثاً مع البلد المستعمر سابقاً لأنه الوحيد الذي يفهمه جيداً انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص79.

التصدي بحزم وجد للقوات المناهضة للثورة.

قراءة فاحصة لميثاق الجزائر:

وعندما نعود، اليوم، إلى ميثاق الجزائر، نلاحظ بكل سهولة أنه مليء بالمغالطات التاريخية والتناقضات السياسية والطموحات اللامشروعة، غير أن كل ذلك لايعني أنه خال من بعض التحاليل الصحيحة والمقررات الموضوعية التي تأخذ في الاعتبار الإمكانيات الحقيقية من أجل تغيير الواقع.

فالجزائر بلد إسلامي، هذه حقيقة تضمنتها كل الوثائق الأساسية لجميع الأيديولوجيات الوطنية. لكن الذي يشكل مغالطة تاريخية هو تأكيد ميثاق الجزائر على أن الجماهير الجزائرية كانت عميقة الإيمان وأنها "قاومت بصلابة لتخليص الإسلام من كل الشوائب والخرافات التي شوهته أو خنقته، كما أنها لم تناهض الدجالين الذين كانوا يريدون أن يجعلوا منه مذهباً للخشوع والتوكل، وتسعى لربطه بإرادتها في إنهاء استغلال الإنسان للإنسان"[1] والواقع، أن الذي قام بهذا الدور هم العلماء سواء كأفراد منذ أن وضعت الحرب الامبريالية الأولى أوزارها أو كتنظيم بعد أن تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في اليوم الخامس من شهر ماي سنة واحد وثلاثين وتسعمائة وألف. ولم يكن ذلك بالأمر الخفي على الذين صاغوا الميثاق، لكنهم كتبوا بعواطفهم فضيعوا على البلاد فرصة ثمينة كان يمكن أن تكون منطلقاً لتحقيق مصالحة وطنية جديدة تعيد الثقة إلى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري في تلك الظروف التي كان أحوج ما يكون فيها إلى وحدة وتجاوز الحزازات السياسية.

فالاعتراف بدور العلماء في تخليص الإسلام من الشوائب التي علقت به وفي تحرير الإنسان الجزائري من المعتقدات الفاسدة كان من شأنه أن يقود إلى تقييم الإصلاح الديني في الجزائر وهو إصلاح يختلف كلية عن الإصلاح الديني في المشرق العربي وفي العالم الإسلامي عامة، وبعد التقييم الموضوعي، كان لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني أن تخصص مكانة مرموقة للجانب الروحي الذي يستحيل بدونه التوصل إلى تعبئة جماهير الشعب الجزائري. لكن ميثاق الجزائر تعمد عدم الاعتراف بأهمية ذلك الدور، وراح ينسبه، تعسفاً، لغير أصحابه حتى يهمش الإسلام ويمنع الفكر الإسلامي من الانتشار في جميع الأوساط المؤثرة في عمليات البناء والتشييد، وبذلك تعطى الغلبة للنظام الاشتراكي في بناء الدولة[2].

---

1 [?] جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16-21 أبريل 1964، الجزائر 1965، ص35.

2 [?] عباس (فرحات) الاستقلال المصادر، ص124، يقول السيد عباس: إنني، فيما يخصني، آمل أن تتخلى الجزائر عن النهج الاشتراكي حتى تتمكن من أن تستعيد شخصيتها وتبني من جديد وحدتها الروحية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف يكون ذلك أفضل الحلول لأنه يتلاءم مع مفهومها للمغرب الواحد كما وضعت معالمه ندوتا طنجة وتونس سنة 1958.

ولقد أخطأ ميثاق الجزائر في تقديره، لأن تحييد العلماء وتهميش دورهم في إطار منظم، قد جعلهم يجنحون، شيئاً فشيئاً، إلى العمل السري دفاعاً عن العقيدة وحماية لها من الاعتداءات التي تريد محاصرتها في المسجد وإبقائها مقصورة على العلاقة بين الإنسان وربه كما هو الأمر بالنسبة للديانات الأخرى، ووفاء لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية[1].

والمغالطة التاريخية الثانية تتمثل بأن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية قد تغلغل في أوساط الجماهير الشعبية وحفز عملها وحدد سلوكها وآفاقها[2]. وفي الحقيقة، فإن اندلاع الثورة من نوفمبر إنما كان من أجل التحرير الوطني الذي يشمل تحرير الإنسان وهو أكثر قيمة من انتصار المبادئ الديمقراطية التي أراد ميثاق الجزائر أن يجعلها منطلقاً أساسياً لبناء الدولة الاشتراكية.

إن جبهة التحرير الوطني لم تقرر الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية ولكنها أعلنت عن ميلاد حركة جهادية دعت إليها جماهير الشعب من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وعلى هذا الأساس يجب على الدارس أن يتوقف عند الملاحظات التالية:

1-إن جماهير الشعب التي وجه إليها النداء لم تتجاوب معه في اللحظات الأولى، بل كان لابد من مرور وقت يتفاوت من حيث الطول بين منطقة وأخرى وحسب وعي الفئات الاجتماعية المختلفة[3]. وهناك شرائح واسعة من الشعب الجزائري قد ظلت موالية للنظام الاستعماري وتتعامل معه بكل ثقة إلى أن تأكد من عجزه عن حمايتها ولاحظت أنه اعترف لجبهة التحرير الوطني بحق تقرير المصير على أساس الاستقلال الوطني. إن هذه الشرائح الواسعة جزء من الجماهير الشعبية ولايمكن أن نقول أن المبادئ الديمقراطية قد تغلغلت إلى أوساطها أثناء فترة الكفاح المسلح وإلا أصبح الاستعمار هو داعية الحرية والديمقراطية.

2-إن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية لايكون إلا بعد استرجاع الاستقلال الوطني ولذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تجعله من أهدافها الرئيسية أثناء فترة الكفاح المسلح خاصة وأن متطلبات الحرب كثيراً ماتتناقض مع الممارسة الديمقراطية.

3-لقد كانت السيادة الوطنية المغتصبة مبنية على مجموعة من الثوابت أهمها الإسلام ولغة القرآن.

وأن الكفاح من أجل استرجاعها يعني بالدرجة الأولى السعي بجميع الوسائل لإعادة تأهيل تلك الثوابت التي

---

1 (?) *انظر الملحق رقم 8.*

2 (?) *جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، ص36.*

3 (?) *عباس (فرحات) الاستقلال المصادر، ص31، ومابعدها.*

عملت السلطات الاستعمارية على تشويهها أو إلغائها تماماً كما كان الأمر للغة العربية، وبدلاً من أن يهتم ميثاق الجزائر بدين الجزائريين ولغتهم باعتبارهما أفضل وسيلة لتكوين الإنسان، فإنه انطلق من النظرة الماركسية للديانات السماوية وراح يخطط لتهميش الإسلام، ولعزل اللغة العربية عن ميادين الإدارة والعلم والتكنولوجيا.

4-إن ميثاق الجزائر لم يزد عن تقليد الحلول النظرية التي أوجدتها الثورة الروسية لمشاكل المجتمع السوفياتي. ولو أن المشرفين على الصياغة لم يكونوا متشبعين بالفكر الماركسي دون غيره، لانطلقوا، في تحليلاتهم، من الفكر السياسي الإسلامي ومن الواقع الجديد الذي أحدثته الثورة في الجزائر ثم أوجدوا نظاماً للحكم مستقلاً ومتطابقاً مع المنطلقات الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني.

أما المغالطة التاريخية الثالثة فتتعلق بمجموعة من التفسيرات للمراحل التي قطعتها ثورة نوفمبر منذ اندلاعها. وهذه التفسيرات تبدأ من برنامج طرابلس الذي أشار إلى أن وعي الجماهير قد جعل الثورة تتحول من ديمقراطية اجتماعية إلى ديمقراطية شعبية وأن هذه الأخيرة عبارة عن تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية[1].

إن برنامج طرابلس، إذن جعل المبادئ الاشتراكية تحل محل المبادئ الإسلامية، ولقد فعل ذلك خلسة ولم يطلب رأي الجماهير الشعبية التي ما كانت لتوافق لو استشيرت. ثم جاء ميثاق الجزائر ليؤكد أن "الكفاح من أجل تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل انتصار الخيار الاشتراكي لا انفصام بينهما، والفصل بينهما يعد تذويباً للدور القيادي لجماهير العمال والفلاحين[2].

فبهذه الكيفية تجاهل ميثاق الجزائر المكانة التي مافتئ الإسلام يحتلها في مسيرة الجزائر التاريخية، وكذلك الدور الحاسم الذي أداه في تشكيل الشخصية الوطنية أولاً، وصيانتها ضد محاولات المسخ والتشويه ثانياً، وتمكينها في نهاية المطاف من أن تتحرك من جديد لتقويض الأركان الاستعمارية وتؤكد الهوية الوطنية وتطلق العنان لثورة أصيلة إسلامية الروح عربية اللسان وإنسانية المسعى.

إن الربط بين الكفاح من أجل تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل انتصار التيار الاشتراكي عمل نظري ينطلق من دوغمائية عميقة ولا يأخذ في الاعتبار بعدين أساسيين لابد منهما لكل حركة تريد أن تصل إلى مداها دون انحراف ولاجمود، وهما بعد الاستمرارية وبعد التجديد والإبداع.

وإذا كانت الاستمرارية تعني المحافظة على خيوط التواصل التي ظلت تنظم مسيرة الشعب الجزائري، فإن

---

1 (?) *النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، ص71.*
2 (?) *ميثاق الجزائر، ص36.*

التجديـد والإبـداع يعطيـان للمسـؤول والمناضـل قـدرة التحلي بالمرونة اللازمة لتكييف عملية الانتقال من المجال النظري إلى دائـرة الفعـل حسـب الظـروف والإمكانيـات الـتي تتحكم في تشكيل الواقع.

ومغالطة تاريخية رابعة وتتمثل في اعتبار أن البؤس المدقع الذي كانت تعيش فيه الأغلبيـة السـاحقة من الفلاحين والعمـال كافة لجعل هذه الأخيرة "تناضل من أجل تحويل المجتمع تحويلاً جـذرياً"[1] في اتجـاه البنـاء الاشـتراكي. ولـو كـان هـذا الادعـاء صحيحاً لما انتظرت الجزائر سنة أربع وخمسـين لإشـعال فتيـل الثورة ولما لاقت في فترتها الأولى تلك الصعوبات الكبـيرة في جعـل جمـاهير الشـعب تقبـل فكـرة التغيـير وتسـاهم بأشـكال مختلفة في الكفاح المسلح.

ويزعم ميثاق الجزائر، أيضاً، أن التسيير الذاتي الذي لجـأت إليه الثورة الجزائرية في العـام الأول بعـد اسـترجاع الاسـتقلال هو تعبـير عن إرادة الفئـات الكادحـة في البلاد في الصـعود إلى المسرح السياسـي الاقتصـادي وفي أن تتشـكل كقـوة قياديـة. وهذا التعبير يدل، مرة أخرى، على أن الذين تولوا صياغة ميثاق الجزائر لم يكونوا يعرفون الواقع الجزائري، لأن التسيير الذاتي في الواقع لم يكن نتيجة تخطيـط مـدروس، ولكنـه فـرض على السلطات الجزائرية الفتية بسبب رحيـل الجاليـة الأوربيـة الـتي كانت تمتلك وسائل الانتاج وفي مقدمتها المسـاحات الشاسـعة من الأراضي الخصبة، ولكي لاتبقى تلك الوسائل مهملة، وحـتى تتم عمليات الحرث والبذر في خريف تلك السنة والتي أعطيت الإشـارة الخضـراء إلى الفلاحين والعمـال فـانتظموا في لجـان للتسيير الذاتي ثم جاءت قرارات مارس ثلاث وستين وتسعمائة وألف لتجعل من المبادرة إجراءات رسمية[2].

إن لجـان التسـيير الـذاتي لم تكن، كمـا تـوهم المنظـرون الماركسـيون، اسـتمرارية للثـورة ولا واحـدة من الخاصـيات الرئيسية للانفتاح نحو الاشتراكية، لكنها كانت حتمية وكـانت من البداية مبنية على أسس غـير سـليمة لأن تركيبتهـا البشـرية لم تكن لتساعد على تحويله إلى أداة ثورية، ذلك أن أعضـاء لجـان التسيير لم يكونوا سوى نفس العمال والفلاحين الذي ظلوا في معظمهم أوفياء للكلون الذين كانوا يستغلون الجزائر، إذا كانت جبهة التحرير الوطني، لم تتمكن، طيلة سنوات الكفاح المسلح، من فصلهم نهائياً عن مستغليهم ومؤيدي السيطرة الأجنبيـة في بلادهم، فإن من المستحيل على قـرارات مـارس المرتجلـة أن تحولهم إلى قوة قيادية.

وإلى جـانب هـذه المغالطـات التاريخيـة وغيرهـا هنـاك التناقضات السياسية التي لم تتفطن إليهـا لجنـة صـياغة ميثـاق الجزائر والـتي سـوف تكـون هي أسـاس جـزء من الانحرافـات التي وقعت فيه أيديولوجية جبهة التحرير الوطني والتي شـكلت

---

1 (?) *المصدر نفسه، ص40.*

2 (?) *Benamrane (Djillai) Agriculture et debeloppement en Algerie, SNED, Alger 1980-101 et suivantes.*

بالتدريج، واحداً من العراقيل الرئيسية التي منعت الثورة من التقدم في انتظار إجهاضها. ومن جملة هذه التناقضات مايلي:

1-إن ميثاق الجزائر، عندما يتحدث عن بنية المجتمع واتجاهه، يذكر أن "نواة برجوازية أكثر أهمية قد تشكلت في نهاية مائة وثلاثين سنة من الاستعمار، من كبار التجار وبالأخص من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي، ولم تكن الفئات البرجوازية بمعناها الحقيقي تتجاوز 2.5% من عدد السكان العاملين[1] ويرى أن هذه البرجوازية كانت مؤثرة في الميدان الاقتصادي" وكان لها نفوذ أيديولوجي وثقافي وسياسي في أوساط العمال والفلاحين[2].

إن هذا الكلام يتناقض في جوهره مع ماورد في الباب الخاص بالأسس الإيديولوجية للثورة الجزائرية والذي جاء فيه "إن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية قد تغلغل بين الجماهير وحفز عملها وحدد سلوكها وآفاقها ومن خلال المقاومة المسلحة ضد الامبريالية الفرنسية أصبحت الجماهير واعية بقوتها وقدرتها على حل مشاكلها بنفسها[3]. فإذا كان الأمر قد وصل فعلاً إلى هذا الحد، فإن تأثير البرجوازية غير ذي بال خاصة وأن التحليل يتعلق بفترة زمنية واحدة هي نهاية النظام الاستعماري.

2-إن ميثاق الجزائر يؤكد على ضرورة إبراز الديمقراطية الاشتراكية بواسطة الإدارة الفعالة التي تراقبها الجماهير، وفي نفس الوقت يعترف أن الدولة الجزائرية "احتفظت بالهياكل الإدارية التي أقامها الاستعمار من أجل تأطير اقتصاد ليبرالي تترك فيه الوظيفة الاقتصادية لمالكي وسائل الإنتاج والمقاولين ومثقفي المهن الحرة[4].

وإذا كان ميثاق الجزائر يعترف للبرجوازية، على ضآلة نسبتها، بتأثيرها البالغ إيديولوجياً وسياسياً وثقافياً في أوساط الجماهير الشعبية، فكيف يمكن التصديق بأن هذه الأخيرة سوف تتمكن من مراقبة الإدارة التي أنشئت في أساسها لتكوين أداة مناهضة للسياسة الاشتراكية.

3-يرى ميثاق الجزائر أن إبراز الديمقراطية الاشتراكية يكون، كذلك "بواسطة هيئات شعبية حميمية تسيّر بلديات ديمقراطية[5]. لكن هذه الهيئات الشعبية مدعوة، لتأدية دورها، إلى استعمال البيروقراطية الإدارية التي تشكل أكبر حكر على التكور الاشتراكي والديمقراطي للثورة[6] وذلك بوصفها قوة اجتماعية سهر الاستعمار على تكوينها لتأييد سيطرته وللقيام بدور اقتصادي يتلاءم فقط مع مصالحه.

4-يؤكد ميثاق الجزائر أن "الجماهير الكادحة في المدن

---

1 (?) *نفس المصدر، ص38.*
2 (?) *نفس المصدر، ص39.*
3 (?) *نفس المصدر، ص36.*
4 (?) *نفس المصدر، ص39.*
5 (?) *نفس المصدر، ص41.*
6 (?) *نفس المصدر*

والأريـاف قـادرة على قهـر الصـعوبات الناشـئة على مقاومـة وتخريب القوى المناهضة للاشتراكية[1]*. ومما لاشك فيه أن هذا التأكيـد يعـبر عن مـدى الـوعي الـذي تتحلى بـه تلـك الجمـاهير لتكون في مستوى المهمة المسـطورة لهـا. لكن الميثـاق يـذكر في نفس الصـفحة "أن الكفـاح من أجـل انتصـار الاشـتراكية لايجـــري بطريقـــة منســـجمة وأن التناقضـــات الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية ناجمـة عن المسـتوى المنخفض للقـوى الإنتاجيــة وتــأخر الــوعي الاجتمــاعي للعمــال والتشــويهات البيروقراطية لجهاز الدولة وضعف تمركز النقابـات والحـزب*[2]*. فكيف يمكن للجماهير الكادحة أن تقهر الصـعوبات وهي تعـاني من تأخر الوعي الاجتماعي ومن التشويهات البيروقراطية الـتي يقوم بها جهاز الدولة.*

5-إن ميثاق الجزائر يجعل في مرتبة واحدة الحزب والحكم الثوري في الجزائر، وإذا كـان الحـزب معرفـاً بواسـطة نظامـه الداخلي وقانونه الأساسـي ومن خلال مشـروع المجتمـع الـذي يعمــل على تجســيده على أرض الواقــع، فــإن الميثـاق اكتفى بالنسبة للحكم الثوري بقوله: "إنه المـدافع عن مصـالح الفئـات الكادحـة المشـكلة لقواعـده الاجتماعيـة، ولـذلك فهـو لابـد أن يصطدم بالفئـات ذات الامتيـازات الـتي تضـم من جهـة، أولئـك الــذين يملكــون وســائل الإنتــاج ومن جهــة ثانيــة البرجوازيــة البيروقراطية[3]*.*

فإذا كانت الفئـات الكادحـة هي القواعـد الاجتماعيـة للحكم الثــوري، فمــا هي القواعــد الاجتماعيــة لحــزب جبهــة التحريــر الوطني الذي تنص المادة الثانيـة من نظامـه الـداخلي على أنـه "يستمد قوته من الجمـاهير الفلاحيـة، والجمـاهير العاملـة ومن المــادة الثانيــة من نظامــه الــداخلي على قائــد الشــعب في المعركة من أجـل الاسـتقلال التـام والاشـتراكية والديمقراطيـة ومن أجل السلم الذي هو مربوط بمقتضيات تحرير الشعوب[4].

وبالإضــافة إلى هــذه المغالطــات التاريخيــة والتناقضــات السياسـية، فـإن ميثـاق الجزائـر قـد عـبر عن طموحـات غـير مشـروعة لأنهـا طموحـات لجنـة صـياغته لاغـير. ولأنـه يـدعو، لتحقيقها إلى اعتماد أداة لم يوفق في تعريفها بالوضوح اللازم.

أمـا عن الطموحـات اللامشـروعة فـإن الميثـاق يـذكر أن الشعب الجزائـري "وجـد نفسـه، قبيـل الاسـتقلال وبعـد حـرب تحريرية طويلة، مـدعواً إلى اختيـار النظـام الأنسـب لخصائصـه من أجل تنظيم حياته الاجتماعية والاقتصـادية والسياسـية. وبمـا أن ثورتنا كانت، منذ ميلادها، ديمقراطية وشعبية بأوسـع معـاني الكلمة، فإن الجماهير الكادحة قد فتحت الطريق الموصــلة إلى بناء مجتمع قائم على المبادئ الإشتراكية[5]. فـإن هـذا المـؤتمر الأول للحزب "يجب أن يكـون أول نوفمـبر جديـد، أول نوفمـبر

---

1 (?) *نفس المصدر، ص42.*
2 (?) *نفس المصدر، ص43.*
3 (?) *نفس المصدر، ص41.*
4 (?) *نفس المصدر، ص121.*
5 (?) *نفس المصدر، ص14.*

الاشتراكية[6].

كل هذه التنصيصات غير صحيحة، لأن الشعب لم يشترك في عملية اختيار النظام الأنسب لتنظيم حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولأن إقرار الثورة الاشتراكية لم ينطلق من تحليل معمق للواقع الذي كان عليه الشعب الجزائري، ولا من تقييم موضوعي لمختلف المراحل التي قطعتها ثورة أول نوفمبر.

وأما عن الأداة التي لابد منها لانتصار الثورة الاشتراكية في الجزائر، فإن ميثاق الجزائر يحصرها في حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينبغي أن يكون طلائعياً ومن تركيبة اجتماعية قوامها الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون.

وإذا كان هناك اختلاف في التسمية بين الحزب في برنامج طرابلس وفي ميثاق الجزائر، إذ الأول جماهيري والثاني طلائعي، فإن التركيبة الاجتماعية لم تتغير وفي ذلك أكبر دليل على عدم جدية المنظرين، وسوف نرى أن عدم الحسم في مثل هذه الموضوعات الهامة هو الذي سيمنع حزب جبهة التحرير الوطني من تأدية دوره على الوجه الأكمل وهو الذي سيؤدي به إلى التحول شيئاً فشيئاً إلى جهاز إداري تابع للإدارة في أحسن الحالات.

وبعد اختتام المؤتمر الأول للحزب ودراسة مختلف اللوائح والمقررات الصادرة عنه، يحق لنا القول: إن الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني قد جمدت عملياً غداة استرجاع البلاد سيادتها الوطنية، وأن الجزائر قد انطلقت، في جمع عملية البناء، بأيديولوجية جديدة هي، نظرياً، الأيديولوجية الاشتراكية.

الخاتمة

إن الذين تعاملوا ويتعاملون مع تاريخ الثورة الجزائرية، حتى الآن، لم يفعلوا ذلك إلا وكأنهم يؤرخون لحرب تحريرية أو لأحداث دموية، أو لشكل من أشكال الحرب الأهلية التي ليست لها منطلقات أيديولوجية واضحة، بل إن معظم من كتب إلى يومنا هذا، لايقرون بوجود ايديولوجية خاصة بجبهة التحرير الوطني، وأكثر من كل ذلك، فإن ثلة من إطارات الدولة الجزائرية أنفسهم وممن تقلدوا مناصب سياسية عليا يسيرون في هذا الاتجاه ويدعمون هذا الادعاء.

وإذا كان يقبل من المؤرخين والمفكرين والسياسيين أن ينكروا على جبهة التحرير الوطني كونها حركة سياسية أصيلة تمتلك مشروع مجتمع متكامل، مغاير، تماماً لصورة المجتمع الذي أقامته فرنسا الاستعمارية، فإن ذلك مرفوض من الجزائريين الذين يفترض فيهم أن يكونوا أكثر إدراكاً لحقيقة مايجري في بلادهم وأقرب إلى فهم غيرهم خاصة إذا كان هؤلاء ينطلقون من موقع المدافع عن المصلحة العليا لوطنهم.

---

6 (?) *نفس المصدر، ص171.*

فالمثقفون الفرنسيون وفي مقدمتهم المؤرخون يعرفون في قرارة أنفسهم، إن الحركة الوطنية الجزائرية قبل سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، كانت تنطلق من أيديولوجيات متقاربة جداً وأنها جميعاً تتناقض مع الواقع الاستعماري، لكن مصلحة فرنسا لاتمكن في العمل على بلورة ذلك التقارب حتى لاتتشكل الوحدة التي تقود إلى تعبئة الجماهير الشعبية من أجل استرجاع السيادة الوطنية، ولذلك، فإنهم كانوا، بكتاباتهم المتنوعة، يهدفون، بدلاً من البلورة، إلغاء ذلك التقارب بإبراز الاختلاف الصارخ الذي يميز الوسائل المعتمدة من طرف كل تشكيلة سياسية وطنية لتقويض أركان الاستعمار، وبالتركيز على توسيع الهوة بين التيارات السياسية الوطنية العاملة على الساحة الجزائرية، لايثنيهم شيء عن العمل من أجل تحقيق ذلك، ونظراً لسيطرتهم على مختلف الكليات التي تستقبل الإطارات الجزائرية في مرحلة مابعد التدرج الجامعي، فإنهم قد ضموا استمرارية فكرهم بواسطة الأقلام الوطنية.

ولقد شاهدنا، في الربع الأخير من هذا القرن، تقاسم الأدوار بين العسكريين والسياسيين الفرنسيين، الذين جردوا أقلامهم لتقديم تاريخ فترة الكفاح المسلح في شكل مذكرات وشهادات حية تحاول تجريد الحركة الجهادية في الجزائر من كل مقوماتها، وبين المؤرخين الذين أصبحوا يوظفون تلامذتهم الجزائريين لتقرير آرائهم التي لاتختلف في جوهرها عن آراء العسكريين والسياسيين المذكورين آنفاً.

هكذا وقع غزو المكتبات الجزائرية بمطبوعات تتفق في معظمها على أن ماوقع في الجزائر ابتداء من ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف لم يكن ثورة بل مجرد حرب تحريرية استهدفت الحصول على الاستقلال الوطني[1]. وإذا كان هذا التعبير يبدو بريئاً، في ظاهره، فإنه، في الواقع، يتجاوب مع أهداف المدرسة الاستعمارية التي ترمي إلى إجهاض الثورة التحريرية من جهة وإلى تبرير الغزو الاستعماري من جهة ثانية. وبالفعل. ورغم مقاومة بعض الأقلام الوطنية، فإن التعبير المذكور قد أصبح هو السائد سواء في معظم الأبحاث العلمية أو حتى في أغلبية الوثائق الرسمية، وأكثر من ذلك، فإن استرجاع الاستقلال الوطني، وهو التعبير الصحيح[2]، لم يتحقق، في منظور تلك الكتابات، بفضل ماقدمه الشعب الجزائي من تضحيات جسام في إطار حركة جهادية شاملة قادتها جبهة التحرير الوطني، لكنه جاء نتيجة حتمية تاريخية وبفضل تفهم الجنرال ديغول، ومن ناحية أخرى، فإن "العروبة والإسلام لا دخل لهما في تحرير الجزائر"، ومن هذا

---

1 [(?)] *TRIPPER (PHILIPPE) AUTOPSIEDE LA GUERRE D'ALGERIE. P.54 et suivantes.*

2 [(?)] *إن استعمال: الحصول على الاستقلال يثبت الموقف الاستعماري القائل: إن فرنسا في الجزائر لم تعتد على دولة قائمة بذاتها ولكنها جاءت لإنقاذ مجموعة من القبائل كانت تعاني من سيطرة الاحتلال التركي. والاستعمار الفرنسي هو الذي ساعد على تكوين الأمة الجزائرية من مجموعة من العناصر أهمها: العرب والبربر والأوربيون واليهود.*

المنطلق فإن الدولة الجزائرية التي تقام بعد "الحصول" على الاستقلال يجب أن تكون لائكية ومتوجهة نحو الغرب المسيحي عبر حضارة البحر الأبيض المتوسط.

فلدحض كل هذه المزاعم الزائفة، شرعنا في إنجاز هذه الدراسة التي قادتنا بالتدريج إلى تسليط الأضواء على العديد من المواضع الغامضة وإلى الخروج للقراء بمجموعة من الاستنتاجات التي لاتثبت وجود مشروع مجتمع خاص بجبهة التحرير الوطني فحسب ولكنها تكشف، أيضاً، عن وجود مؤامرة كبرى شرع في تنفيذها منذ ماقبل وقف إطلاق النار قصد إجهاض الثورة وإفراغها من محتواها الحقيقي، وفيما يلي نوجز أهم هذه الاستنتاجات:

1-أن جبهة التحرير الوطني بنت شرعية لنجم شمال أفريقيا[1]، ولم تكن أيديولوجيتها، عشية بدء الكفاح المسلح سوى نفس أيديولوجية النجم التي راجعتها وآثرتها مؤتمرات حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

ولقد كانت هذه الأيديولوجية، منذ صياغتها الأولى، بينة، واضحة المعالم تنطلق من واقع الشعب الجزائري فتضبطه بدقة ثم تحدد سبل تغييره وتضع الخطوط العريضة للمجتمع الجديد المزمع بناؤه بعد التخلص من الهيمنة الأجنبية.

أما واقع الشعب الجزائري المشار إليه فتميزه أوضاع الظلم والتعسف والاستبداد والاستغلال المفروضة على الجماهير الشعبية بواسطة قوانين و أوامر لاتخضع لأي منطق[2]، بل همها فقط خدمة مصلحة غلاة المعمرين الذين يجمعون بين أيديهم الأراضي الخصبة والأموال الطائلة والسلطة المطلقة، ويتميز ذلك الواقع، أيضاً، بوجود أصناف من الجزائريين فطموا على حب الاستعمار، وتشبع جزء منهم بأفكاره فصاروا يطالبون بالمساواة الموهومة مع الأوربيين تارة أخرى، ولإبقاء هذه الأصناف تعيش على الأوهام وتجري وراء الأحلام، كانت السلطات الاستعمارية تصدر من حين لآخر قانوناً إصلاحياً يبقى حبراً على ورق بسبب معارضة الكولون له.

وزيادة على كل ماتقدم، فإن واقع الشعب الجزائري يعني كذلك أمية أكثر من 90% من السكان، وتجهيلاً منظماً من أجل فصل المجتمع الجزائري عن أسسه التاريخية ومنطلقاته الحضارية، وبطالة فعلية بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنات والمواطنين، واغتصاباً متواصلاً لملكية الأعراش والأفراد.

وإذا كان هذا هو الواقع، فإن سبل تغييره تمر حتماً بضرورة العمل على تقويض أركان الاستعمار الذي يؤبد حالة التبعية ويسد طريق التطور والتقدم في وجه الشعب الجزائري، وفي هذا المجال، فإن توجه نجم شمال أفريقيا واضح للغاية إذ تدعو

---

1 *الملحق رقم3.*

2 *انظر الباب الثالث، حيث تفاصيل الأسس التاريخية لجبهة التحرير الوطني.*

إلى استعمال جميع الوسائل الممكنة للقضاء على النظام الاستعماري، ويرى أن الكفاح المسلح يأتي في مقدمة هذه الوسائل، لأن التاريخ القريب أثبت أن غلاة المعمرين لايفهمون سوى لغة العنف لكن الكفاح المسلح وحده لايكفي، ولذلك يجب أن يكون مشفوعاً بعمليات واسعة النطاق لتوعية الجماهير الشعبية بحقيقة الواقع المفروض عليها ولتكوينها سياسياً بحيث تسهل تعبئتها في الوقت المناسب ففي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى فتح المدارس الحرة لاستقبال ماأمكن من أبناء المواطنين قصد تعليمهم مبادئ اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا ومن أجل غرس الروح الوطنية في نفوسهم[1]، وإلى تكوين فروع الكشافة الإسلامية في مختلف أنحاء الوطن وإنشاء الجمعيات الخيرية لمواساة الفقراء والمساكين ولتكوين قنوات مفتوحة في اتجاه الجماهير الشعبية الواسعة، أما أكبر إنجاز فيبقى هو تأسيس المنظمة الخاصة التي أسندت لها مهمة تكوين المناضلين الشباب تكويناً عسكرياً وأيديولوجياً استعداداً لخوض المعركة الحاسمة.

وعلى إثر استرجاع الاستقلال الوطني وإجلاء قوات الاحتلال، فإن الجزائر تشكل حكومة ثورية وتنشئ جيشاً وطنياً مباشرة بعد انتخاب المجلس التأسيسي بواسطة الاقتراع العام، وفي الجزائر المستقلة تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية وتستعيد الدولة جميع البنوك والمناجم والسكك الحديدية والموانئ والمصالح العمومية التي كانت مغتصبة من طرف الغزاة، كما أنها تصادر الملكيات الكبيرة التي استحوذ عليها الإقطاعيون والمعمرون والجمعيات المالية، وتوزعها على الفلاحين الصغار مع احترام الملكية الصغيرة، والمتوسطة واسترجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية، وفي مجال آخر، يكون التعليم مجانياً وإجبارياً وعربياً في جميع المراحل، وتعترف الدولة الجزائرية لمواطنيها بالحقوق النقابية وتكوين التنظيمات العمالية وتنظيم الإضرابات وتسن القوانين الاجتماعية، وتقدم المساعدات الفورية للفلاحين وذلك في شكل قروض معفاة من دفع الفوائد تخصص لشراء الآلات والبذور والأسمدة ولتنظيم الري وتحسين المواصلات إلى غير ما تحتاج إليه الزراعة العصرية لأن الجزائر بلد زراعي بالدرجة الأولى.

وخلاصة القول، فإن مشروع المجتمع الذي وضعه نجم شمال أفريقيا والذي جاءت جبهة التحرير الوطني لتجسيده على أرض الواقع، يحمل في طياته دعوة إلى العمل من أجل القضاء على واقع يثقل كاهل الشعب الجزائري وذلك دون التوقف عندما يسمى بالقواعد الأخلاقية أو الشرعية الوسائل أو عند أية حقيقة غير حقيقة العمل، وإلى استرجاع الاستقلال الوطني ليس كحادث متوقع ومرغوب فيه وكاف ولكن كحادث أكيد وضروري يندرج في إطار تسلسل تاريخي من أجل إنجاز ثورة شاملة تؤدي إلى تغيير الجزائر تغييراً جذرياً في هياكلها

---

1 (?) *انظر الفصل الثالث من الباب الأول.*

وهيآتهـا وفي ثرواتهـا الطبيعيـة والبشـرية، وتسـتهدف تحريـر الأرض وتحريـر الإنسـان باعتبـار العمليـتين متكـاملتين ولايمكن لإحداهما أن تتم بدون الأخرى.

2-إن أيديولوجيـة الحركـة المصـالية تلتقي في خطوطهـا العريضة مع باقي الأيديولوجيات الوطنية التي كانت سـائدة في الجزائر قبل سنة أربع وخمسين وتسع مائة وألف، لكنها تختلـف معهـا حـول مجموعـة من النقـاط الجوهريـة الـتي يـأتي في مقدمتها الكفاح المسلح كوسيلة لابـد منهـا لاسـترجاع السـيادة الوطنية.

3-إن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن حركة وطنية، بـل تنظيماً تابعاً للحزب الشـيوعي الفرنسـي وحريصـاً على تطـبيق تعاليم الـذين تـدعو الأمميـة الشـيوعية إلى عـدم الانضـمام إلى الحركات الثورية في المسـتعمرات، وعلى هـذا الأسـاس، ظـل محافظاً على كيانه المستقل ورافضاً الذوبان في جبهة التحريـر الوطني حتى كان وقف إطلاق النار.

وممـا لاشـك فيـه أن ثمـة عوامـل كثـيرة منعت الحـزب الشيوعي الجزائري من أن يصبح تشكيلة سياسـية وطنيـة وفي مقـدمتها سـيطرة العنصـر الأوروبي على الهيئـات القياديـة ثم أيديولوجيته التي ترفض الاعـتراف بثوريـة الفلاحين الجزائـريين وتـؤمن باسـتحالة تحريـر الجزائـر قبـل انتصـار البروليتاريـا في فرنسا.

إن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الشـيوعيين الجزائـريين من، الالتحاق فرادى بصـفوف جبهـة التحريـر الوطـني، قـد جـاء في وثيقة وادي الصومام أن ذلك الالتحـاق لم يكن بريئـاً في غـالب الأحيـان، إذ كـانت القيـادة الوطنيـة تهـدف إلى توظيـف أولئـك العناصـر في فـترة مابعـد اسـترجاع الاسـتقلال الوطـني، ولقـد تبين، بعد اتفاقيات أيفيـان، أن تحليـل مـؤتمري وادي الصـومام كان صحيحاً، لأن الشيوعيين الذين شاركوا في الثـورة سـرعان مـا انفصـلوا عن جبهـة التحريـر الوطـني وراحـوا يعملـون مـع رفاقهم على التآمر ضدها مما جعل الرئيس أحمد بن بلة يصرح قائلاً "إننا لانريد اتخـاذ إجـراءات المنـع ضـد الحـزب الشـيوعي الجزائـري لكننـا نـرى أن نشـاطه يتنـاقض مـع مصـلحة البلاد ولايعتمد إلا على الديماغوجيـة" إننـا لانعـترف للشـيوعيين بحـق التقييم لأنهم لم يقوموا بشيء يذكر في سبيل تحريرنا"[(1)].

وعلى الرغم من عدم المشاركة الفعلية في ثورة التحريـر، فإن الحزب الشيوعي الجزائـري قـد تمكن، بواسـطة مجموعـة من إطاراته المندسين في صـفوف جبهـة التحريـر الوطـني في الخـارج، من العبث بالنصـوص الأساسـية وجعـل الانحـراف الأيـديولوجي يصـبح حقيقـة ملموسـة ابتـداء من الـدورة الثانيـة

---

[1] (?) *BUY (francoid) LA REPUBLIIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIOQUE ET POPULAIRE DIFFUSION LA LIBRAIRIE FRANCAISE. PARIS 1965.P 50 ET SUIVANTES.*

للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

4-إن مؤتمر وادي الصومام لم يكن انحراف كما يدعي البعض، بل كان منعطفاً حاسماً في تاريخ الثورة. وقد تمكن بحكمة وذكاء كبيرين من إثراء أيديولوجية جبهة التحرير الوطني انطلاقاً من تقييم واقعي للمرحلة المقطوعة منذ أول نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، واعتماداً على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى. وكانت أهم عناصر الإثراء هي:

أ-إقرار مبادئ القيادة الجماعية وأولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

ب-تزويد الثورة بهيآت قيادية عليا وموحدة.

جـ-فتح المجال أمام الإطارات المتشبعة بأيديولوجيات وطنية أخرى غير أيديولوجية جبهة التحرير الوطني لتولي مسؤوليات قيادية على جميع المستويات، وذلك حتى يحال بينها وبين السلطات الاستعمارية التي قد تلجأ إلى توظيفها ضد الثورة. ولكي يتحقق الإجماع الوطني حول مبدأ الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

د-توحيد النظام العسكري بالنسبة لجميع الولايات.

هـ-وضع الخطوط العريضة لهيكلة جميع شرائح المجتمع الجزائري قصد ضمان مشاركتها الفعلية في العمل الثوري بجميع أنواعه وعلى كافة مستوياته.

و-ضبط السياسة الخارجية للثورة.

ز-تأكيد شروط التفاوض مع العدو، وهي نفس الشروط المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر مع توضيحات بالنسبة لتعيين المفاوضين الذين لايمكن أن يكونوا من غير جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد الشرعي للشعب الجزائري، وبالنسبة لوحدة التراب الوطني التي تحتفظ بالحدود المسطورة عشية اندلاع الثورة بما في ذلك الصحراء.

5-إن الحكومة الفرنسية المتتالية قد حاولت، بجميع الوسائل، إرغام جبهة التحرير الوطني على تعديل مواقفها الأساسية لكنها لم تفلح. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى مساعي قيمولي وإدكارفور وأخيراً الجنرال ديغول.

6-إن جزءاً هاماً من أيديولوجية جبهة التحرير الوطني قد تجسد على أرض الواقع خلال فترة الكفاح المسلح ويتمثل ذلك في الانقلاب الجذري الذي حصل في ذهنية المواطنين والمواطنات وفي التمكن من توعية الجماهير الشعبية وتعبئتها من أجل تحقيق الأهداف المسطورة في النصوص الأساسية للثورة.

7-إن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من تزويد الشعب

---

2 [?] *لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث.*

الجزائري بمؤسسات قارة وهياكل اقتصادية ثابتة وإدارة وطنية وتسيرها مجالس شعبية منتخبة ديمقراطياً كما أنها أنشأت مجالس القضاء والصحة والتعليم بالطريقة التي تضمن الثورة لكن اتفاقيات إيفيان حملت في طياتها بذور الإجهاض لكل ذلك.

8-إن الانحرافات الأيديولوجية قد ظهرت عندما أعطيت لمجموعة من المثقفين المعروفين بنزعتهم الماركسية فرصة التجمع بتونس في إطار أسرة تحرير اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني،، فراحوا يفلسفون الثورة انطلاقاً من مشاربهم الفكرية والثقافية غير آبهين بواقع الشعب العربي المسلم في الجزائر.

وإذا كانت تلك الانحرافات قد ظهرت بكيفية محتشمة سنة ستين وتسعمائة وألف من خلال النصوص التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الدورة التي دامت أشغالها في طرابلس من يوم 16/12/1959 إلى يوم 18/1/1960، فإنها تجذرت بواسطة برنامج طرابلس الذي أعلن على الورق انتقال الثورة الجزائرية من ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ العربية الإسلامية إلى ديمقراطية شعبية لاتكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

9-إن برنامج طرابلس قد حافظ على كثير من الخطوط العريضة لأيديولوجية جبهة التحرير الوطني، لكنه وضع إلى جانبها مفاهيم ومصطلحات جديدة منقولة عن الأيديولوجية الماركسية ولا علاقة لها بحقيقة الثورة وواقعها في الجزائر. ولقد أدى ذلك بالتدريج لجعل الجماهير الشعبية تتخلى شيئاً فشيئاً عن التزاماتها تجاه جبهة التحرير الوطني إذ لم تعد تجد نفسها في مشروع المجتمع المعبر عنه بواسطة البرنامج المذكور.

10- إن انتقال الثورة الجزائرية من ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ العربية الإسلامية إلى ديمقراطية شعبية اشتراكية لم يحصل إلا على الورق ولم يأخذ في الاعتبار ضرورة أولوية الجماهير الشعبية الواسعة واشتراكها في اتخاذ القرار حتى تشعر بمسوؤليتها على الإسهام بفعالية في تطبيقه.

11-إن ميثاق الجزائر، بدلاً من أن يضع حداً للانحراف، فإنه عمل على تعميقه بواسطة ما أضافه من مغالطات تاريخية وفكرية وانطلاقه، في إثراء برنامج طرابلس من تقييم سطحي للواقع الجزائري غداة استرجاع الاستقلال الوطني، ومن اعتماد دراسات نظرية لاعلاقة لها بطموحات الشعب العربي المسلم في الجزائر.

فالقرار المتعلق ببعث الثورة الاشتراكية في الجزائر والذي صادق عليه المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في فترة مابين السادس عشر والواحد والعشرين من شهر أبريل سنة أربع وستين وتسعمائة وألف لم يكن متوقعاً من طرف المناضلين ولامنتظراً من قبل الجماهير الشعبية الواسعة، لقد كان، فقط، استجابة لرغبة بعض المثقفين

المتشبعين بالفكر الماركسي والبعيدين كل البعد عن واقع الشعب.

12-إن ترسيخ الانحراف الأيديولوجي قد ترتب عليه تجميد القواعد المناضلة وتحييد الجماهير الشعبية. ولقد كان على القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني أن تعتمد قبل كل شيء، إلى تكوين الإطارات والمناضلين فكرياً وثقافياً ثم تسند إليهم مهمة رفع مستوى الوعي لدى الإنسان الجزائري قصد إعداده للدخول إلى مرحلة جديدة من مراحل البناء ذلك أن المواطن لايعرف نوع وطبيعة البناء المطلوب منه المساهمة في تشييده فإنه يكون عاجزاً عن القيام بدوره وغير مهتم بما يجري من تغيير حوله.

13-إن عدم التصدي للانحراف الأيديولوجي وعدم التفطن إلى ضرورة تزويد إطارات جبهة التحرير الوطني ومناضليها بالتكوين الفكري والسياسي اللازم لتأدية مهامهم في ميادين التوجيه والتخطيط والرقابة والتوعية هما اللذان أديا بالتدريج إلى تهميش الجماهير الشعبية وإلى إجهاض ثورة نوفمبر بواسطة الأحداث التي وقعت في اليوم الخامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف.

14-على الرغم من انعقاد المؤتمر الأول للحزب وانتخاب اللجنة المركزية والمكتب السياسي، والمصادقة على القانون الأساسي والداخلي، وعلى كثير من المقررات واللوائح القيمة: وعلى الرغم كذلك، من إيجاد برنامج عمل دقيق وواسع، وتسليط كثير من الأضواء على بعض المفاهيم الغامضة، ومحاولة وضع سلم إجمالي لتوضيح العلاقات بين مختلف هيئات الدولة وأجهزتها، رغم كل ذلك فإن الوضع لم يتغير، إطلاقاً، بل إن انفضاض المؤتمر كان منطلقاً جديداً لمزيد من التناقضات والمشاكل الوطنية التي ترجع في أساسها إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن تلخيصها كالآتي:

أ-إن التشكيلة البشرية للهيئات المنبثقة عن المؤتمر لم تكن قادرة على التغيير، فكرياً خاصة، عن مطامح الجماهير الشعبية، بالإضافة إلى كونها، رغم كل ماوقع، لم تتخلص من تناقضات الماضي وسلبياته التي كانت من الأسباب الرئيسية التي فجرت الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال مباشرة.

فالتشكيلة على هذا الأساس، تحملت مسؤولية قيادة الثورة قبل أن تتمكن من حلّ مشاكلها الخاصة، التي لها صلة متينة بالقضايا الوطنية، وزيادة على هذا الداء العضال فإن الأمين العام للحزب كان ضعيفاً جداً أمام جاذبية الزعامة والحكم الفردي، لأجل ذلك، وبمجرد أن تم تنصيب الهيئات المنتخبة، راح يدير المبادئ ويتعسف في تصرفاته مع المؤسسات والإطارات، فاتحاً المجال من جديد لأشباح الخوف وعدم الاستقرار ومستحوذاً على صلاحيات الحزب والدولة من القاعدة إلى القمة،

مضامينها الإيجابية.

وعلى الرغم من كل ذلك، وبعد كل الوقت الذي قضيناه مع النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ونؤكد أن المشـروع الـذي وضـعته ثم أثرتـه هـذه الأخـيرة مـازال صـالحاً لتحقيـق المسـتقبل الأفضـل بالنسـبة للجزائـر، وأن الأهـداف الرئيسـية المسطورة فيه لم تتحقق بعد رغم مـرور أكـثر من ثلاثين سـنة على اسـترجاع الاسـتقلال الوطـني. وبالفعـل، فـإن الثـورة الجزائرية قد استهدفت "محو النظام الاستعماري في الجزائـر" بواسطة تحرير الأرض وتحرير الإنسان. ولأن الإنسان الجزائري لم يتحـرر بعـد، ولأن الأرض في الجزائـر مـازالت تشـكو آثـار العـدوان الاسـتعماري عليهـا، فإننـا نعتـبر أن نظـام الاسـتعمار الجديد قد وظف عناصره في مجالات التربية والإعلام والثقافـة من أجل تكـوين إنسـان جزائـري تـابع وعـاجز عن الارتقـاء إلى مستوى أيديولوجية جبهة التحرير الوطني الـتي أدار لهـا ظهـره في أول فرصة أتيحت له، وكان ذلك بمناسبة أحـداث الخـامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف

■■■

الفهــرس

■■■